

مركز دراسات الدكتوراه : العلوم القانونية  
والاقتصادية والاجتماعية والشرعية والتدبير  
تكوين الدكتوراه : القانون العام  
الحقل المعرفي : القانون العام  
التخصص : المالية العامة  
المختبر : الدراسات الإستراتيجية والتحليل  
القانونية والسياسية

أطروحة لنيل الدكتوراه

عنوان الأطروحة:

**الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي بالمغرب**

إعداد الطالبة الباحثة:

سامية رماش

تاريخ المناقشة:

29 يونيو 2022

أعضاء لجنة المناقشة:

الصفة	مؤسسة الانتماء	الإطار	أعضاء لجنة المناقشة
مشرفا ورئيسا	كلية الحقوق بفاس	أستاذ التعليم العالي	د. عسو منصور
مقررا	كلية الحقوق بفاس	أستاذ التعليم العالي	د. عبد الحق عزوزي
مقررة	كلية الحقوق بفاس	أستاذ التعليم العالي	د. زبيدة نكاز
مقررة	كلية الحقوق مكناس	أستاذ التعليم العالي	د. منية بلمليح
عضوا	كلية الحقوق بفاس	أستاذ مؤهل	د. محمد أشملال

## مقتضب عن الأطروحة

عرف موضوع ميزانية النوع أهمية كبيرة لدى السلطات العمومية والدولية، وهو ما يدفع إلى الخوض في هذه المرحلة لبحثها وتحليلها والوقوف على مدى إمكانية تطبيقها بالمغرب بنجاح وآفاقها، استعانة ببعض التجارب الدولية العربية والغربية، وبعض القطاعات الوزارية التي انخرطت واندمجت بشكل سريع في مسلسل الإصلاح (وزارة الصحة/ التعليم/ الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة/ الأسرة والتضامن)، أما على المستوى الترابي سيتم الاعتماد على نموذج ميزانية النوع لجماعة سبع رواضي بفاس. وعليه، هذا البحث سيكون عبارة عن تقييم يتبعه تقويم للتجربة المغربية في إصلاح الميزانية بإدماج منظور النوع الاجتماعي بها، خلال مدة زمنية تبتدئ من وقت انطلاق المبادرة بالمغرب إلى غاية سنة 2020.

### الكلمات المفاتيح:

الرمز	معناه
<b>FOMAP</b> (Fond de modernisation de l'administration publique)	صندوق تحديث الإدارة العمومية
<b>ACDI</b> (Agence canadienne de développement international)	الوكالة الكندية للتنمية الدولية
<b>OGFP</b> (observatoire de l'approche genre dans la fonction publique)	مرصد مقارنة النوع بالوظيفة العمومية
<b>RCI</b> (Réseau de concertation interministérielle)	شبكة التشاور بين الوزارية
<b>OCDE</b> (Organisation pour la coopération et le développement économique)	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
<b>UNIFEM</b> (Fonds de développement des Nations Unies pour la femme)	صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة
<b>NFAW</b> (National Foundation Australian Women's)	المؤسسة الوطنية للمرأة الأسترالية

## الإهداء

إلى والداي  
إلى إخوتي  
إلى أساتذتي وأهل الفضل علي  
الذين غمروني بالنصيحة والتوجيه  
إلى كل من نسيه القلم وحفظه القلب  
أهدي هذا البحث المتواضع سائلة الله العلي القدير أن  
ينفعنا به ويمدنا بتوفيقه

## كلمة شكر

أتوجه بكامل الشكر والامتنان على كل  
المساعدات والنصائح القيمة والتوجيهات  
المختلفة لمن تفضل بالإشراف على هذه  
الأطروحة أستاذي الفاضل:  
الدكتور عسو منصور

الشكر موصول لكل الأساتذة الأجلاء اللذين تفضلوا  
بقبول مناقشة وتوجيه هذه الأطروحة

الأستاذة: زبيدة النكاز  
الأستاذة: منية بللمليح  
الأستاذ: عبد الحق عزوزي  
الأستاذ: محمد أشملا

## المقدمة

لم يعد دور الدولة في السنوات الأخيرة مقتصرًا فقط على تحقيق هدف النمو الاقتصادي فحسب، بل تعداه إلى إدارة أثر هذا النمو، من خلال مجموعة من الأدوات والسياسات التي من شأنها أن تساهم في توزيعه وتوظيفه لصالح عامة الناس، باعتبارهم صانعي التنمية وهدفها، فإذا كان النمو يعني الزيادة المطردة في الناتج المحلي الإجمالي للفرد، فإن التنمية تعني تحولًا شاملاً في البناء الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للمجتمع من أجل توفير حياة أفضل للأفراد<sup>1</sup>.

ويعتبر تمويل اقتصاديات الدول اليوم من أكثر التحديات وأعقدها، فأمام تعاضم أدوار الدولة ومسؤولياتها في تحقيق أهداف التنمية الشاملة للمجتمع، بات من الضروري إخضاع تدبير الموارد المالية لحكمة جيدة تفضي إلى النجاعة والفعالية<sup>2</sup>، وبما أن القضايا المالية وما يرتبط بها تحتل مكانة خاصة في حياة الدولة إلى جانب القضايا الأخرى<sup>3</sup>، فالمالية العامة هي مفتاح لقراءة أي مجتمع "قل لي ما تفرض من ضرائب وكيف تنفق، وأنا سأقول لك ما هو نوع المجتمع الذي تعكسه"<sup>4</sup>.

فالمالية العمومية أداة رئيسية لتنفيذ السياسات العامة، ونطاقها يعكس درجة ارتباطها بالوظائف التي تمارسها الدولة، وبالفعل فإنه إلى غاية منتصف القرن العشرين، حيث كانت تسود الدولة المحايدة، كان نطاق المالية العمومية ينحصر في ارتباط وظائف الدولة في تدبير بعض المرافق التقليدية كالأمّن والعدل والدفاع، أما في الدولة المتدخلة أصبحت للمالية العمومية أبعاد وظيفية، سواء على المستوى الاقتصادي حيث تتوخى الرفع من وثيرة النمو الاقتصادي، أو على المستوى الاجتماعي عن طريق التأهيل الاجتماعي، وما يرتبط به من تزويد للفوارق الاجتماعية وإعادة توزيع الثروات<sup>5</sup>.

إن الاهتمام المتزايد مع بداية الألفية الثالثة بأهمية المالية العامة، راجع إلى قدسية المال العام ومدى تأثيره على الدولة من كافة النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وإلى التطور الذي طرأ على السياسة المالية بالمغرب، والتي أصبحت تستهدف تعبئة كل أدوات العمل الحكومي لأجل تدبير فعال للمال العام وحسن استعماله، وإعطاء أهمية متزايدة للقطاعات الاجتماعية<sup>6</sup>، وبالرغم من هذا التقدم، لا تزال المالية العمومية تعرف اختلالات واضحة، يعكسها التصور السلبي للمواطنين من حيث جودة الخدمات المقدمة (الصحة – التعليم...)<sup>7</sup>.

لكل هذه الأسباب، بدأ المغرب بشكل تدريجي يعيش حالة من التغييرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على مختلف المستويات، وقد طالت هذه التغييرات مواضيع متنوعة أهمها المالية، وبهذا

1- نصر عبد الكريم ورولا أبو دحو: دليل إعداد موازنة مستجيبة للنوع الاجتماعي، منشورات مفتاح، الطبعة الأولى، 2011، ص. 6.

2- إدريس شكري: المالية العمومية بالمغرب بين حفز النمو وتدبير الأزمة، المركز المغربي للأبحاث وتحليل السياسات (CEMRAP)، ص. 149.

3- حماد حميدي: المالية العامة، بدون ذكر دار النشر، مطبعة بني أزناسن (سلا)، 2000، ص. 4.

4- Abderrahmane Hadad: la gouvernance des Finances Publiques dans la Constitution de 2011, publication de l'association marocaine de droit constitutionnel, 2011, p. 239.

5- محمد حنين: تدبير المالية العمومية، الرهانات والإكراهات، مطبعة دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع (الرباط)، الطبعة الأولى، 2005، ص. 7.

6- نجيب جيري: الرقابة المالية بالمغرب بين الحكامة المالية ومتطلباته التنموية: دراسة تحليلية ونقدية، مجلة الحقوق المغربية، الإصدار الرابع، دار النشر المعرفة، مطبعة المعارف الجديدة (الرباط)، الطبعة الأولى، 2012، ص. 71.

7- Driss Abbadi: Le Renouveau du Système des Finances Publiques au Maroc: Rénovation sans Consolidation, Revue "les Cahiers de Gouvernance", N°4, Edition Emaliv, imprimerie bni snassen (sala), p. 168.

انخرط المغرب في تنفيذ سياسة مالية جديدة تركز على الانتقال من ميزانية الوسائل إلى الميزانية القائمة على النتائج<sup>1</sup>، فمن أهم التعديلات التي جاء بها القانون المنظم لقانون المالية لسنة 2015 في المغرب، هو توجيه النفقات العمومية نحو المنطق المرتكز على النتائج عوض الوسائل<sup>2</sup>.

يهدف إصلاح تدبير المالية العمومية على الخصوص، إلى الرفع من فعالية النفقات العمومية من خلال خلق ارتباط مباشر ووثيق بين فتح الاعتمادات الموازية لمختلف الوزارات، وتحقيق الأهداف التي فتحت من أجلها، ذلك أن تحقيق أهداف ملموسة على صعيد التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، هو الذي يشكل الغاية النهائية للتدخلات العمومية، ويؤسس مشروعية الاقتطاعات التي تنجزها الدولة من الثروة الوطنية لتمويل تحملاتها<sup>3</sup>.

وقد تأثر مسلسل الإصلاح الميزانياتي بالمناخ الاجتماعي للدولة، والذي يروم إلى تحقيق المساواة بين الجنسين والاهتمام بوضعية المرأة، خاصة بعد تعديل مدونة الأسرة والتزامات المغرب الدولية في مجال حقوق الإنسان لضمان المساواة بين الجنسين، إضافة إلى توجه السلطات العمومية نحو تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية عن طريق الاهتمام بالمناطق المهمشة، مما جعل الدولة تقوم ببرمجة ميزانيتها باستحضار المعطيات السابقة تحت إطار الميزانية المراعية لمنظور النوع الاجتماعي<sup>4</sup>.

فأصبحت الميزانية العامة تساهم في تحقيق العدالة الاجتماعية باقتطاعها جزء من مداخل الأغنياء بواسطة الضرائب، للإفاق على الخدمات الاجتماعية الصحية والتعليمية والإعانات الاجتماعية للفئات المهمشة أو المحرومة، وتعمل السياسات التي تتبناها الحكومة على مستوى الميزانية العامة، في تطوير الأطر المجتمعية، سواء تلك التي تتعلق بتحقيق المساواة بين الجنسين، أو الرفع من مكانة المرأة في المجتمع، أو دفع العملية التعليمية وتطويرها، أو تحسين خدمات الرعاية الصحية، وإتباع سياسات التوظيف حسب الكفاءة<sup>5</sup>.

## التعريف بموضوع الأطروحة وتحديده

يشكل موضوع تمكين المرأة وزيادة مشاركتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، واحدا من أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سائر الدول النامية، فلا شك أن هناك ارتباط وثيق بين تحقيق مساواة المرأة بالرجل وبين زيادة مشاركتها في مختلف مجالات النشاط، وبسبب تعاضم الدور الذي تلعبه الميزانية العامة (لأي دولة ومنها المغرب) في إعادة توزيع الدخل القومي، بات تحليلها وفحص عدالة

1- Larabi Jaidi & Hayat Zirari: Le Budget Local Sensible au Genre Contraintes et Leviers, Revue des Science économique Juridique et Politique «Fikr», N°4, imprimerie Najah Aljadida (Rabat), 2015, p. 9.

2- Adil El Harrak: les Limites de la Gestion Axée sur les Résultats dans le cadre de Control de la Dépense Publique, Revue Marocaine d'audit et de Développement (REMA), N°43, imprimerie El maarif aljadida (Rabat), 2016, p. 83.

3- رحيمة الأعرج: التدبير الميزانياتي المرتكز على النتائج، بحث لنيل شهادة الماستر في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية سيدي محمد بن عبد الله (فاس)، السنة الجامعية 2007\_2008، ص. 3.

4- أمال أولاد بن صالح: الحكامة المالية ورهانات التنمية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة عبد الملك السعدي (طنجة)، السنة الجامعية 2017-2018، ص. 2006.

5- هديل رزق: الموازنة العامة والنوع الاجتماعي، منشورات مفتاح، الطبعة الأولى، 2005، ص. 12.

توزيع مخصصاتها، واحدا من الموضوعات الهامة، في إطار المساعي الرامية لتحقيق المساواة وزيادة مشاركة المرأة والارتقاء بالعملية التنموية<sup>1</sup>، ومن هنا بدأ العمل بميزانية النوع الاجتماعي.

لعل الدافع الأساسي وراء الاهتمام الكبير بالميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي من طرف العديد من المؤسسات الدولية والوطنية الحكومية وغير الحكومية، جاء من منطلق أهمية إعطاء صوت للمواطنين ومشاركتهم في القضايا التي تمس حياتهم، وتحديدًا تلك التي تتعلق بالاحتياجات والحقوق والواجبات<sup>2</sup>، فهذا النوع من الميزانيات هو أداة تبحث في تأثير نمط الموازنات الحكومية الشائع على النساء والرجال، مع الاطلاع على العلاقات الأساسية بين الجنسين في المجتمع والتي دائما ما تكون غير متوازنة.

وانطلاقا مما تقدم، شرعت الدول في تبني ميزانيات حساسة للنوع الاجتماعي تقوم على الحقوق وتفعيل كفاءة استخدام المال العام<sup>3</sup>، ومن بين التجارب الدولية في هذا المجال، نجد التجربة المغربية. تهدف دراسة موضوع "الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي بالمغرب" إلى التنقيب عن وضعية الفئات الأكثر تهميشا بالمجتمع وذلك بعد اعتماد المغرب لموضوع مقارنة النوع الاجتماعي، والذي انتقل حسب تقارير المنظمات الدولية الفاعلة في هذا المجال من الوضعية التي كان يعتبر فيها كموضوع، إلى وضعية الفاعل على مستوى المنتظم الدولي، فأصبح المغرب يعرف تطورا مهما في مجال تبني مقارنة النوع الاجتماعي بشكل عام، واعتمادها على مستوى الميزانية بشكل خاص.

بهذا عرف موضوع ميزانية النوع أهمية كبيرة لدى السلطات العمومية والدولية، وهو ما يدفع إلى الخوض في هذه المرحلة لبحثها وتحليلها والوقوف على مدى إمكانية تطبيقها بالمغرب بنجاح وأفاقها، استعانة ببعض التجارب الدولية العربية والغربية، وبعض القطاعات الوزارية التي انخرطت واندمجت بشكل سريع في مسلسل الإصلاح (وزارة الصحة/ التعليم/ الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة/ الأسرة والتضامن)، أما على المستوى الترابي سيتم الاعتماد على نموذج ميزانية النوع لجماعة سبع رواضي بفاس.

وعليه، هذا البحث سيكون عبارة عن تقييم يتبعه تقويم للتجربة المغربية في إصلاح الميزانية بإدماج منظور النوع الاجتماعي بها، خلال مدة زمنية تبتدئ من وقت انطلاق المبادرة بالمغرب إلى غاية سنة 2020، ولإزالة أي خلط لدى القارئ لا بد من التمييز بين المصطلحين "تقييم" و"تقويم"، خاصة وأن البعض يعتقد أن لهما نفس المعنى، عندما يرتبطان بمواضيع يتعلق البحث فيها بتقويم البرامج أو المشروعات الاجتماعية، وعلى الرغم من أن المصطلحين يفيدان في بيان قيمة الشيء، إلا أن هناك العديد من الاختلافات بينهما يجب ذكرها لمعرفة السياق الذي سيتجه فيه تحليل البحث.

فالتقييم مصطلح مشتق من القيمة أي إعطاء قيمة للشيء، بمعنى تقديره وتثمينه، بينما مصطلح التقويم هو الأشمل والأصح لغويا، مشتق من كلمة "قوم" أي عدل وأزال الاعوجاج، بهذا فالتقويم لا يقف عند حد بيان قيمة الشيء وتثمينه بل محاولة إصلاحه وتعديله بعد الحكم عليه، ويتم التقويم عن طريق

1- نصر عبد الكريم: الموازنة العامة الفلسطينية من حيث توازنها إزاء النوع الاجتماعي، منشورات معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية "ماس" (القدس - رام الله)، 2005، ص. 4.

2- هديل رزق: الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي في الواقع الفلسطيني (مادة تدريبية)، منشورات مفتاح، 2007، ص. 3.

3- فاتنة وطانفي: ورقة سياسات لتعزيز قضايا النوع الاجتماعي في الموازنات في وزارة الحكم المحلي والمجالس المحلية، منشورات وزارة شؤون المرأة الفلسطينية، 2016، ص. 2.

عملية منظمة تتضمن جمع المعلومات والبيانات ذات العلاقة بالظاهرة المدروسة، وتحليلها لمعرفة درجة تحقيق الأهداف، واتخاذ القرارات من أجل التصحيح والتصويب في ضوء الأحكام التي تم إطلاقها<sup>1</sup>.

انطلاقاً من التعريف السابق، يتضح أن موضوع البحث لن يقتصر فقط على تقييم التجربة المغربية في مجال ميزانية النوع الاجتماعي، بمعنى بسط أهم الإصلاحات التي عرفها الإطار القانوني والمؤسسي لدمج هذه المقاربة في الميزانية، مع تشخيص الاختلالات والمعوقات التي طرحت، بل إعطاء البدائل والحلول الكفيلة بتعزيز مسار هذه التجربة سواء في حالة نجاحها أو فشلها، فعملية تقويم أي تجربة في أي مجال، تقتضي قياس مدى نجاح أو فشل تلك التجربة، ثم إعطاء البدائل والحلول في حالة الفشل وتأمينها في حالة النجاح.

## الإطار التاريخي

بالرجوع إلى السياق التاريخي الدولي، ظهرت العديد من المبادرات التي تدرس الآثار المرتبطة بالنوع الاجتماعي، من خلال تحليل عملية الميزانية والسياسات الاجتماعية، وذلك انطلاقاً من المبدأ المرتكز على أن سياسات الميزانية أساسية في وضع البرامج، وعلى الرغم من أن هذه المبادرات موجودة منذ أكثر من ثلاثين سنة، فلم يتم الاعتراف بها إلا بانعقاد مؤتمر الأمم المتحدة العالمي الرابع للمرأة في بكين سنة 1995<sup>2</sup>.

قام عدد كبير من الحكومات في كل من الدول المتقدمة والنامية على السواء، باتخاذ بعض الخطوات لتحليل ميزانياتها من منظور النوع، وكانت الحكومة الرائدة في هذا الشأن هي الحكومة الأسترالية سنة 1984، فأصدرت سنة 1987 بياناً سنوياً عن ميزانية المرأة كجزء من أوراق الميزانية الفيدرالية، وقد حاولت تلك الوثيقة دراسة الميزانية بشكل شامل ومعرفة تأثيراتها المحتملة على المرأة الأسترالية، ثم توثيق المزايا المنتظرة للمرأة<sup>3</sup>، وبهذا كانت أستراليا أول دولة تنتج ميزانية للنوع الاجتماعي، كأداة للإمتثال لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

أما المغرب فقد اعتمد سياسة تنفيذية متدرجة لجندرة الميزانية، اقتصر في إطلاقها العاجل على مستوى بعض الوزارات: (المالية، الصحة، التربية الوطنية، الفلاحة، التنمية القروية، الصيد البحري)، وقد تم رفع انخراط بقية الوزارات بشكل تدريجي إلى أن تجاوز عدد الوزارات المتبينة لمقاربة "جندرة الميزانية" 25 وزارة، فأصبحت هذه الأخيرة معنية بشكل رئيسي برفع تقارير سنوية حول جندرة الميزانيات القطاعية<sup>4</sup>.

قامت وزارة الاقتصاد والمالية بالمغرب، بتطبيق مشروع تعزيز القدرات الوطنية في مجال الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي بالشراكة مع الصندوق الإنمائي للأمم المتحدة (اليونيفيم) منذ العام

1- أحمد إبراهيم خضر: الفرق بين التقويم والتقييم، مقالة منشورة على شبكة الألوكة الإلكترونية على الموقع:

[www.alukah.net](http://www.alukah.net). (Derniere visite le 10/02/2020)

2- عزة عبد العزيز سليمان: تضمين النوع الاجتماعي (الجندر) في مبادرات الميزانيات الوطنية (دراسة مقارنة)، مجلة الحكمة (بغداد)، العدد 42، 2006، ص. 142.

3- دايان إيلسون: إعداد الميزانية مع مراعاة حقوق المرأة: مراقبة الميزانيات الحكومية للتأكد من مساهمتها لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، منشورات صندوق الأمم المتحدة للنهوض بالمرأة، 2007، ص. 51.

4- بوحنية قوي: الديمقراطية التشاركية في ظل الإصلاحات السياسية والإدارية في الدول المغاربية، دراسة حالة تونس والجزائر والمغرب، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 2018، ص. 292.

2002، بهدف الاهتمام بالمتطلبات والمصالح المختلفة للنساء والرجال والبنين والبنات، من خلال صياغة وتنفيذ وتقييم السياسات الحكومية، وضمان الإنصاف وتحسين الفعالية وانسجام السياسات العمومية والتوزيع الجديد لموارد الدولة.

فكانت انطلاقة دمج منظور النوع الاجتماعي في قانون الميزانية المغربية في عام 2005، وتلا ذلك ورش العمل حول إصلاح الميزانية المرتكزة على النتائج خلال العامين 2006-2007، وتتوخى ميزانية النوع الاجتماعي إعادة توثيق العلاقة بين الموارد المرصودة وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة، والتي يتم قياسها بمؤشرات فعالة<sup>1</sup>، وقد تمحورت عملية تنفيذ الميزانيات المراعية للنوع الاجتماعي في المغرب حول مرحلتين تاريخيتين أساسيتين هما:

- المرحلة الأولى: تهتم بفحص الجدوى المنهجية، بدأت هذه المرحلة في عام 2002 من خلال تقديم دراسة أولية حول الجدوى المنهجية لحسابات ميزانية النوع الاجتماعي والأطفال في المغرب، وقد تم دعم هذه الدراسة من طرف البنك الدولي.
- المرحلة الثانية: وضع ميزانية مراعية للنوع الاجتماعي اعتمادا على توصيات الدراسة السابقة، وبدعم من طرف صندوق الأمم المتحدة الإنمائي (UNIFEM)، تم تنفيذ هذه المرحلة في دجنبر سنة 2002 في شكل مشروع بعنوان "تعزيز القدرات الوطنية لإدماج البعد الجنساني في تطوير وتحليل الميزانيات الوطنية"<sup>2</sup>.

## التحديد المفاهيمي للموضوع

يطرح موضوع البحث مجموعة من المفاهيم والمصطلحات، مما يستوجب قبل البدء في بحث وتحليل الموضوع، وضع تأصيل مفاهيمي للمصطلحات التي يتكون منها، سواء بشكل ظاهري من خلال شرح وتفسير المفردات المكونة لعنوان البحث، أو بشكل ضمني من خلال تفسير بعض المفردات التي قد يمر بها القارئ عند قراءة البحث، وذلك بغرض تسهيل وتوضيح الصورة أمامه ومساعدته على فهم السياق العام للموضوع بشكل أفضل، وتحدد أهم هذه المصطلحات في الآتي:

**الميزانية:** لغة يقابل مصطلح الميزانية في اللغة الفرنسية كلمة "Budget" المشتقة من لفظة "Bougette"، التي تدل على الحقيبة الجلدية الصغيرة التي توضع بها النقود، وتحمل لفظة "Budget" في اللغة الإنجليزية نفس المعنى، فهي ترمز للحقيبة الجلدية التي كان يحملها وزير الخزانة الإنجليزي عندما كان يتوجه إلى مجلس العموم ويخرج منها الوثائق المتعلقة بموارد الدولة ونفقاتها. أما اصطلاحا، فالميزانية العامة عبارة عن بيان تقديري مفصل بالنفقات والإيرادات غير الواردة بميزانيات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة أو بالحسابات الخصوصية للخزينة، التي يأذن البرلمان للحكومة بصرفها وتحصيلها برسم سنة مالية مقبلة تنفيذا للسياسات العامة للدولة<sup>3</sup>.

1- الاتحاد النسائي العام: إدماج منظور النوع الاجتماعي في السياسات والإستراتيجيات والموازنات في دولة الإمارات العربية المتحدة، دليل إرشادي حول المنهجيات والأدوات، الطبعة الأولى، 2018، ص. 59.

2- Ministère des Finance et de la Privatisation: La Budgétisation Sensible au Genre, Revue Trimestrielle du Ministère des Finance et de la Privatisation ALMALIYA, N°38, 2006, p. 32.

3- عسو منصور: قانون الميزانية العامة وهران الحكامة المالية الجيدة، مطبعة المعارف الجديدة (الرباط)، الطبعة الأولى، أكتوبر 2017، ص. 23.

وبمفهومها العام تعتبر الميزانية أهم أداة بيد الحكومة لبلوغ أهدافها التنموية<sup>1</sup>، ومرآة تعكس بوضوح السياسة الاقتصادية والاجتماعية المنتهجة والمجهود المالي للدولة في تدبير الشأن العام، وكذا الأولويات المقررة من خلال الاعتمادات المرصودة، فالميزانية تحيل مباشرة على الأرقام، ومع ذلك فوراء الأرقام تخفي الميزانية خطة عمل إجرائية، كما تعتبر مؤشرا أساسيا على مدى تفعيل سياسات تستهدف العدالة الاجتماعية من خلال مدى اعتماد مبدأ الإنصاف في الخدمات الموفرة للنساء والرجال والأطفال والمجهود الخاص لفائدة أكثر الشرائح هشاشة في المجتمع.

**النوع الاجتماعي:** يطلق مصطلح النوع الاجتماعي على العلاقات والأدوار الاجتماعية والقيم التي يحددها المجتمع لكل من الجنسين، تتغير هذه الأدوار بتغير المكان والزمان، وذلك لتداخلها وتشابكها مع العلاقات الاجتماعية الأخرى مثل الدين، الطبقة الاجتماعية، العرق. فالنوع الاجتماعي هو عملية دراسة العلاقة المتداخلة بين المرأة والرجل في المجتمع، وتسمى هذه العلاقة "علاقة النوع الاجتماعي" وتحددها عوامل مختلفة اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية وبيئية، من خلال تأثيرها على الأدوار الإيجابية والإنتاجية والتنظيمية، التي يقوم بها الجنسان، وعادة ما يسود تلك العلاقة عدم التوازن على حساب المرأة في توزيع القوة، وتكون النتيجة احتلال الرجل مكانة فوقية، بينما تأخذ المرأة وضعا ثانويا في المجتمع<sup>2</sup>.

ويرى "تيرل كارفر" أنه بالرغم من كون لفظ النوع يستخدم أحيانا ليعني جنس الإنسان وأحيانا أخرى كمرادف لكلمة امرأة، فهو في الحقيقة مفهوم مازال يكتنفه الكثير من الغموض، ويمكن القول أنه مفهوم يعبر عن تحول الذكورة والأنوثة والعلاقة بين الجنسين إلى علاقات قوة في المجتمع، ويقول كارفر "إن مفهوم النوع الاجتماعي يعبر عن ظاهرة اجتماعية لها أبعاد سياسية"، فهو يتناول كيف تتحدد الذكورة والأنوثة والعلاقة بينهما، ووضع الأفراد ودورهم في المجتمع، وهو بذلك ينتقل بما هو شخصي وطبيعي إلى ما هو عام وإشكالي، والنوع الاجتماعي هو أحد العوامل التي تحدد مركز الفرد في المجتمع، وهناك عوامل أخرى -الطبقة، والإثنية أو العرق والثقافة- تتداخل مع النوع<sup>3</sup>.

**ميزانية النوع:** تعني الميزانية من منظور النوع الاجتماعي، إدخال أداة تحليل تحمل نفس الاسم، في مسلسل برمجة وتنفيذ الميزانية<sup>4</sup>، وحسب تعريف هيئة الأمم المتحدة للمرأة، فالميزانية المراعية للنوع الاجتماعي، هي طريقة إثبات إلى أي مدى يتم تحويل النفقات العمومية نحو تحقيق المساواة بين الجنسين، أو درجة الاقتراب من هذا الهدف، وهي بذلك ليست ميزانيات خاصة بالنساء، بل هي إدماج لمبدأ المساواة في الميزانيات التي تهدف لتحقيق التنمية لكلا الجنسين، ولا تعتبر الميزانية المراعية للنوع الاجتماعي هدفا في حد ذاتها، بل هي وسيلة لتحقيق غاية المساواة المنصوص عليها بالمعاهدات والمواثيق الدولية.

1- نجيب جيري: تنزيل الدستور المالي بالمغرب بين ضرورة الإصلاح ورهان الحكامة المالية، دار الأفاق المغربية للنشر والتوزيع، مطبعة الأمانة (الرباط)، الإصدار السابع، 2013، ص. 5.

2- مفتاح: مسرد مفاهيم ومصطلحات النوع الاجتماعي، منشورات المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية "مفتاح"، مشروع النوع الاجتماعي والسلام والأمن، بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)، (فلسطين- القدس)، 2006، ص. 9.

3- إبتسام الكتبي وآخرون: النوع الاجتماعي وأبعاد تمكين المرأة في الوطن العربي، منشور من طرف منظمة المرأة العربية (مصر- القاهرة)، الطبعة الأولى، 2010، ص. 32.

4- وزارة المالية والخصخصة: دليل إصلاح الميزانية المرتكزة على النتائج والمدمجة لمقاربة النوع الاجتماعي، منشورات صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (UNIFEM)، 2005، ص. 42.

يعرف مجلس أوروبا بشكل أكثر تحديدا ميزانية النوع الاجتماعي بأنها: "تنفيذ إدماج بعد النوع في إجراءات الميزانية، ويشمل ذلك تقييم الميزانية على أساس نوع الجنس من خلال دمج منظور النوع الاجتماعي على جميع مستويات عملية الميزانية وإعادة هيكلة الدخل والنفقات بطرق تعزز المساواة بين الجنسين<sup>1</sup>، وتوفر ميزانية النوع طريقة لتحليل الإنفاق الحكومي والسياسة المالية لتعزيز المساواة بين الجنسين، يتم ترجمة ذلك عن طريق العديد من الأشكال في الممارسات العملية بما في ذلك تحليل مخصصات الميزانية، وهيكل السياسة المالية وأنظمة تتبع ومراقبة الإنفاق من حيث التحيز للنوع، سواء كان هذا التحيز صريحا أو ضمنيا<sup>2</sup>، لذلك فدمج النوع في عملية تخطيط الميزانية أمر ضروري لمراعاة الاحتياجات المتباينة للسكان المستهدفين<sup>3</sup>.

**إدماج النوع الاجتماعي:** يعتبر إدماج النوع الاجتماعي بمثابة إستراتيجية عمل هدفها تحقيق التنمية، وتختلف إستراتيجية إدماج النوع الاجتماعي عن إستراتيجيات تنمية المرأة، حيث تعتمد الأولى على تبني تطبيق منظور النوع الاجتماعي في جميع مراحل إعداد وتنفيذ السياسات والبرامج والمشروعات والموازنات ومتابعة تنفيذها وتقييم نتائجها، ويتطلب تحقيق إدماج النوع الاجتماعي أن تعطي القيادات السياسية والمسؤولين التنفيذيين بالحكومة اهتماما خاصا لقضايا النوع الاجتماعي، وأن تأخذها في بؤرة اهتمامات واضعي السياسات والمخططين والمنفذين لبرامج ومشروعات التنمية، وأن يتم توفير التمويل الكافي لتنفيذ المشروعات اللازمة لحل القضايا الملحة للنوع الاجتماعي<sup>4</sup>.

**المقاربات الميزانية الحديثة:** تتمحور المقاربات الحديثة لتدبير الميزانية، التي تم اعتمادها من طرف وزارة المالية حول مجموعة من المقاربات أو الدعامات الأساسية وهي<sup>5</sup>:

#### 1) منطق النتائج في تدبير الميزانية

- شمولية الاعتمادات

- التعاقد

- الشراكة

- التدبير المندمج للنفقات

#### 2) اعتماد البرمجة متعددة السنوات

<sup>1</sup>- Conseil de l'Europe: L'intégration d'une Perspective de Genre dans le Processus Budgétaire, rapport final du group de spécialistes sur l'intégration Perspective de Genre dans le Processus Budgétaire (Strasbourg), 2005, p. 18.

<sup>2</sup>- Suzy Morrissey: Gender Budgeting A Useful Approach for Aotearoa New Zealand, New Zealand Treasury Working Paper 18/02, April 2018, p. 3.

<sup>3</sup>-Zeneb Bouba: la Budgétisation Sensible au Genre Au Maroc: Réalisation et perspectives, Direction des Etudes et des Prévisions Financières Ministère de l'économie et des Finances, avril 2016, p. 7.

<sup>4</sup>- نجلاء محمد العادلي: دراسة توثيقية حول تضمين النوع الاجتماعي في الخطة القومية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية (التجربة المصرية)، منشورات منظمة المرأة العربية (القاهرة- مصر)، الطبعة الأولى، 2012، ص. 37.

<sup>5</sup>- عبد الحميد عواد: قانون المالية لسنة 2006 ومستلزمات إصلاح الإطار المحاسباتي والميزانياتي، المجلة المغربية للتدقيق والتنمية، عدد 21، 2005، ص. 52.

(3) تبسيط المساطر

(4) التدبير المعلوماتي

(5) ملائمة مراقبة النفقات العمومية مع المحيط الجديد للميزانية

(6) إدراج مقارنة النوع الاجتماعي في الميزانية أو ما يعرف بجندرة الميزانية

**تمكين المرأة:** وضعت تعريفات عديدة لمفهوم تمكين المرأة، كلها تدور حول نفس الفكرة، وهي تمكين المرأة من اتخاذ القرارات والتأثير في مجريات الأمور المهمة بالنسبة لها، حيث أن التمكين هنا يعني دعم إمكانية المرأة وقدرتها على التأثير في المؤسسات الاجتماعية التي تؤثر في حياتها، ودعم قدرتها على التحكم في حياتها وفي الموارد المتاحة، ويرى البعض أن التمكين يشير إلى زيادة فرصة المرأة في الاعتماد على الذات والاستقلالية، بينما يعرفه آخرون بأنه "زيادة قدرة المرأة على اتخاذ القرارات المصيرية في حياتها، مما يتطلب تغيير المنظومة الاجتماعية برمتها، أي إحداث تغيير جذري فيها"<sup>1</sup>.

ومدخل التمكين هو أحد المناهج المستعملة لإدماج المرأة في التنمية، وقد ظهر نهاية الثمانينات كأكثر المناهج تداولاً، باعتباره يعترف بالمرأة كعنصر فاعل في التنمية، وبالتالي يسعى إلى القضاء على مظاهر التمييز ضدها، من خلال توفير الأدوات التي تضمن إنجاح مشاركتها بالاعتماد على الذات. ويعزز هذا المدخل مكانة المرأة في المجتمع، ويزيل المعوقات القانونية التي تعرقل مسيرتها التنموية. ومن مميزات هذا المدخل أنه يرمي إلى تغيير العلاقات النوعية داخل الأسرة والمجتمع، من خلال رفع مستوى الوعي وتغيير الواقع، وفقاً لإستراتيجيات طويلة المدى تعتمد على الاتصال والقانون، ويهدف أيضاً إلى تدريب وتعزيز قدرات المرأة القيادية والإدارية في اتخاذ القرار والتخطيط والتنفيذ<sup>2</sup>.

**المساواة:** يقصد بها مساواة الرجل بالمرأة، وقد اتسم هذا المفهوم بالتباين والتطور، حيث بدأ بمفهوم المساواة المنصفة، ثم المساواة الكاملة أو المطلقة.

**(أ) المساواة المنصفة:** تشمل المساواة عن طريق توفير فرص متساوية في مجالات التعليم والعمل والتدريب والأجور المتساوية، وإعطاء اهتمام لخصوصية المرأة البيولوجية وما يترتب عنها من حقوق مثل حق الإنجاب والتمتع بالأومومة ورعاية الأطفال والعمل خارج المنزل<sup>3</sup>.

**(ب) المساواة المطلقة:** تشمل تحقيق المساواة بين المرأة والرجل في المجال العام، وكذلك الحرية الشخصية للمرأة من خلال الدور الذي تقوم به الحكومات والمنظمات الفاعلة في المجتمع<sup>4</sup>.

<sup>1</sup>- Malhotra. A, & Schuler. S, & Bodlender. C: Measuring Women's Empowerment as a Variable in International Development, back Ground paper for the World Bank Workahop on Poverty and Gender, 2002, p. 6.

<sup>2</sup>- مفتاح: مرجع سابق، ص. 32.

<sup>3</sup>- نعيمة سميحة: دور المرأة المغاربية في التنمية السياسية المحلية وعلاقتها بأنظمة الحكم (نماذج: الجزائر - تونس - المغرب)، بحث لنيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ( ورقلة - الجزائر)، السنة الجامعية 2010-2011، ص. 17.

<sup>4</sup>- الحسين إهناش: تجربة المغرب في إدماج مقارنة النوع الاجتماعي بالميزانية، المؤتمر الدولي التاسع حول المرأة والشباب في التنمية العربية (القاهرة)، 22-24 مارس 2010، ص. 4.

## أهمية الموضوع

إن البحث في موضوع إصلاح الميزانية وفق منظور النوع الاجتماعي يحظى بأهمية كبيرة، فالتدبير المالي بصفة عامة من المواضيع الأساسية التي تشكل مقياسا لدرجة تقدم أو تخلف أي دولة، ومدى مصداقيتها اتجاه مجتمعها المحلي والدولي، من خلال ما تقرره من ضوابط وقواعد لصرف وتدبير الأموال التي تستخلصها، ونظرا لأن الميزانية أداة لترجمة التوجهات الحكومية في جميع المجالات، فإن تدبيرها يحتاج لمقاربة حديثة بديلة للمقاربات التقليدية التي أدت في غالب الأحيان إلى سوء تدبيرها.

بهذا تنبع أهمية موضوع "ميزانية النوع الاجتماعي" من الأهمية المتزايدة التي بدأت تكتسبها هذه النوعية من الدراسات والبحوث في الغرب، في نطاق ما يعرف بالدراسات النسائية (علم الجندر)<sup>1</sup>، التي لم يعد البحث فيها يقتصر على قضايا المرأة والحركة النسائية فحسب، بل أصبح يمتد ويتشابك مع قضايا التدبير المالي والمالية العامة والتطور العام للمجتمع عبر سياسته المالية، ويمكن أن تجدد هذه السياسات بكونها دراسة فعل أو عمل السلطات العمومية داخل المجتمع، والشروط التي تنتج فيها تصورات وممارسات لمعالجة قضايا المرأة المختلفة في اتجاه الإنصاف والمساواة<sup>2</sup>.

للموضوع أهمية علمية، كونه يطرح أحد القضايا المثيرة للجدل داخل الساحة القانونية، هي المساواة بين الجنسين في درجة الاستفادة من فوائد البرامج الحكومية، مما جعلها محور للنقاش في عدة ندوات ومؤتمرات، وكذلك على مستوى مختلف فعاليات المجتمع المدني المهتمة بتحقيق الإنصاف والمساواة ومحاربة الفقر والتهميش. وتتجلى الأهمية العلمية للموضوع أيضا في كونه من المواضيع التي تحتاج المزيد من البحث الجاد والمعمق، لتسهيل الإلمام به من طرف القارئ، وإزالة الغموض الذي يجعله عصي على الفهم والاستيعاب.

كما أن البحث في موضوع ميزانية النوع الاجتماعي له أهمية أكاديمية ومعرفية، من شأنه إغناء البحث في المقاربة الجديدة للميزانية، وفي تدبير الشأن العام، وذلك نظرا لقلّة البحوث والدراسات الجامعية التي قاربت هذا الموضوع، حيث يلاحظ أن معظم هذه الدراسات تكون عبارة عن تقارير ومنشورات لقطاعات رسمية، أو لمؤسسات دولية تتجه نحو إدماج هذه التجربة في الإدارات المغربية عن طريق اتفاقيات شراكة وتعاون، أو بدعم من المؤسسات البنكية الدولية.

## أسباب اختيار الموضوع

تنقسم أسباب اختيار موضوع البحث إلى أسباب ذاتية وأخرى موضوعية:

1) الأسباب الموضوعية: تتمثل في الأهمية البالغة التي يعرفها الموضوع، فهو يطرح أحد القضايا المثيرة للجدل داخل الساحة القانونية، ويتعلق الأمر بمقاربة النوع الاجتماعي التي اكتسحت

<sup>1</sup> - يسعى علم الجندر (Gender- Genre)، إلى دراسة العلاقة المتداخلة بين الرجل والمرأة، من خلال الاهتمام بدورهما في عملية الحراك الاجتماعي، ولا يعني هذا العلم بالمرأة فحسب بل يعني بالمرأة والرجل، كما أنه لم يأت لتحجيم دور الرجل كما يفهمه البعض، بل جاء ليقدّم عونا للأسرة والمجتمع.

<sup>2</sup> - Jacques Lagroye: Sociologie Politique, Edition press de la fondation nationale des Science Politiques et Dalloz, 1993, p. 455.

مجالات عدة أهمها المجال المالي، لهذا اخترت البحث والاشتغال على موضوع ميزانية النوع الاجتماعي بالمغرب.

(2) الأسباب الذاتية: أما الاعتبارات الذاتية لاختيار موضوع البحث، فترجع بدرجة أولى لميولي الشخصي نحو مادة المالية العامة، ومواكبتني للإصلاحات التي تطالها، بالإضافة إلى رغبتني الكبيرة في البحث في المواضيع القانونية التي تمس المرأة وتصب في خانة المساواة والإنصاف، ولما لا الربط بين الاثنين في إطار ميزانية النوع الاجتماعي، زد على ذلك كون موضوع البحث هو امتداد لبحث شهادة الماستر الذي اشتغلت عليه<sup>1</sup>.

## صعوبات البحث

اعترض الاشتغال في موضوع البحث العديد من الصعوبات التي أثرت لا محالة في درجة جودته وغناه المعرفي من جهة، وفي تجاوز الحيز الزمني الذي كان متوقعا إنجاز فيه من جهة أخرى. أول صعوبة واجهت البحث كانت مرتبطة بالحصول على المراجع المرتبطة بميزانية النوع. هذه المراجع التي اتسمت بالندرة بسبب قلة الإنتاجات العلمية التي تناولت موضوع البحث، بالإضافة إلى عدم نشر كافة التقارير المفروض أن تكون في متناول كل باحث، زيادة على شح المعلومات الممنوحة من طرف بعض المصالح الإدارية وبشكل متحفظ.

ومن الصعوبات الأخرى التي تعرقل عملية البحث، طبيعة الموضوع التي تتسم بحدائثة العهد مقارنة بتجارب رائدة فيه منذ زمن، فبالرجوع إلى الواقع المغربي نجد أن محاولة المغرب إدماج هذه المقاربة في مجال تدبير المال العمومي، لم يرى النور بالشكل الذي سارت عليه التجارب المقارنة، ولم تترجم في شكل ضوابط ونصوص قانونية عامة وشاملة، بل أخذت شكل إصلاح هادئ وتدرجي، يكتسي طابع توجهات رسمية عامة، في شكل مناشير وزارية ومجهودات قطاعية.

## إشكالية البحث

إن موضوع الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي بالمغرب، يثير العديد من التساؤلات والإشكاليات، التي تحاول البحث عن المستوى الحالي لهذه التجربة وتقييمها، ويبقى أهمها:

### ما مدى نجاح التجربة المغربية في مجال ميزانية النوع الاجتماعي؟

إن الإشكالية المحورية للبحث ينتج عنها العديد من الأسئلة الفرعية، التي من شأنها المساعدة على التحليل والدراسة، وهي كالاتي:

- ✓ ماذا نقصد بمقاربة النوع الاجتماعي وما هي الأصول التاريخية لهذا المفهوم؟
- ✓ ما هي المعايير الدولية المعتمدة في عملية إدماج منظور النوع الاجتماعي في الميزانية؟
- ✓ كيف كانت انطلاقة ميزانية النوع الاجتماعي بالمغرب؟

<sup>1</sup> - سامية رماش: قراءة في تقارير النوع الاجتماعي المرفقة بقوانين مالية (2011- 2016)، بحث لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية سيدي محمد بن عبد الله (فاس)، السنة الجامعية 2016- 2017.

- ✓ ما هو الإطار القانوني المنظم لميزانية النوع الاجتماعي بالمغرب؟
- ✓ ما هي مبررات اعتماد المقاربة الجديدة للميزانية؟
- ✓ ما هي أسس ومرتكزات قيام ميزانية النوع الاجتماعي؟
- ✓ ما هي القيمة المضافة التي أعطاها إدماج منظور النوع الاجتماعي بالميزانية على تدبير المال العام بالمغرب؟
- ✓ ما هي الأساليب المتبعة في عملية تحليل ميزانية النوع الاجتماعي؟
- ✓ ما هي الدورة التي تمر منها عملية إعداد وتنفيذ الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي؟
- ✓ من هم المتدخلون الفاعلون في ميزانية النوع الاجتماعي؟ وما هي طبيعة مهامهم وحدود تدخلاتهم؟
- ✓ هل هناك إقبال من طرف القطاعات الوزارية نحو تبني ميزانية النوع الاجتماعي في سياساتها الخاصة؟ وما مدى نجاح هذه القطاعات في تحقيق مبدأ الإنصاف والمساواة في مجالها؟
- ✓ هل يتم إدماج منظور النوع بالميزانية المحلية بنفس الكيفية الخاصة بالميزانية العامة؟
- ✓ هل يتبع المغرب المعايير الدولية في اشتغاله بميزانية النوع الاجتماعي؟ أم للتجربة المغربية خصوصيتها في هذا المجال؟
- ✓ في أي درجة يمكن تصنيف التجربة المغربية لميزانية النوع الاجتماعي مقارنة بالتجارب الدولية المختلفة؟
- ✓ كيف كانت المردودية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للتجربة المغربية في ميزانية النوع الاجتماعي؟
- ✓ من هي الفئات الأكثر استفادة من برامج ميزانية النوع الاجتماعي بالمغرب؟
- ✓ ما هي طبيعة المعوقات التي تعرقل تطور التجربة المغربية لميزانية النوع الاجتماعي؟ وما هي سبل تجاوزها؟
- ✓ هل تعتبر التجربة المغربية بميزانية النوع الاجتماعي، تجربة ناجحة مقارنة بنظيراتها الغربية والعربية؟
- ✓ ما هي أهم المقترحات والحلول المساعدة على تجاوز نقائص وتحديات ميزانية النوع الاجتماعي بالمغرب؟

## فرضيات الدراسة

يثير موضوع البحث مجموعة من الفرضيات التي سيتم التحقق من درجة صحتها بعد التعمق في البحث بالدراسة والتحليل، ويتعلق الأمر بالفرضيات التالية:

- ✓ استطاع المغرب تحقيق تقدم كبير في تنزيل ميزانية النوع الاجتماعي، بل وتفوق على ما كان متوقعا له، وذلك راجع لقوة المؤهلات المالية والبشرية التي يتوفر عليها.
- ✓ التجربة المغربية في مجال ميزانية النوع الاجتماعي، هي تجربة رائدة مقارنة بباقي البلدان العربية، حيث قامت العديد من هذه البلدان بأخذها كنموذج للبدء في بناء تجربتها الخاصة في هذا المجال.

- ✓ إن عدم الإسراع في إيجاد أساليب فعالة وجديدة لتجاوز المعوقات التي واجهتها ميزانية النوع الاجتماعي بالمغرب، خاصة مشكل قلة الموارد المالية، سيكون له التأثير السلبي على فعالية نتائج هذه المقاربة، وأيضاً على سرعة تنزيلها وفق ما كان مخططاً له سابقاً.
- ✓ لم يتمكن المغرب من صنع تجربة ناجحة في مجال ادماج منظور النوع الاجتماعي، سواء على مستوى الميزانية العامة أو الميزانية الترابية، مما سيكون له تأثير سلبي على مكانته بين البلدان الملتزمة بتحقيق مبادئ الإنصاف والمساواة المنشودة من طرف الاتفاقيات الدولية.

## منهجية البحث

ترتبط المنهجية عموماً بطبيعة الحقل المعرفي موضوع الدراسة، وتحديدًا بميدان العلوم الاجتماعية. وتعتبر المناهج أداة لفهم الظاهرة الإنسانية كما هو متعارف عليه في مجال العلوم الاجتماعية<sup>1</sup>، وقد اقتضت طبيعة الإشكالية موضوع الدراسة، والتميز بتشعب محاورها بالنظر إلى تنوع الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وبمختلف الحقول المعرفية التي تنطلق منها، الاستعانة ببعض مناهج البحث الاجتماعي، والتي من شأنها حصر عناصر الإشكالية والإحاطة بمختلف جوانب الموضوع، وهي كالآتي:

**المنهج الوظيفي<sup>2</sup>:** تحتم طبيعة موضوع البحث توظيف المنهج الوظيفي، خاصة وأنه يسمح بتحليل الوضعيات، ويعطي صورة حول قيام المؤسسات بوظيفتها، كما يسمح بإبداء ملاحظات حول أدائها، بالرغم من قصوره في إعطاء التفسيرات<sup>3</sup>، فبفضل هذا المنهج يمكن الكشف عن وظيفة ميزانية النوع الاجتماعي ودورها في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتحسين ظروف عيش الفئات المهمشة، وكذلك إبراز دورها في تحقيق التوازنات الاجتماعية، والمساواة والإنصاف بين الجنسين.

كما يمكن الاستعانة بالمنهج الوظيفي عند الحديث عن الأدوار التي تقوم بها مختلف المؤسسات الحكومية وغير الحكومية الفاعلة في مجال ميزانية النوع الاجتماعي، سواء على المستوى الوطني والدولي، لدراسة مدى تأثير توزيع المداخل والنفقات على الرجال والنساء، ليس فقط على المدى القريب بل على المدى المتوسط والبعيد، ودورها في الحد من الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين هذه الفئات وتكريس مبادئ الإنصاف والمساواة.

**المنهج التاريخي<sup>4</sup>:** يعد التاريخ عاملاً لتجريب العلاقة التي تنشأ بين الأسباب والنتائج في السياسة العمومية<sup>5</sup>، فالمنهج التاريخي هو الذي يقود إلى معرفة الأصول والنظم والفلسفات والأسس التي تستمد منها القواعد والمبادئ والأفكار القانونية والتنظيمية الحاضرة، وذلك عن طريق حصر وجمع كافة الوثائق التاريخية، وتحليلها ونقدها وتركيبها وتفسيرها، لمعرفة ماضيها وفهم حاضرها والقيام بالبحوث

<sup>1</sup>- David Eston: Quelle est la place de l'analyse des Systèmes aujourd'hui, in l'engagement intellectuel, mélange en l'honneur de Léon Dion, édition presses de l'université Laval ( Sainte- Foy), 1991. pp. 48-49.

<sup>2</sup>- حسب النظرية السوسولوجية، فإن التحليل الوظيفي يعني أن النسق الاجتماعي يمثل نسقاً حقيقياً، فيه تؤدي أجزاؤه وظائف أساسية لتأكيد الكل وتثبيتته، وأحياناً اتساع نطاقه وتقويته، ومن ثم تصبح هذه الأجزاء متجانسة ومتكاملة على نحو ما، وهذا يعني أن التحليل الوظيفي يسعى إلى الكشف عن كيفية إسهام أجزاء النسق في تحقيق النسق ككل، لاستمراره أو الإضرار بهذه الاستمرارية.

<sup>3</sup>- Madline Grawitz: Méthode des Science Sociales 10 em édition, édition Dalloz, 1996, p. 386.

<sup>4</sup>- المنهج التاريخي هو الذي يوظف التاريخ لمصلحة البحث العلمي لواقع الظواهر المعاصرة، ذلك أن حاضر الظاهرة لا ينفصل عن ماضيها، بل هو امتداد لها.

<sup>5</sup>- سليم محمد سليم: التحليل العلمي للسياسة الخارجية، مجلة الفكر الإستراتيجي العربي، العدد 40، أبريل 1992، ص ص. 141-142.

والدراسات العلمية المقارنة، لفهمها فهما سليما حقيقيا من جهة، وتطويرها بما يجعلها أكثر ملاءمة وتفاعلا وانسجاما مع واقع البيئة والحياة المعاصرة من جهة ثانية<sup>1</sup>.

وهكذا لا يمكن رصد السياق التاريخي لموضوع البحث دون الاعتماد على المنهج التاريخي، الذي سيساعد في إبراز التطورات التاريخية، والأحداث التي أدت لظهور ميزانية النوع الاجتماعي على المستوى الدولي أولاً، قبل تبنيها من طرف المغرب فيما بعد، ثم ذكر السياق السياسي والاجتماعي والاقتصادي الذي كان سائداً قبل تبني المقاربة الجديدة، ويجد هذا المهج أهميته وجدوى استعماله في البحث، عند الحديث عن المراحل التجريبية التي نهجها المغرب قبل انطلاق الاشتغال بها بشكل رسمي وموسع، كما أن تقييم التجربة المغربية لا يمكن أن يتم إلا من خلال حصر امتدادها التاريخي، بالنظر للارتباط القائم بين ماضي وحاضر هذه التجربة<sup>2</sup>.

**المنهج النسقي:** سيتم توظيف المنهج النسقي باعتباره يحيل على مجموعة من الحمولات القائمة على الأنساق والترابط والانتظام، وعلى مجموعة من العناصر التي لها وظيفة محددة، أو مجموعة مناهج ووسائل منظمة تقود إلى نفس النتيجة في إطار مؤسستي متغير<sup>3</sup>، يجد المنهج النسقي مبررات اعتماده في كون أن إصلاح الميزانية وفق المقاربة المبنية على النوع الاجتماعي، يقوم على توظيف مجموعة من الموارد المالية، تعتبر بمثابة مدخلات يتم برمجتها وتديبرها من طرف الجهات المختصة، على شكل مخططات وبرامج، تصنف نتائجها كمخرجات، ليعاد صياغة تلك النتائج من جديد في شكل مدخلات.

يأتي المنهج النسقي في مقدمة المناهج المناسبة لتحليل موضوع ميزانية النوع الاجتماعي، لأنه يبدو قادراً على تحليل ظاهرة مقارنة النوع بالمغرب وفهم الاشتغال الحقيقي لميكانيزمات أجرأتها في جميع أبعادها، خصوصاً وأن أغلب الدراسات والأبحاث في هذا الموضوع تعاملت تعاملاً نصياً أدى من الناحية الموضوعية إلى تفكير الإنتاج المعرفي حول تدبير مقارنة النوع بالمغرب ونزع فتيل حيويتها المعرفية، وهو ما لا يتناسب مع حقل معرفي يتميز بالتداخل والتعقيد الشديد في السلوك الداخلي من جهة، والتزامات المغرب الدولية من جهة ثانية، ومدى تأثير ذلك على أدوار المرأة داخل المجتمع، من خلال دراسة كيفية انتقال ضغوطات دولية وأحياناً انفعالات داخلية، إلى قرارات تشريعية ومواقف سياسية<sup>4</sup>.

**المنهج المقارن:** إن دراسة أي ظاهرة، لا تستقيم بمجرد دراسة حالة واحدة، بل يستحسن دراستها دراسة مقارنة، ومن هنا جاء مبرر اعتماد المنهج المقارن في البحث، فالمقاربة الميزانية المبنية على النوع الاجتماعي هي وليدة نظام أنجلوسكسوني، مما يستوجب الإطلاع على بعض التجارب الدولية التي طبقت هذه المقاربة على نظامها المالي والاقتصادي والاجتماعي، مع إبراز مسطرة إدماج هذه المقاربة بها، مما سيساعد على معرفة نواقص المنهجية المغربية في الإصلاح الميزانياتي ببلادنا، والآفاق المفتوحة أمامها مستقبلاً.

1- ماثيو جدير: منهجية البحث: دليل الباحث المبتدئ في موضوعات البحث ورسائل الماجستير والدكتوراه، ترجمة ملكة أبيض، بدون ذكر دار النشر، ص. 115.

2- محمد حيمود: إشكالية تقييم التدبير المحلي: مقارنة نقدية على ضوء التوجهات الرقابية الحديثة، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية (الدار البيضاء)، السنة الجامعية 2001-2002، ص. 8.

3- محمد الغالي: المختصر في أسس ومناهج البحث في العلوم الاجتماعية، مكتبة المعرفة (مراكش)، الطبعة الأولى، 2005، ص. 102.

4- David Eston: op.cit, pp. 48-49.

هذا وتجب الإشارة في الأخير، إلى أن الاقتصار على ذكر هذه المناهج فقط، لا يعني أن البحث في غنى عن بقية المناهج التي لم يتم ذكرها (مثل المنهج البنوي)، أو أن المنهجية المتبعة فيه محصورة في هذه المناهج فقط، بل الأمر لا يعني أكثر من كونها تشكل المنظومة المنهجية الغالبة على تأطير هذا البحث، والمناهج الأخرى تبقى مهمة رغم محدودية الاشتغال بها، ففكرة المنهج الواحد أو المناهج المنتقاة تبقى مقتصرة على الإحاطة بكل جوانب الموضوع<sup>1</sup>، والمقاربة الشمولية أفضل وسيلة للخروج من الإشكال المنهجي وتجعل البحث غنيا.

## خطة البحث

إن ضبط موضوع البحث يقتضي الإجابة على الإشكالية والأسئلة الفرعية المطروحة سابقا، وفق منهجية تعتمد الانتقال من العام إلى الخاص لحفظ التدرج المنطقي والسلس للمعطيات، وعرضها مؤطرة ضمن منظور شمولي متكامل، حتى يمكن تركيب استنتاجات وخلاصات رئيسية حول هذا الموضوع، ولكل هذا تم إتباع خطة العمل التالية:

**القسم الأول: المرجعية النظرية لميزانية النوع الاجتماعي بالمغرب**

**القسم الثاني: تطبيقات ميزانية النوع الاجتماعي بين الواقع والمتوقع**

---

<sup>1</sup>- أمين ركلمة: مقارنة النوع في المغرب بين التشريع الوطني والسياسات العمومية، أطروحة لنيل الدكتوراه الوطنية في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية القاضي عياض (مراكش)، السنة الجامعية 2014-2015، ص. 18.

## القسم الأول: المرجعية النظرية لميزانية النوع الاجتماعي بالمغرب

يعرف المجتمع المغربي تحولات عميقة، اجتماعية وثقافية واقتصادية وسياسية، نتيجة انخراطه في المنظومة الدولية لحقوق الإنسان، التي أحدثت تغييرات في العديد من القضايا المجتمعية المرتبطة أساسا بالتنمية والديمقراطية وصنع القرار وحقوق الإنسان ثم المساواة بين الجنسين، والسير على النهج الذي رسمه المجتمع الدولي. وقد واصل المغرب انخراطه الطوعي في المنظومة الدولية لحقوق الإنسان، من خلال التوقيع على الاتفاقيات ذات الصلة بحقوق المرأة والطفل والمهاجرين<sup>1</sup>، مما اضطره إلى إعادة النظر في العديد من القضايا خاصة منها المرتبطة بالنوع الاجتماعي.

في ظل هذا السياق واصل المغرب تنفيذ التزامه بتنفيذ الأهداف الإستراتيجية والإجراءات التنفيذية الواردة في تعهداته الدولية، ومنذ تسعينات القرن الماضي، حرص المغرب على دعم العنصر البشري في سياساته التنموية، وبمجرد أن تم التركيز على الإنسان كمورد اقتصادي ينتظر منه زيادة الإنتاج وتطويره، أصبحت التنمية تكتسب معنى أكثر شمولية وذات صلة بالأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية، مع اعتبار الإنسان وسيلتها وهدفها، ومن هنا بدأ التصدي لظاهرة التمييز المبنية على النوع الاجتماعي<sup>2</sup>، عن طريق العديد من المبادرات، منها ميزانية النوع، ونظرا لما يعرفه المفهوم من غموض وصعوبة على الاستيعاب، كان من الضروري تخصيص (الفصل الأول) للجانب المعرفي و(الفصل الثاني) لمرتكزات هذا التوجه.

### الفصل الأول: الإطار المعرفي لميزانية النوع الاجتماعي

لقد تم تطوير مقاربة النوع الاجتماعي، الهادفة إلى إزالة حالات التفاوت في الموازنات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بين النساء والرجال، كشرط مسبق نحو تنمية متمركزة حول الأفراد. إذ لا يمكن تصور تنمية شاملة دون إدماج المرأة وتمكينها في العملية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فكان من الضروري وضع إستراتيجية تتجاوز النظرة الضيقة للنمو الاقتصادي وتحقيق الإنصاف والمساواة، ومن الآليات التي تساعد على تحقيق هذا التوجه، إدماج مقاربة النوع في الميزانية.

هذه المرحلة من التقدم ساهمت فيها العديد من المحركات التاريخية، بدأت بالمسار النضالي للحركة النسائية التي وجهت أنظار الفاعلين السياسيين والاقتصاديين إلى قضايا النساء، وصولا إلى قيام المغرب بالعديد من الالتزامات الدولية، تمثلت في المصادقة على مجموعة من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، التي دفعت المغرب إلى وضع إصلاحات قانونية مختلفة، والالتزام بإدماج مقاربة النوع الاجتماعي على مستوى المخططات والبرامج التنموية وكذلك في الميزانية.

فسعت السياسات العمومية المتبعة في المغرب، والتي عمدت إلى إدراج المقاربة المرتكزة على النوع في الميزانية، إلى فتح الطريق لولوج متساو للموارد وللفرص المتاحة للحقوق الاقتصادية

<sup>1</sup> - وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة: المراجعة الوطنية الشاملة للتقدم المحرز نحو تنفيذ إعلان ومنهاج بيجين بعد 25 عاما- المملكة المغربية، الذكرى الخامسة والعشرون للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة واعتماد إعلان ومنهاج عمل بيجين (1995)، 2019، ص. 8.

<sup>2</sup> - Ennejayi Nezha: Budget Sexocspécifique au Maroc : gouvernance et audit Genre, mémoire pour l'obtention du diplôme des études supérieures approfondies, faculté des Sciences Juridiques Economiques et Sociales, souissi (Rabat), année 2008 – 2009, p. 2.

والاجتماعية، وإعادة الاعتبار للمرأة بصفقتها فاعلا مهما في العملية الديمقراطية، ولازال المغرب يعمل على رفع التحديات المرتبطة بمحاربة الفقر والفوارق المبنية على النوع الاجتماعي، من خلال وضع استراتيجيات وبرامج تنموية على صعيد مختلف المجالات.

فأصبحت ميزانية النوع الاجتماعي آلية في يد الدولة، تعمل بواسطتها على الحد من الفوارق الاجتماعية المرتبطة بالنوع الاجتماعي، وتحسين الأوضاع المعيشية للسكان المستهدفين من خلال استراتيجيات تتوخى تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة، وتخصيص موارد مالية لخدمة الأفراد الذين يحتاجون إليها أكثر من غيرهم، بهدف تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية، والمساواة بمفهومها الشامل.

ونظرا لكون مفهوم النوع الاجتماعي من المفاهيم التي عرفت جدلا واسعا واختلافات على مستوى التفسير والتعريف، وباعتباره الحجر الأساس الذي بنيت عليه الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي، فلا بد من وضع المفهوم في سياقه النظري وتأصيله، والتعرف على الأسس التي يركز عليها وذلك تمهيدا لتعريف ميزانية النوع وأساسها القانوني (المبحث الأول)، ثم السياقات التاريخية الدولية والوطنية التي نشأت في ظلها (المبحث الثاني).

### **المبحث الأول: الأساس العلمي لميزانية النوع الاجتماعي**

تعتبر مقارنة النوع الاجتماعي من أهم المقاربات الفعالة في تحليل الوضعيات المختلفة للشرائح الاجتماعية، من رجال ونساء في المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وتشكل آلية لترسيخ ثقافة تتبع وتقويم السياسات العمومية ومعرفة الآثار الناجمة عنها، ولقد عرف مسار اعتماد مقارنة النوع جدلا ونقاشا واسعا بين رفض واحتراز وإن كان بدرجات مختلفة، في حين ما زال مفهوم "النوع" إلى يومنا هذا بين الأخذ والرد.

وقد تبنى المغرب هذه المقاربة في عدة مجالات، من بينها المجال المالي، في إطار الإصلاحات المالية الهادفة إلى الانتقال من التدبير المالي على أساس الوسائل إلى التدبير على أساس النتائج، وقد جاء هذا الإصلاح بمجموعة من التدابير التي أعطت نفسا جديدا للميزانية، ومن بينها الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي، الأمر الذي يتطلب بلورة صورة شاملة ومتكاملة حول مفهوم النوع الاجتماعي (المطلب الأول) باعتباره نقطة انطلاق المقاربة النوعية في الميزانية، قبل الانتقال للتعريف بها وبإطارها القانوني (المطلب الثاني).

### **المطلب الأول: ميزانية النوع الاجتماعي: محاولة في التأصيل**

إن شرح وتفسير ماهية ميزانية النوع الاجتماعي، قد أصبح من الأمور الضرورية لرفع اللبس عن المفهوم، وتوضيح أهداف إدماج مقارنة النوع في ميزانية الدولة، إذ لا يزال مفهوم النوع الاجتماعي يثير الكثير من الجدل في الأوساط السياسية والحقوقية رغم إقحامه في كل الخطط المتعلقة بالتنمية، سواء من طرف القطاعات الحكومية، أو في برامج ونشاطات منظمات المجتمع المدني، وبالرغم من أن مفهوم النوع هو إشارة إلى الروابط بين المرأة والرجل، إلا أنه استخدم لدراسة موضوع المرأة والتنمية بشكل

خاص، لهذا تتطلب عملية استجلاء الغموض عن مفهوم ميزانية النوع الاجتماعي تعريفه (الفرع الأول)، وتحديد أهم المبادئ المؤطرة له (الفرع الثاني)، وبيان مركز اهتمام النوع الاجتماعي (الفرع الثالث).

## الفرع الأول: ماهية ميزانية النوع الاجتماعي

لقد تبنى المغرب الإصلاح الميزانياتي منذ سنة 2001، وعمل على إدخال آليات جديدة للتدبير الميزانياتي تتأسس على مقارنة الأهداف والنتائج، وقد تأثر هذا الإصلاح بالمناخ الاجتماعي والسياسي للدولة، والذي يروم تحقيق المساواة بين الجنسين والاهتمام بوضعية المرأة، خاصة بعد التزامات المغرب الدولية في مجال حقوق الإنسان لضمان المساواة بين الجنسين، وتحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية من خلال مجموعة من المبادرات التنموية التي ساهمت في استحضار مقارنة النوع الاجتماعي عند برمجة الميزانية<sup>1</sup>.

فالميزانية المستجيبة للنوع تأخذ بعين الاعتبار عنصر النوع في كل ما تتضمنه بنودها الخاصة بالإنفاق العام في كل سنة مالية، وهي ليست ميزانية منفصلة أو خاصة بالنوع الاجتماعي، بل هي محاولة لتفكيك بنود الميزانية بحيث تتمكن من تحديد وتحقيق احتياجات النساء والرجال الأنية والإستراتيجية، والتخفيف من الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين مختلف الفئات<sup>2</sup>، ووسيلة للمساءلة والشفافية وإبراز الكفاءة (جدوى الإنفاق في مجال معين)، من أجل تحقيق الحكامة الجيدة<sup>3</sup>.

يقصد بميزانية تدمج مقارنة النوع، ميزانية تراعي مساهمة مختلف شرائح المجتمع من رجال ونساء، وتقتصر حلولاً لجعل الميزانية تعترف بالارتباط بين الاقتصاد المنظم وغير المنظم، كما أنها ميزانية تدرس آثار توزيع المداخل والنفقات على الرجال والنساء، وتحرص على الاستجابة بشكل منصف للحاجيات الخاصة بهم، للقضاء على الفوارق وتفعيل مبدأي الإنصاف والمساواة<sup>4</sup>.

فمقاربة النوع الاجتماعي في الميزانية تعني الاستعمال الجيد للاعتمادات، انطلاقاً من تحليل الحاجيات لتحسين نوعية حياة النساء والرجال معاً، والأمر هنا لا يتعلق بحجم الإنفاق وإنما بنوعيته وأثره على سائر الفئات، ويمكن تعريف مقارنة النوع الاجتماعي للميزانية، بالتحليل حسب تأثير الاعتمادات المخصصة لتحسين ظروف كل من المرأة والرجل، فهي تندرج في إطار مقارنة شمولية تهدف إلى تحقيق العدل والمساواة، ويقتضي الأمر تنسيقاً أكبر بين السياسات والبرامج والميزانية، كما تهدف هذه المقاربة إلى ربط الموارد المخصصة بتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوخاة وتوفير شروط الحكامة الجيدة<sup>5</sup>.

إن مقارنة النوع تشكل مفهوماً متجدداً يتعدى الإطار المفاهيمي والتحليلي المعتاد، ليشمل معرفة مدى تأثير المداخل والنفقات العمومية على التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ومحاربة الفقر وتحقيق المساواة، فضلاً عن الحفاظ على التوازن الماكرو اقتصادي، والتحليل النوعي للنفقات العمومية يعتمد

1- نجيب جيري: مرجع سابق، ص. 74.

2- وزارة المالية والخصخصة: دليل إصلاح الميزانية، المقاربة الجديدة لتدبير الميزانية المرتكزة على النتائج والمدمجة لمقاربة النوع الاجتماعي، تم إنجازه من طرف مديرية الميزانية ومساهمة صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، 2005، ص. 49.

3- خديجة الرباح، رشيدة الطاهري ومحمد الرحموني: مقارنة النوع الاجتماعي وميزانيات الجماعات المحلية، منشورات الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب، 2005-2006، ص. 1.

4- Geetha: Overview of Gender budgeting, document published by Faculty Suid-mysore, p. 5.

5- مشروع قانون المالية لسنة 2006: تقرير النوع، مديرية الدراسات والتوقعات المالية، ص. 134.

على تشخيص وضعية مختلف الفئات الاجتماعية، وتقييم أسباب ونتائج الفوارق المسجلة، وهذا التشخيص يتوقف على وجود معطيات كاملة ومعينة لتحديد مدى استجابة السياسات العمومية والتوجهات المتبعة، والاعتمادات المرصودة لتقليص الفوارق الاجتماعية<sup>1</sup>.

فإصلاح الميزانية يركز على ثلاث محاور أساسية هي: شمولية الاعتمادات، التعاقد والشاركة، بهدف الانتقال من تدبير يعتمد على الوسائل إلى تدبير يركز على النتائج، وعليه أصبح بإمكان الوزارات التي تبنت التدبير المرتكز على النتائج نهج مقارنة النوع الاجتماعي، باعتماد مؤشر لقياس المساواة بين الجنسين، وتحليل دقيق للموارد والنتائج المتعلقة بالنوع الاجتماعي، هذا المؤشر يمكن من تتبع الإنجازات المحققة في هذا المجال، ومدى تحسين ظروف عيش الفئات المعوزة<sup>2</sup>.

إن إدماج النوع الاجتماعي مسألة تجديدية تتجاوز إطار المفاهيم والتحليل التقليدي، حتى وإن كان هناك تناسق مع الإصلاحات الجارية للميزانية، يتعلق الأمر بأثر المداخل والنفقات العمومية ليس فقط على التوازن الماكرو اقتصادي، ولكن أيضا على التنمية الاقتصادية والاجتماعية والفقر وعلى انعدام المساواة من منظور النوع الاجتماعي<sup>3</sup>، لهذا فميزانية النوع الاجتماعي تهدف إلى إعادة توظيف أو اصر الصلة بين الموارد المرصودة وتحقيق الأهداف التنموية والاقتصادية والاجتماعية المتوخاة، والتي يتم قياسها بواسطة مؤشرات أداء رقمية، فمن المفروض أن تقدم أجوبة واضحة لسلسلة من الأسئلة المتعلقة بوضع هذه السياسات التي تفرضها الحكامة الرشيدة والإنصاف والمساواة، فالميزانية التي تدمج مقارنة النوع هي ميزانية<sup>4</sup>:

- تراعي المساهمة المختلفة للرجال والنساء بمختلف الشرائح التي ينتمون إليها، وتقتراح حولا لجعل الميزانية تعترف بالارتباط الموجود مثلا بين الاقتصاد المنظم وغير المنظم.
- تدرس آثار توزيع المداخل والنفقات على الرجال والنساء، ليس فقط على المدى القريب بل على المدى المتوسط والبعيد، بل على دورة حياتهم بكاملها.
- تحرص على الاستجابة بشكل منصف للحاجيات الأنثوية والإستراتيجية للنساء وللرجال، والبنات والأولاد من مختلف الشرائح السوسيو اقتصادية وكل الأوساط.
- تسعى للتخفيف من الفوارق الاقتصادية والاجتماعية المتواجدة بين هذه الشرائح وتفعيل مبدئي الإنصاف والمساواة.

وللميزانية حسب مقارنة النوع الاجتماعي بعد هيكلية إستراتيجية لكونها تجمع بين أهداف اجتماعية واقتصادية وسياسية لكون المقاربة:

\_\_ من الأدوات الأساسية لضمان نجاعة وشفافية الميزانية.

\_\_ من آليات تحقيق الإنصاف والمساواة والعدالة الاجتماعية.

<sup>1</sup> - Noufissa El Moujadidi : Les Fondements de la Budgétisation du Genre au Maroc, op.cit, p. 117.

<sup>2</sup> - Ibid, p. 136.

<sup>3</sup> - وزارة المالية والخصوصية: مشروع قانون المالية لسنة 2007، مذكرة تقديم، ص. 6.

<sup>4</sup> - وزارة المالية والخصوصية: دليل إصلاح الميزانية، المقاربة الجديدة لتدبير الميزانية المرتكزة على النتائج والدمجة لمقاربة النوع الاجتماعي، مرجع سابق، ص. 48.

ولهذا، يأتي إدراج مقارنة النوع الاجتماعي في مسلسل تحضير وتنفيذ الميزانية، تنويجا لمجموعة من الإنجازات والإصلاحات التي شهدتها المغرب في السنين الأخيرة، بهدف إرساء مبادئ المساواة والعدالة، فهذه المقاربة قد تم التأكيد عليها في المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، التي سلطت الضوء على ضرورة إدماج مختلف فئات المجتمع كمحور استراتيجي لإنجاز وتحقيق أهداف التنمية البشرية للدولة<sup>1</sup>.

وفي هذا الإطار حقق المغرب قفزة نوعية في مجال التنمية البشرية لتبنيه مقاربة النوع الاجتماعي، وذلك بعد مجهودات مثمرة بذلت منذ سنة 2002، والتي توجت بنشر تقرير النوع سنة 2005، ضمن التقرير الاقتصادي والمالي المرافق لقانون المالية، وهكذا مكن مسلسل ميزانية النوع الاجتماعي من تحقيق إنجازات مهمة على مستوى الانخراط واكتساب أدوات وآليات مقاربة النوع الاجتماعي، حيث تمت هذه الإنجازات في إطار مقاربة مندمجة وتدرجية تركز على الإرادية وتأخذ بعين الاعتبار قدرات الوزارات المنخرطة.

يندرج إدماج النوع في الميزانية ضمن مجموعة من الإصلاحات التي عرفها المغرب في السنوات الأخيرة، وضمن الإجراءات التي تهدف إلى إرساء وتقوية مبادئ الإنصاف والمساواة وإعادة الاعتبار للمرأة بصفتها فاعلا في التنمية، إذ تعتبر الميزانية أهم أداة بيد الحكومة لبلوغ أهدافها التنموية لأنها ترجمة لتوجهاتها وتعكس:

\_\_ السياسة الاقتصادية والاجتماعية المتبعة من الدولة.

\_\_ الأولويات المقررة من خلال الاعتمادات المرصودة.

\_\_ المجهود المالي للدولة في تدبير الشأن العام وتنفيذ السياسات القطاعية.

وإذا كانت هذه الميزانية<sup>2</sup> تحيل على مجموعة من الأرقام، إلا أنها تخفي وراء هذه الأرقام خطة عمل إجرائية لتفعيل سياسات تبرز آثارها من خلال اعتماد مبدأ الإنصاف في الخدمات الموفرة للنساء والرجال والأطفال، ذات ثلاث أبعاد: مالية واقتصادية واجتماعية مع ضمان التوازن بين المداخل والنفقات، نمو اقتصادي يحافظ على التوازنات الأساسية، وتوزيع للمداخل يكرس التضامن ويخفف من التفاوتات الاجتماعية والمجالية<sup>3</sup>.

وتتركز أهمية اعتماد ميزانيات مستجيبة للنوع في عدة نقاط يمكن إجمالها في ما يلي:

\_\_ تعتبر الميزانيات المستجيبة للنوع وسيلة للوفاء بالالتزامات الوطنية والدولية اتجاه النساء، حيث أن معظم الدول تلتزم في دساتيرها بتحقيق المساواة بين المواطنين وحظر التمييز ضد المرأة،

<sup>1</sup> سعيد جفري وآخرون: المبادرة الوطنية للتنمية البشرية: السياق العام، الأسس والآليات، مكتبة الرشاد (سطات)، 2006، ص. 3.  
<sup>2</sup> الميزانية تشمل مكونين أساسيين: الموارد والنفقات، كما تشمل الميزانيات الملحقة، الحسابات الخصوصية للخرينة، مصالح الدولة ذات التسيير المستقل، وتتوزع المداخل بين موارد ضريبية وأخرى غير ضريبية، ومداخل القروض، أما النفقات فتتقسم إلى نفقات تسيير ونفقات استثمار.  
<sup>3</sup> صباح العمراني: المرأة والمشاركة السياسية بالمغرب، مساهمة تحليلية لإدماج مقاربة النوع في السياسات العمومية، دار النشر إفريقيا الشرق (الدار البيضاء)، 2018، ص. 293.

إضافة إلى التزامها بالعديد من الاتفاقيات الدولية<sup>1</sup>، ولكن هذا الالتزام لا تتم ترجمته إلى ممارسة فعلية وخطط واستراتيجيات قابلة للتنفيذ<sup>2</sup>.

وفي هذا الإطار، فإن اعتماد الدولة على بعد النوع الاجتماعي في الميزانية في كل مراحلها: الإعداد والتنفيذ إلى التقييم يعتبر آلية هامة لتفعيل المساواة في جل المجالات، اقتصادية واجتماعية وثقافية، وبذلك يشكل تبني ميزانية مستجيبة للنوع وسيلة وهدفا في نفس الوقت، وسيلة لمساءلة الحكومة ومطالبتها بالالتزام بقضايا المساواة والعدالة الاجتماعية، وهدفا يتمثل في رقابة الأداء وضمان نجاعة وشفافية الميزانية.

\_ يختلف تأثير السياسات الاقتصادية على كل من الرجال والنساء سواء ما تعلق منها بتحصيل الإيرادات أو فرض الضرائب، بل إن تأثير هذه السياسات يختلف بين النساء أنفسهن، حيث تكون النساء الفقيرات و المعيلات لأسرهن أكثر تضررا في كل قرار أو إصلاح قد يرفع الدعم عن بعض المواد الأساسية، أو يعمل على فرض ضرائب جديدة أو الزيادة في الضريبة على القيمة المضافة أو رسوم على خدمات تقدمها الدولة، هذه الإصلاحات تكون مفيدة اقتصاديا لكنها ليست لصالح النساء، وبالتالي فإن اعتماد بعد النوع الاجتماعي في الميزانية يعمل على دراسة وتقييم أثر جميع هذه الإجراءات وتحديد الاختلاف في التأثير بين الرجال والنساء.

\_ تتناول نظريات الاقتصاد الكلي عادة، القيم الاقتصادية للإيرادات من سوق العمل الرسمي، هذا الفهم المحدود للنتائج المحلي يغفل عن كون عمل المرأة الحقيقي ومساهمتها في الاقتصاد الوطني تقع في منطقة رمادية، لا تسلط الحسابات الرسمية أي ضوء عليها، وخاصة في القطاع غير المهيكل، أو عملهن داخل البيت<sup>3</sup> الذي هو في الحقيقة منتج للثروات وإن كان غير مؤدى عنه، وقد ازدادت المطالبات بإدراج " أنظمة حساب العمل" لإحصاءات غير تقليدية لتشمل الحسابات القومية المساندة والتي تحاول رصد مساهمات كل من النساء والرجال خارج سوق العمل الرسمي، إن هذا الجهد الذي يهدف الاعتراف بقيمة العمل كي ينعكس على شكل فوائد و مستحقات و خدمات و ضمان اجتماعي لا جدوى له إذا لم ينعكس على ميزانية الدولة<sup>4</sup>.

\_ تختلف أولويات كل من النساء والرجال في الإنفاق العام، انطلاقا من تباين الأدوار والحاجيات المختلفة بين الرجال والنساء، حيث أن النساء يتحملن الكثير من أعباء الرعاية الاجتماعية (رعاية الأطفال والمسنين والمعاقين)، مقابل ضعف إمكانية ولوجهن إلى العمل الرسمي ومشاركتهم في الحياة العامة، ورغم تشابه أولويات النساء وحاجياتهم، إلا أن هناك خصائص مميزة حسب انتماءاتهم إلى مناطق جغرافية مختلفة<sup>5</sup>.

1- الحسين أهناش: تجربة المغرب في إدماج مقاربة النوع في الميزانية، ورقة مقدمة للمؤتمر الدولي التاسع حول المرأة والشباب في التنمية العربية، من 22 إلى 24 مارس 2010 بمصر، منشورات المعهد العربي للتخطيط (القاهرة)، ص. 16.

2- صباح العمراني: مرجع سابق، ص. 293.

3- اعتبر برنامج الأمم المتحدة للتنمية أن "إشكالية تقييم العمل المجاني للمرأة تتعدى كونها تتعلق بالعدل، بل إنها تهم وضعيتها الاقتصادية داخل المجتمع، فإذا قيم هذا العمل المجاني كما ينبغي، فمن المحتمل جدا أن تحتل النساء في العديد من المجتمعات، وضعية المزود الرئيسي للعائلة، أو تتساوى على الأقل مع الرجال، مادامت النساء تقضين وقتا أطول في العمل مقارنة مع الرجال".

4- نديرة برفليل: النوع الاجتماعي والأنشطة الاقتصادية بالمغرب، النساء بين الإدماج والتهميش، منشورات كتابة الدولة المكلفة بالأسرة والطفولة والأشخاص المعاقين، بدعم من التعاون التقني الألماني، منشورات دار النجاح (الجديدة)، 2006، ص. 23.

5- هديل رزق: الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي في الواقع الفلسطيني، مرجع سابق، ص. 22.

وبالتالي فمن الضروري فحص أولويات النساء وحاجياتهن حسب هذه المواقع المختلفة ومقارنتها مع الإنفاق العام، فقد تجد مطالب النساء وحاجياتهن في قرية معينة وأولوياتهن في فك العزلة عن القرية بتوفير طريق من أجل تمكينهن من تسويق منتجات أعمالهن اليدوية المنزلية في الوقت المناسب، وقد تكون الأولوية في منطقة أخرى، تزويد هذه المنطقة بالماء الشروب، لأن جلب الماء يحرم الفتيات من الدراسة ويضاعف من ظاهرة الهدر المدرسي، أو قد تكون الأولوية إنشاء فصل لمحو الأمية، أو مستوصف لمراقبة النساء الحوامل... من هذا المنطلق فالميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي تساهم بشكل كبير في فهم الأولويات المختلفة في الإنفاق العام في أفق الاستجابة لها<sup>1</sup>.

## الفرع الثاني: مبادئ النوع الاجتماعي

يحاول مفهوم النوع أن يسد الفجوة بين العام والخاص، فعادة ما تقلل المرأة من قيمة عملها العام بسبب الأسرة، أو العكس إهمال الأسرة بسبب العمل العام، بعبارة أخرى خلق نوع من التوازن بين الخاص الذي ينطلق من دور المرأة في الأسرة، وبين العام الذي ينطلق من دورها في إنتاج السلعة أو في المجتمع<sup>2</sup>.

ما زال التمييز بين الجنسين سائدا في مختلف نواحي الحياة في العالم، رغم التقدم الذي تحقق في مجال المساواة بين الجنسين في العقود الأخيرة، فليس ثمة منطقة في العالم النامي تتمتع فيها النساء بالمساواة مع الرجال في مختلف الحقوق، فالفروق الجنسية منتشرة في مجال الوصول إلى الموارد وإدارتها، وفي الفرص الاقتصادية وتوزيع الموارد المالية، وتحمل النساء التكلفة المباشرة لعدم المساواة، لكن التكاليف تصيب المجتمع ككل<sup>3</sup>.

تتأسس مقارنة النوع الاجتماعي على المناهضة والقضاء على العوامل العميقة الكامنة وراء الفوارق الموجودة بين النساء والرجال، سواء على مستوى الأدوار، أو على مستوى الحصول على الفرص نفسها والحقوق ومكانة كل منهما في المجتمع<sup>4</sup>، فمن مبادئ وأسس مقارنة النوع الاجتماعي، تحقيق تنمية منصفة وإعداد وسائل وأدوات تسعى إلى تحقيق المساواة، وهذا الأمر جاء بسبب التأثير بمتغيرات دولية أفضت إلى مجموعة من الإنتاجات الفكرية العالمية، توحدت مجملها على ضرورة تصحيح وتقويم وضعية المرأة على جميع المستويات، وتمكينها من جميع حقوقها على قدم المساواة مع الرجل<sup>5</sup>.

وهذا ما أكده الدستور في الفصل 19 منه: "يتمتع الرجل والمرأة على قدم المساواة، بالحقوق والحريات المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، الواردة في هذا الباب من الدستور، وفي مقتضياته الأخرى، وكذا في الاتفاقيات والمواثيق الدولية، كما صادق عليه المغرب وكل

1- صباح العمراني: مرجع سابق، ص. 295.

2- الحسين أهناش: مرجع سابق، ص. 19.

3- البنك الدولي: تقرير حول إدماج النوع الاجتماعي في التنمية من خلال المساواة في الحقوق والموارد والرأي، ترجمة هشام عبد الله، منشورات المؤسسة العربية للدراسات والنشر (بيروت)، 2004، ص. 14.

4- الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب: مرجع سابق، ص. 43.

5- بشرى التيجي: إدماج مقارنة النوع في الوظيفة العمومية، دار السلام للطباعة والنشر (الرباط)، الطبعة الأولى، 2013، ص. 127.

ذلك في نطاق أحكام الدستور وثوابت المملكة وقوانينها. تسعى الدولة إلى تحقيق مبدأ المناصفة بين الرجال والنساء، وتحدث لهذه الغاية هيئة للمناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز"<sup>1</sup>.

وفي إطار توجه الدستور المغربي إلى رسم معالم مغرب آخر متصلح مع هوياته المتعددة ومنفتح على القيم الكونية للديمقراطية وحقوق الإنسان بانسجام وتناسق كامل مع تاريخه وخصوصياته، فقد جعل من إعادة الاعتبار لكل فئات المجتمع ودسترة المساواة الكاملة في الحقوق والواجبات ضمن أولوياته، ويتجلى الانتصار للمرأة المغربية من خلال التنصيص على تمتع الرجل والمرأة على قدم المساواة، بالحقوق والحريات المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية.

هذا ما أكدته الدستور في مقتضياته، وكذا الاتفاقيات والمواثيق الدولية، كما صادق عليها المغرب، وكل ذلك في نطاق أحكام الدستور وثوابت المملكة وقوانينها، كما أن الوثيقة الدستورية أشارت إلى أن الدولة تسعى إلى تحقيق مبدأ المناصفة بين الرجال والنساء، وتحدث لهذه الغاية هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز، ويتوخى النص الدستوري من إقرار هذا المبدأ، إقرار التمثيل المتساوي للنساء والرجال على مستوى الكم في جميع المجالات، وفي الولوج إلى هيئات صنع القرار في القطاع العمومي والمهني والسياسي<sup>2</sup>.

بالتالي المناصفة بمثابة اعتراف باللامساواة المبنية اجتماعيا، وأساس السياسات الرامية إلى مكافحة كل أشكال التمييز بين الرجل والمرأة داخل هيئات صنع القرار العمومي والسياسي، وفي مجال الشغل والتربية وغيرها. ومن ثم يعتبر مبدأ المناصفة خيار مجتمعي، يظهر وجود إرادة سياسية لأعلى سلطة في البلاد لرفع الحيف عن النساء، ومنحهن كافة الوسائل والآليات ليساهمن في مسلسل ترسيخ الديمقراطية، وتحقيق التنمية الشاملة، التي لا يمكن لها أن تتحقق دون مساهمة النساء بشكل فعلي وكامل. فلا يمكن بناء مجتمع ديمقراطي حداثي بدون مساهمة النساء في وضع كل السياسات العمومية، ودون أن تكون لهن نفس الحقوق ونفس الواجبات، ودون احترام كرامتهن الإنسانية وضمان حقهن في المواطنة الكاملة، ودون أن تكون لهن نفس الحظوظ في الوصول إلى مواقع القرار<sup>3</sup>.

إضافة إلى الدستور، شكلت المؤتمرات الدولية سندا قويا لمختلف الأطروحات حول المساواة، ومرجعا أساسيا لها، بل إنها كانت الإطار الأمثل لبلورة وتأسيس مفهوم النوع الاجتماعي وتطوير آلياته، ولم يكن ظهور هذه المقاربة، إلا مظهرا من مظاهر الإبداع الفكري العالمي في هذا الاتجاه، وانعكاسا لمركزية القضية النسائية في السياسات الدولية، التي أثرت في السياسات الوطنية للدول، فأصبح ينظر لمستوى تقدم هذه الأخيرة أو تخلفها من خلال مدى تبنيها للتوجهات العالمية في مختلف القضايا، وعلى رأسها قضية المرأة<sup>4</sup>.

1- دستور 2011، الصادر بشأن تنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.91 بتاريخ 27 شعبان 1432/ 29 يوليوز 2011، جريدة رسمية عدد 5964 مكرر بتاريخ 30 يوليوز 2011، الفصل 19، ص. 3605.

2- كريم لحرش: الدستور الجديد للمملكة المغربية شرح وتفسير وتحليل، سلسلة العمل التشريعي والاجتهادات القضائية، العدد 3، 2012، ص. 37.

3- المجلس الوطني لحقوق الإنسان: في أفق إحداث الهيئة المكلفة بالمناهضة ومكافحة كل أشكال التمييز، دراسة مقارنة حول التجارب المقارنة في مجال مأسسة مكافحة التمييز، إعداد أمينة لمربني وربيعة الناصري، نونبر 2011، ص. 5.

4- بشرى التيجي: مرجع سابق، ص. 128.

بما أن مقارنة النوع الاجتماعي تقوم على فرضية أنه في كل مجتمع تكون المزايا والمصالح غير موزعة بالتساوي، فإن الموارد والمنافع التي تقدمها مشاريع التنمية، تعود عادة بالنفع على الرجال أكثر من النساء، كما تتأثر بمتغيرات اجتماعية أخرى من قبيل الدين والطبقة الاجتماعية والعرف... وغيرها، وفي هذا السياق يجب تحديد الأسس النظرية والمنهجية التي تقوم عليها مقارنة النوع الاجتماعي في الآتي<sup>1</sup>:

- تفكيك ما هو مبني ثقافيا وليس الاكتفاء بوصفه في إطار مقارنة النوع.
- مقارنة النوع لا تكتمل مفاهيمها إذا لم تتطرق إلى ضرورة المساواة بين الجنسين.
- بعد التفكيك والفهم تقوم بإعادة بناء ما هو اجتماعي على أساس المساواة والإنصاف أي التمييز الإيجابي.
- تتطرق في اشتغالها على النوع الاجتماعي، من معرفة الموقع الاجتماعي للرجال والنساء داخل النظم والبنى الاجتماعية.

لهذا فإن تطبيق مقارنة النوع في السياسات الاجتماعية وفي السياسات التنموية بشكل خاص، من شأنه أن يترجم عمليا في الحد من اللامساواة بين الجنسين، عن طريق إشراك المعنيين في برامج التنمية رجالا ونساء وفي جميع مراحلها: التخطيط، التنفيذ، والتقويم، وخصوصا في اقتسام الموارد والمنافع، وعلى هذا النحو يتحول مفهوم النوع تدريجيا من أداة للتحليل إلى أداة معيارية، يعني عن طريقها يمكن قياس مدى نجاعة المشاريع التنموية وأهدافها ومدخلاتها ومخرجاتها، ومراقبة مدى تحقيق العدالة الاجتماعية في تقاسم المنافع<sup>2</sup>.

تتأسس مقارنة النوع على وضع إستراتيجية لتمكين كل الفئات من إسماع صوتها، وتوفير منبرا للفئات الضعيفة لكي تعبر عن آرائها، وتسهيل عملية وضع مخططات العمل، فهي طريقة عمل أو مجموعة من الأدوات تستعمل من أجل إعطاء فرصة للفئات والمجموعات المهمشة، ذات الحاجات الخاصة داخل المجتمع، من أجل التعبير عن آرائها وتطلعاتها، وضمان مشاركتها بشكل فعال، فهذه المقارنة تتأسس على المساواة في الحقوق بين كل مكونات المجتمع.

إن العمل بالنوع يعني ضرورة رفع كل الحواجز القانونية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، التي تحول دون العمل بمبدأ المساواة، واحترام حقوق الإنسان التي يمكن العمل بها حسب السياقات الثقافية، لكن دون الإخلال بمبادئ العدالة والمساواة، وتهدف هذه المقارنة إلى وضع تصور لسياسة عمومية كإطار عام تنضوي تحته خطط وبرامج وهيكل إدارية وآليات وموارد مالية وبشرية وكل التدابير الرامية، مدعمة بتشريعات الهدف منها تمكين وإشراك النساء في الحياة العامة بغية تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة وصولا إلى المناصفة<sup>3</sup>.

1- فريدريك هاريسون: الموارد البشرية والتنمية، ترجمة سعيد عبد العزيز، منشورات معهد التخطيط القومي (القاهرة)، 1984، ص. 68.

2- الوافي العربي: مقارنة النوع والتنمية، منشورات رمسيس (الرباط)، 2008، ص. 3.

3- الحسين الروحي: مأسسة النوع الاجتماعي بين تغيير النص القانوني باسم المساواة والتثبيت بالإرث التقليدي، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، عدد مزدوج 129 130، يوليو - أكتوبر، 2016، ص. 164.

## الفرع الثالث: مركز اهتمام النوع الاجتماعي

ينصب الاهتمام في مجال النوع الاجتماعي على مجموعة من القضايا المرتبطة بالوضع العامة للجنسين، خاصة وضعية المرأة<sup>1</sup>، ويتعلق الأمر بالقضايا التالية:

**قضية المرأة والرفاهية:** يهدف هذا المدخل إلى ضمان الحصول والتمتع بالعناصر الأساسية للحياة، من صحة وتغذية وتعليم ومسكن ودخل، وكل ما هو مهم لتحقيق ضروريات الحياة الأولية، أي أن هذا المدخل يهدف إلى معالجة مشكلة تضرر المرأة وتظلمها وضعف إمكانياتها، من حيث الحصول على متطلبات الحياة الأساسية مقارنة بالرجل، ومن المعروف أن نسبة الأمية وسط النساء أكبر من الرجال بنسبة 20% في بعض الأقطار الأقل نمواً، كذلك فإن الصفوف المدرسية المخصصة للأولاد أكثر من تلك المخصصة للبنات، بالإضافة للعادات والممارسات الاجتماعية والتربوية التي يشجع البعض منها على تعظيم الرجل داخل الأسرة، حيث يقدم له أجود وأكبر نصيب من الأكل، ما يترتب عن ذلك ضعف صحة الأنثى<sup>2</sup>.

بالإضافة إلى ذلك، فإن حوالي 90% من النساء في البلاد الأقل نمواً لا يتمتعن بدخل مالي خاص، نسبة لعدم وجود الوقت الكافي للمشاركة في العمل، وعدم وجود الإمكانيات المشجعة على التحاقها به ويعني هذا المصطلح بصورة عامة الحالة التي تتحقق فيها الحاجات الأساسية للفرد والمجتمع من غذاء وتعليم وتأمين ضد كوارث الحياة، ويستخدم هذا المصطلح في إطار التمكين بطريقة محددة، تشير إلى الفجوة بين النساء والرجال في الحصول على الموارد والخدمات.

يعتبر هذا الوضع خطوة أساسية في إطار التمكين، فليس الهدف من الحصول على الموارد والخدمات أن تكون المرأة المستفيدة فقط، بل يجب أن تكون مشاركة ومنتفعة من حقوقها، بعبارة أكثر تحديداً، إذا وفر المشروع للمرأة خدمات فقط، بصورة لا ترقى إلى مشاركتها فيه، فإن هذه المرحلة تعد مرحلة أولية تعمل على تضيق الفجوة في فرص اللامساواة في الخدمات والموارد بين الرجل والمرأة، ومن أنواع الخدمات الأساسية التي تذكر في هذا المجال، خدمات التعليم ومحو الأمية والصحة ومياه الشرب والري والسكن والمواصلات<sup>3</sup>.

شاع هذا المدخل في الفترة ما بين 1950 و1970، وهو يعترف بالدور الإيجابي للمرأة ويهدف من خلال إدماجها في التنمية، جعلها أما بدرجة أفضل مما يجعلها منتفعة سليمة من التنمية، أما الاحتياجات التي يعتبرها هذا المدخل إستراتيجية فتتمثل في توفير الغذاء ومقاومة سوء التغذية وتنظيم الأسرة، ومن المعلوم أن هذا المدخل الذي يكرس الدور التقليدي للمرأة لا يمثل تحدياً للمجتمع الرجالي، قد قوبل إيجابياً من قبل حكومات عربية عدة.

**قضية السيطرة والعدالة في التوزيع:** ظهر هذا المدخل في عقد الأمم المتحدة الخاص بالمرأة للفترة 1975-1985 الذي ركز على ثلاثية المساواة والتنمية والسلام، ويهدف هذا المدخل إلى إشراك

1- عبد الرحمان أبو شمالة: مسرد ومفاهيم ومصطلحات النوع الاجتماعي، منشورات المفتاح ( فلسطين)، 2006، ص. 26.

2- هيفاء أبو غزالة: إدماج النوع الاجتماعي في الخطط والسياسات الوطنية، ورقة مقدمة لمؤتمر إدماج النوع الاجتماعي في التنمية (البحرين)، يونيو 2008، ص. 2.

3- هشام عبد الله: إدماج النوع الاجتماعي في التنمية من خلال المساواة في الحقوق والموارد، بدون دار نشر، الطبعة الأولى، 2004، ص. 171.

المرأة في التنمية من خلال إعطائها فرص المشاركة نفسها، وإنصافها حتى تؤدي أدوارها الثلاثة بما يضمن لها سبل النجاح<sup>1</sup>.

ويخضع هذا المدخل إلى سد فجوة عدم المساواة بين المرأة والرجل، وإلى تذليل عقبة سيطرة الرجل على المجتمع والأسرة، حيث يدعو للمشاركة الكاملة للمرأة في جميع الأنشطة والموارد، كما يهدف بصورة أساسية إلى دفع المرأة وتعزيز قدراتها، عن طريق الاستفادة من الموارد المتاحة من أجل مشاركة المرأة مع الرجل في اتخاذ القرار، والعمل لزيادة الدخل، وتعزيز قدراتها ومهاراتها العلمية والثقافية، إضافة إلى أن هذا المدخل يشجع على إرساء مبدأ العدالة في توزيع الموارد الأساسية داخل المنزل وخارجه، حتى يرتفع مستوى رفاهية الحياة للرجل والمرأة معا، يشمل هذا المدخل العدالة في توزيع الأكل وخدمات التعليم، والصحة والوقاية العلاجية والملبس والسكن، وتوزيع موارد زيادة الدخل، وفرص العمل.

**قضية المشاركة:** يهدف هذا المدخل إلى المشاركة الكاملة للمرأة مع الرجل في جميع أنشطة التنمية، وبخاصة المجالات الاقتصادية والاجتماعية، ومن المعروف الآن أن المرأة تسجل نسبة ضئيلة كعضو في البرلمان والعمل السياسي، ومنهن من وصلت إلى المناصب السياسية والدبلوماسية العليا كرئيسة وزراء أو وزيرة أو سفيرة، أي أن المرأة تفتقر إلى تنشيط وفعالية دورها في المشاركة على المستوى العالمي والدولي، وفي عمليات اتخاذ القرار والإدارة، والتخطيط والمتابعة والتقييم، لكسر حاجز السيطرة الأبوية والتفرقة الاجتماعية والتربوية بين الجنسين، وبناءا عليه يجب تشجيع ودفع المشاركة الشاملة والكاملة بين الجنسين<sup>2</sup>.

**قضية التمكين:** هو أحدث المناهج المستعملة لإدماج المرأة في التنمية، وقد ظهر في نهاية الثمانينات وهو الأكثر تداولاً باعتباره يعترف بالمرأة عنصرا فاعلا في التنمية بالتالي يسعى القضاء على كل مظاهر التمييز ضدها، من خلال توفير الأدوات التي تضمن نجاح مشاركتها بالاعتماد على الذات، ويعزز هذا المدخل مكانة المرأة في المجتمع، ويزيل المعوقات القانونية التي تعرقل مسيرتها التنموية.

ومن مميزات هذا المدخل أنه يرمي إلى تغيير العلاقات النوعية داخل الأسرة والمجتمع، من خلال رفع مستوى الوعي، وتغيير الواقع وفقا لاستراتيجيات طويلة المدى تعتمد على الدعوة والاتصال والقانون، ويعتبر هذا المدخل جزءا لا يتجزأ من مدخل المشاركة حيث يهدف أساسا إلى تدريب وتعزيز قدرات المرأة القيادية والإدارية في اتخاذ القرار، والتخطيط، والتنفيذ<sup>3</sup>. لذلك فقد أبرز هذا المدخل أهمية المرأة كعضو فعال في المشاركة والمساواة مع الرجل في دفع عجلة التنمية، وهو يهدف بصورة أساسية لتسليح المرأة بجميع العناصر اللازمة لأداء دورها الفعال، وتحقيق رفاهية المرأة كعضو مشارك في المجتمع والأسرة.

1- هشام عبد الله: مرجع سابق، ص. 171.

2- إبراهيم أوجامع: إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في ميزانية الدولة، بحث لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير و العلوم التجارية أبي بكر بلقايد (تلمسان - الجزائر)، السنة الجامعية 2010\_2011، ص. 63.

3- اللجنة الوطنية للسياسات السكانية في العراق: تمكين المرأة مساعدة وثقافة داعمة، صندوق الأمم المتحدة للسكان، مكتب العراق (UNFPA)، ص. 33.

**قضية مكافحة الفقر:** ظهر هذا المدخل منذ السبعينات، وهو يهدف إلى إدماج المرأة في التنمية من خلال زيادة إنتاجيتها، وذلك بغية القضاء على الفقر الذي يعتبر ظاهرة تخلف، ويطور هذا المدخل الرفاه الاجتماعي، إذ أنه يعتني بتحسين أوضاع الأسرة، وذلك بالبحث عن أساليب إنتاجية لتلبية الحاجيات وزيادة الدخل، ولقد أولته العديد من الحكومات عناية فائقة نظرا لما تستوجبه ضرورة القضاء على الفقر من تدخل ناجع، بتوخي استراتيجيات الغاية منها توفير الظروف السانحة لإخراج الفئات الفقيرة والمهمشة من حالة الفقر، والتبعية للغير، ما حتم إنشاء المشاريع الصغيرة المدرة للدخل<sup>1</sup>.

ومن المبادئ الأساسية للتنمية، التغلب على الفقر، ويتمثل ذلك في جعل المرأة الفقيرة قادرة على زيادة إنتاجيتها، ويعزى فقر النساء إلى أنه قصور في إنتاجيتها وضعفها في الحصول على الدخل، وليس نتيجة للتقليل من شأنها وإخضاعها، كما يشير إلى قدرة النساء على المساهمة في حلول مشاكلهم، ويعترف هذا المدخل بدور المرأة الإنتاجي، ويسعى إلى تلبية الاحتياجات العملية عن طريق المشاريع الصغيرة المدرة للدخل، إلا أن هذا المدخل يزيد من الأعباء على المرأة، إضافة إلى الأعباء المنزلية، وفوق ذلك أنه يستمر في التعامل معها ضمن موقعها داخل الأسرة أكثر من كونها إنسانا مستقلا، ويعزى فقر النساء إلى أنهن لا يملكن الأرض، ورأس المال، إضافة إلى التفرقة النوعية في العمل والسوق<sup>2</sup>.

**قضية الكفاءة<sup>3</sup>:** ظهر هذا المدخل في الثمانينات وشاع في التسعينات، وقد تم تبني هذا المدخل بسبب ظهور الأزمة الاقتصادية، وما خلفته من برامج إصلاح وتكيف هيكلية أثرت على المستوى الاجتماعي، وأفرزت ضرورة إسهام المرأة في عملية التنمية، من خلال تصويب تدخلاتها، لضمان أوفر سبل للنجاح و التنمية، ويأخذ هذا المدخل في الاعتبار، إضافة إلى الأدوار الثلاثة التي تقوم بها المرأة، قدرتها على تقديم الخدمات، وأيضا مرونة الوقت الذي تخصصه لتأدية نشاطها.

ويفترض هذا المدخل أن المخططين التنمويين لم يأخذوا بعين الاعتبار القضايا الخاصة بالنساء، وكذلك قدرتهن على المساهمة في الإنتاج وتحسينه، و يهدف إلى أن تكون التنمية أكثر كفاءة وتأثيرا من خلال المساهمة الاقتصادية والمساواة الاجتماعية للمرأة وأن مفتاح الحل لمفهوم المرأة في التنمية هو اقتصادي بحث، بحيث أن عدم فهم وتقدير دور المرأة سوف يؤدي إلى وجود مشاريع وبرامج غير متوازنة.

إن النظرة المستقبلية لزيادة دخل النساء، يأتي من خلال رفع كفاءتهن في أداء مهامهن الخاصة، وليس من خلال إشراكهن في أنشطة ومشاريع إضافية مدرة للدخل<sup>4</sup>، فأخذ ما يستطيع أن تقوم به المرأة بعين الاعتبار أمر حيوي، وإن زيادة مهاراتها وتدريبها، وتعريفها بطرق زيادة الإنتاج وكفاءتها، وتقديم التقنيات الحديثة الملائمة لها، يؤدي إلى جعل عمل المرأة ذا إنتاجية وكفاءة أكبر على مستوى الأعمال العرفية أو الزراعية المنزلية والموجهة للسوق.

**قضية التحرير:** ارتبط هذا المدخل بالتنمية الاشتراكية، التي كان هدفها زيادة مشاركة المرأة السياسية، وتسخير عملها ليلائم متطلبات التنمية القومية، وقد أعطيت المرأة دورا مهما في الحزب

1- هشام عبد الله: مرجع سابق، ص. 180.

2- محمد الحسيني وآخرون: دراسات في التنمية الاجتماعية، دار المعارف (مصر)، الطبعة الثالثة، 1987، ص. 60.

3- الكفاءة هي الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، لتحقيق حجم أو مستوى معين من النواتج بأقل التكاليف، وهو من أهم مقاييس نجاح المؤسسات في تحقيق أهدافها، الكفاءة هي الاستغلال العقلاني والأمثل والاقتصادي لموارد المؤسسة.

4- محمد الحسيني وآخرون: مرجع سابق، ص. 181.

السياسي، ويعتبر عمل المرأة جزءاً حيوياً من مقومات التنمية القومية، ولم يكن للمرأة والرجل سلطة مراقبة الإنتاج أو صياغة الأولويات السياسية، لهذا فإن هذا المدخل يعترف بدور المرأة الإنتاجي ودورها في سياسة المجتمع، ويلبي احتياجات النوع الإستراتيجية من خلال تحسين وضع المرأة الاجتماعي والقانوني، وتتم تلبية احتياجات النوع العملية بالنسبة للمرأة والرجل على حد سواء، من خلال توفير الدولة للسلع والخدمات الأساسية، ومع ذلك فإن إعادة توزيع حجم العمل والمسؤوليات بين الرجل والمرأة كان محدداً<sup>1</sup>.

إن عملية إدماج النوع الاجتماعي تستوجب مجموعة من العناصر:

- الإدارة السياسية والالتزام لتحقيق المساواة والعدالة في النوع الاجتماعي على أعلى المستويات.
- تضمين منظور النوع الاجتماعي، في عملية التخطيط بكل الوزارات والإدارات الحكومية، خاصة المهنية بالاقتصاد الكلي والتخطيط التنموي، سياسات العاملين والإدارة والشؤون القانونية والدستورية بما فيها تحقيق العدالة.
- توفر آلية وطنية للنهوض بعملية إدماج النوع.
- تضمين المنظور الجنساني في كل مراحل التخطيط في كل القطاعات، بما فيها التحليل والتنمية والتقييم والتنفيذ والمراقبة وتقييم السياسات والبرامج والمشروعات.
- مجتمع مدني ناجح ومستقل والدور الذي يمكن أن يلعبه في تحقيق مساواة النوع الاجتماعي.
- إطار دستوري وتشريعي موثي للنوع الاجتماعي.
- الالتزام بالاتفاقيات الدولية مثل اتفاقية سيداو وإعلان مناهج بكين.
- وجود آلية فعالة للمتابعة والتقييم<sup>2</sup>.

إن إدماج النوع الاجتماعي يتأسس على مهارات محددة تتضمن النقاط التالية<sup>3</sup>:

- المعرفة بالمفاهيم الأساسية للنوع الاجتماعي.
- مهارات التحليل المرتبطة بالنوع الاجتماعي.
- مهارات البحث فيما يتعلق بالنوع الاجتماعي.
- مهارات الاتصال الخاصة بالنوع الاجتماعي.

---

<sup>1</sup> - إبراهيم أوجام: مرجع سابق، ص. 70.  
<sup>2</sup> - هدى محمد صبحي: إدماج النوع الاجتماعي في التخطيط والموازنة، ورقة مقدمة للمجلس القومي للمرأة (البحرين)، ص. 4.  
<sup>3</sup> - ليلى أبو حبيب: الحقيقة المرجعية حول إدماج النوع الاجتماعي، الشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان (EMHRN)، 2000، ص. 15.

- المعرفة بالتغير التنظيمي.

إن الإلمام بمفهوم النوع الاجتماعي وضبط مختلف حيثياته، يستوجب العلم بالعشر أسئلة المفتاح لتحليل النوع الاجتماعي، وهي التي سيتم تفسيرها في الجدول التالي:

### الجدول رقم 1: الأسئلة المساعدة على تحليل النوع الاجتماعي

الموضوع	عشر أسئلة توجه التحليل حسب مقارنة النوع
الأنشطة	1) من يفعل ماذا؟ لمن؟
الوسائل	2) كيف؟
الموارد	3) من يملك ماذا؟ من يتحكم في ماذا؟
السلطة	4) من يقرر في ماذا؟
الالتزامات	5) من المسؤول عن ماذا؟
المدائل	6) من يربح ماذا؟
النفقات	7) من ينفق ماذا؟
الحقوق والمعايير	8) من له الحق في ماذا؟
الأثر	9) من يستفيد من الأرباح؟
	10) من يربح؟ من يخسر؟

المصدر: إبراهيم أوجامع: مرجع سابق، ص. 70.

يوضح الجدول السابق، مجموع الأسئلة (تم حصرها في 10 أسئلة) التي تمكن من تحليل التباين في الأوضاع بين الرجال والنساء، بالتالي تمكن هذه المعرفة من العمل وفق خطط تستهدف تنمية عادلة منصفة ومستدامة، متمحورة حول الرجال والنساء والبنات والأولاد باعتبار قيمتهم الإنسانية المتساوية واحتياجاتهم المتباينة.

إن الوصول إلى تفعيل مقارنة النوع المرتكزة أساسا على إشراك جميع الناس بغض النظر عن جنسهم وخصوصا المتضررون منهم، في زيادة وتدعيم قدراتهم واستفادتهم من الموارد والإمكانات المتاحة، بالشكل الذي يحقق مساواة الجميع في إمكانيات التنمية على مختلف المستويات، يمثل أهم التحديات المطروحة على الجهات المعنية بذلك مؤسسات وأفراد<sup>1</sup>، كما يستوجب تقسيم العمل.

بالتالي معرفة (من يفعل ماذا)، والوصول إلى الموارد والسيطرة عليها (من يملك ماذا)، ثم كيفية توزيع الموارد العامة وموارد التنمية (من يأخذ ماذا)، ثم في الأخير معرفة العوامل الرئيسية المؤثرة

<sup>1</sup>- زكي الميلاد: تجديد الفكر الديني في مسألة المرأة، منشورات المركز الثقافي العربي (القااهرة)، 2000، ص. 30.

على أدوار النوع الاجتماعي، ولضمان العدالة الاجتماعية لا بد من اعتماد هذه المقاربة في مختلف المجالات اعتماداً على مختلف الآليات والإمكانيات، بما في ذلك آلية الميزانية (قانون المالية)<sup>1</sup>، بناءً على ما سبق، يتضح أن الهدف النهائي والمنطقي من إدماج النوع الاجتماعي هو تحقيق تنمية بشرية شاملة ومستدامة ومتواصلة، والتي تتطلب بصورة رئيسية دعم القدرات البشرية وما يترتب عليها من فرص اجتماعية وسياسية واقتصادية<sup>2</sup>.

إن إخراج مقاربة النوع الاجتماعي إلى حيز التطبيق والتفعيل تتطلب مجموعة من الآليات داخل كل بلد، من ضمنهم المغرب، وفي هذا الإطار قامت الحكومة بمبادرات تشريعية وعملية، تمثلت في تغيير بعض النصوص القانونية إلى جانب وضع استراتيجيات من أجل النهوض بأوضاع المرأة والرفع من تمثيليتها داخل الهيئات السياسية والإدارية، وتشجيع ولوجها لمناصب القرار والمسؤولية<sup>3</sup>.

كان أهمها الإستراتيجية الوطنية من أجل الإنصاف والمساواة بين الجنسين بإدماج مقاربة النوع الاجتماعي في السياسات والبرامج التنموية، التي تقوم على أساس رؤية واضحة شمولية، وهدفين استراتيجيين يتمثلان في مشاركة النساء والرجال بشكل منصف ومتساو في الإعداد والتوجيه والتأثير في السياسات والبرامج التنموية، واستفادة كل منهما من ثمار هذه المشاركة، وذلك من خلال خمس مستويات تشمل الحقوق المدنية والتمثيلية، واتخاذ القرار والحقوق الاجتماعية والاقتصادية والسلوكيات الفردية والجماعية، إضافة إلى الوسائل والآليات لترسيخ قيم الإنصاف والمساواة<sup>4</sup>.

ولقد جاء الإعلان عن هذه الإستراتيجية في مناخ سياسي واجتماعي ساهمت فيه التحولات الدولية والوطنية، وتعزز بصدور منشور الوزير الأول رقم 4/2007 بتاريخ 8 مارس 2007، الذي يدعو من خلاله كافة القطاعات الحكومية إلى إدماج مقاربة للنوع الاجتماعي على صعيد هذه القطاعات<sup>5</sup>، وتفعيلاً لهذه التوجهات كلفت العديد من القطاعات الحكومية ببلورة آليات لإدراج هذه المقاربة في السياسات العامة.

وعليه سهرت وزارة الاقتصاد والمالية ووزارة التنمية الاجتماعية والأسرة، على وضع التوجهات الكبرى والإطار الاستراتيجي العام لمقاربة النوع والمساواة بين الرجل والمرأة، كما عمل قطاع العدل على وضع إطار تشريعي كفيل بتحقيق هذه التوجهات، واضطلعت وزارة الشؤون الخارجية والتعاون بدور المنسق مع السلطات والمنظمات الأجنبية لتحقيق هذه الغاية<sup>6</sup>.

1- أحمد مفيد: مقاربة النوع في قانون مالية 2010، المجلة المغربية للمالية العمومية، عدد 1، أبريل 2010، ص. 60.

2- الحسين أهناش: مرجع سابق، ص. 16.

3- إضافة إلى أهداف أخرى وهي:

- الرفع من نسبة تمثيلية النساء في الهيئات المنتخبة

- تشجيع خلق المقاولات النسائية

- محاربة العنف اتجاه النساء والطفلات

- محاربة النمطية ونشر ثقافة المساواة

4- وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية: التقرير الوطني للمملكة المغربية "بيكين 15"، أبريل 2009، ص. 9.

5- كتابة الدولة المكلفة بأوضاع المرأة: التقرير الوطني حول وضع المرأة بالمغرب: عشر سنوات بعد مؤتمر بيكين، 2004، ص. 7 - 8.

6- وزارة الاقتصاد والمالية: تقرير النوع الاجتماعي المرفق لقانون مالية سنة 2009، ص. 20.

## المطلب الثاني: الإطار القانوني لميزانية النوع الاجتماعي

إن افتقار المرأة إلى الفرص الاقتصادية يرتبط بقوة باستمرار الفقر بين الأجيال، فإذا لم تتمكن النساء من استخدام ما يمتلكن من طاقات وقدرات اقتصادية كامنة، فسوف تستمر الأسر والمجتمع في دفع ثمن باهظ وفادح لهذا القصور، جاء في الفقرة 15 من منهاج عمل بكين "هناك علاقة مباشرة بين فقر المرأة وغياب الفرص الاقتصادية والاستقلالية وضعف الوصول إلى الموارد الاقتصادية، بما في ذلك الاقتراض وامتلاك الأرض..."<sup>1</sup>.

في ذات السياق، مكنت السياسات التنموية التي تعتمدها السلطات العمومية المغربية لإدراج المقاربة المرتكزة على النوع الاجتماعي في الميزانية، من فتح الطريق لولوج متساو للموارد وللفرص المتاحة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وكذا من إعادة الاعتبار للمرأة بصفقتها فاعلا مهما في التنمية، ورفع التحديات المرتبطة بمحاربة الفقر والفوارق المبنية على النوع الاجتماعي كما جاءت بها أهداف الألفية للتنمية، وعليه سيساعد هذا المطلب في التعرف على الإطار القانوني لميزانية النوع الاجتماعي على المستوى الوطني والدولي (الفرع الأول) وعلى المستوى الترابي (الفرع الثاني).

### الفرع الأول: الإطار القانوني لميزانية النوع على المستوى الوطني والدولي

لقد أطلق المغرب مجموعة من الأوراش الإصلاحية في السنوات الأخيرة لجعل التدبير العمومي أكثر استجابة للتطور المجتمعي وللتحولات العالمية وفي مستوى تطلعات المواطنين، فبغية تحديث الدولة وخلق دينامية جديدة، قامت وزارة المالية بوضع برنامج متكامل يشمل مجموعة من الإصلاحات، ولا شك أن تبني برنامج الإصلاح المالي يستلزم وجود تنظيم قانوني لهذه العملية يبين أبعادها ووسائل تحقيقها<sup>2</sup>.

وهكذا بادرت بعض القطاعات الوزارية بالانخراط في سلسلة الإصلاحات المتعلقة بالجانب المالي، عبر نهجها للمقاربة الجديدة المرتكزة على النتائج بتبني آليات جديدة للتدبير المالي الحديث، من ضمنها إدماج مقاربة النوع في الميزانية، معتمدة في ذلك الوثائق الرسمية التالية:

\_ منشور الوزير الأول في 25 دجنبر 2001، الذي أوصى بمجموعة من التدابير منها اعتماد مقاربة جديدة لتدبير ميزانية تركز على النتائج.

\_ دليل التدبير المرتكز على النتائج المرافق لمنشور الوزير الأول بتاريخ 25 دجنبر 2001.

\_ الرسالة التوجيهية للوزير الأول حول إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2006، والذي تضمن فقرة مهمة حول سبل تحضير وتنفيذ الميزانية العامة للدولة وفق المقاربة الجديدة.

<sup>1</sup>- فائزة بن حديد و من معها: التمكين الاقتصادي للمرأة: السياسات و التشريعات الوطنية، تقرير إقليمي صادر عن مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث "كوثر"، المشروع الإقليمي لتمكين المرأة اقتصاديا "كوثر" و"أوكسفام كيبك"، دون ذكر السنة، ص. 27.

<sup>2</sup>- نجيب جيري: مرجع سابق، ص. 35.

\_ الرسالة التوجيهية للوزير الأول لسنة 2007 التي أكدت على إدماج مقاربة النوع الاجتماعي، والتي أصبحت محل دراسات وأبحاث وتقارير لوزارة المالية بالرغم من عدم صدور نص قانوني بشأنها<sup>1</sup>.

\_ دورية الوزير الأول بتاريخ 5 مارس 2007، حول إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في السياسات التنموية لمختلف القطاعات.

فعلى مستوى إصلاح الميزانية، شكلت مبادئ الإنصاف والمساواة المرتبطة بأهداف النجاعة والفعالية، موجّهات أساسية لإدماج بعد النوع الاجتماعي في إطار الإصلاح الشامل للميزانية، ويمثل هذا البعد أداة مهمة لتقييم السياسات العمومية على ضوء التأثيرات المنتظرة على الساكنة المستهدفة مع اختلاف حاجياتها، كما استفادت مبادرة النوع الاجتماعي من المناخ السياسي الملائم لدينامية الإصلاحات، والذي عزز المكتسبات الديمقراطية وساهم في تحسين نجاعة وشفافية السياسات العمومية التي أصبحت تولي اهتماما لمسألة الإنصاف والمساواة<sup>2</sup>.

وبهدف مواكبة المعايير الدولية للنهوض بحقوق الإنسان، تم خلال سنة 2015 وضع العديد من القوانين للنقاش والمصادقة، من بينها القانون التنظيمي الجديد للمالية، حيث تمت موافقة المجلس الدستوري في ماي 2015، على مشروع القانون التنظيمي الجديد لقانون المالية بعد إدماج ملاحظات المجلس، ويعتبر هذا القانون نتيجة للجهود المبذولة، وكذا الالتزام باعتماد ميزانية النوع الاجتماعي بالمغرب<sup>3</sup>.

وتواصل وزارة الاقتصاد والمالية جهودها لمرافقة الوزارات في عملية الاعتماد التدريجي لأحكام القانون التنظيمي الجديد لقانون المالية، خاصة فيما يتعلق ببلورة بعد النوع الاجتماعي على مستوى تدبير الميزانية المرتكزة على النتائج، وقد تم تدعيم هذا المسلسل، الذي يطمح إلى تفعيل مبدأ المساواة بين الجنسين كما هو منصوص عليه في دستور سنة 2011، من خلال دورية رئيس الحكومة رقم (2017/7) التي تتوخى إدماج بعد النوع الاجتماعي في صلب عمليات برمجة الميزانية وفي إعداد المشاريع الوزارية الخاصة بنجاعة الأداء<sup>4</sup>.

وفي إطار هذه الدينامية المتواصلة، تم إرسال المنشور السابق لرئيس الحكومة رقم (7/2017)، بخصوص إطلاق عمليات تجريبية لتطبيق ميزانية النوع القائمة على النتائج، في إطار إصلاح القانون التنظيمي للمالية، إلى جميع القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية، ويهدف هذا المنشور إلى تحديد كيفية تنفيذ العمليات التجريبية (نقاط ترسيخ بعد النوع الاجتماعي في مسلسل برمجة الميزانية وفي مسلسل إعداد مشاريع الأداء)، وكذا تحديد هيئات القيادة، حيث يتولى مركز الامتياز لميزانية النوع القيادة التنفيذية لهذا المسلسل مع إحداث لجنة بين وزارية ولجنة للتتبع<sup>5</sup>.

1- Mohammed Nouri: Le Réforme Budgétaire, Revue Al Maliya : Revue trimestrielle du Ministère des Finances et de privatisation, N° 39, septembre 2006, p. 7.

2- وزارة الاقتصاد والمالية: تقرير حول ميزانية النوع الاجتماعي، 2012، ص. 1.

3- وزارة الاقتصاد والمالية: تقرير حول ميزانية النوع الاجتماعي، 2016، ص. 5.

4- وزارة الاقتصاد والمالية: قانون مالية 2018، مجلة المالية لوزارة الاقتصاد والمالية، عدد خاص، أبريل 2018، ص. 57.

5- وزارة الاقتصاد والمالية: تقرير حول ميزانية النوع الاجتماعي، 2018، ص. 4.

إن مأسسة إدماج بعد النوع الاجتماعي في ممارسات البرمجة التي تتبعها القطاعات الوزارية قد صيغ بموجب المادة 139 من القانون التنظيمي الجديد لقانون المالية، مما جعل المغرب بلدا رائدا في هذه المجال، وتنص هذه المادة على أن كل برنامج متعلق بنفس الوزارة أو بنفس المؤسسة العمومية، ومقسم إلى مشاريع وإجراءات، ينبغي أن يرتبط بأهداف محددة، فضلا عن المؤشرات الكمية التي تمكن من قياس النتائج المحققة مع مراعاة بعد النوع الاجتماعي.

واستنادا إلى ذلك، تتم بلورة الخيارات الميزانية حسب الأنشطة التي لها تأثير كبير في تقليص الفوارق بين الجنسين، وذلك بهدف تعزيز المساواة بالنظر إلى الالتزامات المتعهد بها، وخاصة تلك المتعلقة بتعزيز المساواة بين الجنسين، وتشكل الترسانة القانونية التي جاء بها الدستور الجديد قاعدة صلبة لترسيخ حكمة جديدة ودائمة للمالية العمومية، كما أن الدستور المالي الجديد مكن المغرب من العمل بقانون تنظيمي جديد للمالية يركز على التدبير المبني على النتائج.

وساهم هذا القانون الجديد في استهداف أمثل للسياسات العمومية، وأخذ البعد الاجتماعي بعين الاعتبار في مأسسة آليات بلورة وتقييم هذه السياسات، وذلك من خلال الاستفادة من منجزات تجربة المغرب في مجال ميزانية النوع الاجتماعي منذ 2002 والتي اتبعت منهجية برغماتية وتدرجية، مكنت من التوفر على أدوات تحليلية من بينها دلائل للميزانية ومؤشرات تركيبية مراعية للنوع الاجتماعي<sup>2</sup>.

وإذا كان موضوع المساواة في مختلف المجالات من المواضيع التي تُورق دول كثيرة خاصة تلك التي تنتمي إلى العالم العربي الإسلامي، فإن المغرب على عكس ذلك حرص على تمكين النساء من كافة حقوقهن، متجاوزا الآراء الجامدة والتقاليد المضرة بها والمخالفة لقواعد الشريعة الإسلامية، فاستطاع أن يتعامل مع الموضوع بشجاعة، مسجلا بذلك خلال سنوات قليلة تطورا ملموسا بفضل الإصلاحات المختلفة والمتتالية التي أقدم عليها.

جاءت هذه الإصلاحات كترجمة للإرادة الملكية القوية، إذ جعل قضية تحسين وضعية المرأة في قمة أولويات مشروعه المجتمعي، باعتبارها المدخل الحقيقي لترسيخ قيم العدل والمساواة في المجتمع، وفي هذا السياق عبر جلالة الملك عن ذلك صراحة في إحدى خطبه: " فإننا آلينا على أنفسنا أن نحسن وضع المرأة بتعزيز مكتسباتها والسهر على تمتيعها بحقوقها الإنسانية والاقتصادية والسياسية، كما أننا حريصون على تحرير المرأة من كل أشكال الحيف التي تعاني منها"<sup>3</sup>.

برهنت تجربة المغرب في مجال ميزانية النوع الاجتماعي أن ما تم تحقيقه في مجال إدراج بعد النوع الاجتماعي في بلورة وتهيئ السياسات العمومية قد استفاد بشكل كبير من تطورات المسلسل الديمقراطي الذي يعيشه المغرب، إذ لا بد من الاعتراف بأن أحد المراجع المؤسسة لميزانية النوع الاجتماعي تتمثل في التطورات الدستورية التي طبعت تجربة الانتقال الديمقراطي منذ سنة 1998، وقد

1- القانون التنظيمي للمالية رقم 130.13، الصادر بشأن تنفيذ الظهير الشريف رقم 1.52.62، الصادر في 14 من شعبان 1436 (2 يونيو 2015)، جريدة رسمية عدد 6370، مكرر بتاريخ 18 يونيو 2015، المادة 39، ص. 5817.

2- وزارة الاقتصاد والمالية: تقرير حول ميزانية النوع الاجتماعي، 2012، ص. 1.

3- الرسالة الملكية التي وجهها الملك محمد السادس إلى المشاركات في القمة العالمية للنساء بمراكش، منشورات المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، سلسلة نصوص ووثائق، الطبعة الأولى، 2004، ص. 34.

كانت هذه التجربة بدورها مرتكزة على دستور 1996 الذي تميز باعتماد المفهوم الكوني لحقوق الإنسان في ديباجته<sup>1</sup>.

وبما أن المساواة بين الجنسين الحجر الأساس لكل مجتمع ديمقراطي يتوق إلى العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان، إضافة إلى تعرض النساء في أغلب المجتمعات لأوجه عدم المساواة في القانون والواقع، يعتبر دستور فاتح يوليوز 2011 التجسيد الحقيقي لإرادة المغرب ورغبته في القضاء على جميع أشكال التمييز وخلق مساواة بين الجميع من خلال تنصيبه على مجموعة من الحقوق التي كانت مهضومة للنساء<sup>2</sup>.

يؤكد دستور 2011 على دسترة كافة حقوق الإنسان كما هو متعارف عليها عالميا وتكريس المساواة في كافة الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، وذلك في نطاق احترام أحكام الدستور وقوانين المملكة المستمدة من الدين الإسلامي، وبغية تفعيل هذه المقتضيات على أرض الواقع لا بد من اعتماد آليات وتدابير مالية، ومن هنا جاء الهدف من العمل وفق ميزانية النوع الاجتماعي.

وفي هذا الإطار ينص الفصل 19 من الدستور على أنه يتمتع الرجل والمرأة على قدم المساواة بالحقوق والحريات المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية الواردة في الدستور، وكذا الاتفاقيات والمواثيق الدولية، كما صادق عليها المغرب، وتفيد هذه المقتضيات تمتع النساء والرجال على قدم المساواة بالحقوق والمسؤوليات والفرص والإمكانات، وهو ما يعتبر مكتسبا حقيقيا في اتجاه تجسيده على أرض الواقع<sup>3</sup>.

إضافة إلى الإطار القانوني الوطني لا يجب إهمال التشريع الدولي ودوره في التمهيد لإدماج ميزانية النوع الاجتماعي بالمغرب إلى غاية تأسيسها وبداية العمل بها، فقد دأب المغرب منذ حصوله على الاستقلال على الانخراط في المنظومة الكونية لحقوق الإنسان، وذلك بمصادقته وانضمامه للعديد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، مؤمنا بأن هذه المواثيق تعتبر كسبا ديمقراطيا وحقوقيا كبيرا له ولغيره من البلدان التي تنشئ تحقيق ديمقراطية فعلية في كل المجالات.

ويشكل حرص المغرب على تسجيل انخراطه الفعلي والدائم في المنتظم الدولي أحد المحددات الأساسية لترسيخ دولة الحق والقانون، والتي اتخذت مظهرات عدة في مقدمتها الاستناد إلى دسترة المواثيق الدولية المصادق عليها والاعتراف بسموها على التشريع الداخلي، مع الالتزام باتخاذ الإجراءات والتدابير الكافية لتفعيل مقتضياتها والحرص على ملاءمتها مع التشريع الداخلي<sup>4</sup>.

بالمغرب كما في العديد من الدول، لطالما شغلت إشكالية ملاءمة المواثيق الدولية مع النصوص التشريعية الوطنية بال العديد من المتتبعين والمهتمين بمجال حقوق الإنسان، وحسما لكل خلاف يثار

1- وزارة الاقتصاد والمالية: تقرير حول ميزانية النوع الاجتماعي، 2012، ص. 1.  
2- أمين ركلمة: تأصيل مقاربة النوع في دستور 2011، مجلة مسالك للفكر والسياسة والاقتصاد، عدد مزدوج 23-24، 2013، ص. 33.  
3- دستور 2011، الصادر بشأن تنفيذ الظهير الشريف رقم 1.11.91 بتاريخ 27 شعبان 1432/29 يوليوز 2011، جريدة رسمية عدد

5964 مكرر بتاريخ 30 يوليوز 2011، الفصل 19، ص. 3605.

4- عبد الحي بن الشيخ: مرجع سابق، ص. 33.

بخصوص إشكالية سمو المواثيق الدولية على القوانين الوطنية، واستجابة كذلك لتوصيات هيئة الإنصاف والمصالحة التي تضمنها تقريرها، خاصة تلك المتعلقة بـ " دعم التأصيل الدستوري لحقوق الإنسان كما هي متعارف عليها عالميا، وذلك عبر ترسيخ واضح لمبدأ سمو المعاهدات والاتفاقيات الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان<sup>1</sup>.

وبشكل واضح وصریح، نص دستور 2011 في تصديره على "جعل الاتفاقيات الدولية، كما صادق عليها المغرب، وفي نطاق أحكام الدستور وقوانين المملكة، وهويتها الوطنية الراسخة، تسمو فور نشرها على التشريعات الوطنية، والعمل على ملاءمتها مع هذه التشريعات، مع ما تتطلبه تلك المصادقة"، هذا التكريس لسمو الاتفاقيات والمعاهدات الدولية فرض على المغرب التقيد بتوصيات هذه الأخيرة في مجال المساواة، فاتخذها المغرب كمرجعية عند إصلاح الميزانية وفق مقاربة النوع الاجتماعي.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا التقدم الدستوري الذي يشهده مغرب اليوم لم يأتي من فراغ، وإنما يجد روافده في جملة من المحددات الوطنية والدولية المنتجة والمحفزة على السواء، فعلى المستوى الوطني سار المشرع المغربي في اتجاه ترجيح الاتفاقيات الدولية على القانون الداخلي منذ مدة طويلة، ويمكن تحديد ملامح ومظاهر الأولوية في التشريع المغربي من خلال عدة تشريعات متفرقة.

أما على مستوى المحددات الدولية، نجد الحرص المتزايد للمغرب على دعم إشعاعه العالمي والحفاظ على مكانته الدولية من خلال تحديث الترسانة القانونية بما يتلاءم مع المنظومة الحقوقية الكونية، ويقفز على الانتقادات التي توجه إليه كلما تقدم لعرض تقاريره أماما المنتظم الدولي وفي مقدمتها مسألة عدم الحسم في سمو الاتفاقيات الدولية المصادق عليها بنص دستوري<sup>2</sup>.

بالإضافة إلى الحراك الاجتماعي والسياسي الذي شهدته المنطقة والذي خلف مناخا مناسباً لتسريع وثيرة الإصلاحات الدستورية والسياسية والقانونية، كل هذه عوامل ساهمت في خروج وثيقة دستورية متقدمة كرست المرجعية الكونية لحقوق الإنسان، إلى جانب ثوابت المملكة المغربية<sup>3</sup>، وقد تضمنت بنود الدستور العديد من المقترضات التي تشكل الإطار القانوني لتبني المرجعية الكونية لحقوق الإنسان وهي:

\_\_ التعهد بالتزام ما تقتضيه مواثيق المنظمات الدولية من حقوق و واجبات.

\_\_ التأكيد على التشبث الإنسان كما هي متعارف عليها عالميا.

\_\_ التأكيد والالتزام بترجيح الاتفاقيات الدولية المصادق عليها في نطاق أحكام الدستور على التشريعات الوطنية.

1- المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان: تقرير حول متابعة المجلس لتوصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، التقرير الرئيسي دجنبر 2009، منشورات المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، 2009، ص. 93.

2- Hamid Rbil: La Place de la Convention internationale dans la Nouvelle Constitution : le Cas des Convention des Droit de l'homme, Revue Marocaine d'administration Locale et de Développement "REMALD" N°105\_106, 2012, p. 84.

3- لقد أصبحت ثوابت المملكة المغربية أربعة ثوابت بمقتضى الدستور الجديد وهي الملكية والدين الإسلامي والوحدة الترابية والخيار الديمقراطي.

\_ الالتزام بالعمل على ملاءمة التشريعات الوطنية مع الالتزامات الدولية للمغرب.

\_ إقرار مبدأ المساواة بين الجنسين في الحقوق والحريات الواردة في المقتضيات الدولية كما صادق عليها المغرب، وذلك في نطاق أحكام الدستور وثوابت المملكة وقوانينها.

\_ دسترة جملة من الحقوق التي تشكل موضوعا لاتفاقيات دولية صادق عليها المغرب<sup>1</sup>.

إلا أن التعبير الأسمى عن الحسم في إشكالية سمو الاتفاقيات الدولية على القوانين الوطنية يظل هو الالتزام الوارد في تصدير الدستور، ليعترف صراحة بتبني المملكة المغربية مبدأ سمو المواثيق الدولية مسيرا بذلك خطى الدساتير المتقدمة، كدستور الجمهورية الفرنسية الذي نص في فصله 55 على أولوية المعاهدات والاتفاقيات، التي تم التصديق أو الموافقة عليها قانونا بقوة تفوق قوة القانون، شريطة مبدأ المعاملة بالمثل<sup>2</sup>، وكذلك دستور الفيدرالية الألمانية الذي أقر هذا المبدأ في المادة 25 منه<sup>3</sup>.

وفي هذا السياق، تلتزم الدولة بضمان المساواة في التمتع بالحقوق الواردة في الدستور، وكذا المواثيق الدولية التي هي طرف فيها، وذلك من خلال سن إجراءات قانونية وتدابير مؤسسية، تسمح ببناء إطار موسع لكفالة التحقيق الفعلي لهذا المبدأ ومكافحة التمييز، سواء في القطاع العام أو الخاص، فيكون على الدول صياغة وتنفيذ سياسة عامة مندمجة، تهدف إلى القضاء على جميع أشكال التمييز وإرساء المساواة الفعلية وإحداث قطيعة مع التصور المتعلق بهذا السلوك وذلك من خلال إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في تشريعاتها وخططها الحكومية<sup>4</sup>.

وفي هذا الصدد يمكن القول أن نجاح المغرب في تفعيل مقتضيات الدستور روحا وفلسفة ونصا، سيكون مؤشرا قويا على ترجمة الإرادة السياسية فيما يخص بناء دولة الحق والقانون، يتمتع فيها جميع الأفراد مواطنين و مواطنات بالحق في المواطنة الكاملة والكرامة الإنسانية<sup>5</sup>، استنادا لمجموع المبادئ الداعية إلى المساواة وإلغاء كافة أشكال التمييز ضد المرأة كما هو الشأن بالنسبة لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة "CEDAW" التي تنص على مكافحة كافة أشكال التمييز مع التشديد على الدول التي صادقت عليها باتخاذ كافة التدابير لتفعيل توصياتها و هذا ما قام به المغرب عند اعتماده مقاربة النوع في إصلاح الميزانية.

1- منها على سبيل المثال: منع المعاملة القاسية واللاإنسانية أو المهينة أو الحاطة بالكرامة، و منع التعذيب، الاعتقال التعسفي أو القسري، حضر التحريض على العنصرية أو الكراهية أو العنف والإبادة و غيرها من الجرائم ضد الإنسانية و جرائم الحرب، و توفير الحماية للفئات الهشة.

2 - L'Article 55 de la Constitution de la République Française stipule que: « Les traités ou accords régulièrement ratifiés ou approuvés ont, dès leur publication, une autorité supérieure à celle des lois, sous réserve, pou chaque accord ou traité, de son application par l'autre partie ».

3- L'Article 25 de la Constitution de la République d'Allemagne stipule que: « The general rules of international law shall be an integral part of federale law, Theys hall take precedence over the laws and directly create rights and duties for the inhabitants of the federal territory ».

4 - مذكرة من أجل إصلاح منظومة العدالة، عن ربيع الكرامة لتحالف الجمعيات النسائية والحقوق المغربية، مارس 2011، ص. 4.

5 - نفس المرجع والصفحة.

## الفرع الثاني: الإطار القانوني لميزانية النوع الاجتماعي على المستوى الترابي

في خضم الإصلاحات التي عرفتها المنظومة التشريعية الوطنية قصد ملاءمتها مع الاتفاقيات الدولية في مجال مأسسة بعد النوع الاجتماعي، جاء الدستور المغربي لسنة 2011 بمجموعة من المقترضات التي تؤكد هذه التوجهات الدولية على المستوى الترابي في الباب التاسع منه الخاص بالجهات والجماعات الترابية، وفي هذا السياق ينص الفصل 139 على أنه: "تضع مجالس الجهات والجماعات الترابية الأخرى، آليات تشاركية أخرى للحوار والتشاور، لتيسير مساهمة المواطنين والمواطنات والجمعيات في إعداد برامج التنمية وتتبعه"<sup>1</sup>.

ألزم النص الدستوري السابق مجالس الجهات والجماعات الترابية الأخرى بوضع آليات تشاركية للحوار والتشاور، لتيسير مساهمة المواطنين والمواطنات والجمعيات في إعداد برامج التنمية وتتبعها، وهو مبتغى يجعل من الحكامة التشاركية في التدبير التنموي للجماعات الترابية، أحد ركائز التأهيل المؤسسي للشأن الجهوي والترابي بالمغرب، إذ ينشد وضع حد للسمة الانغلاقية التي ظلت تطبع عمل تصريف الشأن المحلي، والدعوة لمقومات التدبير التشاركي القائم على ميكانيزمات الانفتاح والتواصل والإسهام الفعلي لمجموعة من القوى الحية تنصدرهم الساكنة (المواطنات والمواطنين) كشريك أساسي لا محيد عنه.

إن الهدف من وراء إقرار الحكامة التشاركية كأسلوب للتدبير الترابي بشكل عام والتدبير المالي بشكل خاص، هو القدرة على تدبير عامل التحول الذي يعيشه المجتمع المغربي، والذي يحتم وضع حد لهذه الانغلاقية، سواء من خلال أسلوب التحكم أو الاستحواذ من قبل السلطات المحلية، إن منطلق الانفتاح والتواصل والإشراك الفعلي لمختلف الفاعلين من الخواص أو المجتمع المدني.<sup>2</sup>

إن طرح المقاربة التشاركية في تدبير الشؤون التنموية للجماعات الترابية، يقوم على تامين التراكمات السياسية والتدبيرية للديمقراطية التمثيلية إلى طموحات ورهانات الديمقراطية التشاركية، التي تتأسس على منطق القرب والإشراك والتشاور الذي يعكس هو الآخر تدبيرية سياسية تنشد المواطنين كشريك<sup>3</sup>، وهي نفس الرؤية التي جاءت بها مقاربة النوع الاجتماعي مؤكدة على ضرورة احترام برمجة الميزانية المحلية للاحتياجات المختلفة لكل الساكنة، وهذه المقاربة لا يمكن أن تتحقق واقعا بشكل ناجح، إلا عند إدماج المواطن كشريك في هذه العملية.

وقد جاءت القوانين التنظيمية للجماعات الترابية (111.14 / 112.14 / 113.4) لتعزيز الإصلاحات التي جاء بها الميثاق الجماعي فيما يخص مقاربة النوع الاجتماعي، فقد عرف مسلسل اللامركزية الذي اعتمده بلادنا منذ عقود، نقلة نوعية منذ دخول القانون رقم 478.00 حيز التطبيق، هذا القانون أناط بالجماعات الترابية اختصاصات واسعة في مجال التنمية المحلية بشكل جعل منها فاعلا أساسيا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية المحلية، وبعد مرور خمس سنوات على دخول الميثاق

1- دستور 2011، الصادر بشأن تنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.91 بتاريخ 27 شعبان 1432 / 29 يوليوز 2011، الجريدة الرسمية عدد 5964، مكرر بتاريخ 30 يوليوز 2011، الفصل 139، ص. 3623.

2- كريم لحرش: مرجع سابق، ص. 171.

3- نفس المرجع السابق، ص. 172.

4- القانون رقم 78.00، الصادر بتنفيذه ظهير شريف رقم 1.02.297، الصادر في 25 رجب 1423 (13 أكتوبر 2002)، المتعلق بالميثاق الجماعي، الجريدة الرسمية عدد 5058، 21 أكتوبر 2002.

الجماعي الحالي حيز التطبيق، عرف مجموعة من التعديلات الضرورية لإعطاء المزيد من الفعالية لنظام الحكامة المحلية ببلادنا.

إن متطلبات الإنصاف والمساواة وتزايد الاهتمام بها على المستوى المحلي، شكل تحديا كبيرا حتم على الجماعات المحلية وهيئاتها الاستجابة لمختلف الانتظارات المتزايدة للسكان المحلية، وفي هذا الشأن من بين الإجراءات التي جاء بها مشروع تعديل القانون 78.00 المتعلق بالميثاق الجماعي، هي ضرورة إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في الأعمال التنموية للجماعة، «يحدد المخطط الجماعي للتنمية الأعمال التنموية الواجب إنجازها بتراب الجماعة، لمدة ست سنوات في أفق تنمية مستدامة وفق منهج تشاركي، يدمج على الخصوص مقاربة النوع<sup>1</sup>».

وبالرجوع للقوانين التنظيمية للجماعات الترابية بمستوياتها الثلاثة نجد أنها تضمنت مجموعة من المقترضات التحفيزية التي أصبحت الجماعات الترابية بموجبها ملزمة بإعداد وتنفيذ برامج تنموية بشكل تشاركي يستجيب لنوع النوع الاجتماعي، إلى جانب ضرورة الأخذ بعين الاعتبار مقاربة النوع الاجتماعي في مختلف مراحل ميزانياتها<sup>2</sup>.

هناك علاقة ترابطية بين البرامج التنموية الترابية وبين الميزانية المحلية، لذلك في هذه البرامج يستوجب بالضرورة الحديث عن إعداد ميزانية محلية مستجيبة لمنظور النوع الاجتماعي، حتى وإن لم يتم التنصيص على ذلك صراحة في الفصول القانونية المؤطرة لها على مستوى القوانين التنظيمية للجماعات الترابية، بهذا المعنى فالبرامج التنموية الترابية المراعية لمنظور النوع الاجتماعي، يتم تنزيلها بواسطة الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي كآلية لتنفيذها.

خطى المشرع المغربي خطوة كبيرة نحو تمكين المرأة من المساهمة في رسم الخطوط العريضة للتنمية المحلية، وتجاوز المنظور التقليدي الذي يقوم على تهميش دور المرأة في بلورة برامج التنمية والاستفادة من ثمارها، فمقاربة النوع تسمح بإدماج انشغالات وتجارب النساء والرجال، والفتيات والفتيان، في صياغة وتنفيذ وتقييم برامج تنمية الجهات والعمالات والأقاليم وبرامج عمل الجماعات، وذلك بغية الاستجابة بصورة أفضل لانشغالات مختلف الفئات الاجتماعية (النساء، الأطفال، الشيوخ، الشباب...) لتمكينها اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا وثقافيا، إلى جانب استفادتها على قدم المساواة من الخدمات والمرافق العمومية.

استنادا إلى ذلك نصت كل من المادة 83 من القانون التنظيمي للجهات رقم 111.14، والمادة 80 من القانون التنظيمي للعمالات والأقاليم 112.14، والمادة 78 من القانون التنظيمي 113.14 الخاص بالجماعات، على ضرورة الأخذ بمنظور النوع الاجتماعي عند إعداد برامج التنمية بكل من الجهات والعمالات والأقاليم، مثلا المادة 78 أعلاه تنص على أنه: « يجب أن يتضمن برنامج عمل

<sup>1</sup> - القانون رقم 17.08 المغير والمتمم بموجبه القانون 78.00، الصادر بتنفيذه ظهير شريف رقم 1.08.153 المؤرخ في 22 من صفر 1430 (18 فبراير 2009)، المتعلق بالميثاق الجماعي، الجريدة الرسمية عدد 5711، الصادرة بتاريخ 19 فبراير 2009، المادة 36، ص. 538.

<sup>2</sup> - بدر المنيعي: النوع الاجتماعي بالمغرب بين التشريع والممارسة: المناصفة بين المرأة والرجل - نموذجا-، بحث لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية سيدي محمد بن عبد الله (فاس)، السنة الجامعية 2018\_2019، ص. 57.

الجماعة تشخيصا لحاجيات وإمكانيات الجماعة وتحديدًا لأولوياتها وتقييمًا لمواردها ونفقاتها التقديرية الخاصة بالسنوات الأولى الثلاث، وأن يأخذ بعين الاعتبار مقارنة النوع»<sup>1</sup>.

وكما سبقت الإشارة فالترابط بين البرامج التنموية على المستوى الترابي والميزانية المحلية أمر حتمي، إذ تعتبر ميزانية الجماعات الترابية أداة لتنفيذ مختلف البرامج والإستراتيجيات التي تهم المجال الترابي ووسيلة لتمويل كل المرافق المحلية، ولتأكيد هذا الترابط، من المهم استحضار المادة 84 من القانون التنظيمي 111.14 الخاص بالجهات والتي تؤكد على: « يتعين على الجهة مراعاة مضامين برنامج التنمية الجهوية عند وضع الميزانية...»<sup>2</sup>.

يتم إعداد هذه الميزانية على أساس برمجة تمتد لثلاث سنوات، حيث تنص المادة 83 من القانون رقم 113.14 الخاص بالجماعات على أنه: « يتعين إعداد الميزانية على أساس برمجة تمتد على ثلاث سنوات لمجموع موارد وتكاليف الجماعة طبقًا لبرنامج عمل الجماعة، وتعيين هذه البرمجة كل سنة لملاءمتها مع تطور الموارد والتكاليف»<sup>3</sup>، ونفس القاعدة تم التنصيص عليها في المادة 197 من القانون التنظيمي للجهات 111.14 والمادة 175 من القانون التنظيمي للعمليات والأقاليم<sup>4</sup> 112.14.

فيتعهد رئيس المجلس باعتباره المسؤول عن تحضير الميزانية، بالأخذ بمعيار النوع عند تحديد الأهداف والمؤشرات المضمنة في مشروع نجاعة الأداء المعد من لدنه، فالبرنامج المقدم من طرفه يكون عبارة عن عدة مشاريع مقرونة بأهداف تراعي غايات عامة وتقاس نتائجها عن طريق مؤشرات مرقمة، وهذا ما يؤكد مضمون المادة 158 من القانون التنظيمي للجماعات: « ... يقدم هذا المشروع للجنة المكلفة بالميزانية والشؤون المالية والبرمجة، ويؤخذ بعين الاعتبار معيار النوع الاجتماعي في تحديد الأهداف والمؤشرات»<sup>5</sup>.

## المبحث الثاني: السياق التاريخي لميزانية النوع الاجتماعي

على مر التاريخ، طورت كل المجتمعات أنظمة لضمان التكامل الاجتماعي عن طريق تقنين حقوق وواجبات مواطنيها، واستمر الحال كذلك حتى عام 1948، عندما اجتمع المجتمع الدولي لوضع صيغة حقوق من شأنها أن تكون مشتركة وملزمة لجميع الدول، سميت بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، من هنا لعبت منظمة الأمم المتحدة دورًا كبيرًا وفعالًا في التعريف بقضايا المرأة ومشاكلها، والدفاع عن مصالحها وحقوقها، خصوصًا بعد صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي أكد في ديباجته على المساواة ونبذ جميع أشكال التمييز القائمة على أساس الجنس.

1- القانون التنظيمي رقم 113.14، الصادر بتنفيذه ظهير شريف رقم 1.15.85، المؤرخ في 20 رمضان 1436 (7 يوليوز 2015)، المتعلق بالجماعات، الجريدة الرسمية عدد 6380، الصادرة بتاريخ 6 شوال 1436 (23 يوليوز 2015)، المادة 78، ص. 6673.

2- المادة 84 من القانون التنظيمي رقم 111.14 الصادر بتنفيذه ظهير شريف رقم 1.15.85، المؤرخ في 20 رمضان 1436 (7 يوليوز 2015)، المتعلق بالجهات، جريدة رسمية عدد 6380، الصادرة بتاريخ 6 شوال 1436 (23 يوليوز 2015)، ص. 6599.

3- المادة 183 من القانون التنظيمي رقم 113.14، الصادر بتنفيذه ظهير شريف رقم 1.15.85، المؤرخ في 20 رمضان 1436 (7 يوليوز 2015)، المتعلق بالجماعات، جريدة رسمية عدد 6380، الصادرة بتاريخ 6 شوال 1436 (23 يوليوز 2015)، ص. 6692.

4- القانون التنظيمي رقم 112.14 الصادر بتنفيذه ظهير شريف رقم 1.15.85، المؤرخ في 20 رمضان 1436 (7 يوليوز 2015)، المتعلق بالجماعات، جريدة رسمية عدد 6380، الصادرة بتاريخ 6 شوال 1436 (23 يوليوز 2015).

5- المادة 158 من القانون التنظيمي رقم 113.14، الصادر بتنفيذه ظهير شريف رقم 1.15.85، المؤرخ في 20 رمضان 1436 (7 يوليوز 2015)، المتعلق بالجماعات، جريدة رسمية عدد 6380، الصادرة بتاريخ 6 شوال 1436 (23 يوليوز 2015)، ص. 6688.

كما صدرت العديد من الاتفاقيات الدولية التي تؤكد على نفس المقتضيات، ومن أهمها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW) التي تعتبر بمثابة إعلان عالمي لحقوق النساء، وبهذا سيسلط هذا المبحث الضوء على دور التعهدات الدولية للمغرب في اعتماد مقاربة النوع الاجتماعي على مستوى الميزانية (المطلب الأول)، دون نسيان دور الحركات النسوية الغربية والعربية (المطلب الثاني) التي ناضلت طوال تاريخها لرفع الظلم عن المرأة وإنصافها، فشكلت قوة ضاغطة دفعت الدول إلى تبني سياسات إصلاحية وتنموية من ضمنها ميزانية النوع.

## المطلب الأول: ميزانية النوع الاجتماعي في الخطابات والمواثيق الدولية

يرتب القانون الدولي لحقوق الإنسان على الدول الأطراف في الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، الوفاء بها واحترام حقوق الإنسان، بذلك يتعين على الدول ذاتها عدم انتهاك تلك الحقوق وحمايتها من انتهاك الآخرين لها، ويتعين عليها أيضا اتخاذ خطوات إيجابية لتأكيد التمتع الكامل بحقوق الإنسان، ويترتب على الالتزام بالوفاء بحقوق الإنسان، التزامات أخرى بتيسير كل ما يتعلق بحقوق الإنسان وإتاحتها وتعزيزها.

وفي سياق الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي، فإن وفاء الدول بمجموع الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، يتطلب منها اتخاذ تدابير خاصة مؤقتة، من قبيل المراجعة المحاسبية تبعا لنوع الجنس، وكذلك تخصيص الموارد حسب النوع الاجتماعي، بالتالي سيتطرق هذا المطلب إلى دور الاتفاقيات (الفرع الأول) والمؤتمرات الدولية (الفرع الثاني) في دفع الدول الأطراف فيها لتبني الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي في سياق تحقيق التزاماتها.

## الفرع الأول: الاتفاقيات الدولية

لم تكن فكرة الاهتمام بالإنسان وليدة اليوم، فقد شكلت منذ عصور نقطة اهتمام متزايدة بسبب ظلم الإنسان لأخيه وجور الحاكم للمحكوم، ومن تم جاءت جميع الاتفاقيات والمواثيق الدولية متفقة على اعتبار مبدأ المساواة حجر الأساس لكل مجتمع ديمقراطي يوثق إلى العدل الاجتماعي وحماية حقوق الإنسان، وقد شكل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948 نواة خصبة لتطور منظومة الحقوق والحريات، حيث واصلت الأمم المتحدة جهودها في هذا المجال وأصدرت العديد من الصكوك الهادفة لتحقيق العدالة الاجتماعية<sup>1</sup>.

**ميثاق الأمم المتحدة<sup>2</sup>:** يعتبر ميثاق الأمم المتحدة الذي اعتمد في سان فرانسيسكو عام 1945 أول معاهدة دولية تشير في عبارات محددة وبوضوح إلى تساوي النساء والرجال في الحقوق، حيث اعتبر الميثاق المساواة هدفا أساسيا، وانطلاقا من إيمان المنظمة الدولية بحقوق الإنسان للمرأة الذي أكدته الميثاق بدأت الأمم المتحدة في وقت مبكر وقبل صدور كثير من الإعلانات والاتفاقيات الدولية أنشطتها من أجل القضاء على التمييز ضد المرأة، فأنشأت لجنة فنية تابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لمراقبة أوضاع المرأة والعمل على نشر حقوقها.

<sup>1</sup>- عبد الحي بن الشيخ: مرجع سابق، ص. 15.  
<sup>2</sup>- وقع ميثاق الأمم المتحدة في 26 يونيو 1945، في سان فرانسيسكو في ختام مؤتمر الأمم المتحدة الخاص بنظام الهيئة الدولية، وأصبح نافذا في 24 أكتوبر 1945.

يحدد ميثاق الأمم المتحدة الإطار القانوني ومفهوم قانون حقوق الإنسان الدولية المعاصرة، فالمادة الأولى من هذا الميثاق تقر بأنه من أهداف الأمم المتحدة تعزيز احترام حقوق الإنسان و الحريات الأساسية للجميع والتشجيع على ذلك، كذلك نصت المادة الخامسة في الفقرة 55 منه على أنه يجب على الأمم المتحدة تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية في العالم ككل والتقيدها ومراعاتها من دون أي تمييز بسبب العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين.

**الإعلان العالمي لحقوق الإنسان<sup>1</sup>:** أضحى الاهتمام بحقوق الإنسان عموماً يتزايد بشكل متصاعد وملحوظ خلال العقود الأخيرة نتيجة وعي الإنسان بأهمية هذه الحقوق، وعليه فإن مجمل المواثيق الدولية تهدف إلى توفير مجموعة من الضمانات الهادفة إلى إقرار عدد من المبادئ الأساسية بدأ بضرورة تحقيق الكرامة والمساواة ومنع التمييز على أساس الجنس وانتهاء بالقضاء على العنف المبني على النوع الاجتماعي في جميع أشكاله وصوره<sup>2</sup>.

يقر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان مبدأ رفض التمييز والإعلان بأن جميع الناس ولدوا أحراراً ومتساوين في الكرامة والحقوق، وأنهم يتمتعون بجميع الحقوق والحريات من دون أي تمييز من أي نوع كان وكذلك عدم التمييز على أساس النوع الاجتماعي، وقد شكل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان<sup>3</sup> طفرة نوعية في مسار تطور منظومة حقوق الإنسان في العالم، إذ لم تعد قضية حقوق الإنسان مسألة وطنية أو إثنية، بل أضحى الإعلان العالمي يوصف بالمثل الأعلى المشترك الذي ينبغي أن تبلغه كافة الشعوب وكافة الأمم<sup>4</sup>.

وإن إقرار الكرامة البشرية والحقوق المتساوية بين الرجال والنساء هو أساس العدل والحرية والسلم في العالم، وقد أكد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أن كل من "الحرية والعدالة والسلام في العالم" ترتكز على قاعدة الكرامة المتأصلة والمساواة والحقوق الثابتة غير القابلة للتنازل لجميع أفراد العائلة الإنسانية، إذ في ظل غياب احترام حقوق الإنسان لا يمكن القول عندها بوجود شكل معين للحكومة الجيدة أو العدالة أو القاعدة القانونية أو الأمن.

فقد يعتبر دعم حقوق الإنسان وتأييدها تحداً، خاصة في المجتمعات التي يعرف تاريخها بالعنف والظلم والاضطهاد، حيث لا بد من استبدال العنف والخوف والإفلات من العقوبة بالسلام والحرية والمحاسبة، فيقع على الحكومات واجب تغيير أسلوبها في التعاطي مع مواطنيها، ويجب دمج حقوق الإنسان وبأي جهة في عملية إعادة البناء أو التأهيل المؤسساتي<sup>5</sup>.

ويتألف الإعلان من ديباجة و30 مادة، تحدد حقوق الإنسان والحريات الأساسية التي تساوي بين الرجال والنساء في أي مكان في العالم دون أي تمييز، كما نص على المساواة القانونية بصفة عامة في نص مادته الأولى، التي نصت على أنه "يولد جميع الناس أحراراً ومتساوين في الكرامة والحقوق"، بل أكثر من ذلك أكد نص الإعلان في مادته الأولى على المساواة الكاملة بين جميع الناس في التمتع

1- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، اعتمده الجمعية العامة في 10 دجنبر 1948 بباريس، بموجب القرار 217 ألف، وهو يحدد لأول مرة حقوق الإنسان الأساسية التي ينبغي حمايتها عالمياً.

2- عبد الحي بن الشيخ: مرجع سابق، ص. 16.

3- الجمعية العامة للأمم المتحدة: توصية عدد 217 ألف (د-3)، صادر بتاريخ 10 ديسمبر 1948.

4- مقتطف من ديباجة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

5- محمد محمود المصري: استراتيجيات تفعيل المشاركة السياسية للمرأة الكوتا والخطط الوطنية في مجال حقوق الإنسان\_ المرأة، دار النشر نينوا (سورية)، 2011، ص. 14.

بالحقوق والحريات الواردة في نص الإعلان، مع إدانته لكافة أشكال التمييز التي تحول دون التمتع بنفس الحقوق المتأصلة والمكفولة للجميع<sup>1</sup>.

وتؤكد المادة الثانية على المبدأ الأساسي للمساواة وعدم التمييز فيما يتعلق بالتمتع بحقوق الإنسان والحريات الأساسية، وتحظر التمييز من أي نوع كان، فلكل إنسان حق التمتع بجميع الحقوق والحريات المذكورة في هذا الإعلان، دون تمييز من أي نوع، ولا سيما التمييز بسبب العنصر، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين، أو الرأي السياسي وغير السياسي، أو الأصل الوطني أو الاجتماعي، أو الثروة، أو المولد، أو أي وضع آخر<sup>2</sup>.

إلا أن ما يجب الإشارة إليه أن مقتضيات الإعلان العالمي ليست ملزمة للدول الأطراف، وإنما لها قيمة أدبية في شكل توصيات أو إعلانات نوايا، صادرة عن المنتظم الدولي خالية من أية قيمة إلزامية، وأمام احتدام الجدل بين فقهاء القانون العام حول الطبيعة القانونية لإعلانات الحقوق، يرى بعض الفقه (الفييه الفرنسي cassin René) أن إعلانات الحقوق هي مجرد مبادئ فلسفية<sup>3</sup>.

فيما يرى البعض الآخر أن القيمة القانونية لإعلان الحقوق تحدد من خلال اتخاذ تشريعات وطنية لتفعيل هذه الحقوق، وبعيدا عن الجدل الذي أثير حول القيمة القانونية لنصوص هذا الإعلان، وما إذا كان مجرد إعلان مبادئ غير ملزم أم أنه بالفعل اتفاقية دولية، فمن المؤكد أن له قيمة سياسية وأدبية مهمة لا يمكن إغفالها، كما أنه شكل صرحا للعديد من الاتفاقيات الدولية والإقليمية والدساتير والتشريعات الوطنية<sup>4</sup>.

وعلى الرغم من عدم اعتبار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان معاهدة إلا أنه أصبح يعتبر مصدرا عرفيا للقانون الدولي الذي ينص على أنه يقع على عاتق الدول بموجب قانوني مراعاة المعايير التي تنعكس على ممارسات الدول بصورة عامة، فالإعلان العالمي لحقوق الإنسان ينص على الحقوق المدنية والسياسية وكذلك الاقتصادية والاجتماعية، وقد تم اعتماده كقاعدة أساس في أكثر من 20 معاهدة دولية تتعلق بحقوق الإنسان<sup>5</sup>.

ونقطة البداية لدينا تتألف من شقين: أولا الاعتراف بأن الميزانية تخضع لحقوق الإنسان ليس فقط لأنها أحد أنشطة الدولة ضمن أنشطة أخرى عديدة، لكن لأنها أيضا الإطار المالي لجميع أنشطة الحكومة، ثانيا أن مبادئ حقوق الإنسان غاية في ذاتها، بينما الميزانية مجرد وسيلة لغايات أخرى، وهذا لا يعني تحقيق الأهداف المالية بوسائل من شأنها انتهاك حقوق الإنسان، أو بوسائل تعجز عن تنفيذ تلك الحقوق.

وبما أن مبادئ حقوق الإنسان لها آثارها على ممارسات الميزانية وأساليبها، فإن مبادئ الميزانية لها أيضا آثارها على ممارسات حقوق الإنسان وأساليبها، و هي تعني بصفة خاصة، ضرورة إيلاء

1- عبد الحي بن الشيخ: مرجع سابق، ص. 16.  
2- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان اعتمد ونشر على الملأ بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 217 ألف (د-3)، المؤرخ في 10 كانون الأول / ديسمبر، 1948، المادة 2.  
3- محمد ميكو: المنتظم الدولي و حقوق الإنسان، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، سلسلة الندوات، (الرباط)، 1992، ص. 53.  
4- عبد الله صالح: الحماية الدولية للحقوق في المساواة، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، ( القاهرة )، العدد 173، المجلد 43، 2008، ص. 10.  
5- محمد محمود المصري: مرجع سابق، ص. 14.

الاهتمام للتكاليف، وتحديد الأولويات، والاعتراف بنقص الموارد، وفي بعض الأحيان يشعر الناشطون في مجال حقوق الإنسان بنوع من القلق إزاء إخلال ذلك بمبدأ عدم قابلية حقوق الإنسان للانقسام، وقد ركزوا العمل على تحليل ما إذا كانت الميزانيات يتم وضعها وتنفيذها بطريقة من شأنها تدارك وتنفيذ حقوق الإنسان للأطفال والفقراء والسكان الأصليين.

بغض النظر عن كيفية تفسير إلزامية حقوق الإنسان بتفصيلاتها، فإنه يتعين على الدول وضع ميزانية لتنفيذ تلك الحقوق، وسوف يتفاوت حجم الموارد المطلوبة تبعاً للحق المراد تنفيذه، ويتمثل التحدي المتعلق بميزانيات الحكومة وحقوق الإنسان في كيفية التوفيق بين مختلف أنواع المطالب والالتزامات، والمشكلات التي تكتنف كلا الجانبين، ومن هنا جاءت ميزانية النوع التي تعمل على تنفيذ مبادئ حقوق الإنسان على أرض الواقع.

**العهدان الدوليان<sup>1</sup>:** شكل كل من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية آلية قانونية دولية لإضفاء القوة القانونية الإلزامية على مبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لضمان الالتزام به من طرف الدول، وقد تضمنت بنود العهدين الدوليين ضرورة التزام الدول الأطراف بضمان المساواة في ممارسة الحقوق<sup>2</sup> المدونة في العهدين دون تمييز من أي نوع كان، سواء كان ذلك على أساس العنصر أو الجنس أو الدين أو اللغة أو غيرها من العناصر<sup>3</sup>.

أكد العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على حق كل شخص في التعليم والعمل والصحة والأمن الاجتماعي، كما شدد العهد نفسه في المادة الثالثة على المساواة بين الجنسين في اقتضاء الحقوق، وعلى غرار هذا أكد العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية والمدنية على تعهد الدول المصادقة عليه بتوفير الحماية لكافة الحقوق التي جاءت في نص العهد.

وبعد أن عدد مجموعة من الحقوق في بنوده الأولى شدد على تساوي الرجال والنساء في التمتع بجميع تلك الحقوق السياسية والمدنية وفقاً لمقتضيات مادته الثالثة، ولم يهتم هذا الأخير ببيان تلك الحقوق والنص على وجوب حمايتها فقط، بل نص على مجموعة من الضمانات التي يجب على الدول تفعيلها من أجل توفير حماية مؤكدة لمختلف الحقوق، ومن أهم الضمانات اللازمة لتفعيل مجموع هذه الحقوق، تخصيص بعض الموارد المالية من الميزانية في شكل برامج ومشاريع تنموية<sup>4</sup>.

وفي هذا الصدد، تشتمل مبادئ العهدين الدوليين ذات الصلة بشأن تخصيص الموارد المالية، على مبدأ الإنجاز المتدارك والالتزامات العاجلة والحد الأدنى الأساسي وعدم الرجعية، وبالرغم من هذه المبادئ إلا أنه من منظور نوعي هناك التزامات عاجلة على الدول التقيد بها إبان سعيها من أجل تدارك

1- الميثاق الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والميثاق الدولي للحقوق المدنية والسياسية، المبرمان بنيويورك يوم 3 رمضان 1386 (16 ديسمبر 1966)، مصادق عليهما بظهير شريف رقم 186. 79. 1 بتاريخ 17 ذي الحجة 1399 (8 نونبر 1979)، منشور في الجريدة الرسمية، عدد 3525، بتاريخ 6 رجب 1400 (21 ماي 1980).

2- تعتبر الحقوق المقررة في العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، حقوق نسبية تخضع للمستوى الاقتصادي والاجتماعي لكل بلد، بينما الحقوق الواردة في العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية والمدنية تعتبر حقوق مطلقة مرتبطة بشخص الإنسان وكرامته، تستلزم الحماية القانونية لها وضمان التمتع بها لجميع الأفراد إعمالاً لمبدأ المساواة.

3- محمد ميكو: مرجع سابق، ص. 53.

4- صندوق الأمم المتحدة للنهوض بالمرأة (UNIFEM): إعداد الميزانية مع مراعاة حقوق المرأة: مراقبة الميزانيات الحكومية للتأكد من مساهمتها لاتفاقية جميع أشكال التمييز ضد المرأة CEDAW، 2007، ص. 16.

حقوق الإنسان وتنفيذها، ومنها عدم قبول أية تبريرات من جانب أية دولة طرف في الاتفاقيتين، بشأن أية تدابير ترمي تخفيض الإنفاق وتجور على ضمان المساواة المضمونية بين المرأة والرجل.

وتعمل الأمم المتحدة عن طريق آلياتها المتخصصة على مراقبة مدى احترام الدول التزاماتها في هذا المجال، حيث تعمل الأمم المتحدة بإنذار الدولة المعنية بتصحيح موقفها من أجل ضمان تمتع الأفراد بحقوقهم على قدم المساواة، خاصة فيما يتعلق بالأقليات والفئات البشرية الضعيفة مثل النساء والأطفال، ولتعزيز ذلك عملت الأمم المتحدة على إنشاء اتفاقيات خاصة تعنى بحقوق معينة بهدف تقديم ضمانات أكثر وتوفير حماية خاصة لمثل هذه الفئات بالقدر الذي يضمن المساواة للجميع.

**اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة<sup>1</sup>:** رغم كل الجهود المبذولة من طرف الأمم المتحدة في سبيل النهوض بمنظومة الحقوق والحريات في جميع أقطار العالم والقضاء على جميع أشكال التمييز التي تقوض صور المساواة بين الرجل والمرأة، فقد تعالت أصوات المنتظم الدولي بإقرار صك دولي يهتم بقضية المرأة وإلغاء جميع أشكال اللامساواة و التمييز ضدها، ولم تتأخر هيئة الأمم المتحدة كثيرا حيث اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة إعلان القضاء على التمييز ضد المرأة في نوفمبر 1967.

فاستمرت الجهود في هذا الإطار، وفي سنة 1977 تم تعيين فريق عمل للتدارس بشأن إعداد اتفاقية دولية من طرف الأمم المتحدة، وبناء على هذه الدراسة أعدت لجنة تابعة للأمم المتحدة مشروع الاتفاقية، فشكل يوم 18 دجنبر 1979 حدثا بارزا في تاريخ حقوق المرأة حيث اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة "اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة" لتجمع بذلك بين المبدأ العام بعدم التمييز على أساس الجنس وبين المعايير المتعلقة بالنساء التي تضمنتها المواثيق الدولية التي سبقت<sup>2</sup>.

وقد اعتبرت هذه الاتفاقية بمثابة طفرة نوعية في مجال حقوق الإنسان للمرأة، حيث منحتها المكانة التي تسمح لها بالمشاركة على قدم المساواة إلى جانب الرجل في جميع الميادين<sup>3</sup>، ويقوم جوهر الاتفاقية على مبدأ أساسي عام يتعلق بالنهوض بحقوق المرأة وتطويرها بشكل يساهم في القضاء على اللامساواة والتمييز، ويدعم هذا المبدأ اعترافها الصريح بالمساواة الفعلية بالإضافة إلى المساواة القانونية وضرورة اتخاذ التدابير اللازمة والكفيلة لتحقيق هدف الاتفاقية<sup>4</sup>.

توضح الاتفاقية بجلاء عددا من المبادئ العامة، كعدم التمييز والمساواة الملزمة للدول فيما يتعلق بقرارات إعداد الميزانية، فبالرغم من عدم تحديد المعاني الدقيقة لتلك المبادئ بشكل مستفيض في الاتفاقية حسب السياق المحدد، لا يعني أن للدول الحق في التصرف دون اعتبار معايير حقوق الإنسان،

1- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، معتمدة من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة في 18 دجنبر 1979، مصادق عليها بظهير شريف رقم 1.93.361، صادر بتاريخ 26 دجنبر 2000، منشور بالجريدة الرسمية عدد 4866، بتاريخ 18 يناير 2000.

2- صادقت عليها المملكة المغربية بتاريخ 1993/06/14، وتم نشرها بالجريدة الرسمية عدد 4866، بتاريخ 18 يناير 2001.

3- حميد ربيعي: حماية حقوق المرأة بين الاتفاقيات الدولية والقانون الوضعي، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية (REMALD)، العدد 93، يوليو-غشت 2010، ص. 33.

4- Mourad Ait sakel: Accès à la Justice des groupes les plus Vulnérables et Etat de droit au Maroc, PNUD, 2004, p. 43.

إذ غالبا ما تصاغ اتفاقيات حقوق الإنسان عمدا بشكل يتسم بالعمومية، وبما يستبعد أي ذكر للمهام الحكومية الكبرى<sup>1</sup>.

تتألف اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة من ديباجة وستة أجزاء و30 مادة<sup>2</sup> وينصب اهتمام الاتفاقية على حظر أي تفرقة أو تقييد أو استبعاد يتم على أساس الجنس، ويكون من أغراضه أو آثاره إضعاف أو إبطاء الاعتراف للمرأة بحقوق الإنسان أو إضعاف تمتعها بهذه الحقوق أو ممارستها لها بغض النظر عن حالتها الاجتماعية وعلى أساس المساواة بينها وبين الرجل<sup>3</sup>.

وأمام هذه الوضعية فقد ألزمت الاتفاقية الدول الأطراف بسن تشريعات وطنية تمنع التمييز وتعمل على تحقيق المساواة بين الجنسين بهدف تغيير الأنماط الثقافية التي تؤدي إلى استمرار هذا التمييز، ومن أجل ذلك تتعهد الدول بإدماج مبدأ المساواة في دساتيرها وتشريعاتها الوطنية إذا لم يكن هذا المبدأ قد أدمج فيما بعد، بالإضافة إلى فرض الحماية القانونية لحقوقها على قدم المساواة مع الرجل بواسطة عدالة متخصصة، وإبطال وتغيير القوانين النافذة التي تعد مصدر لكل تمييز مباشر أو غير مباشر<sup>4</sup>.

وضمامنا لتحقيق هذه الأهداف فقد أنشأت الجمعية العامة آلية لتتبع تنفيذ بنود الاتفاقية من خلال إحداث لجنة متخصصة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وتسمى "لجنة المرأة"، يعهد لها بمراقبة التزام الدول الأطراف ومدى تنفيذها لتعهداتها عن طريق التقارير الدورية التي تتقدم بها بشكل دوري أمام اللجنة بشأن ما اتخذته من تدابير تشريعية وقضائية وتنفيذية من أجل تحقيق أغراض الاتفاقية.

أشارت اللجنة المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة إلى أن ما تنطوي عليه الاتفاقية بالنسبة لإعداد الميزانية، إنما ينصرف إلى الجانب القانوني، فعلى سبيل المثال لا تشير الاتفاقية إشارة محددة إلى الموارد المطلوبة في الميزانية من أجل تنفيذ الاتفاقية، ولكنها تفرض التزاما عاما على عاتق الدول الأطراف لاتخاذ كافة التدابير الملائمة للقضاء على التمييز ضد المرأة<sup>5</sup>.

وعلى هذا الأساس يصبح جليا أن تقاعس الدولة عن تخصيص الموارد الملائمة، يحبط التنفيذ الفعال للاتفاقية، فبالرغم من عدم وجود إشارة محددة إلى ميزانية النوع في الاتفاقية، فإن اللجنة قد أوضحت الالتزامات الواقعة على عاتق الدول، وبوجوب اتخاذ إجراءات معينة في الميزانية لتحقيق مبدأ المساواة بالنسبة للمرأة، فعلى سبيل المثال بينت اللجنة أن واجب تنفيذ المادة 12 من الاتفاقية (المتعلق

1- صندوق الأمم المتحدة للنهوض بالمرأة (UNIFEM): إعداد الميزانية مع مراعاة حقوق المرأة: مراقبة الميزانيات الحكومية للتأكد من مساهمتها لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة CEDAW، 2007، ص. 15.

2- تتألف الاتفاقية من الديباجة و6 أجزاء و30 مادة.

• الجزء الأول: مواد (1-6) التدابير اللازمة لتحقيق المساواة في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية، وتدعو إلى سن تشريعات وطنية لحظر التمييز.

• الجزء الثاني: مواد (7-9) تدابير منح المرأة حق المساواة في الحياة السياسية والعامية.

• الجزء الثالث: مواد (10-14) تكافؤ الفرص في التعليم والتوظيف، الأجر والضمانات الاجتماعية والرعاية الصحية والمسؤوليات.

• الجزء الرابع: مواد (15-16) منح المرأة الأهلية القانونية وحقوقها في العائلة والزواج والمسؤوليات المتساوية في إطار الحياة الأسرية.

• الجزء الخامس: مواد (17-22) اليات مراقبة تطبيق الاتفاقية من قبل لجنة المرأة.

• الجزء السادس: مواد (23-30) ترتيبات وشروط التحفظ والتحكم والإيداع.

3- عبد الله صالح: الحماية الدولية للحق في المساواة، مرجع سابق، ص. 15.

4- عبد الحي بن الشيخ: مرجع سابق، ص. 21.

5- نريمان دريدي: حقوق المرأة في الاتفاقيات الدولية، بحث لنيل شهادة الماستر، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة محمد حيدر ( بسكرة- الجزائر)، السنة الجامعية 2014\_2015، ص. 39.

بالمرأة والصحة)، ينطوي على التزام الدول الأطراف، بأن تستخدم عند إعداد الميزانية أقصى ما تستطيع من موارد ضمانا لبلوغ حق المرأة المتكافئ في الرعاية الصحية<sup>1</sup>.

وبغية إعطاء قوة إلزامية أكثر لمقتضيات الاتفاقية أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة البروتوكول الاختياري الملحق بالاتفاقية يتألف من 21 مادة، وبموجبه يجوز للنساء فرادى أو مجموعات اللجوء إلى اللجنة في حالة انتهاك أي حق من الحقوق الواردة في اتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة عن طريق المراسلات أو إجراءات التحقيق، ويعطي البروتوكول لجنة السيداو الحق في التدخل كيفما تشاء في شؤون الحكومات، ويتمثل هذا الحق في طلب تعديل القوانين الوطنية للدول وفقا لرؤيتها<sup>2</sup>.

وتأكيدا من المغرب على رغبته في منح المرأة وضعيتها تمكنها من لعب أدوار متقدمة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية واستفادتها من نفس الحماية القانونية والقضائية، بادرت الحكومة المغربية إلى التصديق على اتفاقية CEDAW ونشرها بالجريدة الرسمية حتى تصير جزءا من تشريعه الداخلي<sup>3</sup>، إلا أنه أثناء مصادقته على الاتفاقية كان قد أعلن عن جملة من التحفظات على عدة مواد (المادة 2 - المادة 15/4 - المادة 2/9 - المادة 16 - المادة 29) بدليل تعارضها مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

لقد أثارت التحفظات التي أبدتها المغرب جدلا كبيرا ونقاشا موسعا حول جدواها واعتبرت إفراغا للاتفاقية من محتواها نظرا لكثرة المواد المتحفظ عنها مقارنة مع المعاهدات الأخرى<sup>4</sup>، كما أن اللجنة المعنية بتتبع تنفيذ اتفاقية "سيداو" أعلنت في غير ما مرة عن قلقها على استمرار التحفظات، كما دعت حكومة المملكة المغربية بمناسبة تقديم التقريرين الدوريين المجمعين الثالث والرابع أمام اللجنة المذكورة إلى اتخاذ الخطوات اللازمة لسحب كل التحفظات من أجل أن تستفيد المرأة المغربية من جميع أحكام الاتفاقية<sup>5</sup>.

وعلى إثر هذه التفاعلات وبفضل التقدم الذي أحرزه المغرب في مجال الحقوق والحريات، حيث نسجل ملاءمة تشريعاته الداخلية مع مقتضيات الاتفاقيات الدولية عندما أعلن الملك محمد السادس، يوم 2008/12/18 عن قرار رفع المغرب تحفظاته بقوله: "وتعزيزا لهذا المسار، نعلن عن سحب المملكة المغربية للتحفظات المسجلة بشأن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة التي أصبحت متجاوزة بفعل التشريعات المتقدمة التي أقرتها بلادنا".

وقد اعتبر هذا خطوة مهمة بغية تمكين المرأة المغربية من وضعيتها حقوقية متقدمة تعكس مكانتها ودورها في المجتمع وتضمن لها حقوق متساوية إلى جانب الرجل على غرار جل التشريعات المتقدمة،

1- صندوق الأمم المتحدة للنهوض بالمرأة (UNIFEM): إعداد الميزانية مع مراعاة حقوق المرأة: مراقبة الميزانيات الحكومية للتأكد من مساهمتها للاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة CEDAW، مرجع سابق، ص. 16.

2- محمد يحيى النجيمي: حقوق المرأة في الإسلام واتفاقية سيداو، دراسة نقدية هادفة، منشورات مجمع الفقه الإسلامي الدولي، 2008، ص. 51.

3- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة المعتمدة من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة في 1979/12/18، مصادق عليها بظهير شريف رقم 1.93.361، صادر بتاريخ 29 رمضان 1421 (26 ديسمبر 2000)، نشرت بالجريدة الرسمية عدد 4866، بتاريخ 23 شوال 1421 (18 يناير 2001)، ص. 226.

4- فريدة بناني: مدى شرعية تحفظات البلدان العربية على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، أعمال الندوة الإقليمية حول سبل تفعيل الاتفاقية، الطبعة الأولى، 2004، ص. 32.

5- عصام موفق: العنف والتمييز ضد المرأة بالمغرب: دراسة سوسيولوجية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة، العدد 413، 2013، ص. 80.

كما اعتبر ذلك ترجمة واضحة لانخراط المغرب في منظومة حقوق الإنسان وتعبيرا صادقا عن التزامه الراسخ بقيم ومبادئ حقوق الإنسان في كونيتها وشموليتها<sup>1</sup>.

**اتفاقية حقوق الطفل<sup>2</sup>:** صادق المغرب بتاريخ 12 يونيو 1993 على الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل التي اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة في 20 نونبر 1989، ويتمثل المبدأ الأساسي للمعاهدة في أن كل طفل (وأي شخص دون سن 18) يولد وهو متمتع بحريات أساسية وحقوق الإنسان المتأصلة، وقد تم التصديق عليها حتى الآن من قبل 193 طرف، أي أكثر من الدول التي انضمت إلى منظومة الأمم المتحدة أو الدول التي اعترفت باتفاقيات جنيف، وتتضمن الاتفاقية 54 مادة، وبروتوكولان اختياريان.

وتوضّح الاتفاقية بطريقة لا لبس فيها حقوق الإنسان الأساسية التي يجب أن يتمتع بها الأطفال في أي مكان - ودون تمييز، وهذه الحقوق هي: حق الطفل في البقاء، والتطور والنمو إلى أقصى حد، والحماية من التأثيرات المضرة، وسوء المعاملة والاستغلال، والمشاركة الكاملة في الأسرة، وفي الحياة الثقافية والاجتماعية، وتتلخص مبادئ الاتفاقية الأساسية الأربعة في: عدم التمييز؛ تضافر الجهود من أجل المصلحة الفضلى للطفل؛ والحق في الحياة، والحق في البقاء، والحق في النماء؛ وحق احترام رأي الطفل.

وكل حق من الحقوق التي تنص عليه الاتفاقية بوضوح، يتلازم بطبيعته مع الكرامة الإنسانية للطفل وتطويره وتنميته المنسجمة معها، وتحمي الاتفاقية حقوق الأطفال عن طريق وضع المعايير الخاصة بالرعاية الصحية والتعليم والخدمات الاجتماعية والمدنية والقانونية المتعلقة بالطفل، والموجهة نحو تنمية الشخصية وتعزيز الكرامة والحقوق الأساسية، وإنماء المشاركة الفعلية في مجتمع ديمقراطي حر<sup>3</sup>.

وبموافقتها على الالتزام (بتصديقها على هذا الصك أو الانضمام إليه)، تكون الحكومات الوطنية قد ألزمت نفسها بحماية وضمن حقوق الأطفال، ووافقت على تحمل مسؤولية هذا الالتزام أمام المجتمع الدولي وتلتزم الاتفاقية الدول الأطراف بتطوير وتنفيذ جميع إجراءاتها وسياساتها على ضوء المصالح الفضلى للطفل.

فتشير اتفاقية حقوق الطفل صراحة إلى الموارد المالية المطلوبة من أجل تنفيذ بنودها في المادة الرابعة منها: "تتعهد الدول الأطراف باتخاذ كافة الإجراءات التشريعية والإدارية وغيرها من الإجراءات من أجل تنفيذ الحقوق المنصوص عليها في هذه الاتفاقية، وفيما يتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية

1- المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان: تقرير حول متابعة المجلس لتوصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، التقرير الرئيسي دجنبر 2009، منشورات المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، 2009، ص. 79.

2- الاتفاقية المتعلقة بحقوق الطفل المعتمدة من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة في 20 نوفمبر 1989، ظهير شريف رقم 1.93.363 صادر في 9 رجب 1417 (21 نوفمبر 1996) نشرت بالجريدة الرسمية رقم 4440، يوم الخميس 19 دجنبر 1996.

3- منتصر سعيد حمودة: حماية حقوق الطفل، دراسة مقارنة بين القانون الدولي العام والفقهاء الإسلامي، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، 2010، ص. 190.

والثقافية، تتعهد الدول الأطراف باتخاذ إجراءات تتناسب مع أقصى الموارد المتاحة لديها، وفي إطار التعاون الدولي إن اقتضى الأمر<sup>1</sup>.

وكثيرا ما أبدت اللجنة المعنية بحقوق الطفل ملاحظاتها بشأن مخصصات الميزانية، في ردها على تقارير الدول الأطراف، وهذا الاهتمام بالميزانية من جانب هذه اللجنة قد عززته الملاحظة 5 الصادرة في عام 2003، بشأن الإجراءات العامة لتنفيذ اتفاقيات حقوق الطفل، التي دعت أن يكون وضع الأطفال في الميزانية واضحا، كما طالبت تلك الملاحظة أيضا قيام إلى قيام ارتباط بين الاستراتيجيات الوطنية الرامية إلى تنفيذ حقوق الأطفال، والأهداف المحددة والموارد الكافية، وإجراءات التنفيذ المستهدفة.

## الفرع الثاني: المؤتمرات الدولية

حظيت قضية النوع الاجتماعي باهتمام دولي أفرز العديد من المؤتمرات لدعم حقوق المرأة ومكافحة التهميش الذي يطالها، وخلال هذا الفرع سيتم إلقاء الضوء على هذه المؤتمرات، مع إبراز مضمونها والأفكار التي دافعت عنها، وكذا دورها في إخراج ميزانية النوع إلى الوجود داخل المجتمعات المشاركة فيها.

**مؤتمر مكسيكو 1975:** تم عقد أول مؤتمر للمرأة بمكسيكو ما بين 1 و9 يونيو إلى 2 يوليو 1975، تحت مسمى مؤتمر مكسيكو لعقد الأمم المتحدة "المساواة، التنمية والسلام" وقد اعتبرت هذه السنة سنة دولية للمرأة، وتم تخصيص العشر سنوات التالية كعقد خاص للمرأة من 1975 إلى 1985، شارك في مؤتمر مكسيكو 133 دولة، وتبنى المؤتمر إعلانا حول المساواة ومساهمة النساء في السلم والتنمية، وتضمن الإعلان 30 بندا، حيث تنص هذه البنود على مبادئ المساواة بين النساء والرجال في كل المجالات.

كما أقر المؤتمر خطة عمل لتطبيق أهداف العقد الخاص بالمرأة وإقرار قوانين تكفل للمرأة الحق في الاقتراع والترشح وتقلد المناصب العامة، كما أن المؤتمر دعا إلى ضرورة تكافؤ الفرص في المعاملة والأجر فيما يتعلق بالعمل والشغل، وكذا ضمان خدمات صحية عامة للمرأة و دعوة الدول إلى بذل الجهود وضمان استثمارات كافية في هذا المجال<sup>2</sup>.

وأعلن المؤتمر تسمية الفترة الزمنية الممتدة من 1976 إلى 1985 بعقد الأمم المتحدة للمرأة العالمي، على اعتبار أن هذه الفترة مخصصة لتحقيق أهداف العقد الثلاث، المتمثلة في المساواة والتنمية والسلام<sup>3</sup>، فالمساواة حسب إعلان مكسيكو 1975 لا تقتصر على المساواة القانونية بين الجنسين، وإنما تفيد أيضا المساواة في الحقوق والمسؤوليات، والفرص المتعلقة بإشراك المرأة في التنمية ووصولها إلى مراكز صنع القرار على كافة المستويات الاقتصادية والسياسية، وكذلك في المجال الأسري.

<sup>1</sup> - المادة الرابعة من اتفاقية حقوق الطفل، المعتمدة من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة في 20 نونبر 1989، مصادق عليها بظهير شريف رقم 1.93.361، صادر بتاريخ 21 نونبر 1996، بالجريدة الرسمية رقم 4440، يوم الخميس 19 دجنبر 1996، ص. 28.

<sup>2</sup> - المغاربيات تحت التحفظ: كتاب أبيض حول الأدوات الدولية المتعلقة بحقوق المرأة، مجموعة 95 المغاربية من أجل المساواة، ص. 18.

<sup>3</sup> - مجموعة 95 المغاربية من أجل المساواة: المغاربيات تحت التحفظ: كتاب أبيض حول الأدوات المتعلقة بحقوق المرأة، منشورات مؤسسة فريديش أبرت، 1996، ص. 15.

ولتحقيق هذا الهدف لا بد من اللجوء إلى بعض الأساليب التي تعزز المساواة كالدعوى إلى تعليم المرأة، وتغيير التشريعات والأعراف والتقاليد التي تمنع هذه المساواة، وغيرها من الإجراءات الكفيلة بإلغاء الأدوار النمطية التي يقوم بها الرجل والمرأة داخل الأسرة، و بما أن الموارد المالية هي التي تخرج كل أهداف وبرامج المساواة التي جاء بها المؤتمر إلى أرض الواقع، كان لازماً على الدول المشاركة فيه، التطوير من آلياتها وأساليبها المالية للوفاء بالتزاماتها بشكل أفضل، بالتالي جاء إدماج مقاربة النوع في الميزانية كأفضل وسيلة لمواكبة الرهانات المطروحة.

أما التنمية فقد فسرها مؤتمر مكسيكو على أنها تعني التنمية الكاملة، بما في ذلك تنمية الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها من أبعاد الحياة الإنسانية، وكذلك تنمية الموارد الاقتصادية وغيرها من الموارد المادية، وأيضا تنمية النمو الجسدي والأخلاقي والفكري والثقافي، فهي تنمية مركبة وتتم عبر عدة مستويات، ولا تتحقق إلا بالعمل الجاد والمتواصل لتجسيد مساواة المرأة والرجل في الحقوق والفرص والمسؤوليات، وإزالة العقبات التي تعترض هذا الهدف<sup>1</sup>.

ومن المفاهيم التي نوقشت أيضا في مؤتمر مكسيكو مفهوم السلم، من خلال الربط بينه وبين بعد المرأة عن مراكز القرار، وعدم وجود المساواة بينها وبين الرجل، وهذا الربط يؤكد على إيمان الأمم المتحدة بقدرة المرأة على حل النزاعات الوطنية والدولية ومواجهة آثار الحروب والقضاء أيضا على العنف<sup>2</sup>، كما تم الربط أيضا بين مفهومي السلم والتنمية إذ لا يمكن أن تتحقق أية تنمية بدون سلم واستقرار، ولا يمكن أن يدوم السلم بدون تنمية، وسيساهم الاشتراك على قدم المساواة في تنمية التعاون الدولي، في تنمية المرأة نفسها.

**مؤتمر كوبنهاجن 1980:** انعقد هذا المؤتمر بمدينة كوبنهاجن بالدانمارك سنة 1980، تحت نفس شعار المؤتمر السابق "المساواة والتنمية والسلم"، دعا المؤتمر الدول المشاركة إلى إشراك المرأة في العملية التنموية، وذلك بإدماج المرأة في مخططات التنمية الوطنية وخاصة السياسات الخاصة بقطاع التعليم والصحة، وضرورة إشراكها في العملية السياسية المحلية، وفي الجهود الرامية إلى النهوض بالتعاون الدولي وتعزيز الأمن.

ولقد وسع المؤتمر من مفهوم المساواة لكي لا يقتصر فقط على المساواة القانونية بل يتعداه إلى المساواة في الحقوق والمسؤوليات وإمكانية شراكة النساء في التنمية كفاعلات ومستفيدات، وكان يهدف هذا المؤتمر إلى:

- متابعة خطة عمل مؤتمر مكسيكو و استعراض التقدم المحرز في تنفيذها بعد خمس سنوات من انعقاد المؤتمر الأول للمرأة.

- تعديل البرامج المتعلقة بالنصف الثاني من عقد الأمم المتحدة للمرأة على ضوء الاقتراحات الجديدة المقدمة لمؤتمر المرأة الثاني بكوبنهاجن.

1- عماد عمر: سؤال حقوق الإنسان، دار الشروق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2000، ص. 132.  
2- عائشة التاج: المرأة والتنمية، سلسلة تصدر عن وكالة شراع لخدمات الإعلام والاتصال (طنجة)، العدد 41، أكتوبر 1998، ص. 20.

- إضافة مواضيع جديدة إلى خطة العمل العالمية التي تم إقرارها سابقا في قمة مكسيكو، تتعلق بالعمال والصحة والتعليم<sup>1</sup>.

والملاحظ أن كل هذه الأهداف تصب في اتجاه مواصلة العمل بالتوصيات التي خرج بها المؤتمر الدولي الأول للمرأة، كما أنها ترمي إلى تجاوز المعوقات التي واجهت الحكومات في سعيها لتنفيذها، وتشير إلى تبني مقاربة النوع في جانب الميزانية ولو بطريقة غير مباشرة من خلال مجموعة من التوصيات التي خرج بها المؤتمر الثاني للمرأة المنعقد بكوبنهاجن منها:

- مطالبة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بالتوقيع على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

- حث الحكومات على اتخاذ التدابير اللازمة لتحسين فرص حصول المرأة على التعليم والتدريب وخدمات الصحة العامة، وبرامج التغذية الكفيلة بتحقيق تنميتها، ووضع برامج متكاملة للاهتمام بصحة الأسرة، تشمل خدمات الرعاية الصحية للأمهات والأطفال، وخدمات تنظيم الأسرة بما يمكن الأبوين من ممارسة حقهما في تقرير عدد الأطفال الذي يرغبان في إنجابهم، والمدة الفاصلة بين الولادات، وذلك عن طريق وضع مخصصات مالية من ميزانية الدولة في إطار ميزانية تراعي بعد النوع الاجتماعي لتحقيق هذه البرامج.

- تحفيز الحكومات على اتخاذ التدابير المستعجلة للنهوض بأوضاع النساء اللواتي يعانين من الفقر، وذلك بدراسة الأسباب الاجتماعية والاقتصادية لهذه الظاهرة، وإعطاء الأولويات لاحتياجات النساء الأشد فقرا في جميع البرامج والمشاريع الإنمائية، والعمل على التوزيع العادل للثروات.

وللتأكد من المساواة في توزيع النفقات العامة، فإن الخطوة الأولى تتمثل في الحصول على بيانات بشأن الإنفاق على البرامج ونتائجها، والخطوة الثانية تتمثل في الحصول على بيانات منفصلة حول المستفيدين من البرامج من الجنسين، إما من خلال الأبحاث التي تجرى على الأسر، أو من خلال البيانات الإدارية لدى الأجهزة الحكومية، على أنه في كثير من الحالات لا تتوفر دائما البيانات المنفصلة حسب نوع الجنس، والمهمة الرئيسية لمبادرات الميزانية النوعية هي البحث عن تلك البيانات<sup>2</sup>.

وعموما فإن هذا المؤتمر حدد مفهوما خاصا للمساواة، حيث أنه لا يقصد بها مجرد المساواة القانونية بين الجنسين، وإنما أيضا المساواة في الحقوق والمسؤوليات، وإمكانيات مشاركة النساء في التنمية، كمنشآت في التنمية وأيضا كفاعلات، وهي المفاهيم التي تم تطويرها والدفاع عليها في مؤتمر نيروبي للمرأة المنعقد سنة 1985.

**مؤتمر نيروبي 1985:** عقد المؤتمر الدولي الثالث حول المرأة سنة 1985 بنيروبي بكينيا في الفترة الممتدة ما بين 15 و26 يوليوز، وشاركت فيه 157 دولة و4000 مندوب، معظمهم من النساء،

<sup>1</sup>- سناء زعيمة: الوضع القانوني للمرأة المغربية بين الكونية والخصوصية، بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون الخاص، كلية الحقوق، سيدي محمد بن عبد الله، فاس، السنة الجامعية 2005-2006، ص. 43.

<sup>2</sup>- Debbie Budlender: Budgeting to fulfill international Gender and Human Rights commitments, United Nations Developments Fund For Wommens (UNIFEM), southern African Regional Office SARO (Zimbabwe), 2003, p. 38.

لقد كان الهدف من عقد المؤتمر هو استعراض وتقييم عقد الأمم المتحدة الخاص بالمرأة "المساواة والتنمية والسلام"، وكذا دراسة العقبات والمعوقات التي حالت دون تنفيذ الخطط الموضوعة تنفيذا كاملاً<sup>1</sup>.

وصدر عن هذا المؤتمر ما يعرف باستراتيجيات العمل الاستشرافية لنيروبي بشأن النهوض بأوضاع المرأة حتى سنة 2000، وركزت على ثماني مجالات: تقاسم السلطة، الآليات والمؤسسات الوطنية للنهوض بالمرأة، الالتزام بحقوق المرأة، الفقر، المشاركة الاقتصادية، الاستفادة من التعليم والخدمات الصحية والشغل، العنف ضد المرأة، وأخيراً آثار النزاعات المسلحة<sup>2</sup>.

وقد أكد المؤتمر على استمرارية التشبث بخطط العمل العالمية السابقة لتنفيذ أهداف السنة الدولية للمرأة، وإعلان مكسيكو بشأن مساواة المرأة بالرجل، ومساهمتها في التنمية والسلام، وتنفيذ خطط العمل الإقليمية، وبرامج العمل للنصف الثاني من عقد الأمم المتحدة للمرأة، والتي ركزت على مواضيع متعددة كالمساواة والتنمية والسلام والعمالة والصحة والتعليم<sup>3</sup>.

كما أكد على ضرورة تفعيل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وفي هذا السياق تبنى المؤتمر وثيقة "استراتيجيات العمل الاستشرافية لنيروبي بشأن النهوض بالمرأة حتى عام 2000"، والتي اهتمت بالمجالات الآتية:

- المساواة: حيث اعتبر المؤتمر أن استمرار التمييز على أساس الجنس، والاعتقاد بوجود فروق فيزيولوجية بين الجنسين، من أهم العقبات التي تحول دون إقرار مبدأ المساواة، ولتجاوز هذه الوضعية ينبغي على الحكومات اتخاذ عدة تدابير مالية وقانونية تمس الجوانب الآتية<sup>4</sup>:

- المجال الدستوري والقانوني: من بين هذه التدابير دعوة الحكومات التي لم توقع على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة إلى المصادقة عليها.
- مجال المشاركة الاجتماعية والسياسية: دعت وثيقة نيروبي في جميع الحكومات إلى التعجيل بوضع سياسات وطنية واضحة تضمن إزالة العقبات التي تعترض مشاركة المرأة الكاملة والمتساوية في جميع مجالات المجتمع، وذلك قبل حلول سنة 2000، ولا وسيلة لتحقيق هذه الأهداف غير العمل بميزانية النوع.

وبالفعل منذ سنة 2000، أصبحت الحكومات في عدد متزايد من الدول ترى أن تحليل الميزانية من منظور النوع بمثابة أداة هامة لتعميق المساواة والعدل في المجتمع، وفي أوروبا على سبيل المثال، توجد مبادرات حكومية على المستوى الوطني في بلجيكا، ودول الشمال، وأيرلندا، والمملكة المتحدة، وفي آسيا بدأ العمل بذلك في الهند ونيبال، أما إفريقيا فكانت حكومات كينيا، ومالاوي، ورواندا وغيرها من الحكومات التي قامت بنوع من التحليل لميزانياتها بخصوص المرأة، وفي أمريكا اللاتينية، أخذت شيلي بالتحليل النوعي للميزانية، وأدخلته في المطالبات المالية للوزارات المختلفة من الميزانية الوطنية.

<sup>1</sup>- نهى القاطرجي: المرأة في منظومة الأمم المتحدة، رؤية إسلامية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع مجد، (بيروت-لبنان)، ص. 192.

<sup>2</sup>- نفس المرجع والصفحة.

<sup>3</sup>- نزيهة امعاريج: قراءة في وثيقة بكين، مقالة منشورة ضمن أعمال جامعة الصحوة الإسلامية، الجزء الثاني، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب، 1999، ص. 282.

<sup>4</sup>- منظمة الأمم المتحدة: تقرير المؤتمر العالمي لاستعراض وتقييم منجزات عقد الأمم المتحدة للمرأة والمساواة والتنمية والسلام، نيروبي، 1985.

- التنمية: ذكرت الوثيقة أن مجموعة من المعوقات تحول دون إدماج المرأة في التنمية و أهمها:

- الديون الخارجية التي تواجه البلدان النامية، مما يؤثر على حياة شعوبها، ويؤثر بشكل خاص على وضعية المرأة.
- تنامي الفقر.
- النمو السريع للسكان.
- ارتفاع معدلات الهجرة.

ولتجاوز هذه الصعوبات تقترح الوثيقة إنشاء آليات حكومية لرصد وتقييم الجهود المبذولة لتشجيع مشاركة المرأة بطريقة منفصلة في التنمية، واتخاذ إجراءات مستعجلة في مجالات محددة كالصحة والتعليم والشغل والإسكان ... كما توصي باشتراك المرأة في رسم السياسات والبرامج التنموية.

- السلم: حددت وثيقة نيروبي العقبات التي تقف أمام التمتع بالسلم في العالم عامة وعند النساء خاصة، وتتمثل في: الاستعمار، السيطرة الخارجية، التمييز ضد الجنس، واستمرار التسابق نحو التسلح، وقد اقترح إعلان نيروبي ضرورة اتخاذ خطوات جريئة لزيادة مشاركة المرأة في الأنشطة الوطنية والإقليمية والدولية، وذلك لتعزيز التعاون التقني والتنسيق المؤسسي بين الدول، وتشجيع البحث العلمي<sup>1</sup>.

**مؤتمر توفير التعليم للجميع بتايلاند 1990:** بدأ اهتمام الأمم المتحدة بتعليم الفتيات في وقت مبكر، منذ صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان سنة 1948<sup>2</sup>، والذي نص في مادته الثانية على حق كل إنسان في التمتع بكافة الحقوق والحريات الواردة في هذا الإعلان، ومن أهمها الحق في التعليم دون تمييز بسبب العنصر أو الجنس أو اللون، ودون أي تفرقة بين النساء والرجال.

وقد تولت منظمة اليونسكو الاهتمام بأمور التعليم حيث أولت اهتماما كبيرا لتعليم النساء، وفي هذا السياق قامت بطرح مبادرة "التعليم للجميع" بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية، واليونسيف، والبنك الدولي، وذلك في المؤتمر العالمي حول التربية للجميع في جومتيان بتايلاند سنة 1990.

وقد ركزت هذه المبادرة على الدور الذي يلعبه التعليم في تقدم المجتمعات و الرقي بها، كما اهتمت بتعليم الفتيات باعتبارهن يمثلن نصف المجتمع، وفي هذا الصدد حاول المؤتمر التصدي لمعظم المعوقات التي تحول دون تحقيق الأهداف الرامية إلى تعميم التعليم بين صفوف النساء والفتيات على وجه الخصوص وأهمها:

- المعوقات الاقتصادية: فغالبا ما تظل الفتيات في البلدان النامية خارج النظام التعليمي لأسباب اقتصادية، تتجلى في قلة الإمكانيات المادية، والنظرة إلى تعليم الفتيات في كثير من المجتمعات على أنه بديل غير مجد اقتصاديا لعملهن في المنازل والمزارع<sup>3</sup>.

<sup>1</sup>- وثيقة مؤتمر نيروبي: مرجع سابق، ص. 130.  
<sup>2</sup>- مي ربحاني: استراتيجيات تعليم الإناث في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، منشورات مكتب اليونسكو الإقليمي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا (عمان)، 1993، ص. 3.  
<sup>3</sup>- صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة: تقدم المرأة العربية، منشورات صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، عمان، طبعة 2004، ص. 44.

- المعوقات الثقافية: تؤثر بدورها في تعليم الفتيات، ففي مناطق واسعة من العالم يفضل الآباء عدم استمرار بناتهم في الدراسة، خاصة في القرى والأرياف التي لا تقدر أهمية تعليم الفتيات، وتعطي الأولوية لزواج الفتاة في سن مبكرة، على الاستمرار في عملية التعليم، وتواجه الفتاة عدة مشاكل عندما تصل إلى سن البلوغ، أو تضطر إلى الذهاب لأقسام مختلطة، أو يقوم بتدريسها معلمون ذكور<sup>1</sup>.

المعوقات الاجتماعية: وتتعلق في الغالب بتدني وضعية المرأة بصورة عامة، وضعف مشاركتها في القضايا التي تمس شؤونها بصورة مباشرة<sup>2</sup>.

- المعوقات السياسية: إن الصراعات والحروب والنزاعات المسلحة كلها عوامل سياسية تحد من فرص وصول العديد من الأطفال إلى مدارسهم، بل وتؤثر بشكل خطير على تعليم الفتيات واستمرارهن في التحصيل الدراسي، ذلك لأن الأنظمة التربوية في مناطق النزاع، تعاني من نقص الموارد وتدمير البنية التحتية للتعليم، وانعدام الأمن الذي لا يساعد على انخراط الفتيات في التعليم نتيجة عوامل العنف<sup>3</sup>.

لذا فإن المؤتمر العالمي حول التربية للجميع لسنة 1990 خرج بمجموعة من التوصيات منها:

- العمل على تحسين حصول النساء على التعليم.

- الاهتمام بتحسين نوعية التعليم المقدم للفتيات.

- مواجهة كل المعوقات التي تحول دون تدرس الفتيات.

- إعطاء النساء والفتيات الأفضلية عند وضع البرامج المتعلقة بتعليم الكبار ومحو الأمية.

ولتفعيل هذه التوصيات التي جاء بها المؤتمر، والهادفة إلى تحقيق المساواة والتكافؤ بين الجنسين على جميع الأصعدة من صحة وتعليم وشغل، يجب على الدول وضع مجموعة من البرامج التنموية وفتح اعتمادات مالية من ميزانية الدولة لتمويلها، وبطريقة أو بأخرى يصبح إدماج النوع الاجتماعي في جميع مراحل إعداد الميزانية، واجبا لتحقيق العدالة الاجتماعية في الاستفادة من موارد الدولة.

**قمة الطفل بنيويورك ووثيقة عالم جدير بالأطفال:** عقدت قمة الطفل بنيويورك سنة 1990، في إطار الجهود المبذولة لتثبيت وتفعيل اتفاقية حقوق الطفل<sup>4</sup> التي اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1989، وقد ركزت على المحاور الآتية:

- الحماية: وتتناول بعض الأخطار التي تواجه الطفولة كالإساءة والإهمال والاستغلال وغيرها من الممارسات التي تنطوي على ضرر.

1- زهير محمد عبد الله حسام الدين: تعليم الإناث في العالم الإسلامي دراسة في البنى التعليمية، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة إيسيسكو (الرباط)، 2002، ص. 18.

2- زينب معادي: المرأة بين الثقافي والقيمي، منشورات الفنك (الدار البيضاء)، بدون تاريخ النشر، ص. 11.

3- نهى قاطرجي: مرجع سابق، ص. 391.

4- اتفاقية حقوق الطفل المعتمدة من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة في 20 نونبر 1989، صادق عليها المغرب بظهير شريف رقم 1.93.363 في 21 نونبر 1996، ونشرت بالجريدة الرسمية، عدد 4440 بتاريخ 19 دجنبر 1996، ص. 2847.

- النماء: وتتعلق بالاحتياجات الضرورية للأطفال مثل التعليم والرعاية الصحية.

- المشاركة: وتعترف بقدرة الطفل المتنامية على اتخاذ القرارات والقيام بأدوار مهمة داخل المجتمع.

وقد ركزت هذه القمة أيضا على حقوق الطفلة الأنثى، نتيجة القلق الذي يساور المجتمع الدولي إزاء التمييز المتنامي ضدها، وانتهاك حقوقها في أنحاء واسعة من العالم، واللذان يفضيان في أحيان كثيرة إلى الحد من فرص البنات في التعليم<sup>1</sup> والتغذية والرعاية الصحية البدنية والعقلية، وإلى تمتعهن بقدر أقل مما يتمتع به الصبية من الحقوق والفرص والمزايا في مرحلتها الطفولة والمراهقة، وتعرضهن لأشكال كثيرة من الاستغلال الاجتماعي والاقتصادي والجنسي.

كما دعت هذه القمة إلى إلغاء التمييز استنادا على الإحصاءات والدراسات والتقارير الدولية والإقليمية والوطنية التي تؤكد تعرض الطفلة في معظم بلدان العالم إلى تمييز مرتبط بجنسها<sup>2</sup>، وهي بالتالي تكون معرضة لانتهاك حقوقها بشكل مضاعف باعتبارها طفلة تحتاج إلى قدر أكبر من الحماية، وبالنظر إلى جنسها<sup>3</sup>، بل وقد تتعرض إلى مستويات أخرى من التمييز بسبب لونها أو عرقها أو دينها أو وضعها الاجتماعي، مما يجعلها ضحية تمييز مركب<sup>4</sup>.

ورغم أن قمة الطفل بنيويورك قد تضمنت العديد من المقترحات الرامية إلى حماية وضمان حقوق الطفل بصفة عامة وحقوق الطفلة على وجه خاص، إلا أن الكثير من بنودها جاءت تتعارض مع التشريعات الداخلية للعديد من البلدان وهو ما يطرح مرة أخرى إشكالية حقوق الإنسان بين المبادئ الكونية والخصوصيات المحلية.

**مؤتمر فيينا لحقوق الإنسان 1993<sup>5</sup>:** عقد هذا المؤتمر بالنمسا سنة 1993، حيث تم اعتماد إعلان وبرنامج عمل فيينا الذي يعتبر محطة أساسية وبارزة في تاريخ حقوق المرأة، إذ اشتمل على عدد كبير من النصوص الداعمة لمبدأ المساواة بين الجنسين، والتي تكشف أيضا عن استمرار معاناة النساء من أشكال العنف والتمييز في كل مكان، وقد أخذت قضايا المرأة حيزا كبيرا من المناقشات الدائرة في المؤتمر، حيث أفرد إعلان وبرنامج عمل فيينا قسما خاصا لحقوق الإنسان للمرأة يتضمن تسعة بنود، أكدت على أهمية إدماج المرأة ومشاركتها الكاملة في عملية التنمية، واستفادتها منها، وشدد المؤتمر على ضرورة العمل من أجل القضاء على العنف ضد المرأة في الحياة العامة والخاصة، وأكد على المفهوم الموحد لحقوق الإنسان والذي يقوم على عدم التمييز بين الجنسين.

كما تطرق بيانه الختامي إلى وجوب التأكيد على أن حقوق المرأة والطفلة، تعتبر جزءا لا ينفصل عن حقوق الإنسان العالمية، واعتبر أيضا أن مشاركة المرأة الكاملة في الحياة السياسية والمدنية

1- زهير محمد عبد الله حسام الدين: مرجع سابق، ص. 11.

2- حسنين المحمدي بوادي: حقوق الطفل بين الشريعة الإسلامية والقانون الدولي، دار الفكر الجامعي (الإسكندرية)، الطبعة الأولى، 2005، ص. 25.

3- Abdallah Benhamou: L'applicabilité de la convention relative aux droits de l'enfant, la revue algérienne des sciences juridiques économiques et politiques: volume xxxxi, N° 1, 2000, p. 232.

4- نهى القاطرجي: مرجع سابق، ص. 545.

5- اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات، اعتمدت من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة في 23 ماي 1969، ودخلت حيز التنفيذ بتاريخ 27 يناير

1980، صادق عليها المغرب سنة 1973، ونشرت في الجريدة الرسمية عدد 2339 بتاريخ 27 نونبر 1974.

والاقتصادية والثقافية، وإزالة كل أشكال التمييز ضدها، تمثل جميعها أهدافا ذات أولوية للمجتمع الإنساني<sup>1</sup>، وقد طالب الإعلان جميع الدول بالتصديق على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة كخطوة أساسية للنهوض بأوضاعها<sup>2</sup>، كما رحب بالمؤتمر العالمي للمرأة الذي سيعقد ببيكين سنة 1993، وحث الدول الأخرى على المشاركة فيه وتدعيمه<sup>3</sup>.

عموما يمكن القول أن حرص منظمة الأمم المتحدة على إدراج موضوع المرأة في أهم المؤتمرات التي تعقدها، حتى وإن كانت تناقش مواضيع عامة كالسكان والتنمية والبيئة، ينم عن رؤية خاصة بالمنظمة، تنطلق من أن النهوض بهذه القضايا وتحقيق تقدم ملموس بخصوصها، لن يتم إلا بإشراك المرأة باعتبارها تمثل نصف المجتمعات، كما أن هذه المؤتمرات تعتبر فرصة كبيرة للمنظمة لحشد التأييد الدولي لقضايا المرأة، باعتبارها جزءا من حقوق الإنسان.

**مؤتمر بكين 1995:** انعقد المؤتمر الرابع للمرأة في بكين سنة 1995، جرى خلاله استعراض وتقييم واقع النهوض بالمرأة، واعتمد تقييم وضع المرأة إلى مؤشرات وضعتها لجنة المرأة باعتماد ثلاث سنوات مرجعية: 1980-1985-1993، أو أي تقرير أو بيان تتوفر عليه، ويبدو أن استراتيجيات مؤتمر نيروبي لم تتحقق، حيث أقرت الدكتورة "باتريشيا ليكوانان" رئيسة اللجنة الرئيسية لمؤتمر بكين إلى أن المساواة وإن تحققت على المستوى القانوني إلى حد كبير، فإنها لم تتحقق في الواقع.

وتم عقد المؤتمر تحت عنوان "العمل من أجل المساواة والتنمية والسلام"، تبنى مؤتمر بكين 12 هدفا بعد إضافة أربعة مجالات إلى المجالات التي تبنها مؤتمر نيروبي، وهذه المجالات هي: الفقر، التعلم والتدريب، الصحة، العنف ضد المرأة، النزاع المسلح، المرأة والاقتصاد، السلطة وصنع القرار، الآليات المؤسسية للنهوض بالمرأة، حقوق الإنسان للمرأة، المرأة ووسائل الإعلام، المرأة والبيئة والطفلة.

اعتبر مؤتمر بكين أكبر التجمعات البشرية حيث استطاع أن يجمع 189 حكومة وأكثر من 2100 منظمة غير حكومية وحوالي 17000 شخص<sup>4</sup>، وجاء المؤتمر كاعتراف بالدور الذي تلعبه المرأة في حركة السلام، ودعا الحكومات والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص إلى ضمان السلام للمرأة، ومناهضة أي عنف يمارس ضدها، كما دعا إلى اتخاذ جميع التدابير والإجراءات التي تمكن المرأة من المشاركة في جميع مستويات القيادة وصناعة القرار.

<sup>1</sup> - جاء في الفقرة 36 من إعلان وبرنامج عمل فيينا: "يحث المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان على تمتع المرأة تمتعا كاملا وعلى قدم المساواة بجميع حقوق الإنسان، وعلى أن يكون هذا أولوية من أولويات الحكومات والأمم المتحدة، كما يشدد المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان على أهمية إدماج المرأة ومشاركتها الكاملة بوصفها فاعلة في عملية التنمية ومستفيدة منها، ويعيد تأكيد الأهداف المحددة في إعلان ريودي جانيرو بشأن البيئة والتنمية".

- كما أكدت الفقرة 37 من نفس الإعلان على أنه: "ينبغي دمج موضوع المساواة في المركز للمرأة وحقوق الإنسان للمرأة في صلب الأنشطة المضطلع بها على نطاق منظومة الأمم المتحدة، وينبغي معالجة هذه القضايا بصورة منتظمة ومنهجية في كافة هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة، وينبغي بصفة خاصة اتخاذ خطوات لزيادة التعاون وتحقيق المزيد من التكامل في الأهداف والغايات بين لجنة مركز المرأة ولجنة حقوق الإنسان ولجنة القضاء على التمييز ضد المرأة، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، وغيرها من وكالات الأمم المتحدة".

<sup>2</sup> - الفقرة 40 من إعلان وبرنامج عمل فيينا، اعتمدت من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة في 23 ماي 1969، ودخلت حيز التنفيذ في 27 يناير 1980، صادق عليها المغرب سنة 1973، ونشرت بالجريدة الرسمية عدد 2339، بتاريخ 27 نونبر 1974.

<sup>3</sup> - منظمة الأمم المتحدة: المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان: إعلان وبرنامج عمل فيينا، مع البيان الافتتاحي للأمين العام للأمم المتحدة، إدارة شؤون الإعلام بالأمم المتحدة، يونيو 1993، ص. 30.

<sup>4</sup> - يعتبر مؤتمر بكين أكبر تجمع بشري وأضخم مؤتمر دولي حيث حضره 17000 شخص بما فيها 4000 مندوب من قبل المنظمات غير الحكومية، و3200 ممثل للصحافة، و5000 عضو وفد من 189 دولة.

## المطلب الثاني: الحركات النسوية من إثبات الذات إلى مطلب المساواة

حضي مفهوم النوع الاجتماعي على المستوى الدولي كمفهوم إجرائي وكأداة لتحليل الواقع الاجتماعي في العقدين الأخيرين من الألفية الثانية باهتمام واسع، تجاوز مجالات العلوم الإنسانية نحو مجالات التنمية، هذا المفهوم تبلور في تواريخ متقدمة نسبياً، ولكن لا يمكن قراءة التطور التاريخي لمفهوم النوع الاجتماعي من بداية ظهوره وصولاً إلى تطوره وإدماجه في إصلاح الميزانية، دون التعرج على نضال الحركة النسائية باعتبارها المحرك التاريخي الأساسي الذي حول الأنظار لقضايا المرأة، والذي تطور إلى تطرح إشكاليات الروابط بين الجنسين والنوع الاجتماعي.

في السياق الوطني، أقر المغرب منذ استقلاله المساواة بين النساء والرجال في الحقوق وخاصة في الجانب السياسي<sup>1</sup>، حيث أن حضور المرأة المتميز في مسار الأحداث في المغرب وتطوراتها، وما واكب ذلك من نجاح وإخفاق، جعل المشرع المغربي يهتم بالمرأة ويعتبرها أهلاً للتمتع بالحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية جنباً إلى جنب بأخيها الرجل<sup>2</sup>.

هذا الاهتمام على المستوى الرسمي في أول وثيقة دستورية للمغرب سبقه انخراط المرأة في النضال ضد المستعمر من جهة، ومن جهة ثانية ضد الأعراف والعقليات السائدة، وسياكبه تحرك مجتمعي من طرف الحركة الحقوقية وخاصة الجمعيات النسائية للمطالبة بتحقيق التمكين الذاتي للمرأة في المجالات القانونية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وهذا ما سنتناوله في (الفرع الثاني)، على أن نخصص (الفرع الأول) للحديث عن الحركات النسوية الغربية.

### الفرع الأول: الحركات النسوية الغربية

هناك محاولات عدة لتعريف (Feminism)، لكن من الصعب تحديد تعريف جامع ومانع بحيث يكون دقيقاً وشاملاً، لأن الحركة النسائية في الغرب قد تطورت حسب المراحل التاريخية ابتداءً من القرن التاسع عشر، وتوزعت فصائلها بين الانتماءات الفكرية والفلسفية المختلفة كالاشتراكية والليبرالية... لكن القاسم المشترك بين هذه التيارات جميعاً كان الدفاع عن حقوق أساسية معروفة للنساء<sup>3</sup>.

في السبعينات عرفت تعريفاً راديكالياً في أمريكا، والليبراليون عرفوها بأنها حركة سياسية منظمة تدعو لمساواة المرأة بالرجل، وفي هذا استبعاد لمفهوم التيارات الحديثة الأنثوية الراديكالية التي تجاوزت مفهوم المساواة إلى أبعاد أعم وأعمق، هناك من قالوا في تعريفها: أنها أي (Feminism) كلمة تدل على الأفكار التي تركز عليها العلاقات بين الجنسين في المجتمع، وأصول تلك العلاقة، وطرق التحسين والتطوير منها<sup>4</sup>.

1- تنص المادة 8 من دستور المملكة المغربية ل 10 مارس 1962 على أن: " الرجل والمرأة متساويان في التمتع بالحقوق السياسية، ولكل مواطن ذكر أو أنثى الحق في أن يكون ناخباً، إذا كان بالغاً سن الرشد، وتمتعاً بحقوقه المدنية والسياسية".

2- ينص الفصل الخامس من دستور المملكة المغربية لسنة 1962 على أن: "جميع المغاربة سواء أمام القانون" وينص الفصل 12 على أنه "يمكن لجميع المواطنين أن يتقلدوا الوظائف والمناصب العمومية، وهم سواء فيما يرجع للشروط المطلوبة لنيلها".

3- أمين الكردستاني: حركات تحرير المرأة من المساواة إلى الجندر، دراسة إسلامية نقدية، دار القلم للنشر والتوزيع (القاهرة)، الطبعة الأولى، 2004، ص. 44.

4- Ramzan Oglu : Feminism as Contradiction, Feminism as a Theory of Oppression, published by philadelphia press, 1989. p. 7.

في السبعينات عرفت تعريفا راديكاليا في أمريكا، والليبراليون عرفوها بأنها حركة سياسية منظمة تدعو لمساواة المرأة بالرجل، وفي هذا استبعاد لمفهوم التيارات الحديثة الأنثوية الراديكالية التي تجاوزت مفهوم المساواة إلى أبعاد أعم وأعمق، هناك من قالوا في تعريفها: أنها أي (Feminism) كلمة تدل على الأفكار التي تركز عليها العلاقات بين الجنسين في المجتمع، وأصول تلك العلاقة، وطرق التحسين والتطوير منها<sup>1</sup>.

وعرفها البعض بأنها "المطالبة بأخذ وضع سياسي يمكن المرأة من حقوقها" وهناك تعريفات أخرى ترى: "أنها قوة اجتماعية لأن أي مجتمع يقسم الإنسان إلى ذكر وأنثى، فإن قيمة المرأة دون الرجل، هذه هي الفكرة التي ولدت هذه الحركة، وتعتمد على مقدمة منطقية وهي أن المرأة تستطيع بوعيا وتجمعاتها، أن تغير المكانة الاجتماعية لها<sup>2</sup>.

وأخيرا يصنف البعض هذه الحركات النسوية كنظرية اجتماعية، وممارسة سياسية، اهتمت بالكفاح لتحقيق أهدافها الرامية لتغيير العالم بشكل جذري، وفي هذا السياق يقول روجيه غارودي "بأن هذه المطالب لا تهدف فقط إلى إقامة المساواة بين الرجال والنساء داخل مجتمع غير متصف بالعدل أساسا بل ترمي إلى إحداث تغيير جذري في هذه البنى الجائرة التي أنشأتها السلطة الذكورية<sup>3</sup>.

اعتبرت الحركة النسوية الناشئة في المنتصف الثاني من القرن التاسع عشر من أهم الحركات الاجتماعية التي أنتجتها الحداثة الأوروبية، عبر مختلف ما حملته من تحولات جذرية وهيكلية في صلب المجتمعات الأوروبية، كما أن تعالي أصوات تلك الحركة هو ردة فعل نسائية وتعبير معلن عن رغبتهن في الحضور الفاعل في صلب مجتمع الحداثة الجديد<sup>4</sup>.

فخلال القرن الثامن عشر اجتاحت دول أوروبا وأمريكا مجموعة من الشعارات والمقولات المعبرة عن مطالب نسوية، وكتابات، ومظاهرات تطالب بحقوق المرأة الأساسية، واستمرت هذه الكتابات والمطالبات حتى تحولت في منتصف القرن التاسع عشر إلى حركات نسائية منظمة ومؤثرة في المجتمع، ونفوذها كان يتعاضم يوما بعد يوم.

وكانت هذه الحركات تركز في بدايتها على حق المرأة في التعليم ودخول الجامعات والمعاهد، وترتكز على الإدلاء بصوتها في الانتخابات العامة، وتدافع عنه بشدة باعتبارها أساس الحقوق السياسية الأخرى، وجوهر المشاركة في الحياة العامة، ولما كان يشيع على ألسنة المعارضين تخوفهم على أنوثة المرأة إذا هي شاركت في الانتخابات، كانت واحدة من زعيمات الحركة النسوية تقول:

<sup>1</sup>- Ramzan Oglu : Feminism as Contradiction, Feminism as a Theory of Oppression, published by Philadelphia press, 1989. p. 7.

<sup>2</sup>- Maggi Humm : Feminism : as a Reader, Harvester Wheatshe, published by Routledge (New-York), 1992, p. 1.

<sup>3</sup>- روجيه غارودي: في سبيل ارتقاء المرأة، ترجمة جلال مطرجي، دار الآداب (بيروت)، 1982، ص. 11.  
<sup>4</sup>- عائشة التايب: التأسيس العلمي لحقول الدراسات حول المرأة، وظهور مقاربة النوع الاجتماعي، مجلة الحياة الثقافية، عدد 175، سبتمبر 2006، ص. 19.

"إن المرأة التي تضطر للوقوف على قدميها في المصنع الذي تعمل فيه ثلاث عشر أو أربعة عشر ساعة متواصلة وسط الحرارة الشديدة والبخار اللافتح، لن تفقد المزيد من أنوثتها إذا هي توجهت إلى صناديق الاقتراع مرة واحدة كل عام"<sup>1</sup>.

مرت الحركات النسوية عبر ثلاث مراحل، كان لكل مرحلة أهداف ومطالب مختلفة عن الأخرى، فانشغلت الموجة النسوية الأولى بمعالجة عدم المساواة الاجتماعية والقانونية التي كانت تعاني منها المرأة في القرن 19 في أوروبا، كقضايا التعليم والتوظيف وقوانين الزواج، ولم تكن الداعيات إليها يعتبرن أنفسهن نسويات أو يسمين أنفسهن بهذا الاسم، حيث انصبت مطالبهن على زيادة فرص الالتحاق بالوظائف العليا في المجتمع، وإقرار حق المرأة في الملكية الخاصة إلى جانب بعض التعديلات القانونية الأخرى التي أدخلت على حقوق حضانة الأطفال وحق الاقتراع بالتالي اعتبرت هذه الموجة الأولى من الاحتجاجات النسائية بمثابة موجة إصلاحية توفيقية<sup>2</sup>.

ومن زاوية نظر مختلفة لقضايا المرأة، وخارج إطار الأمومة ومكانة المرأة الاجتماعية كأمر وزوجة، نادى الجيل الثاني من الحركات النسوية بحقه في التحكم في الخصوبة، وحقه في الإجهاض رافضا كل الاعتبارات التي من شأنها تكريس النظرة الدونية للمرأة، وقد تمت المطالبة بحرية المرأة الجنسية وحق تمتعها اللامشروط بشهواتها، كما تم إشهار تحدي المرأة للجنس الآخر، وإعلان الرفض والاحتجاج على بطريركية<sup>3</sup> الرجل وهيمنته الذكورية من خلال المناداة بحرية تعاطي المرأة مع جسدها.

ارتبط ظهور الموجة الثانية من الحركة النسوية بصدور كتاب "كيت ميليت" عن السياسات الجنسية، وستكتسب مطالب وشعارات هذا الجيل صبغة فكرية ونوعا من المشروعات عبر نشر بعض الأعمال الفكرية والأدبية في فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، وسوف يمثل البعض منها مراجع رئيسية ونبراسا فكريا للحركات النسوية الأصولية في النصف الثاني من القرن العشرين<sup>4</sup>.

ويعتبر كتاب "الجنس الثاني" للأديبة الفرنسية "سيمون ذي بوفوار Simon de bouvoir" أحد أهم تلك المراجع التي شكلت محركا تاريخيا وفكريا ساهم في تأسيس أصولية الحركة النسوية خلال تلك المرحلة، كما ساهم كذلك في تدشين مراحل التفكير وإعادة النظر في طبائع العلاقة بين الجنسين<sup>5</sup>.

عموما يمكن القول أن نظرة "ذي بوفوار" حول إشكالية التمييز الجنسي، كان لها عميق الأثر في تأجيج الساحة الفكرية والسياسية وإثارة جدل واسع النطاق، اشتعل لهيبه في أوساط وبلدان عديدة من العالم، وتراوحت ردود الأفعال حوله بين القبول والمانصرة، والرفض والتصدي، في الوقت الذي أحدثت أفكار "الجنس الثاني" نشوة عارمة لدى ناشطات الحركة النسوية العالمية، لاسيما النخبة النسائية المثقفة في أوروبا وفي الجامعات الأمريكية<sup>6</sup>.

1- فتيحة إبراهيم: دراسات نسائية، مجلة عالم الفكر، المجلد التاسع، العدد الرابع، ص. 264.

2- Guionnet Christine : Féminins-Masculins, Sociologie de genre, armand colin (paris), 2em édition, 2004, p. 17.

3- بطريركية: هي التسمية التي تطلق الآن على السيطرة الذكورية في مقابل تهميش المرأة وعدم الاعتراف بحقوقها.

4- الحركات النسوية الأصولية (Féminisme) تتأسس على مجموعة مختلفة من النظريات الاجتماعية والسياسية والفلسفات الأخلاقية التي تحركها دوافع متعلقة بقضايا المرأة، والهادفة إلى القضاء على أشكال القهر المتصل بالأنوع الجنسي.

5- عائشة التايب: مرجع سابق، ص. 22.

6- Guionnet Christine : op.cit, p. 18.

لقد شكلت أفكار "ذي بوفوار" رافداً فكرياً للتوجه الراديكالي للحركات النسوية التي ستتنشط بشكل بارز خلال عقد السبعينات، حيث ستشهد هذه الحقبة كبرى التحركات النسائية الحاشدة المتمسكة بموجة عنيفة من التصعيد، اعتبرت من قبل الكثيرين ثورة عارمة ضد الأنوثة والأمومة، بما أنها بلغت حد إحراق المتظاهرات الأوروبيات لكل رموز الأنوثة من ملابس وغيرها كإشهار لرفضهن لكل ما يكرس أمومة المرأة وارتباطها بحياتها الأسرية<sup>1</sup>.

فانقسمت الحركة النسوية في هذه الموجة إلى تيارات و مناهج عدة، تشير أغلب الأبحاث إلى أربعة رئيسية منها:

النسوية الماركسية: يعتبر نسويو هذا التيار أن قمع المرأة وقهرها بدأ مع ظهور الملكية الخاصة، فنقل الملكية بالإرث سبب مأسسة للعلاقات غير المتوازنة وتوزيعاً للمهام والأعمال على أساس من التمييز الجنسي، وقد شيدت الرأسمالية نظاماً للعمل يميز ما بين المجالين الخاص والعام، فللرجل العمل المنتج والمدفوع، وللمرأة الأعمال المنزلية المجانية غير المصنفة ضمن الإنتاج، واستندوا إلى اعتبار "إنجلز" أن قيام الرأسمالية والملكية الخاصة أكبر هزيمة للجنس النسائي<sup>2</sup>.

النسوية الليبرالية: ينتسب هذا التيار إلى خط الثورة الفرنسية وامتداداته الفكرية، ويستند إلى مبادئ المساواة والحرية للمطالبة بحقوق للمرأة مساوية لحقوق الرجل في مختلف مجالات الحياة السياسية والاجتماعية، ويتميز هذا التيار بإيمانه بقدرة النظام الرأسمالي على ملامسة الكمال والتكيف مع المتغيرات، ويعمل المنتمون إليه من أجل أن يوفر النظام القائم نفس الفرص والحقوق للنساء والرجال، من خلال التركيز على التربية وتغيير القوانين المميزة بين الجنسين وتكوين لوبيات الضغط وتغيير الذهنيات على المدى البعيد، وقد انتقدت الليبرالية النسوية انتقاداً شديداً من جانب من يعتقدون أنها لا تركز إلا على الجوانب السطحية للتحيز للرجل<sup>3</sup>.

النسوية الاشتراكية: أما تيار النسوية الاشتراكية فيعتقد بارتباط الملكيات الخاصة في التاريخ مع قمع المرأة، فتوريت الملكيات الخاصة، عمل على زج العلاقات الإنسانية ضمن مؤسسات اجتماعية، وعلى توزيع المهام اعتماداً على أساس التمييز الجنسي، فأضحى الرجل مالكا والمرأة تابعة مملوكة، ويرى هذا التيار أن نظام العمل الرأسمالي يعتمد على ثنائية الرجل العمل: المنتج، والمرأة: الأعمال المنزلية المجانية التي لا تعتبر من ضمن الإنتاج، حيث اعتمد ذلك التيار على مقولة "إنجلز" بأن قيام الرأسمالية والملكية الخاصة أكبر هزيمة للجنس النسائي<sup>4</sup>.

تعتمد هذه النظرية على مبدأ أن المجتمع يتضمن بنيتين مسيطرتين، هما: النظام الرأسمالي والنظام الأبوي، وكلا النظامين يستغل النساء ويضطهدهن، وطالبت هذه النظرية بحرية الإنجاب والمسؤولية الوالدية المشتركة، وتطوير مختلف أشكال المشاركة بالإنتاج الاجتماعي، وتقويم العمل

1- Florence Rochefort: Femmes, Genre et Sociétés L'état des Savoirs, éditions la découverte (paris), 2005, p. 480.

2- Maggie Humm: Feminisms a Reader, published by Routledge (USA), 2013, p. 67.

3 - سارة جاميل: مرجع سابق، ص. 394.

4 - روزا ياسين: الفكر النسوي ورواه المتباينة في محاولة تغيير العالم، جريدة الثورة السياسية اليومية، 2009، ص. 29.

المنزلي اقتصاديا، والانتباه إلى الخصوصية المعرفية النسائية، وإعادة كتابة التاريخ و تقييم مساهمة النساء في صنع الحضارة و ربط الخاص بالعام<sup>1</sup>.

#### 4\_ النسوية الراديكالية:

من الموضوعات التي كثيرا ما يهتم بها هذا الفرع من النسوية: تأثير النظام الأبوي على القمع الذي تتعرض له المرأة، فعلى العكس من حركة تحرير المرأة، تؤمن بأن السلطة الذكورية هي أصل البناء الاجتماعي لفكرة النوع ( رجلا أو امرأة )، وترى أن هذا النظام لا يمكن إصلاحه، ولذلك يجب القضاء عليه ليس على المستوى السياسي والقانوني وحسب ولكن المستوى الاجتماعي والثقافي أيضا.

وبغض النظر عما أثارته توجهات الحركة النسوية ومختلف أشكالها النضالية لفائدة المرأة من مواقف وردود أفعال سواء على المستوى السياسي أو الديني أو الفكري، فإن أصوات هذه الحركات يعود لها الفضل في شد أنظار الباحثين والساسة والمفكرين، صوب قضايا المرأة والنوع الآخر ومختلف القضايا والمواضيع المتصلة بها.

وقد مكن تعالي أصوات احتجاجات النساء في أماكن مختلفة من العالم من سريان نوع من الاعتراف المؤسساتي بهن، واكتساب مسائل المرأة حيزا من الشرعية الفكرية<sup>2</sup>، التي مهدت للتطرح العلمي لموضوع المرأة وما اتصل به من مباحث متعلقة بمكانتها و مواقعها وأدوارها المجتمعية، وهو ما سوف يفضي لاحقا للمأسسة الفعلية للدراسات الأكاديمية حول المرأة.

بالموازاة مع موجات التصعيد العنيف الذي أثارته الحركات النسوية الأصولية خلال سبعينات القرن العشرين، سوف تشهد الحركة تجديدا لأطروحاتها ومقارباتها لتبني قضايا أكثر نضجا مثل: المرأة والفقر، التحرش الجنسي، العنف ضد المرأة، وغيرها من القضايا النسائية، تحديدا في المجتمعات النامية<sup>3</sup>.

كما سوف تشد أنظار جهات رسمية عديدة منذ الثمانينات لمثل هذه القضايا، ليتم تبنيها من قبل أغلب الهيئات والمؤسسات العالمية، وخاصة من لدن منظمة الأمم المتحدة، التي ساهمت بقدر كبير في تعزيز توجه عالمي يشجع على مزيد من إشراك المرأة والاهتمام بمختلف قضاياها والتركيز على أهمية موقعها في البرامج والمخططات التنموية<sup>4</sup>.

انطلقت أولى محاولات التأسيس العلمي للدراسات حول المرأة منذ مطلع سبعينات القرن العشرين، أي تقريبا بالتوازي مع موجة التحركات والاحتجاجات النسوية المطالبة بالاعتراف بحقوق المرأة وقضاياها، والتي كما سبقت الإشارة إليه كانت إحدى أهم محركات الدفع اتجاه الاهتمام العلمي بالمرأة، ويمثل ظهور "الدراسات النسوية" أول خطوة في مسار اقتحام موضوع المرأة لساحات العلم.

1 - مية الرحبي: الموجات النسوية في الفكر النسوي الغربي، مقال منشور بمجلة مصر المدنية، 2012، ص. 3.

2- Bard Christine : op. cit, p. 549.

3- عائشة التايب: مرجع سابق، ص. 23.

4- بدأ دعم الأمم المتحدة لحقوق المرأة مع الإطار الدولي المعلن في ميثاق الأمم المتحدة، ومن بين مقاصد الأمم المتحدة المعلنة في المادة 1 من ميثاق الأمم المتحدة "...تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعا والتشجيع على ذلك إطلاقا بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين ولا تفريق بين الرجال والنساء".

حيث اعتبرت هذه التسمية انعكاسا مباشرا لأثر الحركات النسوية، التي عملت على إثارة موجة نقد لاذع، اتهم فيها العلم في الغرب بالذكورية وأحادية التمرکز الجنسي حول الرجال، كما اعتبر غياب موضوع المرأة عن ساحة العلوم الإنسانية من قبل البعض، ترجمة واضحة لعلاقات الهيمنة والخضوع التي تميز العلاقة بين الجنسين<sup>1</sup>.

فمسار التأسيس العلمي للدراسات حول المرأة إنجاز ساهم فيه بقدر كبير تعالي أصوات النساء، حيث مثل ذلك المسار حسب البعض "نتائج نظرية لغضب الفئات المحرومة"، كما اعتبر بروز المرأة كموضوع للبحث وكحقل للمعرفة، نتيجة أملاها تحولها إلى فاعل مؤثر في حركة التاريخ، وهو ما كان له الأثر الفعال في ارتفاع نسق ولوج النساء لمختلف تخصصات العلوم الإنسانية بالجامعات، ومطالبة البعض منهن بضرورة ابتكار حقول معرفية وأجهزة مفاهيمية علمية جديدة ومناهج بحث وأدوات تحليل مجردة من التحيز للذكور على حساب النساء<sup>2</sup>.

وقد شهدت الولايات المتحدة الأمريكية أولى محاولات التركيز العلمي للدراسات حول المرأة، عبر مسار إنشاء أقسام دراسات المرأة، في الجامعات الأمريكية مع بداية عقد السبعينات، والتي حاولت فرض نفسها كأقسام علمية أكاديمية متخصصة، من خلال بعث مراكز بحث خاصة ونشر دوريات جامعية متعلقة بشكل أساسي بقضايا المرأة، والتي تم تطويرها فيما بعد لتصبح أقسام دراسات المرأة والنوع الاجتماعي<sup>3</sup>.

أما في فرنسا فبالرغم من أهمية وحجم التحركات النسوية بها، فإن مسار التماسس العلمي والأكاديمي للدراسات حول المرأة ظل متعثرا وبطيئا، ولم يواكب أجيح أصوات نساءها المتظاهرات، إذ ظلت المبادرات العلمية لإنشاء وإقام دراسات المرأة والنوع الاجتماعي في الحقول العلمية محدودة إلى عهد قريب، ولم تتبلور دراسات النوع الاجتماعي خاصة كحقل علمي قائم الذات إلا مع نهاية التسعينات<sup>4</sup>.

فبالرغم من الظهور المتأخر نسبيا للدراسات حول المرأة والنوع الاجتماعي بفرنسا وأوروبا بشكل عام على خلاف الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، فقد تدعم التوجه الأوروبي بشكل تدريجي منذ التسعينات بفضل تعزز اقتحام الفتيات للجامعة ولمختلف أقسام العلوم الإنسانية تحديدا وبلوغهن مراحلها العليا، وتبوءهن مواقع مركزية في مستوى البحث والتدريس الجامعي، وهو ما سيكون له عميق الأثر في تكثيف الدراسات العلمية حول المرأة<sup>5</sup>.

أغلب هذه الدراسات سعت إلى الاهتمام أكثر بالتأريخ للحركة النسوية، وتناول أوضاع المرأة عبر التاريخ، أكثر من اهتمامها بقضايا المرأة الراهنة، وهو ما تم التوجه إليه عند توسع مدى الدراسات والبحوث المتعلقة بالمرأة نحو مختلف حقول العلوم الإنسانية والاجتماعية لاسيما علم الاجتماع والأنثروبولوجيا، حيث تطورت ضمنها جملة من التساؤلات المختلفة حول قضايا النساء ومسائل

1- الدراسات النسائية (Women's Studies): تخصص أكاديمي يستكشف الشؤون السياسية والمجتمع والإعلام والتاريخ من منظور النساء، ويتضمن المنهجيات الشائعة ضمن مجال الدراسات النسائية، ويقوم هذا المجال ببحث ونقد العادات الاجتماعية المتمثلة في النوع وطبقة الجنس وغيرها من مظاهر عدم المساواة الاجتماعية.

2- Guionnet Christine : op. cit, p. 19.

3- التاييب عائشة: مرجع سابق، ص. 23.

4- نفس المرجع و الصفحة.

5- Fournier Martine : Combats et Débats, Revue Sciences Humains, hors série, 2005, p. 8.

التمدرس والشغل والصحة وغيرها من المواضيع، التي توازى تطارحها مع تطور وانبثاق حقول معرفية جديدة، مثل علم اجتماع الأسرة وأثنروبولوجيا الأسرة، ودراسات علم اجتماع الشغل والمؤسسات<sup>1</sup>.

وقد نبه أنصار مقاربات النوع الاجتماعي إلى ما شهدته علم اجتماع الشغل في فرنسا مع تغييب للمرأة في مختلف مدارسه ونظرياته، عبر أبرز أعماله ودراساته، إذ بالرغم من الكثافة العددية للمرأة العاملة في المصانع المدروسة من قبل رواد علم اجتماع الشغل في منتصف الخمسينات، فإن الإشارة للمرأة في قطاع العمل ضمن أهم دراسات علم اجتماع الشغل في الخمسينات والستينات، كدراسات "جورج فريدمان" ودراسات "ميشال كروزي"2.

عموما يمكن القول أن حقول دراسات المرأة والنوع الاجتماعي على اختلاف تشبيهاتها تكاد تنتشر اليوم في أغلب جامعات العالم من آسيا إلى أستراليا ونيوزيلندا، وفي بعض الجامعات العربية والإفريقية، ويشار إلى أن بعض الدول الإفريقية عرفت دعوات مبكرة بعض الشيء، مقارنة ببعض الدول النامية الأخرى، لإرساء حقول دراسة جامعية حول المرأة، وكان ذلك منذ الثمانينات<sup>3</sup>.

إن الاهتمام العلمي بمفهوم النوع الاجتماعي كمفهوم إجرائي وكأداة لتحليل الواقع الاجتماعي، لم يتبلور بشكل بارز إلا مع العقدين الأخيرين من الألفية الثانية، وقد تأخر الاهتمام بالعلاقات الاجتماعية بين الجنسين على خلاف الدراسات المتعلقة بالمرأة، ويمكن القول أن مقارنة النوع الاجتماعي تمكنت من فرض نفسها مؤخرا كحقل علمي وبحثي قائم الذات إلى جانب حقل الدراسات حول المرأة.

وبالرغم من صعوبة التمييز الموضوعي والمنهجي بين الاختصاصين وبالتحديد في علاقتهما بالمرأة، يذهب البعض إلى اعتبار مقارنة النوع الاجتماعي إفرازا منطقيا لتطور الدراسات حول المرأة، بما أن كلاهما يعتبر وليد الحركات النسوية الأمريكية التي سعت في مرحلة متقدمة من تطورها إلى إنتاج مفهوم النوع لإبراز البعد الاجتماعي المحض للتمييز بين الرجال والنساء<sup>4</sup>.

## الفرع الثاني: الحركات النسوية المغربية

تعرف الحركة النسائية بكونها مجموعة من الجهود المنظمة تنظيما خاصا في إطار جمعيات ومنظمات وهيئات تتولاها النساء ويقمن على سيرها ويوجهن نشاطها بقصد الدفاع عن حقوق المرأة وتحسين أوضاعها، وكل ما يتصل بشؤونها مثل قضايا البيت والأسرة والتعليم والعمل والسياسة<sup>5</sup>.

1- علم اجتماع الأسرة هو علم يدرس مراحل تطور ونمو الأسرة ابتداء من الأسرة النواة، والتي يتم تكوينها من الزوجين والأبناء حتى وصولها إلى الأسرة الممتدة، المتكونة من الأبناء وأبناء الأبناء، ويقوم هذا العلم بدراسة عدة قضايا مرتبطة بالأسرة، من بينها شكل النسيج الاجتماعي داخل الأسرة، والعادات والتقاليد المتبعة في مختلف الظواهر الاجتماعية.

2- Margaret Maruani : Les Nouvelles Frontières de l'inégalité : Hommes et Femmes sur le Marché de travail, la découverte (paris), 1998, p. 45.

3- سلوى جمعة شعراوي: برنامج نحو موازنة تستجيب لمفهوم النوع الاجتماعي، منشورات الأمم المتحدة الإنمائي (اليونيفم)، ومركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، الطبعة الأولى، 2004، ص. 3.

4- أشقري عثمان: سوسيولوجيا الخطاب الإصلاحي بالمغرب، رسالة لنيل شهادة الماستر في علم الاجتماع، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، (الرباط)، السنة الجامعية 2000-2001، ص. 25.

5- Sadiqi Fatima : Femmes Méditerranéennes, Travaux du colloque International 24, 25, 26 Avril 2003, imprimerie Fédala (Mohammedia), 2003, p. 70.

فهي على غرار نظيراتها من الحركات لا يمكن أن يتصور لها مسار، دون دوافع وأسباب أدت إلى ظهورها، وتتجلى هذه الاسباب بالمغرب، في الأوضاع المتردية التي عرفتها البلاد نتيجة الفتن الداخلية والأطماع الخارجية، وما رافق ذلك من تفشي الأمية وسط النساء وشيوع الاعتقاد بالخرافات وغير ذلك من المظاهر السلبية، إضافة إلى آفة الاستعمار التي أصابت البلاد والعباد سنة 1912، فكان طبيعيا أن تظهر قوى وطنية تطالب بالاستقلال.

جاءت الحركات النسوية المغربية في سياق تميز بتأجج الكفاح الوطني لمناهضة الاستعمار الفرنسي، وباهتزاز البنى التقليدية المغربية في المجال الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وفي منظومة القيم المجتمعية نتيجة الاختلال الذي أحدثه الاحتلال في بنية المجتمع المغربي، فقد اصطدمت البنية الثقافية الذكورية والتقليدية للمجتمع مع نموذج الفكر الليبرالي والتحرري، وهو نموذج تملكته من جهة نخب مغربية درست في أوروبا وفي المشرق العربي، وجسده من جهة أخرى، نمط عيش المستوطنين الفرنسيين في المغرب<sup>1</sup>.

ظهرت إبان هذه المرحلة تعبيرات أولى عن مصالح النساء على شكل قطاعات حزبية، غير أن عملها قد تركز أساسا في النضال الوطني لمواجهة المستعمر الفرنسي وفي العمل الاجتماعي، لكن هذه المرحلة قد سجلت خصوصية لتجربة نسائية، جعلت من حقوق النساء معركة ذات أولوية في عملها، حيث اتخذ نضال المرأة المغربية لأول مرة شكلا منظما، إنها تجربة جمعية "أخوات الصفا" وهي جمعية كانت تابعة لحزب الشورى والاستقلال<sup>2</sup>.

لم يكتب للتجارب النسائية في هذه المرحلة أن تبرز قضية تحرير المرأة كقضية اجتماعية ذات بعد استراتيجي وذلك نظرا للجوء النخبة الوطنية إلى الاحتماء بالموروث الديني والتاريخي للمغرب واستثماره لحشد الوجدان الوطني من أجل محاربة الاستعمار أولا - فالنضال الوطني آنذاك قضية مركزية - مما أدى إلى رهن القضية النسائية بالمسألة الوطنية، أي اعتبارها دونها ترتيبا من حيث سلم الأولويات<sup>3</sup>.

بعد الاستقلال ستعرف الحركات النسائية تراجعا، بسبب اختزال العمل النسائي في الأعمال الاجتماعية الخيرية، فبالرغم من طرح بعض النساء المنتميات للأحزاب السياسية وضع المرأة في المغرب ما بعد الاستقلال، سنتوارى القضية النسائية ولن تعرف القوانين أي تقدما، وخير دليل على ذلك مدونة الأحوال الشخصية، التي اعتبرت الحركات النسائية فيها تشديد على المرأة<sup>4</sup>.

شهد المغرب خلال هذه المرحلة خاصة في الستينات من القرن الماضي، فترة من الاضطرابات السياسية والاجتماعية، أدت إلى اتجاه الدولة نحو المزيد من تقييد الحريات، وفي هذا السياق لم يكن من مسلك للنساء اللواتي كن يطمحن باختراق الفضاء العام سوى:

1- فاتح عزام وآخرون: تجربة الحركة النسائية المغربية، تقرير منشور من طرف معهد السياسات العامة والشؤون الدولية ومعهد الأصفرى للمجتمع المدني والمواطنة في الجامعة الأمريكية ببلبنان (بيروت)، فبراير 2017، ص. 7.

2- أخوات الصفا هي جمعية تأسست سنة 1947، نظمت عدة مؤتمرات تناولت بالأساس قضايا تهم المرأة كالتعليم وإلغاء تعدد الزوجات، وتعديل قوانين الطلاق لتصبح أكثر إنصافا للمرأة.

3- أحمد مالكي: كفاح الحركة النسائية يتوج بإصدار مدونة الأسرة، ورقة حول تقرير التنمية الإنسانية العربية، 2005.

4- مجرد إلقاء نظرة على الإجراءات والتدابير التي تم القيام بها سواء أثناء وضع مدونة الأحوال الشخصية، أو محاولات تعديلها منذ سنة 1947 يظهر إلى أي حد تعكس العقليات المحافظة الراجية في الزج بالمجتمع المغربي في مستنقع الجمود، في وضع معالم هذا المشروع متجاهلة كل المتغيرات التي أصبحت بقوة الواقع أمرا موجودا لا يمكن لأي قوة أن تحجبه، وأهم هذه المتغيرات الإقبال الكثيف للنساء على العمل كقوة منتجة.

\_ الانخراط في الجمعيات الرسمية التي تهدف إلى تدعيم سياسة الدولة في الأمور الاجتماعية والتخطيط العائلي، ومن أبرز هذه الجمعيات: الاتحاد الوطني النسائي المغربي والجمعية المغربية للتخطيط العائلي.

\_ المساهمة في النضال الديمقراطي من أجل تعزيز الحريات ودمقرطة المؤسسات في المغرب من خلال الانخراط في الأحزاب المعارضة والنقابات الوطنية، وأهم تجربة يمكن أن تذكر في هذا السياق هي تجربة الاتحاد "التقدمي للنساء المغربيات"<sup>1</sup>.

وعلى الرغم من تعبئة النساء، ومساهمة العديد منهن في بناء الدولة بعد الاستقلال، فإن المسألة النسائية إبان هذه المرحلة ظلت مسألة جزئية ومفصلية لإشكالية بناء الدولة وتأسيس السلطة ومؤسساتها، باعتبار أن التعاقدات بين الأطراف السياسية منذ مرحلة الكفاح الوطني ارتبطت أساساً بأفق الاستقلال، ولم تطرح الأسئلة الكبرى المرتبطة به كنوع النظام السياسي المرتقب، وطبيعة السلطة، أو كيفية معالجة الاختلالات الاجتماعية.

ففي فترة السبعينات عرفت الأحزاب القطاعات النسائية، ومع ذلك فاهتمامها بمسألة المرأة كان اهتماماً ثانوياً، إذ اعتبرت حقوقها هي حقوق كل مواطن ومشاكلها هي مشاكل عامة المواطنين، ولا يلاحظ في هذه القطاعات توجه نسوي مميز مع أن الفترة شهدت على الصعيد الدولي اهتماماً كبيراً بقضية المرأة<sup>2</sup>.

فخلال الفترة الممتدة من منتصف السبعينات إلى غاية منتصف الثمانينات سيمر المغرب بمرحلة انفراج سياسي نسبي، حيث سيتزايد الاهتمام الدولي بالحقوق الإنسانية للمرأة<sup>3</sup>، مما ساهم في اتساع نطاق تحرك مناضلات الحركة النسائية في أوساط النساء، بالتالي عرفت هذه المرحلة بداية تهيكّل القطاعات النسائية داخل الأحزاب الوطنية وداخل النقابات.

تميز نشاط الحركة خلال هذه الفترة بالبحث عن أشكال وأفاق جديدة للعمل بغية الانفتاح على الجمهور الواسع من النساء ومواكبة التحديات الجديدة التي تواجه المرأة، وتعتبر هذه الحقبة بداية لطرح إشكالية وضع المرأة في المغرب على أسس مطلبية والتعبئة حولها، وإن ظل جزء من عمل بعض مكوناتها رهناً لتوجهات الأحزاب والنقابات التي ينتمين إليها، كما أن هذه المرحلة شهدت نقاشاً حاداً بين الفعاليات النسائية المكونة للحركة النسائية حول موضوعين رئيسيين:

الموضوع الأول: متعلق بالشكل التنظيمي المناسب لتأطير النساء وخلق حركة نسائية جماهيرية ومستقلة، كان هناك اتجاه يعتبر أن مبادرة تأسيس الحركة النسائية لن تأتي إلا من النخبة النسائية من خلال إحدائها لبنى تنظيمية نسائية مستقلة توّطر النساء وتعبّر عن قضاياهن الخاصة وتعبئ الرأي العام من أجلها، وقد عبرت عن هذا التوجه فعاليات نسائية من اليسار المغربي، اتجهن نحو تأسيس صحيفة

1- الاتحاد التقدمي لنساء المغرب: هو إطار نقابي تابع لنقابة الاتحاد المغربي للشغل، أسس سنة 1962 من طرف النساء المنخرطات في هذه النقابة، وأنشأت له عدة فروع في مجموعة من المدن المغربية، انحصرت أهدافه في النضال الديمقراطي من أجل ضمان الحريات ودمقرطة المؤسسات في المغرب وتعزيز انخراط النساء في العمل النقابي.

2 - Sadiqi Fatima : op.cit, p. 73.

3- تميزت هذه المرحلة بقرار الأمم المتحدة اعتبار سنة 1975 السنة الدولية للمرأة وإعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة عن عشرية المرأة الممتدة من 1975 إلى 1980، وإصدار اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة سنة 1979، وانعقاد مؤتمر كوبنهاغن سنة 1980، تحت شعار "مساواة - تنمية - سلم"، ومؤتمر نيروبي سنة 1985 تحت نفس الشعار لتقييم إنجازات عشرية المرأة.

نسائية سميت بـ "8 مارس"، عرفت انتشارا قويا خلال الثمانينات وجعلت النقاش حول حركة نسائية جماهيرية نقاشا عاما<sup>1</sup>.

في حين اعتبر الاتجاه الثاني أن التنظيم النسائي لن يستمد المشروعية ولن يكون له تأثير إذا لم ينبثق من حركة نسائية جماهيرية تمثل جميع فئات الشعب وتطالب بحقوق النساء، ومثلت أحسن تعبير عن هذا الاتجاه مجموعة من الفعاليات النقابية من اليسار المغربي أيضا، توجهن نحو تأسيس أندية نسائية في دور الشباب لتأطير النساء وتعزيز وعيهن السياسي والنسائي والعمل على تحديد واقع المرأة المغربية من خلال إعداد بحوث وتنظيم ندوات ولقاءات ثقافية حول الواقع الدوني للنساء وأسبابه.

الموضوع الثاني: خاص بعلاقة النضال النسائي بالنضال العام من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية، فقد برز اتجاه يدعو إلى ضرورة الاستقلال عن الأحزاب السياسية لضمان عدم تعويم قضايا النساء ضمن النضال من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان، إذ من شأن هذا التعويم أن يهمل قضية المرأة في النضال السياسي كما حدث لقضايا النساء بعد استقلال المغرب.

وهو توجه اعتبر أن قضية المرأة تطرح في صلب الإشكال العام الذي يعيشه المجتمع المغربي والذي يعاني رجاله ونساؤه من القهر والاستغلال الطبقيين، بالتالي فإن النهوض بأوضاع النساء سيتحقق تلقائيا مع تحقيق الديمقراطية، وإرساء سياسات للدولة مستمدة من الاشتراكية العلمية/الاجتماعية المنشودة، مما يتطلب التعبئة والنضال من أجل القضايا العامة في المجتمع، وإرجاء الحديث عن قضايا النساء ومطالبهن إلى حين تحقيق المشروع العام والمجتمعي<sup>2</sup>.

ابتداء من منتصف الثمانينات حتى مطلع العشرية الأولى من القرن 21 عرف المغرب ظهور جيل ثاني من الجمعيات النسائية إلى جانب الجمعيات ذات الطابع الخيري الاجتماعي، وهي جمعيات وإن كانت تختلف من حيث الشكل وحجم الفعل ومن حيث الخطاب، غير أنها تمتلك العديد من النقاط المشتركة، يهدف معظمها إلى تحقيق المساواة بين الجنسين على مستوى التشريع والعلاقات الاجتماعية، والقضاء على مختلف مظاهر التمييز ضد المرأة.

كما أن معظمها لم يكتسب الاستقلالية عن الفعل السياسي الحزبي والنقابي إلا عبر مراحل عدة، ويمكن تقسيم الأسباب التي ساهمت في ظهور الجيل الثاني من الجمعيات في النصف الثاني من الثمانينات إلى 3 عوامل:

1- سياق دولي اتسم بتنظيم المؤتمر الدولي للمرأة في نيروبي سنة 1985، والذي يعتبر محطة أممية هامة، بمثابة منعطف، باعتبار أنها كانت لحظة اجتمعت فيها الدول لتقديم نتائج عشرية المرأة التي أطلقتها الأمم المتحدة سنة 1975 وأثارها على الحقوق الإنسانية للنساء.

1- جريدة 8 مارس: صدر أول عدد منها في بداية شهر نونبر 1983، بمبادرة من مناضلات ينتمين إلى منظمة العمل الديمقراطي الشعبي، كان الهدف من تأسيس هذه الصحيفة خلق منبر إعلامي يعانق قضايا المرأة المغربية والعربية والإسهام في إنضاج الشروط لإنشاء حركة نسائية جماهيرية ديمقراطية تقدمية، توقفت الجريدة عن الصدور لأنها تتبنى خط نضالي مبني أساسا على التطوع وعدم الربح المادي، وعدم الاعتماد على شروط وقواعد المؤسسة الإعلامية.

2- هو تصور كان سائدا في الثمانينات وسط القوى التقدمية، مفاده أن تحرر النساء سيتم كنتيجة حتمية للتحرر الاقتصادي وانعقاد الطبقة العاملة، ومناضلات الحركة النسائية كن يواجهن هذا الخطاب نظرا لما للمسألة النسائية من خصوصية باعتبارها قضية تتعدى الطبقة، ولا تسعى لخلق الصراع بين المرأة والرجل وإنما غايتها مواجهة الفكر الذكوري السائد المكبل للجنسين وتحرير المجتمع ككل وليس المرأة فقط.

\_سياق وطني اتسم بتحويلات بنيوية في المجتمع المغربي، حيث ارتفعت نسبة السكان إلى 30 مليون نسمة، وزحف المجال الحضري على المجال القروي لدرجة أصبح سكان المدن يشكلون أكثر من 55% من سكان المغرب، كما ارتفعت نسبة النساء اللواتي يمارسن عملا مأجورا إلى 40% من موظفي الدولة، إضافة إلى ارتفاع نسبة الأسر التي تعيلها المرأة من 14% إلى 20%، سجلت المرحلة أيضا ارتفاعا في معدل الزواج لدى الفتيات، وأصبح معدل الأطفال لكل أسرة لا يتجاوز 3 أطفال مقابل 7 أطفال لكل أسرة في عقد الستينات.

\_بروز نخبة نسائية ذات إدراك علمي وسياسي بكل الاختلالات التي أفرزتها هذه التحولات على أوضاع المرأة، وعلى محدودية استيعاب البنى الحزبية للمطالب النسائية، ما دامت هذه البنى تصر على رهن تغيير أوضاع النساء بما كانت تسميه بـ "تحرير الطبقة العاملة" أو "تحرير المجتمع"، فاتجهت نحو تأسيس جمعيات وتنظيمات نسائية لمعالجة قضايا النساء التي ترتبت عن الأوضاع الاجتماعية الجديدة والبحث عن حلول لها.

وهكذا ظهرت أول جمعية نسائية سنة 1985، هي الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب، تلاها تأسيس اتحاد العمل النسائي سنة 1996 والرابطة الديمقراطية لحقوق النساء سنة 1993، وانطلاقا من منتصف التسعينات، ارتفعت سرعة تواتر تأسيس الجمعيات وطنيا ومحليا، وأدت إلى تنوع في تعبيراتها وروافدها، وإلى إفرار حركة رأي واسعة داعمة لكل القضايا المرتبطة بالحقوق الإنسانية للمرأة<sup>1</sup>.

أدت الجمعيات النسائية دورا مركزيا في التأطير والتحسيس والتعبئة لنشر ثقافة المساواة بين الجنسين، وجعلها في أجندة صانعي القرار، ووضع الجميع، أحزابا وحكومة، أمام التحدي القاضي باتخاذ موقف فيما يتعلق بتعديل قانون الأسرة ومختلف التشريعات الوطنية التمييزية، وعلى وجه الخصوص ركزت الحركة في عملها على النهوض بالمشاركة النسائية في تدبير الشأن العام واعتماد مقاربة النوع في السياسات العامة، واتخاذ تدابير قانونية وسياسية مناهضة للعنف ضد النساء، وبالانضمام إلى الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان ورفع التحفظات التي وضعت على العديد منها.

كما عرفت النصوص القانونية تعديلات وإن لم ترقى إلى مطالب الشريحة العامة من الشعب، من أجل رفع الحيف عن النساء، كان أهمها تعديل قانون الشغل 2003، وقانون الجنسية 2007، إذ أصبحت بموجبه الجنسية من حق الطفل المولود من أم مغربية والتي كانت حكرا على الطفل من أب مغربي فقط (المادة 6)<sup>2</sup>، وتعديل القانون الجنائي مع تضمينه مقتضيات زجرية ضد التحرش الجنسي، والعنف الزوجي والاعتصاب، في انتظار ذلك صدر تعديل للفصل 475 من القانون الجنائي المتعلق بزواج القاصر من مختطفها أو المغرر بها، التعديل الذي يقضي بالعقوبة الحبسية للمغتصب تصل إلى 5 سنوات، ليضع حدا أمام ظاهرة تزويج الضحية للجلاد.

كما استثمرت الحركة النسائية المغربية بشكل ذكي التوجه الدولي القائم ما بعد الحرب الباردة، حيث أصبحت قضية النساء وحقوق الإنسان بشكل عام تشكل محور العلاقات الدولية، حيث كان الرأي

<sup>1</sup> - على المستوى العددي بلغ عدد التنظيمات النسائية 32 تنظيما سنة 1990، بحسب دليل المنظمات والجمعيات النسائية الذي أعدته آنذاك مديرية الشؤون الاجتماعية في وزارة التشغيل، وهناك من قدر تجاوزها 100 تنظيم سنة 2004، ولا يوجد حتى الآن إحصاء رسمي للعدد الذي بلغته خلال العشرية الثانية من القرن 21.

<sup>2</sup> - قانون الجنسية المغربية، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.07.80 الصادر بتاريخ 3 ربيع الأول 1428 (23 مارس 2007)، الجريدة الرسمية عدد 5513، بتاريخ 2007/04/02، ص. 1116.

العام الدولي يقظا وضاعطا فيما يخص هذه القضايا، فكانت العديد من مكونات هذه الحركة على استعداد دائم وبشكل منظم للترافع في الملتقيات الدولية من أجل قضايا النساء، ولتقديم المقترحات التي من شأنها أن تحث الدول على احترام حقوق النساء والنهوض بها، وقد كان انضمام الفعاليات في الحركة النسائية المغربية إلى الشبكات الدولية أيضا عاملا مساعدا في تعبئة الرأي العام الدولي لصالح قضايا النساء، كما كان لتقارير الظل التي تعدها الجمعيات النسائية بمناسبة تقديم المغرب لتقاريره أمام لجان المعاهدات تأثير مهم على قرارات المغرب الإيجابية الخاصة بالنساء.

وانطلاقا من السياق العام الذي عرفه المغرب، مرت مقارنة النوع الاجتماعي بمراحل تاريخية أسس لها بدءا بفترات الاستعمار وصولا إلى وقتنا الحالي. فالشرارة الأولى على المستوى الوطني يرجع الفضل فيها للمجتمع المدني من خلال الحركة الوطنية ومساهماتها في التصدي للاستعمار إلى جانب الرجل، ففي وثيقة "مطالب الشعب المغربي" المرفوعة إلى السلطات الفرنسية في فاتح دجنبر 1934 تمت المطالبة بفتح مدارس خاصة لتعليم الفتيات<sup>1</sup>، إضافة لذلك خلال مرحلة الاستعمار عرف المغرب تأسيس مجموعة من التنظيمات تهتم بقضايا المرأة.

إن الحركة النسائية تنتظرها اليوم مهام عظيمة، تتمثل في العمل على تحصين المكتسبات بالحرص على التطبيق السليم لمقتضيات الدستور الجديد، وتتبع العوائق فيما يتعلق بقضايا المرأة، والأهم هو عدم الارتهان إلى التصورات التي انتهى إليها الفكر الغربي المهيمن في مرحلة ما بعد الحداثة، والذي يحاول تعميم نظرياته في مختلف المجالات دونما أي اعتبار للخصوصيات الدينية والحضارية والاجتماعية والثقافية للأمم والشعوب.

إن اعتبار المرأة شريكا أساسيا في تحقيق أهداف التنمية، وفي بناء المجتمع الديمقراطي، عجل بتبني المغرب لإصلاحات قانونية مهمة، والسعي لتمكينها في كافة المجالات السياسية والاقتصادية، كما أعطت دفعة للجمعيات الحقوقية والنسائية للمطالبة بتنزيل هذه الإصلاحات لتصبح واقعا من خلال آليات واضحة تتعلق بالإدماج الممنهج لمقاربة النوع الاجتماعي في الجانب المالي للدول وذلك في إطار الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي.

<sup>1</sup> - جميلة المصلي: الحركة النسائية بالمغرب المعاصر: اتجاهات وقضايا، منشورات طوب بريس (الرباط)، الطبعة الأولى، 2010، ص. 178.

## خاتمة الفصل الأول

من خلال دراسة الفصل الأول من الأطروحة، يتبين أن كلمة "الميزانية المستجيبة للنوع" استخدمت منذ أكثر من عشرات السنوات، وأصبح استعمالها يتزايد في جميع القطاعات، وقد اتفق مجموع الخبراء على تعريف النوع الاجتماعي (الجندر) على أنه اختلاف الأدوار (الحقوق والواجبات والالتزامات) والعلاقات والمسؤوليات والصور، ومكانة المرأة والرجل التي يتم تحديدها اجتماعياً وثقافياً عبر التطور التاريخي لمجتمع ما، وكلها قابلة للتغيير. وقد جاء تعريف صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (UNIFEM) للنوع الاجتماعي، على أنه الأدوار المحددة اجتماعياً لكل من الذكر والأنثى، وهذه الأدوار التي تكتسب بالتعليم، تتغير بمرور الزمن وتتباين تبايناً شاسعاً داخل الثقافة الواحدة ومن ثقافة إلى أخرى.

ويشير هذا المصطلح إلى الأدوات والمسؤوليات التي يحددها المجتمع للمرأة والرجل، ويعني أيضاً الصورة التي ينظر لها المجتمع إلينا كنساء ورجال، والأسلوب الذي يتوقعه في تفكيرنا/تصرفاتنا، ويرجع ذلك إلى أسلوب تنظيم المجتمع، وليس إلى الاختلافات البيولوجية (الجنسية) بين الرجل والمرأة، هذا يعني أن فلسفة الجندر تنتكر لتأثير الفروق البيولوجية الفطرية في تحديد أدوار الرجال والنساء، وتتكسر أي تأثير للفروق البيولوجية في سلوك كل من الذكر والأنثى.

وجاءت ميزانية النوع كاستراتيجية تدرج في منطق ديمقراطي وحكامة جيدة، وكأداة تقنية تساعد الدولة والفاعلين العموميين على النهوض بالمساواة بين الرجال والنساء في انسجام مع الالتزامات الدستورية والاتفاقيات الدولية، تستلزم الأخذ بعين الاعتبار منظور النوع الاجتماعي عند صياغة السياسات العمومية، وعند رصد المخصصات المالية من قبل القطاعات الحكومية، بشكل يضمن فعالية النفقات العمومية القائمة على أساس النوع الاجتماعي، وكأداة لتحقيق العدالة على مستوى المالية العمومية (النفقات والمداخيل)، حيث تأخذ بعين الاعتبار احتياجات النساء والرجال، وتلبية توقعات أفراد المجتمع نساء ورجال.

من الناحية القانونية أسس الدستور المغربي لميزانية النوع، عن طريق وضع عدة مبادئ معيارية لتكريس المساواة وحظر التمييز: مبدأ المساواة بين الرجال والنساء في الحقوق والواجبات والحريات ومبدأ المناصفة بينهما ومكافحة كل أشكال التمييز، ثم مسؤولية الدولة في العمل على تعبئة كل الوسائل المتاحة لتيسير أسباب استفادة المواطنين والمواطنات على قدم المساواة، من الحق في الولوج إلى المرافق العمومية. هذا بالإضافة إلى استكمال انخراط المملكة في المنظومة الدولية لحقوق الإنسان، عن طريق المصادقة على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة "CEDAW" مع رفع التحفظات التي أصبحت متجاوزة بفعل الإصلاحات التشريعية، وانضمام المملكة للبروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية "سيداو" والإنخراط في أهداف التنمية المستدامة 2030.

## الفصل الثاني: مرتكزات الميزانية المستجيبة للنوع

بدأ عالم جديد تتشكل ملامحه بسرعة وتختلف جوهرها عن عالم الأمس، ويشكل مجمل هذه التغيرات ملامح جديدة لنظام عالمي واقتصادي جديد، يجب التعامل معه بفكر جديد ونظام قيم جديد، فقد أدت المتغيرات في النظام الاقتصادي والسياسي والاجتماعي العالمي وعولمة الاقتصاد العالمي، إلى تعديل الكثير من المفاهيم وظهور مصطلحات ومناهج وأدوات جديدة في مجال التنمية، بالإضافة إلى المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية الناتجة عن إعادة هيكلة اقتصاديات دول نامية كثيرة، وإلى دعم صناعات القرار لدور المرأة وزيادة مشاركتها في التنمية، عن طريق تضمين النوع في الخطط والبرامج التنموية وما يتطلب ذلك من إعداد ميزانيات مراعية لمنظور النوع الاجتماعي.

فتمكن المرأة العربية بشكل عام والمغربية خاصة، يتطلب صياغة جديدة للميزانيات الحكومية في كافة المجالات، بشكل يساهم في سد الفجوة النوعية وكفالة التقدم نحو تحقيق المساواة بين الجنسين، فاستخدام الميزانية باستخدام التطبيقات التقليدية قد تبدو محايدة إزاء الجنسين، لأنه لا يرد فيها عادة إشارة محددة إلى الحقوق والمسؤوليات والقدرات المختلفة للرجل والمرأة في المجتمع، غير أن مخصصات الميزانيات يمكن أن تعبر عن تحيزات لجانب أحد الجنسين في كل جوانب المجتمع أو في كثير من المجالات، مثل الصحة والتعليم ولذلك لا بد أن لا يتم إغفال البعد النوعي في الميزانية.

ومما لا شك فيه أن تقييم الآثار المختلفة للميزانية على الرجل والمرأة، ثم إدراج النوع الاجتماعي في الميزانية العامة، من شأنه أن يضمن وصول كلا الجنسين إلى الموارد والفرص التنموية بشكل متساوي، وإحداث تنمية اقتصادية واجتماعية فعالة، فتصبح الجهود المبذولة من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية جهود غير متحيزة.

## المبحث الأول: أسس بناء ميزانية النوع الاجتماعي

تعتبر الميزانية من أهم الوثائق التي تعدها الدولة، فهي أداة مهمة وحاسمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهي تحدد بدرجة كبيرة تكافؤ التقديمات التي تحضى بها مجموعات سكانية مختلفة مثل الرجال والنساء، ولعل تحليل الميزانية من زاوية النوع الاجتماعي، خير وسيلة لتقييم أثر القرارات الحكومية على النساء والرجال، وقياس حجم المشاركة الفعلية لكل فرد في الاقتصاد، وبهذا سيتم تخصيص هذا المبحث لمعرفة الأهداف والمقاصد الكاملة لميزانية النوع الاجتماعي، والمؤشرات التي يتم الاعتماد عليها لقياس نجاحها من عدمه (المطلب الأول)، ثم الانتقال لاستعراض الجهات المؤثرة في صنع هذه الميزانية، وذلك على المستوى الدولي والوطني (المطلب الثاني).

## المطلب الأول: ميزانية النوع الاجتماعي: المقاصد ومؤشرات النجاح

تهدف ميزانية النوع الاجتماعي إلى إعادة توظيف أو اصر الصلة بين الموارد المرصودة وتحقيق الأهداف التنموية والاقتصادية والاجتماعية المتوخاة (الفرع الأول)، والتي يتم قياسها بواسطة مؤشرات أداء رقمية (الفرع الثاني)، تساعد صناع القرار على وضع سياسات تتمحور حول تحسين وضع المرأة ودورها في المجتمع.

### الفرع الأول: مقاصد ميزانية النوع الاجتماعي

الميزانية الحساسة للنوع الاجتماعي أداة تخطيط مالي ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية، تساعد الحكومة على إدماج النوع الاجتماعي عند إعداد وتنفيذ الميزانية العامة، وذلك بهدف التأكد من تخصيص الموارد المالية المتاحة بطريقة عادلة وهادفة إلى إلغاء التمييز القائم على أساس النوع الاجتماعي في أسلوب تقديم الخدمات الحكومية وبما يلبي الاحتياجات المحددة لكل من الرجل والمرأة في المجتمع المعني<sup>1</sup>.

فالميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي أيضا أداة أساسية لضمان الإنصاف وتحسين فعالية وانسجام السياسات العمومية، مع ضمان التوزيع المتساوي وترشيد موارد الميزانية، في أفق تعزيز أولويات المساواة والإنصاف بين الجنسين. تعمل ميزانية النوع الاجتماعي على تعزيز شفافية الميزانيات العامة، وتسهيل استخدام الأموال بكفاءة وفعالية من خلال استهداف مجموعات محددة لذلك، وهي بهذا إستراتيجية فعالة لمحاربة الفقر والفساد.

تمكين المرأة وتكافؤ الفرص عناصر أساسية في التطور الديمقراطي للمجتمع، ولا يمكن حل العديد من مشكلات المستقبل دون أخذ منظور النوع الاجتماعي في الحسبان، فالتطورات الديمغرافية والاقتصادية ترتبط بشكل وثيق بقضايا النوع الاجتماعي، والقوة الاقتصادية غير قابلة للتحقيق، ما لم تشارك المرأة على نطاق واسع في سوق العمل الرسمي، وبتطبيق ميزانية النوع تصبح المهمة المتشابهة لضمان المساواة بين الجنسين شفافة ويمكن التحكم فيها، لذا فإن وضع ميزانية تراعي منظور النوع أمر بالغ الأهمية لتأمين مستقبل مجتمعا<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - وفاء جعفر المهداوي: الموازنة الحساسة للنوع الاجتماعي أهمية تنموية وتجارب تطبيقية، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، تصدر عن كلية الإدارة والاقتصاد جامعة واسط (العراق)، العدد 28، الجزء الثاني، 2018، ص. 5.

<sup>2</sup> - Christine Farber : Gender Budgeting in the Civil Society, Published By FES-JACARTA (indonesia), 2008, p. 3.

إن ميزانية النوع الاجتماعي مرآة عاكسة لتقويم أداء الميزانية العامة للدولة، فهناك العديد من المبادئ التي تضمن عمليات ميزانية عالية الجودة، والتي لا يمكن تطبيقها إلا إذا تم دمج منظور النوع الاجتماعي بالميزانية، لهذا يمكن اعتبار الميزانية المستجيبة للنوع أمر جيد<sup>1</sup> كونها تهدف تحقيق ثلاث مسائل أساسية:

- تعزيز المساءلة والشفافية في التخطيط المالي.
- زيادة استجابة النوع الاجتماعي للمشاركة في عملية الميزانية، واتخاذ خطوات لإشراك النساء والرجال بالتساوي في إعداد الميزانية مع تعزيز المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة.
- إعادة صياغة الميزانيات الحكومية وأيضاً السياسات الوطنية لتعزيز عدالة النوع الاجتماعي<sup>2</sup>.

انطلاقاً من هذه النقاط الثلاثة السابقة، يمكن القول أن ميزانية النوع الاجتماعي تتجلى أهميتها في كونها آلية تجمع بين قضايا الحكامة والكفاءة الاقتصادية، وبين تحقيق هدف المساواة بين الجنسين، ويمكن إبراز أهمية ميزانية النوع الاجتماعي من خلال ربطها بمبادئ الحكامة التالية:

**المساءلة:** للدولة التزامات بالمساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان على حد سواء، وتتبلور هذه الالتزامات على شكل مخططات وميزانيات على المستوى الوطني أو الدولي، وبما أن ميزانية النوع هي آلية للوفاء بهذه الالتزامات، فإن تحليلها يبرز مدى تحقيق الحكومات لهذه الالتزامات، ويعتبر وسيلة لمساءلتها في هذا المجال<sup>3</sup>، وهذا التحليل يتطلب فهم ودراسة جميع المدخلات والمخرجات، مما يساعد في تعزيز آليات مساءلة الحكومة، فميزانيات النوع هي أدوات مهمة لجعل الحكومات مسؤولة أمام المرأة، وللبرلمان دور حاسم في ضمان ذلك، حيث يتجاوز تقديم موافقته إلى التأكد من أن هذه الأخيرة تفي بالتزاماتها الدولية والوطنية لحماية حقوق المرأة.

والمساءلة بهذا المعنى هي جزء مهم في ميزانية النوع، تقوم على تحليل تأثير الميزانيات على النساء والرجال، ومراقبة كيفية عمل الميزانية لتحقيق أهداف المساواة بين الجنسين في بلد ما، ثم تحديد ما إذا كانت التزامات الحكومة وسياساتها الهادفة لتحقيق المساواة مترجمة في الميزانية<sup>4</sup>، وبهذا فتطبيق ميزانية النوع الاجتماعي يجعل الحكومات مسؤولة عن سياساتها الجنسانية، ويلعب الإعلام والمجتمع

<sup>1</sup>- Stotsky Janet: Gender Budgeting: Financial Situation and Current results, report published by International Monetary Fund (Washington), 2016, p. 12.

<sup>2</sup>- European Institute for Gender Equality: Gender Budgeting, Report published by office of the European Union (Luxembourg), 2017, p. 4.

<sup>3</sup>- Eric Tumwesigye: Concepts and the importance of Gender Planning and Budgeting, senior Gender Officer-GMD, 2014, p. 19.

<sup>4</sup>- Rhonda Sharp and Ray Broomhill: Budgeting for Equality: The Australian Experience. Feminist Economics. Published by Routledge (Abingdon), Vol 8/1, 2002, P. 26.

المدني دور حاسم في مراقبة الحكومة، وكي تعمل المساءلة كما يجب، هناك أربعة عناصر يجب توفرها<sup>1</sup>:

(1) الأشخاص الذين يملكون القدرة على اتخاذ القرارات ووضعها موضع التنفيذ.

(2) الأهداف أو المعايير التي يجب أن يحققها هؤلاء الأشخاص.

(3) السلطة التي يكون صانع القرار مسؤولاً عنها.

(4) وسائل وإجراءات المسؤولين لاتخاذ القرار.

**الشفافية:** يستلزم الفهم البعيد المدى للديمقراطية بالضرورة مواطنين مطلعين وقادرين على المشاركة في العمليات السياسية الشفافة، وإذا طبقت ميزانية النوع الاجتماعي بطريقة منهجية صحيحة يمكنها أن تساهم في زيادة المشاركة في عمليات الميزانية بالتالي زيادة الشفافية، والمشاركة في الميزانية يمكن أن تتم عن طريق التشاور والمشاركة في إعداد الميزانية، أو عن طريق المشاركة العامة في مراقبة الميزانية<sup>2</sup>، كما أن تحليل ميزانية النوع الاجتماعي يتطلب الكشف عن جميع مصادر الإيرادات وآليات صرفها، فلا مجال لحسابات سرية أو فرعية، مما يعزز شفافية الموازنة والأداء الحكومي على حد سواء.

**النجاعة:** ميزانية النوع الاجتماعي تضمن تحقيق النجاعة في استخدام الموارد المالية، فيتم توزيعها بشكل متساوي بين جميع فئات المجتمع، بكيفية تراعي الاحتياجات المختلفة دون إهدارها، مما يؤدي لانعكاسات إيجابية على مستوى الإنتاجية والنمو الاقتصادي<sup>3</sup>، حيث تظهر الأدلة المتصاعدة أن عدم المساواة بين الجنسين يؤدي إلى خسائر كبيرة وضعف في الوثيرة الاقتصادية والتنمية البشرية<sup>4</sup>.

يمكن لسياسة الاقتصاد الكلي أن تزيد أو تنقص أو تترك دون تغيير الخسائر التي يتعرض لها المجتمع من عدم المساواة بين الجنسين، بدرجة أولى، بسبب تعديلات السياسة المالية بما في ذلك

1- Ministère des Finances et de la Privatisation: La Budgétisation Sensible Au Genre, Revue trimestrielle du ministère des Finances et de la Privatisation Al Maliya, N° 38, juin 2006, p. 37.

2- European Institute for Gender Equality: Gender Budgeting, op.cit, p. 4.

3- Eric Tumwesigye: op. cit, p. 16.

4- MIRI Hanane: La Budgétisation sensible au Genre au Maroc, Thèse pour l'Obtention de Doctorat en Sciences économiques, Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales (Oujda), 2013-2014, p. 397.

الإيرادات والنفقات، لكل هذا، فميزانية النوع الاجتماعي يمكن أن تصل أهميتها إلى حد التوفيق بين أهداف المساواة بين الجنسين، والتنمية البشرية، وكذلك النجاعة الاقتصادية<sup>1</sup>.

**الفعالية:** تحليل ميزانية النوع الاجتماعي يساهم في توفير معلومات هامة حول الاحتياجات المختلفة المحتملة للنساء والرجال، وكذلك آثار الطريقة المعتمدة لتوزيع الموارد على النساء والرجال، فميزانية النوع الاجتماعي توفر الأساس لاتخاذ القرارات بشكل أفضل وأكثر استنارة بالبيانات والمعلومات المدعومة، مما يساهم في ضمان استخدام الأموال العامة بشكل أفضل والزيادة أكثر من فعالية الميزانية<sup>2</sup>، وتقوم ميزانية النوع الاجتماعي بالزيادة من فعالية السياسات والبرامج من خلال توفير طريقة لتقييم ما إذا كانت الأهداف المحددة قد تم تحقيقها فعلا ودرجة تحقيقها<sup>3</sup>.

**المساواة:** على الرغم من أن الميزانيات الوطنية كأدوات في يد السياسات العامة تبدو محايدة من منظور النوع الاجتماعي، إلا أنه في الواقع جميع النفقات الحكومية وجميع العائدات لها تأثيرات مختلفة على النساء والرجال، وهي في أغلب الأحيان غير منصفة للنساء ولاحتياجاتهم المختلفة، ولتحقيق هدف المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة باعتباره أحد الأهداف الثمانية للألفية (الهدف الثالث)، تلجأ الدول إلى تبني الميزانية المراعية لمنظور النوع الاجتماعي كأداة فعالة لتحقيق المساواة<sup>4</sup>، ليس فقط بين الرجال والنساء، بل أيضا المساواة في المناطق المختلفة وبين الفئات الاجتماعية والإثنية المختلفة.

**حسن الأداء:** الميزانية تجمع التخطيط الاستراتيجي والتمويل العام، وإدارتها تتم عن طريق ربط أهداف السياسة العامة مع الميزانية، ولهذه الغاية يتم تحديد الأهداف وإنشاء نظام مراقبة فعال يعتمد على مؤشرات الأداء لقياس التقدم نحو الوصول إلى الأهداف، ولا يحدث النهج الحقيقي المرتبط بالأداء إلا عندما يتم دمج الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي في وضع ميزانية الأداء، وبهذا تقدم ميزانية النوع الاجتماعي دليلا على حسن الأداء من منظور النوع، مما سيعزز أكثر التخصيص الفعال والكفاء للموارد المالية لتنفيذ السياسات العامة<sup>5</sup>.

هذا، وتتركز أهمية إعداد الموازنات التي تراعي النوع الاجتماعي في عدة أسباب منها:

**الوفاء بالالتزامات الوطنية والدولية تجاه النساء:** تلتزم العديد من الدول بالمساواة على أساس النوع الاجتماعي، وتنص غالبية الدساتير على المساواة بين المواطنين أمام القانون، وتحظر التمييز ضد

1- Ministère des Finances et de la Privatisation: La Budgétisation Sensible Au Genre, op.cit, p. 37.

2- European Institute for Gender Equality: Gender Budgeting, op.cit, p. 9.

3- Eric Tumwesigye: op.cit, p. 17.

4- Ministère des Finances et de la Privatisation: La Budgétisation Sensible Au Genre, op.cit, p. 40.

5- European Institute for Gender Equality: Gender Budgeting, op. cit, p. 9.

المرأة، والتزمت غالبية الدول بمواثيق حقوق الإنسان بما في ذلك اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والتزمت العديد من الدول بمنهاج عمل بكيين و بالأهداف التنموية للألفية، إلا أن هذا الالتزام النظري لا يترجم في الكثير من الحالات إلى ممارسات فعلية، وإلى خطط قابلة للتنفيذ، لذلك تعتبر الموازنات على أساس النوع الاجتماعي وسيلة هامة وأساسية لفحص مدى الالتزام الوطني والمطالبة به<sup>1</sup>.

من العبث الحديث عن موازنات على أساس النوع الاجتماعي بدون التزام الحكومة بالمساواة على أساس النوع الاجتماعي، بمعنى أن الالتزام الحكومي هو أساس عملية المساءلة والتحليل، ومن ثم يجيء النشاط الشعبي لممثلي الشعب (مثل أعضاء البرلمان أو المجلس التشريعي)، أو لقوى المجتمع المدني ممثلة بمجموعات الضغط والتأثير، ولكن عدم وجود هذا الالتزام لا يعني التقاعس عن تحليل الموازنات والسؤال عما إذا كان الالتزام بالمساواة هو جزء من الخطط المستقبلية، أو أنه تم تحقيق المساواة في بعض المجالات مثلاً، وبالتالي لا ضرورة لوضعها على سلم أولويات الحكومة، وهكذا يتحول العمل على "جندرة" الميزانية وسيلة و هدف في نفس الوقت، فهو وسيلة لمساءلة الحكومة ومطابقتها بالالتزام بقضايا العدالة الاجتماعية والمساواة، وهو هدف نحو رقابة الأداء ومدى التزام الحكومة<sup>2</sup>.

**تحقيق النمو المستدام والشامل:** المساواة بين الجنسين أكثر من مجرد حق أساس من حقوق الإنسان، فتحقيقها يجلب فوائد اجتماعية واقتصادية هائلة، وأظهرت العديد من الدراسات أن الحد من عدم المساواة بين الجنسين له العديد من التأثيرات الإيجابية والمؤدية إلى رفع معدلات النمو، وأطفال أكثر صحة، مع تحسين إنتاجية العمل، وقد تؤدي ميزانية النوع إلى تغييرات في السياسات المالية لمجالات رئيسية مثل التعليم والصحة وعلى مستوى البنية التحتية، وتحقيق الأهداف الموجهة نحو النوع الاجتماعي<sup>3</sup>.

وبما أن الميزانيات المستجيبة للنوع الاجتماعي والسياسات ذات الصلة تهدف إلى تحقيق المساواة بين الجنسين، فهي تساهم في تحسين رفاه السكان، وصولاً إلى تحقيق المزيد من النمو الشامل لجميع الأصعدة، فميزانية النوع الاجتماعي تعيد هيكلة الميزانية العامة، لضمان استخدام الحكومات الموارد

<sup>1</sup> - هديل رزق: الموازنة المستجيبة للنوع في الواقع الفلسطيني، مرجع سابق، ص. 20.

<sup>2</sup> - نفس المرجع والصفحة.

<sup>3</sup> - Katrin Elborgh and Others: Women, Work, and the Economy, macroeconomic Gains from Gender Equity, IMF Staff Discussion Note n° 13/10, 2013, p. 26.

العامّة بطريقة يمكن أن تزيد المساواة بين الجنسين، بالتالي زيادة كفاءة وفعالية الميزانيات، وهذا بدوره يساعد على تسريع وثيرة النمو<sup>1</sup>.

**مراعاة التأثيرات المختلفة للإيرادات والضرائب على النساء والرجال:** عادة ما يتجاهل خبراء الاقتصاد الكلي الآثار والطرق المختلفة التي تؤثر بها السياسات الاقتصادية على كل من الرجال والنساء، ويعتبر هؤلاء أن الإجراءات والقرارات التي تتعلق بتحصيل الإيرادات العامة وفرض الضرائب تؤثر بنفس الدرجة على المواطنين والمواطنات، والتحليل النسوي للاقتصاد يوضح بشكل قاطع أن النساء يتأثرن بشكل مختلف، وأن التأثيرات تختلف حتى بين النساء أنفسهن.

فالنساء الفقيرات ومعيلات الأسر، هن أكثر المتضررات من أي قرارات إصلاح مالي تتطلب أمورا مثل خفض الدعم على خدمات أساسية، أو فرض ضرائب جديدة، أو تحصيل رسوم إضافية على خدمات تقدمها الدولة، أو زيادة ضريبة القيمة المضافة، وغيرها من القرارات التي قد تكون مفيدة اقتصاديا، ولكنها ليست لصالح النساء، ومن الضروري دراسة وتقييم أثر جميع هذه الإجراءات وتحديد الاختلاف في التأثير بين الرجال والنساء<sup>2</sup>.

**تحقيق العدالة الاجتماعية:** هناك العديد من المبادئ الاقتصادية المهمة التي تقوم عليها الميزانية عموما وميزانية النوع الاجتماعي بشكل خاص من أجل استخدام الأموال العامة بكفاءة<sup>3</sup>، منها تحقيق التوازن بين النفقات العامة ومنافعها، ووفقا لمنظور العدالة الاجتماعي تقوم الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي الأخذ بالاعتبار ما إذا كانت فوائد برامج الإنفاق الحكومية، وعبء الضرائب والإيرادات المحصلة موزعة وفقا لمفهوم العدالة لدى المجتمع، بمحاربة التباينات الاجتماعية بين النساء والرجال، وتحسين النتائج الاقتصادية وتحقيق الرفاهية الاجتماعية<sup>4</sup>.

تتسم الموازنة العامة في تحقيق العدالة الاجتماعية باقتطاعها جزءا من مداخيل الأغنياء بواسطة الضرائب التصاعدية، لإنفاقه على الخدمات الاجتماعية للفئات المهمشة، أو المحرومة، وهي تعمل على

<sup>1</sup>- European Institute for Gender Equality: Gender Budgeting, op.cit, p. 9.

<sup>2</sup> - هديل رزق: الموازنة المستجيبة للنوع في الواقع الفلسطيني، مرجع سابق، ص. 21.

<sup>3</sup>- Rosen Harvey and Ted Gayer: Public Finance, Published by Mc-Graw Hill education (New-York), 2013, p. 4.

<sup>4</sup>- Stotsky Janet: Gender Budgeting: Fiscal context and Current Outcomes, published by international Monetary Fund, 2016, p. 8.

تعزيز المشاركة وفق مفهوم تعادل الحظوظ أو تكافؤ الفرص، ومن خلال إنشاء بيئة اقتصادية واجتماعية لتمكين النساء من إحراز أهداف التنمية الاقتصادية، وفي مقدمتها استئصال الفقر<sup>1</sup>.

**الاعتراف بالقيمة الاقتصادية لعمل المرأة غير الرسمي:** تتناول نظريات الاقتصاد الكلي عادة القيم الاقتصادية للإيرادات من سوق العمل الرسمي، وقد بدأ تحدي هذا الفهم المحدود للنواتج المحلي منذ أواسط السبعينات على أيدي خبيرات اقتصاد نسويات، اللواتي أثرن الاهتمام حول عمل المرأة الحقيقي ومساهمتها الفعلية في الاقتصاد الوطني، وكيف أنها تقع في منطقة رمادية لا تسلط الحسابات الرسمية عليها أي أضواء، وتحديدًا في القطاع غير الرسمي وفي الأعمال المنزلية غير مدفوعة الأجر.

اكتسبت هذه المطالبات زخما مع مؤتمر المرأة الرابع في بكين عام 1995، والذي طالبت خطة العمل المنبثقة عنه صراحة بإعداد إحصاءات غير تقليدية (مثل مسح استخدام الوقت)<sup>2</sup> تسلط الضوء على مساهمات النساء، وقد ازدادت منذ ذلك الوقت المطالبة بتوسيع نظام الحسابات القومية ليشمل ما سمي بالحسابات القومية المساندة، والتي تحاول رصد مساهمات كل من الرجال والنساء خارج سوق العمل الرسمي، إن هذا الجهد الكبير والذي يهدف بالأساس للاعتراف بقيمة العمل كي ينعكس على شكل فوائد ومستحقات وخدمات وضمن اجتماعي، ليس له فائدة بدون أن ينعكس على ميزانية الدولة، ودون أن يتخذ صبغة قانونية ذات صفة إلزامية<sup>3</sup>.

ويثير بعض المشككين تساؤلات حول جدوى الاعتراف بقيمة العمل المهم الذي تقوم به النساء، وتحديدًا في مجالات مثل العمل في مشاريع أسرية بدون أجر، ورعاية الأطفال والمعاقين والمسنين، وغير ذلك من المهمات التي تقوم بها النساء بدور أكبر بكثير من الرجال في غالب المجتمعات، فحتى لو لم يتم إعطاء قيمة اقتصادية لهذا العمل، فمن الضروري أخذ المساهمة بعين الاعتبار، وتحديدًا عند تقليص نفقات الرعاية الاجتماعية وإجراءات الإصلاح المالي، التي ربما تزيد من الكفاءة والفاعلية على حساب زيادة الأعباء الملقاة على عاتق النساء.

فعندما لا يراعي الربط بين الأعمال المنزلية والاقتصاد المأجور تنشأ سياسات ومخصصات ميزانية أقل فاعلية، فعلى سبيل المثال إذا تم تخصيص ميزانيات للمياه والمحروقات المنزلية ورعاية الأطفال في سن ما قبل المدرسة، والخدمات الصحية، وإعانات البطالة والتقاعد، فإن الأعباء الملقاة على

1- نصر عبد الكريم: الموازنة العامة الفلسطينية من حيث توازنها إزاء النوع الاجتماعي، منشورات معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (القدس - رام الله)، 2005، ص. 31.

2- تعكس مسح استخدام الوقت تفاصيل الحياة اليومية للفرد، وكيفية قضائهم لأوقاتهم، مما يسهل رسم صورة متكاملة عن كيفية ترابط أنشطة مختلفة مثل "العمل مدفوع الأجر" و"العمل غير مدفوع الأجر" و"العمل المنزلي" وغيرها من الأنشطة، ومن خلال استخدام مسح الوقت، يمكن أن نحدد الأنشطة التي تنفذ، وكيفية تنفيذها، فتوفير هذه البيانات بطريقة صحيحة يساهم في التعرف على الوضع الديموغرافي، الاجتماعي، وكذلك الاقتصادي للفرد.

3- هديل رزق: الموازنة المستجيبة للنوع في الواقع الفلسطيني، مرجع سابق، ص. 21.

عائق النساء تنخفض، مما يتيح لهن المجال للمشاركة بصورة أكبر في العمل الرسمي مدفوع الأجر، لذلك يجب على الميزانيات أن تراعي العلاقة بين العمل الرسمي والأعمال المنزلية غير مدفوعة الأجر، وأن تقترح الخطط المناسبة لذلك<sup>1</sup>.

لميزانيات النوع الاجتماعي منافع عديدة يمكن تصنيفها في مجموعتين، تتعلق المجموعة الأولى بمنافع تجنيها كل الدول بلا استثناء، وهي كالاتي:

✓ إن السماح بمشاركة أوسع للنساء في مناقشة الميزانية والقضايا المتصلة بها أثناء الإعداد والإقرار والتقييم يساعد في دفع عجلة الإصلاح المالي إلى الأمام

✓ إن تحقيق المساواة بين الرجال والنساء في المجتمع من خلال جندرة الميزانيات يعزز من ممارسات الحكامة الجيدة مثل النزاهة والشفافية والمساءلة، وهذا بالطبع مرده إلى الافتراض القائل: إن إعطاء هامش أكبر للنساء في إدارة الشؤون السياسية والاقتصادية العامة وفي دوائر صنع السياسات والقرارات، يضيف أجواء عمل أكثر إيجابية وصحة<sup>2</sup>.

أما المجموعة الثانية، فتتعلق بمنافع تجنيها الدول الأقل تطورا في العالم فقط، وتتمثل فيما يلي:

✓ تحقيق المساواة بين الرجال والنساء بمساعدة ميزانيات النوع الاجتماعي، يقلل تكاليف وأعباء التنمية التي غالبا ما يتحملها الفقراء والمهمشين في المجتمع، ويزيد من فاعلية سياسات واستراتيجيات محاربة الفقر.

✓ تحقيق المساواة بين الرجال والنساء بمساعدة ميزانيات النوع الاجتماعي يزيل الظلم الاقتصادي الواقع بشكل خاص على فقراء الدول الأقل تطورا، فمن الطبيعي أن تزيد الميزانيات المستجيبة للنوع الاجتماعي من الموارد والفرص الموجهة لتمكين الفقراء (غالبيتهم من النساء) من الحصول على حقوقهم الأساسية من تعليم ورعاية صحية ورعاية اجتماعية وغيرها، وليس غريبا أن تضع الأمم المتحدة محاربة الفقر في مقدمة أهدافها للألفية الجديدة<sup>3</sup>.

فالعمل إذا على جعل الميزانيات الحكومية أكثر توازنا تجاه قضايا النوع الاجتماعي له العديد من المزايا والمنافع التي تبرر إطلاق المبادرات وحشد كافة الجهود لإنجاز ذلك.

## الفرع الثاني: مؤشرات ميزانية النوع الاجتماعي

من أجل وضع ميزانية تراعي منظور النوع الاجتماعي والفوارق بين الجنسين، لا بد من مؤشرات على الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للمرأة والرجل، على سبيل المثال، يؤدي تحليل

1- هديل رزق: الموازنة المستجيبة للنوع في الواقع الفلسطيني، مرجع سابق، ص. 22.

2- نصر عبد الكريم: مرجع سابق، ص. 35.

3- نفس المرجع والصفحة.

سياسات التوظيف والتدريب وتحديد نسبة النساء والرجال الذين استفادوا من عملية التوظيف أو التدريب، إلى معرفة مستويات المعيشة الخاصة بهم، ودرجة مشاركتهم في الحياة الاقتصادية والسياسية<sup>1</sup>.

مؤشرات النوع وسيلة أساسية لقياس عدم المساواة بين الجنسين في الميزانية، وقد اعتبرت هذه الوسيلة على مر الزمان، أمر ضروري لتعزيز صناعة السياسات العمومية، يتم قياس عدم المساواة بين الجنسين عن طريق نسب مئوية للإناث والذكور، على سبيل المثال يتم قياس عدم المساواة في التعليم بتحديد نسبة الإناث والذكور على مستوى الالتحاق بالمدارس الابتدائية والثانوية التي تظهر فيها التفاوتات بشكل أكثر وضوحاً، وعلى مستوى الصحة تقاس التفاوتات الصحية عن طريق نسبة العمر المتوقعة لكل فئة، وكل هذه المعلومات تشكل مرجعاً يستند إليها عند التخطيط للميزانية<sup>2</sup>.

تعد المؤشرات التي تراعي الفوارق بين الجنسين والتي يمكن أن ترصد التقدم المحرز في تحقيق أهداف المساواة، ومدى تأثير المخصصات من الموارد على النساء والرجال والفتيات والفتيان، عنصراً حاسماً وأساسياً في عملية وضع ميزانية النوع الاجتماعي وقياس درجة تحققها، يمكن لميزانية النوع أن تعمل كحافز لوضع مؤشرات النوع وتصميم البيانات المساعدة على الحصول على معلومات منفصلة للنساء والرجال، سواء على مستوى الدخل أو التعليم أو الصحة وغيرها من المعلومات<sup>3</sup>.

يجب أن تعكس المؤشرات مدى تأثير السياسات والميزانيات على حياة الرجال والنساء، خصوصاً فيما يتعلق بأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر- التي تقوم بها النساء والفتيات، تتجلى بشكل أساسي في حمل الأطفال ورعايتهم وتنشئتهم، إضافة إلى غيرهم من أفراد الأسرة والمجتمع فضلاً عن رعاية المرضى، وهناك العديد من الطرق التي تساهم بها أعمال الرعاية في تعزيز الميزانيات الحكومية، منها إنقاص بعض المصاريف الإضافية عن كاهل الدولة وذلك عندما تتولى النساء رعاية المرضى وتوفير احتياجاتهم في المنزل بدل المستشفى<sup>4</sup>.

تعرف المؤشرات على أنها قيمة إحصائية مختارة تعكس قضية محددة، تتضمن رقماً واحداً يمكن التعبير عنه من خلال أعداد أو نسب مئوية أو عن طريق معدل<sup>5</sup>، تستخدم المؤشرات لغرضين أساسيين،

1- Debbie Budlender, Rhonda Sharp: How To Do a Gender-Sensitive Budget Analysis, published By Australian Agency For international Development Canberra end secretariat For commonwealth (London), edition 1998, p. 25.

2- Janet Stotsky: Gender Budgeting, published by international Monetary Fund, 2006, p. 4.

3- United Nations Population Fund: Budgeting for Chang: Gender Budgets and Sexual and Reproductive Health, Report Published by Australian Institute for Social Research, 2010, p. 33.

4- United Nations Population Fund: Budgeting for Chang: Gender Budgets and Sexual and Reproductive Health, op.cit, p. 33.

5- رياض بن جليلي: تمكين المرأة: المؤشرات والأبعاد التنموية، إصدارات المعهد العربي للتخطيط بالكويت سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية، العدد الثاني والسبعون، 2008، ص. 8.

الأول، تحديد حجم المشكلة وقياسها قياساً دقيقاً للوقوف على الوضع الراهن لها، والثاني، استخدام المؤشر المستخدم من قبل في قياس حجم المشكلة، في متابعة الخطة الموضوعية وتقييم الأداء أول بأول والوقوف على التقدم نحو تحقيق الأهداف سواء كانت قصيرة أو طويلة، وتساعد الإحصاءات المتعلقة بالنوع في تسليط الضوء على القضايا التي غالباً ما يتم تجاهلها عند تطوير السياسات والبرامج مثل قضية أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر<sup>1</sup>.

وبذلك تعد التفرقة بين مفهومي كل من المؤشرات والإحصاءات أمر بالغ الأهمية لدى المخطط، حيث يعبر المؤشر على مقياس كمي أو نوعي يستخدم لقياس ظاهرة معينة أو أداء محدد خلال فترة زمنية معينة، أما الإحصاءات فهي عرض لواقع ظاهرة معينة في وقت محدد وفي شكل رقمي، وبهذا يختلف المؤشر عن الإحصاءات في كون الأول لا يكتفي بعرض الواقع فقط، بل يمتد لتفسيره وتحليله، بينما الثاني يكتفي بعرض الواقع فقط، من هنا يمكننا القول بأن الإحصاء يعتبر الأساس الذي يقوم عليه إعداد المؤشر، فالإحصاء يؤدي إلى قياس دقيق وواقعي لحجم المشكلة من خلال المؤشرات حتى يمكن الوقوف على أبعادها وتحديد أسبابها، بما يمكن من وضع الخطط وتحديد السياسات والآليات اللازمة لحلها<sup>2</sup>.

بناءً على ما سبق يمكننا توضيح أهم الاختلافات بين المؤشر والإحصاء فيما يلي:

- يعد المؤشر أغنى في المضمون وأقوى في الدلالة عن الإحصاء، فهو يعبر عن ظواهر أعم وأشمل مرتبطة بموضوع ذلك المؤشر، فعلى سبيل المثال مؤشر العمر المتوقع عند الولادة، يمكن أن يشير إلى التحسن العام في الأحوال المرتبطة بالمعيشة وليس مجرد طول العمر.
- ارتباط المؤشر بهدف يسعى نحو تحقيقه، بينما الإحصاءات لا ترتبط بهدف إلا من خلال دمجها بمؤشر.

يفترض أن المؤشرات جزء من كيان أكبر لإطار متكامل من المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات، أما الإحصاءات فليس من الضروري أن تنتمي لكيان أكبر<sup>3</sup>.

وبناءً على ما سبق يمكننا من خلال الجدول التالي توضيح الفرق بين البيانات الإحصائية، المعلومات، والمؤشرات كما يلي:

1- United Nations Population Fund: Budgeting for Chang: Gender Budgets and Sexuel and Reproductive Health, op.cit, p. 33.

2- يمن محمد حافظ الحماقى: مفهوم مؤشرات النوع الاجتماعي وأنواعها، معايير وخطوات إعدادها، مطبوع من إصدارات كلية التجارة، جامعة عين شمس (القاهرة)، 2008، ص. 2.

3 - يمن محمد حافظ الحماقى: مرجع سابق، ص. 2.

## الجدول رقم 2: توضيح الفرق بين البيانات الإحصائية، المعلومات، والمؤشرات

المؤشرات	المعلومات	البيانات الإحصائية
هي تحويل البيانات الإحصائية المستخدمة في السجلات والمستندات الإدارية من مادة خام إلى مؤشرات لها جوانبها وأبعادها المختلفة التي تساعد على التشخيص وتحديد المشكلات، بالتالي تساعد على التخطيط والقيام بأعمال المتابعة والتقييم والتقويم للأداء، فالمؤشرات قد تكون رقم واحد أو مجموعة أرقام.	عبارة عن تجميع للبيانات في شكل له معنى أو مفهوم خاص، يوضح العلاقات بين هذه البيانات لاستخدامها في تحديد المشكلة والتخطيط والمتابعة والتقييم والتقويم.	عبارة عن تجميع رقمي للإجابة على التساؤل (كم؟) أي المقدار أو العدد، هذا وقد تكون هذه الأرقام في شكل رقمي أو إجمالي مثل الأعداد أو النسب في الجداول أو الرسوم البيانية.

المصدر: يمن محمد حافظ الحماقى: مرجع سابق، ص. 3.

يتناول الجدول أعلاه توضيح الفرق بين البيانات الإحصائية، المعلومات والمؤشرات، فالأولى عبارة عن أرقام تحدد الكم، والثانية عبارة عن تجميع للبيانات التي يرجع إليها في حالة القيام بالتقييم والتقويم، أما الثالثة فتعني تحويل البيانات من حالتها الخام إلى مؤشرات تساعد على التشخيص الدقيق للمشكلة ووضع مخطط لحله.

مثال توضيحي:

تعد نسبة الأمية مؤشرا يعكس حجم الأمية في دولة ما ومدى تفاقمها، وهي تحسب مثلا كما يلي: (السكان الذين لا يعرفون القراءة والكتابة للفئة العمرية 15 سنة فأكثر  $\times 100 =$  نسبة الأمية داخل ذلك البلد) أما البيانات الإحصائية فهي تشمل عدد السكان الذين لا يعرفون القراءة والكتابة للفئة العمرية 15 سنة فأكثر، وكذا عدد السكان خلال الفئة العمرية 15 سنة فأكثر<sup>1</sup>.

<sup>1</sup>- يمن محمد حافظ الحماقى: مرجع سابق، ص. 3.

يقوم تحديد المؤشرات المختارة للبرامج والمشروعات بصفة عامة على مجموعة من المعايير

وهي:

- تحتم عملية اختيار المؤشرات الاعتماد على مبدأ التخطيط بالمشاركة بمعنى أن كافة الأطراف المرتبطة لا بد وحتما من اشتراكها في إعداد واختيار تلك المؤشرات.
- حتمية الربط بين المؤشرات والأهداف المحددة في ضوء المشكلات الراهنة.
- حتمية أن تغطي المؤشرات كافة النواحي السلبية والإيجابية.
- مرونة المؤشرات حيث أنها تتغير وتتطور طبقا لمراحل المشروع، وبالتالي تحتاج كل مرحلة من مراحل المشروع إلى استخدام مؤشرات معينة ترتبط بكل مرحلة.
- حتمية استخدام كل من المؤشرات الكمية والنوعية معا ووضع إطار زمني لها.
- جميع المؤشرات يجب أن تكون مفصلة وموزعة طبقا لمنظور النوع الاجتماعي (ذكور/ إناث).

تلعب المؤشرات حسب النوع دورا مهما على مستوى نتائج الميزانية، حيث تساعد البيانات والمعلومات التي تقدمها في تعزيز الميزانية وتساعد أيضا على إبراز إن كان هناك اختلافات في الأداء بين فئات أو مناطق معينة، والتمكن من الإجابة عن الأسئلة حول سبب حدوث الأداء العالي أو المنخفض في بعض المناطق دون غيرها، أو سبب عدم المساواة بين فئة وفئة ثانية<sup>1</sup>.

مما لا شك فيه أن هناك العديد من التحديات الواجب مواجهتها عند تحديد المؤشرات لعل من أكثرها أهمية، وجود قاعدة بيانات شاملة ودقيقة يتم تحديثها باستمرار وانتظام، كذلك يظهر لنا تحدي آخر، وهو التحدي الخاص بقياس الاتجاهات عبر فترات زمنية سابقة وذلك بهدف استخدامها في التنبؤ والتخطيط للمستقبل، وهذا الأمر يحتاج إلى أن تتضمن قواعد البيانات كافة البيانات الخاصة بسنوات ماضية، حتى يتسنى عقد المقارنات وتحديد الاتجاهات بصورة دقيقة.

تساعد هذه البيانات مجتمعة في تطوير مقاييس عدم المساواة بين الجنسين، حيث يمكن استخدامها كدليل عند صياغة السياسات العامة<sup>2</sup> والميزانيات، فمن المهم للحكومات أن تكون على علم بالظروف

<sup>1</sup>- Sharp Rhonda: Budgeting for Equity: Gender Budget initiatives within a Framework of Performance oriented Budgeting, published by United Nations Development Fund for Women "UNIFEM" (New York), 2003, P. 56.

<sup>2</sup>- Janet Stotsky: Gender Budgeting, op.cit, p. 8.

الاجتماعية ومعرفة مدى ملاءمة السياسات والميزانيات التي تسنها لهذه الظروف<sup>1</sup>، وهناك نوعين رئيسيين من البيانات:

أ- البيانات الأولية: وهي تمثل مجموعة البيانات التي يتم تجميعها لظاهرة أو مشكلة أو قضية معينة.

ب- البيانات الثانوية: وهي تمثل مجموعة البيانات المتوافرة والتي يمكن أن تساعد في دراسة وتحليل ظاهرة أو مشكلة أو قضية معينة.

وبناء على ما سبق تتعدد مصادر الحصول على البيانات الإحصائية من خلال العديد من المصادر التالية:

(1) أجهزة المعلومات الحكومية: يعد على رأس هذه الأجهزة في المغرب، المندوبية السامية للتخطيط<sup>2</sup>.

(2) الإنترنت: فمن خلال ال Websites يمكن الدخول على قواعد البيانات، والتي يمكن من خلالها الحصول على البيانات أو المعلومات المطلوبة.

(3) الجهات المتخصصة في ذات المجال: مثال ذلك في مجال التعليم، خاصة بالنسبة للامية يمكن الرجوع إلى جهاز محو الامية وتعليم الكبار.

(4) الطرق العلمية في الحصول على البيانات اللازمة: مثال ذلك إعداد استمارات الاستقصاء، المقابلات الشخصية، والملاحظة وغيرها.

(5) المراكز البحثية والجامعات.

يعتبر التحديد الدقيق للأهداف المراد تحقيقها، من تنفيذ المشروعات المختلفة ووضوحها، الطريق الوحيد لتحديد المؤشر المناسب، بل إن الأمر يتطلب تحديد مؤشر لكل مرحلة من مراحل المشروع أو البرنامج لتحقيق المتابعة، وتقييم الأداء أول بأول والوقوف على التقدم نحو تحقيق الهدف، يتم استخدام

<sup>1</sup>- Sharp Rhonda: Budgeting for Equity: Gender Budget initiatives within a Framework of Performance oriented Budgeting, op.cit, p. 57.

<sup>2</sup>- المندوبية السامية للتخطيط هي مؤسسة للأبحاث الحكومية بالمغرب، تشمل أنشطتها إحصاء السكان وعينة المسح على الأسر (الاستهلاك، القوة العاملة، جوانب من الحياة اليومية والسلامة الصحية، الترفيه، والمواضيع الاجتماعية)، ومسوحات اقتصادية عديدة (الحسابات القومية والأسعار والتجارة الخارجية، والمؤسسات والشركات والعمالة...).

المؤشرات لقياس النتيجة، واثبات أنها تحققت بشكل كلي أو على الأقل هناك تقدم في تحقيقها<sup>1</sup>، وهناك نوعين رئيسيين لتلك المؤشرات<sup>2</sup>:

النوع الأول: المؤشرات الكمية، وهي عبارة عن مقاييس كمية مجسدة بقيم رقمية حيث يمكن تحديدها وحصرها بدقة وسهولة، ومن أمثلة هذه المؤشرات (عدد النساء والرجال في مراكز صنع القرار، أو النسبة المئوية للفتيات والفتيان الملتحقين بالمدارس الابتدائية، أو مستوى الدخل السنوي الذي تحصل عليه النساء مقابل الدخل السنوي)<sup>3</sup>.

النوع الثاني: المؤشرات النوعية، التي تقيس المستفيدين من برنامج معين، مثلا نسبة النساء والرجال المستفيدين من برنامج حكومي في مجال الصحة، ومن المهم أن يتم قياس المؤشرات النوعية والمؤشرات الكمية بشكل منفصل لكل من الرجال والنساء، لأن وجهات نظرهم ومواقفهم تختلف كثيرا، زيادة على ذلك فالبيانات المستعملة وطرق جمعها تختلف فيما إذا كانت نوعية أو كمية، ومن المهم أيضا إقامة توازن بين هذه المؤشرات لضمان نتائج صحية.

وجب التأكيد في الأخير، على أن لكلا النوعين من الأهداف كما سبقت الإشارة مؤشرات، بل يتعدى هذا الأمر إلى تحديد مؤشرات لكافة مراحل المشروع أو البرنامج وصولا إلى الأهداف، سواء كانت كمية أو نوعية، وذلك كما يلي<sup>4</sup>:

#### مثال على مجموعة الأهداف الكمية:

نفترض مثلا أن الهدف النوعي هو: زيادة التمثيل السياسي للنساء في المجالس الشعبية الترابية بنسبة 20% خلال الخمس سنوات القادمة، فإن المؤشرات التي يمكن الاعتماد عليها في هذا المجال هي مؤشرات كمية.

#### (أ) مؤشرات المخرجات أو العملية

مؤشرات المخرجات ينبغي أن تحدد البرامج العامة التي يكون لها تأثير على الجنسين، والبرامج العامة التي يكون لها تأثير مباشر أو غير مباشر على النساء والرجال بشكل منفصل، فهذه المؤشرات تقيس المستفيد المباشر من برنامج أو مشروع معين، على سبيل المثال عدد المستفيدين الذين يتلقون

<sup>1</sup>-Katrin Schneider: Gestion Axe sur les Résultats Sensible au Genre, Rapport publié par L'agence de Développement Social, impression Edgl print, 2014, P. 36.

<sup>2</sup> - يمن محمد حافظ الحماقى: مرجع سابق، ص. 4.

<sup>3</sup>-Katrin Schneider: op.cit, P. 36.

<sup>4</sup> - يمن محمد حافظ الحماقى: مرجع سابق، ص. 5.

خدمات طبية أو عدد العيادات المبنية، والإجراءات التي يتم اتخاذها من أجل تحقيق النتائج<sup>1</sup>، والمقصود بها أيضا إمكانية الحصول على الموارد المتاحة لتحقيق الهدف دون عوائق، ومن هذه المؤشرات في مجال الصحة، نسبة عدد المترددات على الوحدات الصحية ومراكز تنظيم الأسرة، ونسبة عدد الأمهات اللاتي يحصلن على رعاية قبل وأثناء وبعد الولادة.

(ب) مجموع مؤشرات الوضع الراهن

نعني بمجموع مؤشرات الوضع الراهن في مجال النوع الاجتماعي، وصف وضع الإناث مقارنة بالذكور، فمثلا في مجال الصحة نستخدم معدلات وفيات الأطفال الرضع (ذكور/إناث)، ومعدلات وفيات الأطفال أقل من خمس سنوات (ذكور/إناث)، معدلات وفيات الأمهات كمؤشرات لتحديد وضع الإناث في المجتمع، وهناك مجالات إضافية تعتمد على مؤشرات تزاوي الفوارق بين الجنسين<sup>2</sup>، منها مثلا:

- مؤشر نسبة الأمية بين النساء مقارنة بالذكور.
- مؤشر معدلات تسرب الفتيات من مراحل التعليم المختلفة مقارنة بالذكور.
- مؤشر نسبة تمثيل النساء بالمجالس الشعبية خلال الخمس سنوات الماضية.
- مؤشر حالات العنف ضد المرأة عند خوض الحملات الانتخابية السابقة.
- مؤشرات نسبة ملكية وحيازات النساء من عناصر الإنتاج مقارنة بالذكور.
- مؤشر نسبة النساء اللواتي وصلن لمناصب قيادية على مستوى الأحزاب، والمجالس الشعبية والبرلمان مقارنة بالذكور.
- نسبة مشاركة النساء في الانتخابات الترابية وعلى مستوى المجالس التشريعية.
- معدلات وفيات الأمهات عند الولادة.

1- Ministry of Finance and Economic Planning of Rwanda (MENECOFIN): Gender Budgeting Guidelines, Report, 2008, P. 31.

2- Sharp Rhonda: Budgeting for Equity: Gender Budget initiatives within a Framework of Performance oriented Budgeting, op.cit, p. 8.

### ج) مؤشرات المدخلات

تقوم بقياس ما تم إدخاله في الأنشطة والبرامج من موارد مالية ومخصصات، وموارد بشرية من الموظفين اللازمين لتنمية وتطوير مشروع معين<sup>1</sup>، فمثلا في مجال الصحة تتمثل الموارد المتاحة للعناية بالصحة في مدى توفر المستوصفات والعيادات والأطباء، والفريق المعاون والميزانيات المتاحة وغيرها من العناصر الضرورية، منها على سبيل المثال:

- نسبة عدد برامج التدريب والتأهيل السياسي للسيدات لإجمالي البرامج حسب المناطق الجغرافية.
- نسبة الاستثمارات المعتمدة بالخطة لإنشاء مدارس الفصل الواحد لإجمالي حجم الاستثمارات المعتمدة بذات الخطة.
- نسبة الاستثمارات المعتمدة بالخطة لمحو أمية الفتيات لإجمالي حجم الاستثمارات المعتمدة.
- نسبة القروض التي تحصل عليها السيدات لإقامة مشروعات صغيرة، لإجمالي حجم القروض حسب المناطق الجغرافية مقارنة بالذكور.

### د) مؤشرات النتائج

تقوم بقياس نتائج السياسة المعتمدة ومقارنة الإنجازات المخطط لها والفعالية المنزلة على أرض الواقع، وكذلك المستفيدين منها وهذا يحتاج إلى توفر معلومات عن درجة استفادة النساء والرجال من نفقات الميزانية المخصصة للنوع الاجتماعي، لكن في كثير من الأحيان تبقى عملية تحديد النتائج غير مؤكدة ومعقدة<sup>2</sup>، ومن أمثلة هذا النوع من المؤشرات نجد<sup>3</sup>:

- نسبة تمثيل النساء في المجالس الشعبية الترابية مقارنة بالذكور حسب المناطق.
- نسبة النساء اللواتي وصلن لمناصب قيادية ومراكز صنع القرار حسب المناطق.
- معدلات التسرب للفتيات مقارنة بالذكور خلال مراحل التعليم حسب المناطق.
- معدل وفيات الأمهات حسب المناطق الجغرافية.

### هـ) مؤشرات الآثار

1- Ministry of Finance and Economic Planning of Rwanda (MENECONFIN): op.cit, P. 31.

2- Ibid.

3- يمن محمد حافظ الحماقى: مرجع سابق، ص. 7.

هي المؤشرات المستخدمة لقياس الأهداف الطويلة الأجل، مثلًا في مجال الصحة، تمثل مؤشرات الآثار في العمر المتوقع عند الميلاد، ارتفاع متوسط دخل النساء نتيجة لارتفاع القدرات الصحية لهن، وبناءً عليه تتضح أهمية تحديد المؤشرات طبقاً لنوع الأهداف وكذا طبقاً لمراحل التنفيذ وصولاً لتحقيق الأهداف المرجوة.

مثال على مجموع الأهداف النوعية:

نفترض أن الهدف هو تحسين وضع المرأة في دولة ما، عن طريق الوصول بها إلى مراكز صنع القرار السياسي خلال الخمس سنوات القادمة، بالتالي ستكون المؤشرات كما يلي<sup>1</sup>:

(أ) مؤشرات وصف الوضع الراهن، وتتمثل في الآتي:

- مدى تقبل المجتمع المحلي، وصول المرأة لمراكز صنع القرار السياسي.
- مدى قبول الحكومة، وصول المرأة لمراكز صنع القرار السياسي.
- زيادة نسبة تمثيل المرأة في المقاعد النيابية يؤدي إلى تحسين وضع المرأة.

(ب) مؤشرات المدخلات، منها على سبيل المثال:

- تدريب المرأة على الأدوار القيادية.
- وضع برنامج تدريبي لرفع مهارات المرأة السياسية بمختلف مستوياتهن الاقتصادية والاجتماعية.
- الاعتمادات المالية المخصصة لهذا المشروع<sup>2</sup>.

(ج) المؤشرات العملية، تتمثل هذه المؤشرات في:

- عدد النساء اللواتي تم تدريبهن على القيادة.
- عدد النساء اللواتي التحقن بالبرنامج التدريبي.
- رأي المرأة في التدريب الذي تلقته.

(د) مؤشرات النتائج، منها:

---

1 - يمن محمد حافظ الحماقى: مرجع سابق، ص. 8.  
2 - نفس المرجع والصفحة.

- أثر التدريب على المرأة، المتمثل في قدرتها الوصول لمراكز القرار السياسي.
- زيادة عدد النساء المشتغلات بالسياسة.

ه) مؤشرات الآثار، منها:

- تحسين أوضاع المرأة في مجالات التعليم والصحة والتوظيف، نتيجة لزيادة وصول المرأة لمراكز صنع القرار السياسي.
- تقليل نسبة العنف ضد المرأة بنسبة 50% مثلا.

### المطلب الثاني: الفاعلون في ميزانية النوع الاجتماعي

تمر الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي من سلسلة مترابطة من المراحل والخطوات لتخرج في شكلها الأخير، يساهم في هذه العملية مجموعة من الجهات الفاعلة التي يختلف دورها وكذلك درجة تدخلها، بين أدوار رئيسية لا غنى عنها وأدوار ثانوية تقييمية أو توجيهية، هذه الجهات الفاعلة لا تنحصر فقط في الأجهزة والمؤسسات الوطنية، مثل الحكومة والبرلمان والمجتمع المدني وغيرهم (الفرع الأول)، بل تشمل أيضا الأجهزة الخارجية متمثلة في المؤسسات المالية الدولية (الفرع الثاني).

### الفرع الأول: الفاعلون الوطنيون في ميزانية النوع الاجتماعي

تحدثنا كثيرا عن أهمية إدماج مبدأ المساواة بين الجنسين، خاصة بعد التزام مختلف الحكومات بهذا المفهوم في إطار برنامج عمل بيجين سنة 1995، وفي السنوات الأخيرة لا بد من الاعتراف أن المساواة بين الجنسين بمثابة الشرط المسبق لتحقيق تنمية بشرية مستدامة وليس نتيجة لها، فإدماج مبدأ المساواة من هذا المنطلق هو إستراتيجية أساسية لضمان تحقيق تنمية بشرية مستدامة في المجتمعات بشكل عام<sup>1</sup>.

الهدف الأساس لميزانية النوع الاجتماعي، هو أن يأخذ كل برنامج عند إعداده الاحتياجات المختلفة للنساء والرجال، الفتيات والفتيان بعين الاعتبار، لكن إلى يومنا هذا لا يمكن إيجاد أي دولة تضع ميزانية حساسة للنوع الاجتماعي بشكل تام، بالرغم من أنها تسمح للعديد من الدول بتنمية نفسها على مستوى عدة اعتبارات<sup>2</sup>.

ومن أجل تحقيق الهدف السالف، يجب معرفة أن العمل بميزانية النوع الاجتماعي ينطوي على مجموعة من الاستراتيجيات، الأدوات، والأنشطة المختلفة، معظمها ينطوي على مختلف أشكال التحليل،

<sup>1</sup>- Miri Hanane: La Budgétisation sensible au Genre au Maroc, Thèse pour l'Obtention de Doctorat en Sciences économiques, Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales (Oujda), 2013-2014, p. 334.

<sup>2</sup>- ibid.

التي تبين إلى أي درجة الميزانية أو البرنامج مراعي لمنظور النوع الاجتماعي، هذا التحليل يمكن أن يفعل خارج الحكومة، بواسطة باحثين جامعيين، أو من طرف منظمات المجتمع المدني، ويمكن أيضا أن يتم هذا التحليل بواسطة البرلمانيين، والموظفين السامين في الحكومة، المكلفين بإعداد الميزانية.

على سبيل المثال، تقرير النوع الاجتماعي يساهم في هذا التحليل، فهو عبارة عن وثيقة تحدد بواسطتها الحكومة مضمون البرامج والميزانيات من منظور النوع الاجتماعي، هذا التقرير في حد ذاته، لا يعني أن الحكومة تمكنت من وضع ميزانية تراعي النوع الاجتماعي، إنما يساعد فقط الموظفين السامين في الحكومة على الوعي بالفجوات الموجودة في عملهم، أثناء إعداد الميزانية، ومن جهة أخرى، عند قراءة التقرير من طرف البرلمانيين أو من طرف الشعب، يمكن معاينة درجة القوة والضعف في الميزانية، ثم المطالبة والدعوة لعلاج هذه الاختلالات.

وبهذا سنتطرق للفاعلين الأساسيين في ميزانية النوع الاجتماعي على المستوى الوطني، ويتعلق الأمر بالحكومة، المؤسسة التشريعية، المجتمع المدني، المصالح اللامركزية، والجامعات:

**الحكومة:** لا أحد يخفى عليه الدور الأساسي للدولة في خلق مجتمع متساو، فالحكومة تتعهد بأخذ كل التدابير الضرورية لتفعيل الأحكام من أجل تحقيق المساواة بين المرأة والرجل، باعتبارها من الركائز الأساسية للمجتمع، والسياسات الحكومية ذات الصلة بالمساواة توضع لضمان أن كل من النساء والرجال لهم نفس الإمكانيات، الحقوق، والالتزامات في كل مجالات الحياة، المبدأ الأساس هنا هو أن لكل شخص بشكل مستقل عن جنسه، الحق في العمل وتوفير احتياجاته، مع التوفيق بين العمل والعائلة، والعيش دون الخوف من سوء المعاملة أو العنف.

يمكن للحكومات أن تتعهد بإدماج منظور النوع الاجتماعي في العمليات الميزانية، انطلاقا من مبادراتها الخاصة، أو كاستجابة لطلبات البرلمانيين أو المجتمع المدني، وفي جميع الحالات فمشاركتها أساسية لنجاح هذه الاستراتيجيات، والحكومات عبارة عن وحدات متعددة، لا تشمل فقط الغرفة الاستشارية للوزارات، لكن أيضا المصالح والوكالات، ومديريات الوزارات، منها مديرية الدراسات والتوقعات المالية، التي تتولى إعداد تقرير النوع والتقرير الاقتصادي والمالي، وكذلك التنسيق بين الفريق المسؤول عن تحرير هذه التقارير<sup>1</sup>.

تعد القرارات الحكومية أولا، ثم تنفذ بواسطة شبكة من الفاعلين، ومن أجل الوصول لأقصى تأثير للمبادرات المدمجة لمنظور النوع في العمليات الميزانية، يجب أن تكون هذه المبادرات مؤسسة على قرارات حكومية، وقد منح المشرع المغربي هذا الدور الأساسي في تحضير مشروع قانون المالية لوزارة المالية، نظرا لما تتوفر عليه من أجهزة إدارية متخصصة في الميدان المالي، والكفيلة عمليا بتحقيق التوازن الاقتصادي والمالي العام<sup>2</sup>، ولا شك أن يناط بها هذا الدور وذلك للاعتبارات التالية<sup>3</sup>:

1- Fiche Initiative Budgétisation Sensible au Genre, Maroc, conférence Internationale sur la Budgétisation Sensible au Genre, Marrakech, 9-10 novembre, 2012. <http://gsgmaroc.com/wp-content/uploads/2012/11/Fiche-Maroc-FR.pdf>.

2- عبد الفتاح بلخال: علم المالية العامة والتشريع المالي المغربي، مطبعة فضالة، (الدار البيضاء)، الطبعة الأولى، 2005، ص. 280.  
3- عبد النبي أظريف: المالية العامة، أسس وقواعد تدبير الميزانية العامة ومراقبتها، منشورات دار القرويين، (الدار البيضاء)، الطبعة الأولى، 2005، ص. 80.

- مسؤولية السلطة التنفيذية عن تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، تعطيها الحق في امتلاك الوسائل لتحقيق ذلك، ومنها إعداد الميزانية.
- امتلاك الحكومة لأجهزة إدارية وفنية قادرة على إعداد مشاريع قوانين قريبة من الدقة والواقع، نظرا لاحتكاكها بمختلف القطاعات الوزارية.
- قدرة الحكومة على معرفة الحاجات الأساسية للمجتمع وتطلعاته ومشاكله وترتيب أولوياته، ومن هنا يبدأ التفكير لإعداد ميزانية النوع الاجتماعي.

تكوين وتوعية الموظفين في جميع المستويات أمر أساسي من أجل توفير المعارف اللازمة، كما أن تسيير المسؤوليات يجب أن تكون واضحة ومحددة، والأنشطة الحالية لمبادرات ميزانية النوع الاجتماعي تشمل<sup>1</sup>:

- الأبحاث: تتم عموما خارج الحكومة.
- التأييد: يتم خارج الحكومة، لكن يمكن للفاعلين داخل الحكومة والبرلمان، الدفاع وتأييد ميزانية النوع.
- الرقابة: من أهم أدوار البرلمان، لكن يمكن للحكومة القيام بها في إطار وظيفة التدبير والتسيير التي تقوم بها، ويمكن للمجتمع المدني أيضا القيام بالرقابة، وذلك بعد تطبيق الميزانية.
- التكوين: يشمل كل الفاعلين، وينظم في مختلف ورشات العمل، تحت هدف إيصال المعارف المختلفة لمختلف الفاعلين.
- إثارة الوعي: هذه العملية توجه عموما إلى أولئك الذين لا يتوقع منهم لعب دور أساسي، لكن يطلب دعمهم لتحقيق الأهداف (دعم الشعب وتأييده لميزانية النوع).
- تحليل وتصميم السياسة: هذا الدور خاص بالحكومة، فميزانية النوع الاجتماعي شكل من أشكال تحليل السياسة، وواحدة من ضمن أهداف مبادرات ميزانية النوع، ومأسسة ميزانية النوع يتم من طرف الحكومة خلال أنشطتها الاعتيادية السنوية ذات العلاقة بالميزانية<sup>2</sup>.

**البرلمان:** بعد أن تنهي الحكومة عملية تحضير مشروع قانون المالية، تقوم بتقديمه للبرلمان للمصادقة عليه، هذه المرحلة تقتضي المرور من مراحل أربع، هي الإيداع، المناقشة، التعديل، والتصويت<sup>3</sup>، بشكل عام، البرلمانات والمكونات المحلية والجهوية، تفاوض، تعدل، وتعتمد بشكل نهائي الميزانية المقدمة من طرف الجهات المختصة، لكن يمكنها أيضا تقديم طلبات والضغط لتحقيق عدة اعتبارات، منها تنمية منظور النوع في عمليات الميزانية.

يقوم البرلمان في إطار اختصاصاته المالية بفحص مشاريع قوانين المالية وقانون التصفية، الذي يعتبر بمثابة آلية رقابة على الميزانية بشكل عام وميزانية النوع الاجتماعي بشكل خاص، يقوم البرلمان

<sup>1</sup>- Miri Hanane: op.cit, p. 339.

<sup>2</sup>- Budgétisation Sensible au Genre et Droit des Femme en matière de Sante de la Reproduction, un Guide Pratique de Unifem, 2006, publie sur le site: <http://www.unfpa.org>.

<sup>3</sup>- محمد سكلّي: التدبير المالي العمومي بالمغرب ومتطلبات الحكامة المالية، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، محمد الخامس، (أكدال- الرباط)، السنة الجامعية 2012-2013، ص. 85.

بهذه الرقابة بالاعتماد على اللجان، من بينها لجنة المساواة المكلفة بالسهر على مدى احترام مشاريع ومقترحات القوانين وكل المهام المنوطة بالسلطة التشريعية، لمبدأ المساواة وتكافؤ الفرص<sup>1</sup>.

**المجتمع المدني:** يعرف المجتمع المدني بأنه جملة المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التي تعمل في ميادينها المختلفة، من أجل تلبية الاحتياجات الملحة للمجتمعات المحلية وفي استقلال نسبي عن سلطة الدولة وعن تأثير رأسمالية الشركات في القطاع الخاص، حيث يساهم في صياغة القرارات خارج المؤسسات السياسية، ولها غايات نقابية كالدفاع عن مصالحها الاقتصادية والارتفاع بمستوى المهنة والتعبير عن مصالح أعضائها، ومنها أغراض ثقافية كما في اتحادات الأدباء والمثقفين والجمعيات الثقافية والأندية الاجتماعية الهادفة لنشر الوعي<sup>2</sup>.

يعد المجتمع المدني بأدواره الجديدة ميزة المجتمعات الحديثة، وسمة من سماتها<sup>3</sup>، عند الحديث عن دور المجتمع المدني في ميزانية النوع، فالأمر يتعلق هنا بدرجة أولى بالرقابة الشاملة المتعددة التخصصات من الأسفل إلى الأعلى، التي تقوم بها هذه القوى الحية، بعد إسناد الدولة لها دورا بارزا في عملية التنمية المستدامة<sup>4</sup>، التي أعطت للفاعل الاجتماعي دورا أساسيا في إعداد وتنفيذ وتقييم السياسات العمومية، وفي تدبير الشأن العام جنبا لجنب مع مؤسسات الدولة.

وبالرجوع إلى التجربة المغربية، نجد أن المجتمع المدني المغربي شارك في تعزيز الميزانية المستجيبة للنوع، تماما كما يشارك بشكل فعال في محاربة العنف المبني على النوع، ومن بين هذه الأنشطة نذكر:

- قيادة مبادرات ميزانية النوع على المستوى المحلي.
- تنظيم جلسات تكوين وتوعية لصالح المنتخبين المحليين، الوكلاء المسؤولين عن التخطيط وعن الميزانية على المستوى المحلي، جمعيات حقوق النساء والتنمية من منظور ميزانية النوع<sup>5</sup>.
- تدبير ومراقبة وتطوير الجماعات المحلية كأهم مؤسسة تنمية ديمقراطية مختصة في تدبير الشأن العام المحلي، وتوسيع وتطوير علاقات التشاور والتعاون والشراكة بين المنتخبين، والفعاليات الجموعية المحلية<sup>6</sup>.

في خضم انفتاح الإدارة على محيطها الخارجي، وبالنظر إلى حجم الإشكاليات التي صاحبت تكريس الخصوصية، باتت جمعيات المجتمع المدني شريكا أساسيا للدولة في تخطيط وتنفيذ وتقييم السياسات العمومية، فلما كانت الميزانية تشكل عصب السياسة العمومية للدولة ككل، صار من اللازم إتاحة فرص أكبر لجمعيات المجتمع المدني للمشاركة في تدبير المال العام في سياق تبني خيار الميزانية المرتكزة على النتائج، فثمة عوامل عدة تدعو إلى إشراك الجمعيات في تدبير الميزانية من قبيل:

1- هند أيوبي إدريسي: المرأة في المناصب السامية، مداخلة في ندوة حول دور البرلمان في تعزيز مكانة المرأة، تنظيم منتدى النساء البرلمانيات المغربيات ورابطة أطر البرلمان، 12 مارس، 2009.

2- مركز التميز للمنظمات غير الحكومية: ورقة عمل حول تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني في الصمود، أبحاث ودراسات عدد 23، 2003، ص. 3.

3- كريمة الوزاني الطيبي: ثقافة النوع بالمغرب، مقارنة سوسيوولوجية لمفهومى الحكامة والمجتمع المدني، منشورات دار التوحيد، الطبعة الأولى، 2016، ص. 138.

4- واصل منصور: المجتمع المدني، الضرورات، التحديات والمحاذير، دار النشر المغربية (الدار البيضاء)، 2007، ص. 30.

5- Harakat Mohamed: Finances publiques et Droit Budgétaire au Maroc, édition Maarif Al Jadida, (Rabat), 2004, p. 145.

6- منتدى المواطنة: دليل المشاركة المدنية في الانتخابات الجماعية، منشورات منتدى المواطنة، 2009، ص. 9.

- قرب الجمعيات من الساكنة واحتكاكها اليومي بها يجعلانها أكثر قدرة من غيرها على تقرير حاجيات المجتمع، ومن ثم تحديد الأولويات التي قد تشكل محور اهتمام الميزانية<sup>1</sup> (التعليم، الشغل، الصحة...) فتساهم بذلك في تدقيق الأهداف وتحديد الأولويات على المستوى المحلي، مما قد يفرز ميزانية اجتماعية تراعي الخصوصيات المحلية دون القفز على الأولويات الوطنية.
- تنامي مكونات النسيج الجمعي كما وكيفا خلال العقود الأخيرة، مما يجعل الجمعيات تشكل مكونا رئيسيا في البناء الديمقراطي، وفي تحقيق التنمية الاجتماعية، خاصة في ظل ارتكاز المبادرة الوطنية للتنمية البشرية على تمويل المشاريع المقدمة من طرف الجمعيات متى كانت ذات فائدة اقتصادية واجتماعية محققة.
- اهتمام المنظمات الدولية والمؤسسات المانحة بالمجتمع المدني، وتفضيلها منح المساعدات للجمعيات عوض منحها للدولة، مما يدفع المؤسسات العمومية إلى الانفتاح على المجتمع المدني.
- قدرة الجمعيات على التأثير في متخذي القرار<sup>2</sup>، نظرا لتوفرها على وسائل الضغط، واعتمادها على أسلوب التخصص (البيئة، الطفولة، النساء).
- قدرتها على التأثير في أفراد المجتمع<sup>3</sup> بإعطاء مقاربة "القرب" دلالتها الملموسة، من حيث سهولة تقدير الاحتياجات والاتصال بالمواطن.

من هنا تظهر أهمية الجمعيات كوسيط بين السلطة والمجتمع وفق تصورات المنهج النسقي (حركية المداخل والمخرجات)، وهذا ما يجعل دورها أساسيا في تدبير الميزانية على أساس النوع الاجتماعي انطلاقا من أربعة مداخل:

- (1) الخبرة: بفعل التجربة والاحتكاك المستمر للجمعيات مع كل من الإدارة والمواطنين، يمكن الاستفادة من خبرتها في إعداد الميزانية وتدارسها من قبل البرلمان.
  - (2) الترافع: حيث تتوفر الجمعيات على مؤهلات كبرى تمكنها من تمثيل السكان (المنخرطين خصوصا) والدفاع عن قضاياهم وإبراز أهميتها، حتى يتم إدراجها في الميزانية، بالتأثير على صناع القرار وتحسيس الرأي العام.
  - (3) الاقتراح: ويتجلى في إرفاق الفعل المطلبي بالقوة الاقتراحية، مما قد يساهم في توجيه السياسة المالية، بالتالي التأثير على اختيارات الميزانية.
  - (4) المساءلة: تعتبر أوراق الضغط التي تستعملها الجمعيات لدفع الأطراف المتدخلة في التدبير المالي ( الحكومة، البرلمان) إلى القيام بوظائفها على أحسن وجه، ومن ثم تكريس مبدأ النتيجة، وتعمل الجمعيات على تفعيل المساءلة بمختلف الوسائل المشروعة كالتقارير والاقتراحات والوقفات الاحتجاجية.
- هذا ولا يمكن تصور قيام الجمعيات بأي دور إيجابي في تدبير الشأن المالي العمومي ما لم تقم بتقوية قدراتها بالشكل الذي يواكب عصرنة الميزانية، وهو ما يستدعي الآتي:

<sup>1</sup> - أمينة لمريني وسالم صبار: دليل عصرنة الميزانية، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، العدد 1، 2008، ص. 61.

<sup>2</sup> - نفس المرجع والصفحة.

<sup>3</sup> - Le site officiel du Ministère de l'économie, des Finances et de la réforme de l'administration: [www.mfe.gov.ma](http://www.mfe.gov.ma)

- اعتماد أسلوب التخطيط الاستراتيجي القائم على البرمجة والتتبع والتقييم.
- تكوين الأطر وتقوية قدراتهم المعرفية في القضايا المالية والاقتصادية والاجتماعية.
- الانخراط في التكتلات والشبكات الجموعية للرفع من مستوى التأثير في صنع القرار.
- دعم خيار التشارك مع المؤسسات الدستورية.
- الاستخدام الجيد لمصادر المعلومات وحسن استثمار واستغلال مصادرها (البرلمان\_ وزارة المالية\_ مديرية الإحصاء...).

وعلى صعيد آخر، على الجمعيات العمل لاستعادة ثقة المجتمع فيها من جهة، ولتقوية انفتاح الحكومة عليها<sup>1</sup>، خاصة أن التجارب المقارنة تثبت أن ارتباط المواطن بجمعيات المجتمع المدني يفوق بكثير ارتباطه بالأحزاب السياسية والدولة، حيث تلعب الجمعيات دور الوسيط بين الطرفين، وهو ما ينعكس إيجاباً على تدبير الميزانية بالشكل الذي يمكن معه وصفها بميزانية النتائج، والتي تقتضي تفعيل نظام الإعلام بالتقارير المالية المحاسبية.

**المصالح اللامركزية:** في مختلف البلدان النامية، عمليات اللاتمرکز لازالت في مهدها، فالقدرات المؤسساتية والسياسية غير متطورة بقدر كافي يسمح للجماعات الترابية والهيئات التمثيلية العمل بشكل فعال، فالشهادات حول كيفية تأثر النساء بالسياسات المحلية، ومدى مشاركتهن في إعداد هذه السياسات، تبين أنهن دائماً يواجهن عقبات على المستوى المحلي، فمن الواضح أيضاً، أن السياسات اللامركزية، لا تملك تدابير محددة لإدماج منظور النوع الاجتماعي في نشاطها، لهذا فالمشاركة النسائية في عمليات التنمية المحلية تبقى متدنية، مما ينتج عنه أن مصالح وأولويات النساء في المخططات المحلية والميزانية المحلية، غير مهتم بها، زيادة على أن ولوج النساء للخدمات التي تسمح لهن لعب أدوارهن الإنتاجية، تبقى محدودة<sup>2</sup>.

الالتزامات الوطنية تهدف إلى تحقيق المساواة بين الجنسين، وتتم ترجمتها من طرف الحكومة إلى مخططات وطنية للنهوض بالمرأة، يتطلب إعداد هذه المخططات على المستوى المحلي، مساعدة مجموعة من الآليات الخاصة، مثلاً وضع الكوتا لتحسين المشاركة السياسية للنساء، الجماعات المحلية في الغالب ليس لها القدرة على إطلاق خدمات عديدة تراعي منظور النوع، وذلك راجع لكون الأموال التي تتلقاها هذه الجماعات، غالباً ما تكون موجهة لبرامج محددة أو لتغطية تكاليف الأشغال، زيادة على نقص الموارد البشرية.

الجماعات المحلية مطالبة بمراقبة مدى تأسيس قرارات التخطيط وقرارات الميزانية، على الفهم الجيد للمساواة بين الجنسين، وتلبية احتياجات النساء، وكذلك يمكن للمانحين ووكالات الأمم المتحدة، مراقبة هل الجماعات المحلية تستطيع تأدية هذه الوظائف وضمان تمويل وتقديم المساعدة التقنية الحساسة للنوع الاجتماعي.

**الجامعة:** مراكز الأبحاث والجامعات، لهم دور تدريب الموارد البشرية المؤهلة في القطاع، وتقوية الأبحاث العلمية، والدعم الفني فيما يخص ميزانية النوع، عن طريق التأطير، تقوية القدرات،

<sup>1</sup> - منشور الوزير الأول رقم 13/2007، بتاريخ 3 غشت 2007، بخصوص إعداد مشروع قانون مالية سنة 2008، ص. 14.  
<sup>2</sup> - Miri Hanane: op.cit, p. 342.

وجلب تجارب أجنبية حول الموضوع وتقديمها في المناهج الجامعية وفي دورات التدريب، لذا فدور الجامعة هنا هو تعزيز وتقييم وتطوير الدراسات الخاصة بالنوع والمساواة، مثل تحليل ميزانية النوع، الذي عرف في هذه السنوات الأخيرة تطورا كبيرا في المحتوى، مثل أساليب التحليل وأدواته<sup>1</sup>.

منذ 35 سنة، عرفت دراسات النوع تطورا كبيرا، خلال سنة 1969 امتلكت الولايات المتحدة لأول مرة 17 دورية أو ندوة، مقدمة في مجال دراسات النوع، وخلال السنوات الأخيرة، وجد 4500 دورية في هذا المجال، وخلال فترة التسعينات ارتفعت النسبة لتتراوح بين 30000 و50000 عرض، خلال سنة 1995، أصبح مجال دراسات النوع متاح في الولايات المتحدة، ومدعم ببنية تحتية شاملة مكونة من 630 برنامج وأكثر من 80 مركز أبحاث جامعي.

خلال كل هذه السنوات، يمكن القول أنها علوم حقيقية تكونت انطلاقا من مختلف أشكال البحث، بتقاليد ونظريات مختلفة، وعدة مناهج معرفية وتجريبية، دراسات النوع في يومنا هذا، مقدمة بشكل واسع في كل الجامعات الراقية في التماسي مع المعايير الدولية للاتحاد الأوروبي (التي توصي بخلق دراسات حول النوع منذ منتصف الثمانينات)، فتكون الدولة من ضمن الدول القائدة في مجال التأسيس لدراسات النوع، نذكر على سبيل المثال بريطانيا العظمى، ألمانيا، فلاندا، وغيرها من الدول، ففي ألمانيا مثلا، خلال بداية 2005، كان هناك ما يقارب 108 كراس مؤسس على نظرية النوع.

## الفرع الثاني: الفاعلون الدوليون في ميزانية النوع الاجتماعي

إلى جانب الأجهزة الداخلية الوطنية كفاعل أساسي في المجال المالي، المتمثلة في السلطة التنفيذية والأجهزة التابعة لها، والسلطة التشريعية وغيرها، هناك الأجهزة الخارجية المتمثلة في المؤسسات المالية الدولية، التي أصبح لها دور كبير في التأثير على المنظومة المالية والاقتصادية، وتساهم في صياغة السياسات المالية، وصناعة القرار المالي، والتدخل في البرامج التنموية<sup>2</sup>، والدعوة إلى إدماج المنظور النوعي على مستوى عدة مجالات، منها مجال الميزانية وذلك عن طريق المساعدات المالية التي تقدمها الدول المانحة.

تلعب المؤسسات المالية الدولية دورا كبيرا في توجيه المنظومة الاقتصادية والمالية لبلدان العالم الثالث، بحكم السياسات التي تتبعها في منح القروض وتقديم المساعدات الإنمائية الخارجية، أو كما هو معروف في عالم اليوم بالمساعدات الخارجية، قد تم وضع اللبنة الأولى لها في حفل تنصيب الرئيس الأمريكي ترومان سنة 1949، حيث اقترح الرئيس الراحل برنامج مساعدات خارجية، مشيدا بأهمية إتاحة الفرصة للدول النامية للاستفادة من التقدم الحضاري والصناعي الذي تشهده بلاده<sup>3</sup>.

هدفت هذه المساعدات إلى إعادة إعمار أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، وسد الفجوة المالية في البلدان التي عانت من عجوزات مالية، والتي مزقتها الحروب في أوروبا وآسيا، ولم يستمر الأمر طويلا حتى بدأت دول أوروبية غربية عديدة في بداية خمسينات القرن العشرين، إضافة إلى الولايات المتحدة،

1- Miri Hanane: op.cit, p. 343.

2 - محمد سلكي: مرجع سابق، ص. 145.

3- موسى علاية: المساعدات الخارجية بين الأهداف الإستراتيجية، والفاعِل والمؤثرات الداخلية في الدول المانحة، دراسات وأوراق تحليلية، العدد 14، 2015، ص. 76.

بفتح برامج تنموية ثنائية ومباشرة، مع الدول الفقيرة لمساعدتها، حتى وصل الرقم إلى نحو ثلاثين دولة، لديها برامج مساعدات خارجية كبيرة جدا ذات الصفة الثنائية<sup>1</sup>.

تعرف المساعدات الخارجية بكونها جميع التدفقات المالية الرأسمالية، أو رؤوس الأموال والخدمات الحقيقية التي تقدمها الجهات المانحة في البلدان الغنية، إلى الجهات المستقبلة أو المتلقية في البلدان الأقل نموا في العالم الثالث، وتنقسم المساعدات الإنمائية الرسمية إلى نوعين: ثنائية الجانب، تتم بين حكومتين أو أجهزة تابعة لها، ومتعددة الأطراف، كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وكلا النوعين يمكن أن يتخذ صورا متعددة منها المنح، القروض، والعطاءات التي تشبه المنح، وهناك من يعرف المساعدات الخارجية من خلال أشكال مختلفة أخرى، منها الاقتصادية، العسكرية، والسياسية<sup>2</sup>.

تقوم المعونات الخارجية، سواء منها الثنائية أو المتعددة الأطراف، بدور مفصلي لمعالجة النقص الحاصل في المدخرات والنقد الأجنبي في الاقتصاد القومي، فهي تعمل على توفير التمويل اللازم إلى جانب المصادر الأخرى، لتنفيذ الاستثمارات المطلوبة، وكذلك توفير النقد الأجنبي لشراء مستلزمات الإنتاج المستوردة، فضلا عن الآثار الأخرى المباشرة التي تمارسها تلك التدفقات على الاقتصاد القومي، الأمر الذي يساهم في دفع عجلة التنمية والرفاهية الاقتصادية<sup>3</sup>.

إن الهيمنة المالية القصوى للمؤسسات المالية، يتقاسمها كل من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي<sup>4</sup>:

صندوق النقد الدولي: هو وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة، أنشئت سنة 1945، تستهدف منع وقوع الأزمات في النظام عن طريق تشجيع البلدان على اعتماد سياسات اقتصادية سليمة، فيمكن أن يستفيد من موارده الأعضاء الذين يحتاجون إلى التمويل المؤقت لمعالجة ما يتعرضون له من مشكلات في ميزان المدفوعات، يتحكم هذا الجهاز في السياسات المرتبطة بمسألة القروض، حيث يقدم قروض تحت شروط من شأنها أن تؤثر على الاختيارات الاقتصادية الوطنية وتوجيهها.

يتألف صندوق النقد الدولي من مجلس للمحافظين، الذي يعتبر أعلى هيئة في الصندوق، ويجتمع مرة كل سنة، أو بناء على طلب 15 عضوا أو بناءا لطلب أعضاء يشكلون ربع الحصص، ويمثل كل دولة محافظ ومحافظ مناوب، وغالبا ما يكون وزيرا للمالية لبلده أو حاكما للبنك المركزي، وتعكس الحصة التي يدفعها كل بلد وزنه في الاقتصاد العالمي، وتتألف الحصة من 25% ذهباً ومن 75% من عملة البلد، وفي حالة عدم توفر كمية الذهب والدولارات المطلوبة، يتم دفع 10% من الذهب وتدفع النسبة المتبقية بالعملة الوطنية<sup>5</sup>.

1- Elayah Moussa: Donors-promoted public Sector Reforms in Developing countries and the Local Knowledge Syndrome: the Dutch-yemen NPT Program for Developing the higher Education sector in Yemen, published by Leiden University and Smart Print, 2014, p. 7.

2- عرفان تقي الحسني: التمويل الدولي، منشورات دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، سنة 1999، ص. 64.

3- هشام حنضل عبد الباقي: تقدير الحجم الأمثل للمعونات الخارجية للاقتصاد البحريني، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 40، 2007، ص. 8.

4- محمود خالد المسافر: العولمة الاقتصادية هيمنة الشمال والتداعيات على الجنوب، منشورات بيت الحكمة، (بغداد)، الطبعة الأولى، 2002، ص. 149.

5 - عز الدين صالحاني: صندوق النقد الدولي والمساهمة السعودية، منشورات معهد الإنماء الغربي للدراسات الاقتصادية (بيروت)، الطبعة الأولى، 1983، ص. 16.

وقد كشفت الأزمات المالية للبلدان، عن الدور الحقيقي الذي يلعبه صندوق النقد الدولي في توجيه سياسات الدول المستدينة، ومدى تدخله في اتخاذ القرارات المالية والنقدية على الصعيد الدولي وعلى الخصوص في دول العالم الثالث، فحين أنشئ هذا الصندوق، لم يكن أحد يتوقع أن تكون له مثل هذه القوة المؤثرة، التي تمكنه من التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء، بالذات الدول المتخلفة، وإملاء ما يراه من توجيهات اقتصادية واجتماعية، وأن يحكم في أنظمة حكم بكاملها في عدد من دول العالم<sup>1</sup>.

فأصبح تشكيل الحكومات وتحديد سياساتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، يتأثر بتوجيهات صندوق النقد الدولي وبمدى رضاه، من هنا ليس عجيبا أن ترى كاتبة مثل "شربل بابر" أن هذا الصندوق قد غدا أقوى حكومة فوق قومية في عالم اليوم، وأن قدرته على التدخل في الشؤون الداخلية للبلاد التي يتعامل معها تمنحه سلطة لا يسع أنصار الأمم المتحدة إلى أن يحلموا بها<sup>2</sup>، وبما أنه يؤثر بشكل مباشر في مالية الدول وفي ميزانيتها فمن البديهي أن تتأثر ميزانية النوع الاجتماعي وتمويل البرامج التنموية الوطنية أيضا، خاصة أن أغلب المساعدات المالية المقدمة تصب في خانة التنمية.

يلعب صندوق النقد الدولي دورا مهما في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، رغم أن الوسائل التي يستعملها غير مباشرة في العديد من الحالات، يدعم هذا الصندوق البرامج الحيوية المساهمة في استعادة النمو المستدام الذي يعتبر شرط ضروري للحد من الفقر في البلدان التي تواجه أزمات في ميزان المدفوعات، وبما أن النساء هن الأشد فقرا فإن البرامج التي يدعمها صندوق النقد الدولي غالبا ما تكون لصالحهن وتأخذ منظور النوع الاجتماعي بالحسبان، بهذا يساهم صندوق النقد الدولي في تدعيم ميزانية النوع الاجتماعي، وهو يتولى أيضا<sup>3</sup>:

- يلعب صندوق النقد الدولي من خلال المراقبة التي يقوم بها لاسيما مع البلدان الصناعية، دورا حاسما في تسهيل النمو الاقتصادي العالمي الداعم لنمو أشد البلدان فقرا.
- في إطار المراقبة يسعى صندوق النقد الدولي إلى منع الأزمات المالية المؤثرة على البلدان النامية، والتي يقع عبئها على الفقراء بشكل غير متناسب، بالنسبة للنساء على الخصوص قد يكون هذا الدور الوقائي للصندوق هو الأكثر أهمية، لأن المرأة تكون أكثر عرضة لأضرار الأزمات المالية.
- يشجع صندوق النقد الدولي على زيادة مخصصات الميزانية الخاصة ببرامج الإنفاق للحد من الفقر في البلدان المنخفضة الدخل.
- يقدم الصندوق بدعامة مع البنك الدولي مساعدة تقنية كبيرة لأنظمة الميزانية، لضمان وصول الإنفاق الاجتماعي المتزايد إلى المستفيدين المعنيين، ويشمل ذلك تعزيز الشفافية المالية ومساعدة البلدان على وضع أنظمة لتتبع النفقات التي تقلل من الفقر والإبلاغ عنها.

1 - محمد سلكي: مرجع سابق، ص. 151.

2- شربل بابر: فخ القروض الخارجية، صندوق النقد الدولي والعالم الثالث، ترجمة بيار عقل، منشورات دار الطليعة (بيروت)، 1977، ص. 5.  
3- Peter Heller and Erik Lueth: Can the Contribute to the Promotion of the MDGS relating to Gender Equality?, Remarks addressed to the Meeting of High - level Women in international Finance, Economics, and Development (Dubai), 2003.

• يجري الصندوق تحليلات جوهرية للسياسات المتعلقة بالاقتصاد الكلي في البلدان منخفضة الدخل، ويفرض مقترحاته حول الموضوع، ومن ضمن هذه المقترحات إدماج منظور النوع في الميزانيات الوطنية.

البنك الدولي: هو أحد الوكالات المتخصصة في الأمم المتحدة التي تعنى بالتنمية، وفي الآونة الأخيرة، ضاعف البنك من جهوده حيث أصبح يركز على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية التي تمت الموافقة عليها من جانب أعضاء الأمم المتحدة عام 2000، والتي تستهدف تحقيق تخفيف مستدام لحدّة الفقر، ويعتبر تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، من صلب الأهداف الإنمائية للألفية، فهما شرطان أساسيان للتغلب على الفقر والجوع والمرض<sup>1</sup>، هذه الأهداف وضعت التزامات إضافية على عاتق الميزانيات الحكومية، ودفعتها إلى تبني برامج واستراتيجيات مستجيبة لمنظور النوع الاجتماعي، بالتالي ساهم البنك الدولي في دفع الدول الأعضاء إلى تبني الاشتغال بميزانية النوع.

وبعد إعلان باريس حول فعالية المساعدات سنة 2005، والحوارات الكثيرة حول فعالية المساعدات في تمويل التنمية، تم إدراك أهمية إدماج المساواة بين الجنسين على مستوى التخطيط وبرمجة التنمية الوطنية، مما استوجب على الحكومات والمدافعين عن مبدأ المساواة بين الجنسين، رفع قدراتهم الدفاعية، وإدماج الأهداف والأولويات ذات الصلة بالمساواة بين الجنسين، في المخططات الوطنية بشكل أكثر جرأة، مع تخصيص الموارد الكافية لتحقيق هذه الأخيرة<sup>2</sup>.

إلى يومنا هذا، قليلة هي مخططات التنمية، التي تشتمل بطريقة ملموسة على عناصر لها علاقة بالمساواة، ذلك أن مخططات العمل الهادفة لتحقيق المساواة بين الجنسين، بالإضافة إلى قلتها، تبقى غير متصلة باستراتيجيات التنمية الوطنية، ففي حال اعتمدت مخططات التنمية على مخططات عمل تخص المساواة كمرجع لها، سوف تكون الروابط بينهما ضعيفة، وهذه الفجوات أصبحت واضحة بشكل خاص على مستوى المحيط الجديد للمساعدات، ومحط اهتمام، بسبب مخططات التنمية الوطنية، خاصة تلك المهمة بالدعم الميزانياتي المباشر، والتي أصبحت تدعو إلى تحديد الأولويات عند تخصيص النفقات العامة<sup>3</sup>.

إعلان باريس حول فعالية المساعدات، كان مصمم للقيام بمتابعة جمع "مونتييري 3" وقمة مجموعة الثمانية، ولدعوة الجهات المانحة إلى زيادة مساعداتهم، واعتماد تدابير ملموسة وذات آثار يمكن تتبعها خلال تنفيذ الإصلاحات المقدمة على مستوى صرف وتسيير المساعدة، وقد أنشأ إعلان باريس أهداف فعالية المساعدة، ومؤشرات التقدم التي تم تأييدها من طرف الدول الأعضاء، في القمة العالمية التي عقدت بالولايات المتحدة سنة 2005.

يحتوي إعلان باريس على مجموعة من التوجيهات، مع تحديد مجموعة من القدرات التي تحتاج التعزيز في بلدان المنطقة:

1 - منظمة الأمم المتحدة: تقرير عن الأهداف الإنمائية للألفية، منشورات منظمة الأمم المتحدة (نيويورك)، 2010، ص. 4.

2- Miri Hanane: op.cit, p. 335.

3 Ibid, p. 336.

- وزارات المالية والتخطيط، يجب عليها تجهيز فرق تقنية مدربة لوضع ميزانية تأخذ بعين الاعتبار المساواة بين الجنسين، وزارات تقنية لتنسيق عملية الميزانية مع نظرائهم من وزارات المالية والتخطيط، وتقوية الآليات الوطنية لتعزيز وضع المرأة.
- متابعة تطبيق آليات المساواة فيما يخص المساواة بين الجنسين.
- ضرورة فهم الجمعيات النسائية والمدافعين عن مبدأ المساواة، للعمليات التي تمر منها ميزانية بلدانهم، حتى يتسنى لهم المشاركة الفعالة في النماذج الجديدة للمساعدات، وكذلك في عمليات التخطيط لها.
- لاستدامة القدرات الجديدة يجب حفظها بواسطة شراكة واسعة واجتماعات الأطراف المعنية، المكلفين بتحديد أولويات السياسات، استراتيجيات التطبيق، وبآليات المساءلة، وفي هذا الصدد يمكن للشركاء المانحين، لعب دور التسهيل والسماح للدول بعملية الرقابة على استعمال المساعدات، والوفاء بالالتزامات المكتتب بها.

طلبات توفر القدرات يجب أن تعتبر بمثابة التطبيق الجيد للحكمة في مجال تعزيز المساواة بين الجنسين، وحتى لو كانت هذه القدرات متطورة، يجب على هيكل الحكومة تقديم بعض الحوافز لضمان ترجمة هذه القدرات إلى نتائج، وهذا بدوره يحسن من المساواة بين الجنسين، ويحقق تنمية فعالة، وقد تكاتفت الجهود المبذولة لتلبية هذه الطلبات في السنوات الأخيرة، وهذا ما تبينه تجربة الدول الإفريقية في هذا الصدد<sup>1</sup>.

## المبحث الثاني: تحليل ميزانية النوع الاجتماعي

تحليل ميزانية النوع بمثابة فحص للسياسات المالية وميزانية الدولة بالاعتماد على البيانات الكمية المتاحة، وفهم أسبابها وكيفية حدوثها وتقديم المقترحات اللازمة لمواجهتها، فهذه العملية التحليلية بمثابة أداة لتقييم السياسات المالية، وتمكن من تخصيص الاعتمادات وتحدد أسلوب إنفاقها من منظور النوع الاجتماعي، ينطوي تحليل ميزانية النوع على العديد من التفاصيل الفنية، ويتأسس على عناصر محددة، ويتم من خلال عدة طرق وأساليب تختلف من حيث درجة تعقيدها (المطلب الأول)، كما يمكن الاستفادة من مجموعة مختلفة من الأدوات أثناء عملية التحليل هذه (المطلب الثاني).

### المطلب الأول: أساليب وعناصر تحليل ميزانية النوع الاجتماعي

ميزانية النوع الاجتماعي تعني تعميم المنظور الجنساني في الميزانية، مما يستلزم تقييماً للميزانيات على أساس الجنس مع إدراج منظور النوع الاجتماعي على جميع مستويات عمليات الميزانية، وإعادة هيكلة الإيرادات والنفقات من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين، من حيث الموارد

<sup>1</sup>- Le développement des capacités pour la promotion de l'égalité entre les sexes, dans l'optique de l'efficacité de l'aide Enseignements dégages des consultations sous- régionales en Afrique, Document de réflexion d'UNIFEM, Septembre 2007, Fonds de développement des Nations Unies pour la femme INIFEM, publie sur le site: <http://www.unifem.org>.

الاقتصادية والقوة والتعليم والتدريب والصحة<sup>1</sup>، لهذا سيتطرق (الفرع الأول) لأسلوب تحليل ميزانية النوع، و(الفرع الثاني) للتفصيل أكثر في عناصر تحليل ميزانية النوع الاجتماع

## الفرع الأول: أساليب تحليل ميزانية النوع الاجتماعي

الهدف من ميزانية النوع الاجتماعي هو تحقيق موارد موجهة نحو المساواة بين الجنسين، ويتوجب دمج منظور النوع في كل مرحلة من مراحل وضع الميزانية، بما أن الميزانية المستجيبة للنوع هي وسيلة لتحقيق العدالة والمساواة النوعية، فإن تحليل الميزانية من منظور النوع، يجب أن يشير إلى استخدام الموارد وتوجيهها إلى تحقيق المساواة بين الجنسين، ويمثل نقطة البداية لإدماج النوع في الميزانية بشكل عملي، من خلال إلقاء الضوء على الفجوات والصور وكذا الآثار والانعكاسات الخاصة بمالية الدولة على النوع.

يستند تحليل ميزانية النوع على تقييم مدى فعالية الميزانية في سد الفجوات والتباينات بين الجنسين، ويستعرض التوزيع الفعلي للموارد بين النساء والرجال، والفتيات والأولاد، وهذا النوع من التحليل يسمح أيضا بإدراج بعض القضايا الرئيسية التي يتم تجاهلها بشكل متكرر في الميزانيات وباقي تحليلات السياسات العامة، ويبقى أهم هذه القضايا، التوزيع غير المتكافئ للموارد داخل الأسر<sup>2</sup>.

وتحليل ميزانية النوع بمثابة فحص للسياسات المالية وميزانية الدولة بالاعتماد على البيانات الكمية المتاحة، وفهم أسبابها وكيفية حدوثها وتقديم المقترحات اللازمة لمواجهتها<sup>3</sup>، فهذه العملية التحليلية بمثابة أداة لتقييم السياسات المالية، وتمكن من تخصيص الاعتمادات وتحدد أسلوب إنفاقها من منظور النوع الاجتماعي، وفي هذا السياق تشير مصادر اليونيفيم (صندوق الأمم المتحدة) إلى أن من فوائد استخدام تحليل الميزانيات العامة على أساس النوع الاجتماعي ضمان كل من الشفافية والكفاءة في تدبير الميزانية العامة<sup>4</sup>.

أسلوب تحليل الميزانية على أساس النوع يرمي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن تلخيصها في النقاط التالية<sup>5</sup>:

1- Angelika Blickhauser and Henning von Bargaen: Gender Budgeting, Report Fit for Gender Mainstreaming (Berlin), 2007, p. 3.

2- European Institute for Gender Equality: Gender Budgeting, op.cit, p. 9.

3- محمد البنا: تحليل الميزانية المستجيبة للنوع، دليل عملي، 2010، ص. 24.

4- Angelika Blickhauser and Henning von Bargaen: op.cit, p. 4.

5- هديل رزق: الموازنة الفلسطينية من منظور النوع الاجتماعي، المسوغات وآليات العمل، مرجع سابق، ص. 13.

1- يساعد التحليل في الكشف عن الاختلالات سواء عند تخصيص الموارد وتوزيع الموارد أو عند تحصيل الإيرادات ووضع السياسات المالية.

2- فهم الظاهرة وتفسيرها وبيان أثرها على التنمية (التحليل الكيفي).

3- اقتراح سياسات وبرامج لمعالجة الاختلالات.

4- مساعدة الجهات في إعداد الميزانية، و أثر الخدمات الحكومية على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

يتم تحليل الميزانية من منظور النوع الاجتماعي من خلال عدة طرق تختلف من حيث درجة تعقيدها، ومن حيث متطلبات إجراءات التحليل التي تتغير بتبدل مستوى الفرص والأهداف من التحليل<sup>1</sup>، يشمل هذا المستوى من التحليل مراجعة أثر النفقات والضرائب على كل من المرأة والرجل، وتكمن ميزته في أنه يكشف عما إذا كان هناك تحيز في تصميم السياسات يؤدي إلى عدم العدالة في تخصيص النفقات أو في عملية تحصيل الضرائب من ناحية النوع الاجتماعي.

لا شك أن هذا الأسلوب يحتاج إلى أدوات متطورة للتحليل، إضافة إلى الحاجة لبيانات جديدة إذا أردنا الوصول إلى تحليل الأثر، كذلك قد نحتاج إلى نمط توزيع الدخل القومي لبيان أثر الميزانية على الأفراد والأسر خاصة فيما يتعلق بأثر الإنفاق، وكذلك أثر الضرائب على عدالة توزيع الدخل على المستوى القومي، يثير هذا المستوى تساؤلاً حول كيفية تخصيص النفقات (كيفية تحصيل الإيرادات) بين المرأة والرجل؟

---

<sup>1</sup>- محمد البنا: مرجع سابق، ص. 30.

يمر التحليل النوعي للميزانية من مراحل عدة يمكن إبرازها من خلال الجدول التالي:

### الجدول رقم 3: مراحل تحليل ميزانية النوع الاجتماعي

الأهداف	المراحل
- المعرفة الدقيقة بوضعية الأفراد من الجنسين من مختلف الأعمار وأهم السياسات العمومية الموجهة إليهم من خلال دراسة الميزانية العامة والمخططات التنموية.	- التوفر على المعطيات العامة، من قبيل المخطط الاقتصادي والاجتماعي، الميزانية العامة، الميزانيات القطاعية والبرامج والمشاريع، المعطيات الإحصائية العامة والتقارير الموضوعاتية.
- يجب استجابة السياسات العمومية بشكل: - متساوي على احتياجات الرجال و النساء. - تمييزي لصالح الرجال. - تفضيلي من أجل إقرار المساواة بين الجنسين.	- ترتيب المعطيات حسب معايير النوع في مجالات مختلفة: العمل – الصحة – التعليم.
- تحديد مدى تقدم السياسات العمومية في اتجاه إقرار المساواة بين الجنسين. - تحديد الجهود الواجب من أجل تقليص فجوة النوع مع تحديد مجالات التدخل حسب الأولويات.	- احتساب الفجوة النوعية بين الجنسين.
- اعتماد أداة النوع الاجتماعي بشكل عرضاني في مختلف الوحدات الإدارية مركزيا ومحليا من ناحية التشخيص والتخطيط والتنفيذ.	- بلورة سياسة جديدة.

المصدر: رولا أبو دحو ونصر عبد الكريم: دليل إعداد الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي، منشورات مفتاح، الطبعة الأولى، 2011، ص. 41.

يتناول الجدول السابق المراحل التي يمر منها تحليل ميزانية النوع الاجتماعي مع أهمية كل مرحلة، مثلا مرحلة جمع المعلومات والمعطيات تساعد على معرفة الوضعية العامة للأفراد وكذا

السياسات العمومية الموجهة لهم، واحتساب الفجوة النوعية بين الجنسين، يؤدي إلى تحديد درجة نجاح السياسات المعتمدة في تحقيق المساواة، وكذا الجهود الواجب اتباعها لتحقيق هذه الغاية وتدارك أي نقص.

التحليل الجيد هو عنصر أساسي في أي عمل، وتتمثل متطلبات تنفيذه توفر إحصاءات تفصيلية عن الإيرادات والنفقات موزعة حسب النوع الاجتماعي، ثم إتباع عدة خطوات أساسية لنجاحه، وهي كالآتي:

**التحليل المصنف لأثر الميزانية على استخدام الوقت:** يهدف هذا التحليل إلى إبراز قيمة العمل غير المؤدى عنه من خلال الربط بين الميزانية العامة وكيفية استخدام الأسر للوقت وخاصة النساء<sup>1</sup>، تشمل متطلبات هذا الأسلوب من التحليل توفر بيانات عن الاقتصاد المدفوع والاقتصاد غير المدفوع، وتوفر نموذج حول نمط توزيع الدخل، وكذلك نموذج لسوق العمل ومدى استجابته للفروق النوعية، كما يجب أن يتم دراسة أثر ما يتخذ من سياسات على القيم والمبادئ الخاصة بالنوع الاجتماعي، يتسم هذا المستوى من التحليل باتساع مداه، حيث يستهدف إدماج النوع في الموازنة بشكل عام.

بالتالي يستهدف تحليل ميزانية النوع الاجتماعي إدماج هذه القضايا في مختلف الأنشطة وتحقيق أهداف متعددة<sup>2</sup>، ويعتبر تقييم الأثر على النوع أداة لتقييم السياسات المالية، ويجب على أسئلة هامة مثل: كيف تم أخذ النوع الاجتماعي في الاعتبار عند وضع السياسة الاقتصادية وتصميمها وتنفيذها؟ وما هي الأولوية التي أعطيت لأهداف تقليل عدم العدالة النوعية والحد من التمييز ضد المرأة بالمقارنة بالأهداف الأخرى؟

يتطلب هذا المستوى الذهاب لأبعد من مجرد جعل قضية النوع الاجتماعي محل اهتمام أو حساب عبء النفقات العامة، لذلك فإن التركيز خلال هذه المرحلة يجب أن ينصب على الاهتمام بأثر الموازنة على التمايز النوعي خاصة بالنسبة لتخصيص النفقات، وأن يجري تحليل هذه الآثار في المدى القريب والبعيد، وأن يتم في ضوء احتياجات كل من المرأة والرجل، ويحتاج هذا المستوى من التحليل أدوات أكثر تطوراً، كما يحتاج إلى بيانات أكثر تفصيلاً حتى يمكن بحث أثر الموازنة على القطاع غير المدفوع، ويمكن إجراء استبيان على المستفيدين من الخدمات الحكومية حول مدى استخدام الوقت.

1- صباح العمراني: مرجع سابق، ص. 297.

2- محمد البنا: مرجع سابق، ص. 33.

**إدماج النوع الاجتماعي في السياسات الاقتصادية:** يعتبر إدماج النوع الاجتماعي في السياسة الاقتصادية أوسع أنواع التحليل، ويمكن استخدام تقييم أثر الإنفاق على النوع كأداة في عملية إدماج النوع، إلا أن الإدماج يمكن أن يشمل مجموعة واسعة من الأنشطة المرتبطة بعدد من الأهداف، كما أنه في حين يعتبر تقييم الأثر على النوع أداة تستخدم متى تم تطبيق سياسة ما، فإن الإدماج على العكس يشير إلى إدخال بعد النوع الاجتماعي عبر كل جوانب صنع السياسات<sup>1</sup>.

إن عمليات الإدماج تتضمن البحث في تأثير أي سياسة اقتصادية على النوع الاجتماعي، ولذلك فإنها تتطلب تعاون وتنسيق بين الإدارات الحكومية المختلفة، وفيما بين العاملين في الإدارات التنفيذية والمستويات الإدارية الأقل والداخلية في عملية صنع السياسات، وربما تكون المتطلبات منها ليست محسوسة كما في الطرق السابقة، حيث أنها تشير إلى الحساسية للنوع كقضية تأخذ في الاعتبار خلال عملية صنع السياسات، وإلى الطرق التي تحدد بها الأولويات والأهداف المرتبطة بكل سياسة<sup>2</sup>.

تنصرف عملية إدماج النوع لتشمل كل الوزارات بجانب عملية إعداد وتنفيذ الموازنة، بالتالي فإن التحليل لا يقتصر على أنشطة وزارة المالية التي تعمل كمنسق لأوجه الإنفاق العام وتحصيل الإيرادات، وإنما يشمل عددا من الوزارات الأخرى.

**القياس:** حتى ينجح أسلوب القياس كنوع من أنواع التحليل، يتوجب على السياسات أن تكون محددة بشكل دقيق لضمان تحقيق الأهداف، كما هو الحال عند استهداف تضيق الفجوة في الأجر بين النوع الاجتماعي، وكمثال آخر يمكن فيه تطبيق التحليل بالقياس، متغير الفقر خاصة الفقر بين الأطفال أو بين النساء، وذلك عن طريق استهداف مستوى معين من الإنجاز، ووضع مستوى أدنى له، وتحديد فترة زمنية يجب تحقيق الهدف خلالها.

وعلى عكس أنواع التحليل السابقة، فإن هذا النوع لا يعد مرحلة مستقلة بذاتها، بل يمكن أن يعد جزء من أي طريقة من الطرق الأخرى، وقد شاع استخدام القياس في الاتحاد الأوروبي ويطبق على عمليات مكافحة الفقر بوجه خاص، حيث تم وضع مقياس بالنسبة لفقر الأطفال والمخطط للتخلص منه عام 2020، وعمليا يتم وضع معيار لأي متغير أو هدف كحد أدنى، وإطار زمني لتحقيق هذا المعيار<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - دليل عملي للبرلمانيين: البرلمان والموازنة والنوع الاجتماعي، منشورات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (بيروت)، 2004، ص. 87.

<sup>2</sup> - نفس المرجع، ص. 87.

<sup>3</sup> - Amanda Ellis: Gender and Economic Growth in Tanzania, Creating Opportunities for Women, published by The World Bank for Reconstruction and Development / The World Bank, Library of congress (Washington), 2007, p. 121.

هناك مجالات عديدة لوضع أهداف معيارية لتحقيق العدل و الإنصاف للمرأة، في إطار تحقيق العدالة من منظور النوع الاجتماعي، ويمكن وضع هذه المعايير بواسطة الوزارات و الإدارات الحكومية أو جماعات ومنظمات المجتمع المدني، و لا يحتاج هذا الأسلوب إلى أدوات تحليل معقدة، لذا فنجاح القياس يتطلب تحديد السياسة التي تكون فعالة لتحقيق هذا المعيار.

إجمالاً فإنه على الرغم من بساطة الطرق السابقة لإدخال تحليل النوع في الميزانية فإنها تثير عدداً من القضايا، بعضها خاص بالمفاهيم وبعضها عملي، حول فهمنا للعلاقة التبادلية بين السياسة الاقتصادية والنوع الاجتماعي، كذلك فإن التمييز بين الأنواع المختلفة لتحليل النوع يساعدنا في توضيح المكانة المحتملة للمبادرات الخاصة بالموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي، ويمكن للجهات غير الحكومية أن يكون لها دور في طرق التحليل الثلاث الأولى، إلا أن تحليل إدماج النوع يقتصر على جهة مركزية حكومية نظراً لأنها تتطلب قدرة على تشجيع عدد من الأجهزة الحكومية للمشاركة في عمليات الإدماج<sup>1</sup>.

إن عملية تحليل الميزانية لإدماج النوع الاجتماعي بها يمكن أن تتم عن طريق مجموعة من المستويات، ووفقاً للمستوى الذي تتبناه الدولة، تتعدد مناهج وأدوات إدماج النوع الاجتماعي في المالية العامة، ومن ثم لا يوجد منهج واحد لإجراء تحليل الميزانية العامة من منظور العدالة النوعية، بل يوجد عدد من الأدوات التحليلية التي يمكن استخدامها في هذا المجال.

يعتبر إدماج النوع الاجتماعي في المالية العامة للدولة أهم مداخل إدماج النوع في السياسات الاقتصادية الكلية، حيث يتم إدخال منظور النوع الاجتماعي عند صياغة السياسات المالية وعند إعداد الموازنة وتوصيل الخدمات العامة، وتحصيل الإيرادات بطريقة تحقق العدالة والإنصاف، ويمكن أن يتم هذا الإدماج عن طريق ثلاث مستويات، تبدأ من صياغة السياسات المالية وإعداد الموازنة، وتنتهي بتوفير الخدمات العامة وتقديمها للجمهور وتحصيل الإيرادات، يمكن إجمالاً أهم مستويات إدماج النوع الاجتماعي في الميزانية في المستويات التالية<sup>2</sup>:

**مستوى السياسة المالية:** تتعلق السياسة المالية بالإجراءات التي تتخذها الحكومة وتؤثر في وضع الموازنة وبنودها المختلفة من حيث تحصيل الموارد وتخصيصها بين مختلف الاستخدامات لتحقيق الأهداف الاقتصادية، وهكذا يتم خلالها تقرير حجم الإنفاق العام والإيرادات العامة والعجز أو الفائض، وسبل تمويله وحجم الدين العام وهيكله، ومن ثم يجب التأكد من تصميم هذه السياسات بشكل

<sup>1</sup>- Amanda Ellis: op.cit, p. 122.

<sup>2</sup>-خوفل بنونا: إعداد موازنات تراعي النوع الاجتماعي، مرجع سابق، ص. 6.

يضمن تحقيق هدف العدالة النوعية، وخلال هذا المستوى من التحليل يجب معرفة مدى احترام التعهدات والالتزامات الدولية التي تضمن المساواة، والامتثال لها على مستوى برامج الميزانية<sup>1</sup>.

**مستوى إعداد الموازنة العامة:** يجب أن يتم إعداد الميزانية مع الأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات المختلفة و التفاضلية للمستفيدين منها من الجنسين، فالميزانيات عموماً وميزانية النوع بالخصوص تعكس احتياجات ما يشار إليه باسم "المجموعات الضعيفة"، ومعرفة هل يتم تقييم بيانات الاحتياجات والتخطيط حسب النوع، مع تحديد الفئة المشاركة في الميزانية من الجنسين بشكل أكبر مع توضيح إذا كانت البرامج الجنسانية ذات أولوية في الميزانية ويتم تخصيص مخصصات هامة لها، وهل جميع خطط وبرامج وأنشطة القطاعات الوزارية تخضع لمراجعة وتحليل مراعي لمنظور النوع الاجتماعي قبل وبعد وأثناء تنفيذ ميزانياتها ودرجة تنفيذها<sup>2</sup>.

يشمل هذا المستوى مرحلة اقتراح حجم النفقات العامة وتوزيعها على أوجه الإنفاق المختلفة، سواء حسب الأغراض الإدارية أو الجهات الإدارية، أو كانت مشتريات حكومية أو مصروفات تحويلية، وتحديد مستوى الضرائب وأنواعها والحوافز المقدمة للفئات المختلفة في المجتمع، وغير ذلك من مكونات الإيرادات العامة، مثل الرسوم ومقابل الاستخدام والإتاوات، ويتطلب تطبيق المبادرة أن تتم عمليات إعداد وتنفيذ ومراقبة الميزانية العامة بكل جوانبها من منظور النوع الاجتماعي بما يحقق العدالة والإنصاف<sup>3</sup>.

**مستوى توفير الخدمات العامة:** يتعلق هذا المستوى بمدى فاعلية توفير السلع والخدمات العامة لأفراد المجتمع، حيث تعتبر الميزانية العامة للدولة بمثابة البرنامج المالي للحكومة لتقدير السلع والخدمات العامة لأفراد المجتمع، وهو ما يقتضي التأكيد على تنفيذ البرنامج بفعالية وكفاءة وعدالة، أي توصيل الخدمات إلى الأفراد المستهدفين والأسر والمنشآت بفعالية، وتحقيق مستوى عالٍ من الرضا على الخدمات العامة المقدمة من منظور النوع الاجتماعي<sup>4</sup>.

إن التحليل الجيد لميزانية النوع لن يتأتى إلا بمعرفة نصيب كل فرد من النفقات العامة، وبالرغم من صعوبة ضبط هذه المعلومة، إلا أنه يمكن تحقيقها عن طريق استعمال بيانات التخطيط، وللإشارة فتحقق هذه الخطوة سيساهم في تحسين ميزانية النوع، وسيضمن توجيه النفقات نحو تحقيق المشكلة بدقة

1- Department of Justice and Constitutional Development: Gender Responsive Budget Analysis & Assessment Instrument, Report, 2004, p. 28.

2- Ibid, p. 25.

3 - نوفل بنونا: إعداد موازنات تراعي النوع الاجتماعي، مرجع سابق، ص. 6.

4- Department of Justice and Constitutional Development: Gender Responsive Budget Analysis & Assessment Instrument, op.cit, p. 39.

أكبر، يمكن تفسير ضعف الخدمات الحكومية والإنفاق الناقص في مجال تحقيق العدالة النوعية، بعدم وجود الاهتمام أو القلق الكافي من طرف الدولة حول قضايا النوع الاجتماعي<sup>1</sup>، عموماً، تستوجب عملية تحليل ميزانية النوع الاجتماعي للوصول إلى معرفة درجة اهتمام بلد معين بتحقيق المساواة بين أفرادها، الإجابة على الأسئلة التالية<sup>2</sup>:

- ما هو الوضع الفعلي للنساء والرجال عند توزيع الإيرادات؟

- ما هي الفئة المساهمة في الإيرادات الحكومية بشكل أكبر؟

- ما هي أسباب عدم المساواة في مساهمة النساء و الرجال في الإيرادات؟

- من يستفيد أكثر من النفقات (الخدمات الحكومية) ؟

### الفرع الثاني: عناصر تحليل ميزانية النوع الاجتماعي

تقترح الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي مخصصات من الموارد المالية للتصدي للاحتياجات المختلفة للنساء والفتيات الفقيرات، وإغلاق الفجوات القائمة بين الجنسين، عن طريق برامج ومشاريع تنموية، وبما أن عناصر الميزانية هي الإيرادات والنفقات فإن تحليل الميزانية المستجيبة للنوع يستوجب تحليل كل عنصر من هذه العناصر على حدة، فبالرغم من كون تحليل ميزانية النوع يميل إلى التركيز على النفقات فقط، أصبح في الآونة الأخيرة يشتمل على تحليل الإيرادات أيضاً، وذلك عن طريق تحليل الضرائب<sup>3</sup>.

### الفقرة الأولى: تحليل النفقات

ركزت مبادرات ميزانية النوع بوجه عام على جانب النفقات في الميزانية، وقد شجعت قمة بكين صراحة الحكومات على بذل الجهود و بشكل منهجي لاستفادة المرأة من نفقات القطاع العام، وتعديل الميزانيات لضمان المساواة وتلبية مختلف الاحتياجات<sup>4</sup>، فالنفقات الحكومية تؤثر على النساء والرجال

1- Debbie Budlender: Review of Gender Budget initiatives, op.cit, P. 54.

2- Angelika Blickhauser and Henning von Bergen: op.cit, p. 7.

3 - Pildat: How Can Parliamentarians Make Ane Effective contribution? Gender Responsive Budget, Briefing Paper, Published By Pakistan Institute of Legislative Development and Transparency (Islamabad), First Published 2006, p. 10.

4- Hassena V A: The Need for Gender-responsive Budget for The Empowerment of Wommen, published by Global institute for Research and Education, vol 3 (4), 2014, P. 259.

مباشرة أو بشكل غير مباشر عن طريق السياسات العامة بتقييم أثر الميزانية على النساء والفتيات، ويمكن تصنيف ثلاث فئات من النفقات والتي تشكل 100% من الميزانية، وهي كالاتي<sup>1</sup>:

#### الجدول رقم 4: تصنيفات نفقات ميزانية النوع الاجتماعي

الفئة الأولى	الفئة الثانية	الفئة الثالثة
تستهدف هذه الفئة بالتحديد النفقات الحكومية المخصصة للنساء والرجال داخل المجتمع، بهدف تلبية احتياجاتهم الخاصة، على سبيل المثال: (صحة المرأة- العنف المنزلي).	تخصيص الحكومات نفقات لتحقيق التكافؤ في فرص العمل بين النساء والرجال، على سبيل المثال: (التدريب على رفع مستوى وكفاءة النساء العاملات - توفير حضانات ومرافق لأطفال الموظفين).	النفقات المخصصة لتنفيذ السياسات العامة الحكومية، ولتقييم الفئات المستفيدة منها، على سبيل المثال: من هم المنتفعين من الرعاية الصحية الأولية؟ من هي الفئة المستفيدة من برامج محو الأمية؟ من يتلقى خدمات الدعم الزراعي أكثر؟

Source: Rhonda Sharp: A frome Work for Gathering Budget information, from Government Departments and outhorities Mimeo, Adolaide: Research centre for Gender Studies, university of South Australia, 1995.

يوضح الجدول أعلاه الفئات الثلاثة التي تنقسم لها نفقات الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي، والأمثلة المصاحبة لها يمكن اعتبارها أفضل الممارسات المجسدة لأنواع الإنفاق من منظور النوع الاجتماعي داخل بلد معين، وفي نفس السياق، فالأغلبية العظمى من الحكومات (أكثر من 99%) تقسم نفقاتها حسب الفئة الثالثة، في حين أن نفقات الفئة الأولى والثانية تشكل حيزاً أصغر من نفقات الميزانية الإجمالية للحكومات، التي غالباً ما تكون مصممة لتلبية احتياجات على المدى القصير.

<sup>1</sup>- Debbie Budlender, Rhonda Sharp: How To Do a Gender-Sensitive Budget Analysis, op.cit, p. 57.

إن عملية تحليل ميزانية النوع الاجتماعي تستدعي المرور بمجموعة من المراحل، والوقوف عند كل مرحلة لمعرفة كيفية صنع ميزانية مستجيبة للنوع الاجتماعي، تراعي شروط العدالة والإنصاف بين الجنسين وتتجاوز كل الأخطاء والعراقيل التي تحد من فعاليتها، ويمكن إجمال هذه المراحل كالآتي:

#### المرحلة الأولى: تحديد قضايا النوع الاجتماعي

تبدأ هذه المرحلة بتحليل وضع المرأة، وإعطاء لمحة عن الاحتياجات والأولويات العملية والإستراتيجية الخاصة بها، وتسلط الضوء على ما إذا كانت هناك أوجه عدم مساواة قائمة بين النساء والرجال، فخلال هذه المرحلة يتم اختيار فئة أو مجموعة مستهدفة للدراسة والتحليل، على سبيل المثال إذا كان موضوع التحليل هو برنامج توظيف، يتم تبعا لهذه المرحلة تحديد وضع النساء والرجال في مجال العمل، ومعرفة عدد العاملين والعاطلين من النساء والرجال، والمهن التي يعملون بها سواء المدفوعة الأجر أو غير المدفوعة الأجر<sup>1</sup>.

لهذه الخطوة، يتم جمع أبرز الوثائق والبيانات حول شؤون المساواة بين النساء والرجال في البلاد، بحيث يتم تحديد أسبابها ومفعولها على المدى القريب والبعيد، وغالبا ما يمتلك البرلمانيون ومنظمات المجتمع المدني فكرة دقيقة عن الظرف الاقتصادي والاجتماعي الذي يعيشه الرجال والنساء والفتيان والفتيات في دائرتهم الانتخابية، كما يمكن الحصول على بيانات من الوزارات ومكاتب الإحصاء والتقارير الدولية، لكن للأسف في كثير من البلدان، هذه المعلومات تكون غير متاحة بسهولة أو يتم توفيرها بعد بضع سنوات من الحدث<sup>2</sup>.

#### المرحلة الثانية: جمع معلومات عن البرنامج

خلال هذه المرحلة يستدعي التحليل الجيد لميزانية النوع الإجابة على عدة تساؤلات يمكن تلخيصها في الأسئلة التالية:

- ما هي أهداف السياسة أو البرنامج الحكومي والأنشطة الرئيسية له؟

- ما هو مقدار الميزانية المرصودة لتحقيق البرنامج؟

- هل هناك جهات أخرى مساهمة في التمويل؟

<sup>1</sup>- Elisabeth Klatzer: Gender Responsive Budgeting: Analysis of Budget Programmes from Gender Perspective, published by United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of women, 2014, P. 14.

<sup>2</sup>- Debbie Budlender: Review of Gender Budget initiatives, op.cit, p. 54.

- من هي المؤسسة أو الجهة المسؤولة عن تنفيذ البرنامج؟

المرحلة الثالثة: إجراءات تحليل السياسات القطاعية حسب النوع الاجتماعي<sup>1</sup>

يتم في هذه المرحلة تحليل وتقييم الوثائق المتعلقة بالسياسات والبرامج القطاعية وفي مدى تلبيةها لشؤون المساواة بين النساء والرجال كما جرى تحديدها في المرحلة السابقة، ومعرفة هل تساهم هذه السياسات فعلا في الحد من اللامساواة بين الجنسين، أو تبقّيها على حالها، أو تزيدها حدة، ومن المفيد تقديم هذه المعلومات داخل جداول وبشكل مفصل، وملء استبيانات لمعرفة درجة رضا المستفيدين عن السياسة وذلك بالإجابة على الأسئلة التالية<sup>2</sup>:

- ما مدى رضا النساء والرجال عن جودة الخدمات المقدمة في ظل السياسة أو البرنامج الحكومي؟

- هل الخدمات المقدمة تغطي الطلب الموجود؟

- هل تأخذ الخدمات الاحتياجات والمصالح المختلفة للنساء و الرجال والأعراف السائدة؟

المرحلة الرابعة: تحليل التكلفة المالية

لتحقيق هذه الخطوة من التحليل يجب معرفة التكلفة الإجمالية لتوفير خدمات وأنشطة محددة، ويتم تقييم مدى كفاية المخصصات المالية وتوافق التزاماتها مع الحد من اللامساواة بين الجنسين، لمعرفة هل فعلا تترجم الحكومة وعودها وبرامجها إلى أفعال، وهل المخصصات المرصودة تساعد في معالجة اللامساواة بين النساء والرجال والتي جرى تحديدها في المرحلة الأولى<sup>3</sup>.

المرحلة الخامسة: تطوير الأهداف ووضع توصيات لتحسين ميزانية النوع

التطبيق الجيد للخطوات السابقة لتحليل ميزانية النوع الاجتماعي، سيمكن من الإلمام بكل جوانبها وإظهار أهم أشكال المساواة المدرجة فيها، وسيصبح من الممكن تطوير توصيات لمعالجة جوانب الخلل فيها.

المرحلة السادسة: حساب تكاليف تنفيذ التوصيات

<sup>1</sup> - إبراهيم أوجامع: مرجع سابق، ص. 113.

<sup>2</sup> - Elisabeth Klatzer: op.cit. p. 15.

<sup>3</sup> - إبراهيم أوجامع: مرجع سابق، ص. 113.

قد تأتي بعض التوصيات المقترحة للتحسين من ميزانية النوع الاجتماعي حسب الخطوات السابقة بتكاليف جديدة، مما يستلزم حساب الموارد المالية اللازمة لتفعيل هذه التوصيات على أرض الواقع.

المرحلة السابعة: استعراض نتائج تحليل ميزانية النوع الاجتماعي

في نهاية تحليل ميزانية النوع كما هو الحال في نهاية أي تحليل، ستظهر أسئلة وتوصيات جديدة، من المهم توثيقها، وكتابة تقرير يحتوي على خطوات التحليل والنتائج ذات الصلة والتوصيات التي وضعت، مما سيكون مدخلا هاما لإجراء تعديلات على البرامج والبيت في مخصصات الميزانية<sup>1</sup>.

إضافة إلى المراحل السبعة التي تمر منها عملية تحليل نفقات ميزانية النوع، يتطلب الأمر الاعتماد على إطار معين للقيام بهذا التحليل، يعود إطار تحليل تأثير النفقات الحكومية على مجموعات مختلفة إلى ما يقارب 100 سنة مع "Knut Wicksell"، ليتم تمديد هذه التقنية في السنوات الأخيرة لتحليل ميزانية النوع الاجتماعي، عن طريق وضع إطار لتحليل التأثيرات التفاضلية للإنفاق الحكومي حسب الجنس مع "Sharp و Budlender"<sup>2</sup>، وغالبا ما يطبق إطار عالمة الاقتصاد الأسترالية "روندا شارب" لتوزيع النفقات على فئات ثلاث<sup>3</sup>:

1- المخصصات التي تستهدف هذا الجنس أو ذاك، وهي مخصصات تعني النساء والفتيات أو الرجال والفتيان، مثلا، منح الدراسة التي تنالها الفتيات أو النصائح التي تسدى إلى الرجل في حالة العنف المنزلي، وتخصص عدد من الحكومات مبالغ مالية لتطبيق برامج تهدف إلى نصررة المرأة، ومن المهم تحليل أثر هذه المخصصات على حياة المرأة والحرص على أن يتم إنفاق أموال هذه البرامج بطريقة حسنة، لكن تفيد التجربة بأن المخصصات التي تستهدف هذا الجنس أو ذاك متواضعة بالمقارنة مع سائر الموازنة، ولا تتعدى نسبتها واحد بالمائة.

2- يجب تحليل المخصصات العامة لتحديد أثرها في كل من الجنسين، ويندرج الجزء الأكبر من النفقات ضمن هذه الفئة، ولعل أبرز صعوبات تحليل الموازنة حسب الجنس التأكد من استجابتها بالتساوي لحاجات النساء والرجال، والفتيان والفتيات من مختلف الأوساط الاقتصادية والاجتماعية<sup>4</sup>.

1- Elisabeth Klatzer: op.cit. p. 19.

2- Hassena V A: op.cit, p. 259.

3- Debbie Budlender, Rhonda Sharp: How To Do a Gender-Sensitive Budget Analysis, op.cit, p. 57.

4- Appendix to the report of the All-Ukrainian Association of Organizations of Employers « confederation of employers of Ukraine » on Participatory Gender audit, published in the site wib: <http://www.confueu.org/assets/filles/gloss.pdf>

3- تهدف مخصصات تكافؤ الفرص لجهة الاستخدام إلى تعزيز المساواة بين النساء والرجال في الوظائف العامة، مثلا وضع دور حضانة لأولاد الموظفين، وإجازات الوالدين أو حلقات التدريب الخاصة التي تخول للمرأة تولي مناصب من الدرجة الوسطى، ولا بد في هذا الصدد من دراسة متأنية لمستويات صنع القرار، لأن أنظمة التقديرات العامة تتخذ قرارات مهمة تؤثر في حياة النساء والرجال الفقراء، فإذا لم تتسم القرارات بالتوازن ستفضي إلى تجاهل المشكلة.

### الفقرة الثانية: تحليل الإيرادات حسب النوع الاجتماعي

لم تركز معظم مبادرات ميزانية النوع الاجتماعي على جانب الإيرادات ما عدا بعض الاستثناءات القليلة مثل ميزانية المملكة المتحدة، حيث تركز وسائل الإعلام على الإيرادات بداية قبل الانتقال للإعلان عن النفقات لاحقا وبدعاية أقل<sup>1</sup>، فعموما التركيز الرئيسي لمعظم أعمال الميزانية سواء من منظور النوع الاجتماعي أو خلاف ذلك، ينصب على النفقات بدل الإيرادات باعتبارها الهدف المرجو الوصول إليه عند جمع الموارد المالية، فبعد قيام الحكومات بعمليات تقدير إجمالي للإيرادات، تبدأ في اتخاذ القرارات حول كيفية إنفاق الأموال المتاحة<sup>2</sup>.

وتشكل الموارد الخارجية في الدول النامية جزءا كبيرا من مجموع الإيرادات، حيث أن الضرائب المباشرة تؤثر بشكل كبير في الطبقتين الوسطى والميسورة، أما في الدول المتقدمة، فتتمتع التعديلات الضريبية والتقديرات بوقوع كبير نتيجة القاعدة الضريبية المتسعة والأنظمة الاجتماعية الخاصة بهذه البلاد، غير أن الإيرادات لا تقتصر على الضرائب المباشرة فقط، لاسيما في البلدان النامية، ويمكن إجمال مصادر الإيرادات المالية الحكومية المحتملة في<sup>3</sup>:

- الضريبة على القيمة المضافة.

- عائدات التراخيص.

- فوائد السندات الحكومية.

- الغرامات.

- إيجارات الأملاك العمومية.

1- Hassena V A: op.cit, p. 260.

2- Debbie Budlender: The Fifth Women's Budget, published by the Institute for Democracy in South Africa Idasa (canada), 2000, p. 2.

3- Ibid.

- التبرعات.

يمكن تقسيم الإيرادات المالية المراعية للنوع الاجتماعي إلى الفئات الآتية<sup>1</sup>:

### الجدول رقم 5: بعض مصادر إيرادات ميزانية النوع الاجتماعي



Source: Debbie Budlender, Rhonda Sharp: How To Do a Gender-Sensitive Budget Analysis, op.cit, p. 67.

يوضح الشكل أعلاه بعض أشكال الإيرادات التي يمكن الاستعانة بها عند القيام بتحليل إيرادات الميزانية من منظور النوع الاجتماعي، وتبقى بعض الإيرادات أكثر قابلية للتحليل النوعي من غيرها، فالضرائب المباشرة (الضريبة على الدخل) ويمكن تحليلها من منظور النوع الاجتماعي، بمعرفة ما إذا كان دافع الضريبة من الإناث أو الذكور.

تحليل هذا النوع من الضرائب يكشف درجة المساواة النوعية في بلد معين، أما فيما يخص التحليل النوعي للضرائب غير المباشرة فيبقى الأكثر صعوبة، فهذا النوع من الضريبة لا يفرض بشكل مباشر على أشخاص محددين، مما ينتج عنه عدم القدرة على تحديد المكلفين أو المعنيين بها، وهذه من الأسباب التي تجعل عملية تحليل إيرادات ميزانية النوع أكثر صعوبة من تحليل النفقات<sup>2</sup>.

<sup>1</sup>- Debbie Budlender, Rhonda Sharp: How To Do a Gender-Sensitive Budget Analysis, op.cit, p. 68.

<sup>2</sup>- Hassena V A: op.cit, p. 260.

أيضا من بين أسباب الاهتمام بتحليل النفقات بدل الإيرادات وإهمال هذه الأخيرة، اعتبار عملية تحليل الإيرادات أكثر صعوبة وحساسية من الناحية السياسية على النفقات، فبما أن الضرائب تشكل الحصة الأكبر للموارد المالية داخل كل دولة، فإن تحليل الإيرادات قد يسبب في التخطي أو مواجهة مجموعة من الشركات والأشخاص الأثرياء المتهربين من دفع الضرائب، أو الدافعين لها أقل مما يجب، بالتالي التهديد بفقدان رأس مال محلي وفرص مهمة للاستثمار، وهذا ما يشكل مصدر قلق رئيسي لصناع السياسة المتحمسين لجعل البلاد قادرة على المنافسة عالمياً<sup>1</sup>.

بالتالي لا يمكن اعتبار عملية تحليل الإيرادات من منظور النوع الاجتماعي، أنها تتم بنفس درجة التطور كما هو الحال عند تحليل النفقات، لكن كما سبقت الإشارة تشدد عن القاعدة جنوب إفريقيا والمملكة المتحدة ودول أخرى، حيث يتمتع تحليل الإيرادات وفقاً للنوع الاجتماعي بالأهمية، فالنفقات لا تقفل إلا بعد الإجابة عن الأسئلة المتعلقة بحجم الموازنة ومصدر الإيرادات.

يمكن أن يتم تحديد مساهمة النساء والرجال في ضريبة الدخل متى فصلت البيانات بحسب النوع الاجتماعي، وبشكل عام يسدد الرجال هذه الضريبة أكثر من النساء على اعتبار أنهم يشاركون بنسب أكبر في الاقتصاد المأجور، ويتولون مناصب برواتب أفضل، ولا يمثل هذا النوع من الضرائب في الدول الفقيرة إلا جزءاً بسيطاً من الإيرادات حيث إن معظم السكان لا يخضعون للضريبة، وفي بعض الأحيان تسدد الضريبة على مستوى الأسر لا الأفراد فتصعب دراستها بحسب النوع الاجتماعي، ويسمح نوع آخر من التحاليل بتحديد أثر بعض الضرائب و الرسوم على النساء والرجال انطلاقاً من طبيعة عملهم أو مستوى العائدات أو القطاع الذي يعملون فيه<sup>2</sup>.

قد ترتبط أموال المانحين ببرامج وسياسات محددة لها أثرها بحسب النوع الاجتماعي، وتستبعد رسوم التسجيل في التعليم وخدمات الصحة والمياه والكهرباء المدفوعة، الأسر الفقيرة عن هذا النوع من التقديمات، فعندما يعجز الأهالي عن تسديد رسوم التسجيل لأطفالهم كافة، يخرجون بناتهم من المدرسة ويزداد عبء العمل الملقى على كاهل المرأة عندما تعجز عن سداد كلفة المياه الجارية أو الكهرباء، فتضطر إلى أن تجلب المياه والحطب بنفسها بما يشبه السخرة.

عند القيام بعملية تحليل الإيرادات حسب النوع الاجتماعي لا بد من توفر مجموعة من الأمور:

<sup>1</sup>- Debbie Budlender: The Fifth Women's Budget, published by the Institute for Democracy in South Africa, 1996, p 2.

<sup>2</sup>- إبراهيم أوجامع: مرجع سابق، ص. 103.

## أولاً: اقتصاد خدمات الرعاية غير المأجورة

تعاني النساء من عدد كبير من أشكال التمييز في عالم الشغل والتي لا تعلم بها السلطات العمومية والمجتمع المدني، وبدون وضع إستراتيجية عمومية وطنية ووعي جماعي بالآثار التي تخلفها أشكال التمييز ضد المرأة في مكان العمل على الحياة المهنية للنساء، من ناحية، وعلى تطوير الاقتصاد الوطني، من ناحية أخرى سيكون من الصعب التغلب على هذه الإشكالية.

كما يهم التنازع بين العمل والأسرة النساء أساساً ويعاقبهن، وحسب دراسة ميدانية حديثة أنجزتها المندوبية السامية للتخطيط، حول التدبير الزمني، فإن 95% من النساء المغربيات يساهمن في العمل المنزلي، ويبلغ متوسط الوقت اليومي الذي تقضيه النساء، النشيطات وغير النشيطات، في الأعمال والأشغال المنزلية 5 ساعات كل يوم، أي 7 مرات أكثر من الوقت الذي يقضيه الرجال<sup>1</sup>.

تتولى المرأة الجزء الأكبر من خدمات الرعاية غير المأجورة داخل الأسرة، فعندما تقرر السلطات العامة اقتصاد التكاليف عبر الحد من عدد أسرة المستشفيات، تتولى المرأة مسؤولية إضافية تقضي برعاية أفراد الأسرة المرضى، على اعتبارها ولية خدمات الرعاية غير المأجورة، وتحد هذه المسؤولية من قدرتها على جني العائدات، بهذه الطريقة تساهم أعمال الرعاية في تعزيز الميزانيات الحكومية، وإنقاص بعض المصاريف الإضافية عن كاهل الدولة وذلك عندما تتولى النساء رعاية المرضى وتوفير احتياجاتهم في المنزل بدل المستشفى<sup>2</sup>.

## ثانياً: سلطة القرار داخل الأسرة حسب النوع الاجتماعي

تفيد الدراسات بأن المرأة تخصص حصة أكبر من المردود المتوفر لديها لشراء السلع الغذائية الأساسية أو لتأمين بعض الخدمات كتعليم أطفالها والعناية بصحتهم وتوفير رفاحتهم، وعندما يرتفع سعر هذه السلع أو الخدمات عبر الضرائب غير المباشرة، تتأثر من ناحيتين: أولاً على مستوى الوقت حيث تضطر لإتمام مهام أو تولى التزامات إضافية للتعويض عن ارتفاع الأسعار، فمثلاً قد تضطر إلى ملازمة المنزل لرعاية أطفالها عوض إرسالهم إلى دار الحضانة، وثانياً، على صعيد هرم الاستهلاك عندما تضطر المرأة لشراء سلع بديلة أقل تكلفة وتغذية أو لتخصيص المزيد من الوقت لإعداد وجبات الطعام عوض تكليف شخص لإتمام هذه المهمة مقابل بدل مادي.

<sup>1</sup> - المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي: تقرير حول النهوض بالمساواة بين النساء والرجال في الحياة الاقتصادية والثقافية والسياسية، أشكال التمييز ضد النساء في الحياة الاقتصادية: حقائق وتوصيات، إحالة ذاتية رقم 18، 2014، ص. 12.

<sup>2</sup> - United Nations Population Fund: Budgeting for Chang: Gender Budgets and Sexual and Reproductive Health, op.cit, p. 33.

### ثالثاً: الاختلاف في حقوق الملكية حسب النوع الاجتماعي

في عديد من الدول، يحد العرف من حقوق المرأة في الإرث، ولا شك أن المرأة لا تخضع حالياً بكثافة إلى ضريبة الملكية العقارية، لكن نظراً لتطور التنمية والمساواة لجهة حقوق الملكية، ستمسي المرأة مع الوقت من أبرز المكلفين، ومن ناحية أخرى فإن الصعوبات التي تعترض ولوج النساء إلى ملكية الأراضي والعقارات، تكمن في هشاشتهن المالية، كما أن تقسيم الممتلكات المكتسبة أثناء الزواج، في حالة الطلاق يصطدم على وجه الخصوص بإشكالية الاعتراف بالعمل المنزلي اليومي، وتقدير حجمه في اقتناء هذه الممتلكات المكتسبة خلال مدة الزواج<sup>1</sup>.

### رابعاً: نظام الإعفاء الضريبي

كثيراً ما تحدث تغييرات على مستوى الإيرادات مثل وضع تخفيضات في معدلات الضريبة على الدخل، ويساعد تحليل نظام الإعفاءات الضريبية في تحليل ميزانية النوع الاجتماعي، وذلك بإبراز درجة التمييز بين النساء والرجال، ومعرفة الفئة الأكثر استفادة من هذه الإعفاءات هل من النساء أو الرجال<sup>2</sup>.

### المطلب الثاني: أدوات وخطوات تحليل ميزانية النوع الاجتماعي

لا بد أن تمر عملية التحول إلى ميزانيات مستجيبة لمنظور النوع الاجتماعي من مرحلتين أساسيتين، مرحلة التحليل المبني على النوع الاجتماعي، للتعرف على مواطن القصور وعدم التوازن في هذه الموازنات إزاء منظور النوع، ثم مرحلة إعداد هذه الميزانيات، لهذا سيتناول هذا المطلب أهم أدوات تحليلها (الفرع الأول)، ثم خطوات وضع ميزانية النوع الاجتماعي (الفرع الثاني).

### الفرع الأول: أدوات تحليل ميزانية النوع الاجتماعي

يتطلب تحليل الميزانية المستجيبة للنوع استخدام سلسلة من الإجراءات والأدوات، مع الإشارة إلى أن بعض هذه الأدوات تستخدم بشكل مكثف ومتكرر أكثر من غيرها في بعض الدول، على سبيل المثال، تم الاعتماد حتى الآن على تقدير السياسة الواعية لنوع الجنس أكثر من أي تقنية أخرى، بالإضافة إلى ذلك يعتمد اختيار الأدوات المستخدمة في التحليل في نهاية المطاف على توفر البيانات وخبرة الموظفين، والقيود الزمنية، وغيرها من الموارد كالوصول إلى أجهزة الكمبيوتر، وفي هذا الإطار اقترحت "ديان

<sup>1</sup>- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي: تقرير حول النهوض بالمساواة بين النساء والرجال في الحياة الاقتصادية والثقافية والسياسية، أشكال التمييز ضد النساء في الحياة الاقتصادية: حقائق وتوصيات، مرجع سابق، ص. 13.

<sup>2</sup>- Debbie Budlender, Rhonda Sharp: How To Do a Gender-Sensitive Budget Analysis, op.cit, p. 69.

إلسون" أدوات مختلفة لإجراء تحليل الميزانيات المستجيبة للنوع الاجتماعي، وقد اقترحت إرفاقها ببعض التعديلات، سنتطرق لها قبل المرور إلى التفصيل في أدوات تحليل النوع الاجتماعي وهي كالتالي<sup>1</sup>:

(1) تقييم السياسة الواعية لنوع الجنس.

وهي مقارنة تحليلية تتضمن التدقيق في سياسات حقائق العمل والبرامج المختلفة، من خلال الانتباه لقضايا نوع الجنس المضمره والظاهرة المتعلقة بالموضوع، كما تشكل في الافتراض القائل أن مفعول السياسات حيادي تجاه نوع الجنس، وتطرح عوضاً عن ذلك السؤال التالي: كيف ستخفف السياسات وتوزيع حصص الموارد المرتبط بها، من التفاوتات بين الجنسين أو تزيدها؟

(2) تقديرات المستفيدين القائمة على الفصل بين الجنسين.

تستخدم تقنية البحث هذه لسؤال المستفيدين الحاليين أو المحتملين عن مدى تطابق السياسات والبرامج الحكومية مع أولويات الشعب.

(3) تحليل معدل الإنفاق العام القائم على الفصل بين الجنسين.

تقارن تقنية البحث هذه النفقات العامة الخاصة ببرنامج معين، باستخدام البيانات الناتجة عن المسح الأسري عادة، من أجل الكشف عن توزيع الإنفاقات بين النساء والرجال، والفتيات والفتيان.

(4) تحليل معدل الضرائب القائم على الفصل بين الجنسين.

تفحص تقنية البحث هذه الضرائب المباشرة وغير المباشرة، كي تحتسب كمية الضرائب التي دفعها مختلف الأفراد أو الأسر<sup>2</sup>.

(5) تحليل وقع الميزانية على استخدام الوقت مع مراعاة الفصل بين الجنسين.

يهتم هذا الجانب بالعلاقة بين الميزانية الوطنية وطريقة استخدام الوقت ضمن الأسر، فيؤكد هذا على أن الوقت الذي تنفقه المرأة في العمل غير المأجور يدخل في اعتبار تحليل السياسات.

(6) إطار عمل السياسة الاقتصادية المتوسطة الأمد والمستجيبة للنوع الاجتماعي.

ترمي هذه التقنية إلى دمج نوع الجنس في النماذج الاقتصادية التي تستند إليها الأطر الاقتصادية المتوسطة الأمد.

(7) إطار عمل السياسة الاقتصادية المتوسطة الأمد والمستجيبة للنوع الاجتماعي.

<sup>1</sup>- United Nations Development Programme: Human Development, Report published by the United Nations Development Programme, Reprinted by permission of Oxford University Press (New York), 1997, p. 62.

<sup>2</sup>- ديبى بادلندر وروندا شارب: مبادئ تحليل الموازنة المراعية لنوع الجنس: بحث وممارسة معاصران، ترجمة المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية، منشورات الوكالة الأسترالية للتنمية الدولية (لندن)، 1998، ص. 51.

يتضمن هذا الجانب عملية حساب يمكن أن تستخدم أي من الأدوات السابقة، وهو يتطلب درجة عالية من الالتزام والتنسيق على امتداد القطاع العام، مع مباشرة الوزارات والإدارات بتقدير تأثير نوع الجنس على بنود ميزانياتها.

### ✚ تقويم السياسة المراعية لنوع الجنس

يبدأ تحليل الميزانية المستجيبة لمنظور النوع الاجتماعي بافتراض أن الميزانيات يجب عليها إتباع السياسات، وفي هذا الحال، من شأن تقويم السياسة المراعية لمنظور النوع الاجتماعي أن يشكل وسيلة لتحديد الثغرات والحدود السياسية، بالإضافة إلى دقة توزيع حصص الموارد المشتركة، وهكذا يكون تقويم السياسة المراعية للنوع الاجتماعي رابطاً مباشراً وقوياً بين السياسات وتوزيع الموارد، وتعمل هذه المقاربة التحليلية بالتعارض مع بعض الأدوات الأخرى، كتحليل معدل الضرائب والنفقات العامة القائمة على الفصل بين الجنسين، على مستوى كلي وغير تمييزي نسبياً<sup>1</sup>.

فهي تعترف مثلاً أنه من الصعب تحديد أي الأفراد أو المجموعات هم الأشد تأثراً بتوزيع الموارد الحكومية، أو الأكثر استفادة منها، فيبدو أن سياسات الوقاية الصحية الحكومية على سبيل المثال، تملك تأثيراً منتشرًا يطال الجميع تقريباً، إلا أنه مازال من الممكن والمناسب للسياسة الجيدة أن تحلل الوقع المحتمل والمرتبط بنوع الجنس للبرامج أو الاستراتيجيات ضمن السياسة نفسها (مثلاً الطريقة التي تستهدف فيها حملة الصحة العامة، القضايا الصحية المختلف للرجال والنساء)، ويتطلب تقويم السياسة المراعية لمنظور النوع تطوير تحليل يعكس فهماً لتبعات السياسة المرتبطة بنوع الجنس من خلال:

- تحديد قضايا نوع الجنس، المضمرة والظاهرة.
- تحديد تقسيمات حصص الموارد المشتركة.
- تقدير استمرارية السياسة، أو مدى تغيرها للتفاوتات الراهنة بين الرجال والنساء وأنماط العلاقات بين الجنسين.

أما التقنيات التي قد تستخدم لتطوير هذا التحليل فتتضمن:

- لائحة مرجعية للتحقق من الأسئلة اللازمة لتقييم السياسة بما في ذلك التحقق من الافتراضات السياسية المرتبطة بنوع الجنس مقارنة بالدليل.
- مناقشة الأحداث والنشاطات وما ينشأ عن ذلك من توزيع حصص الميزانية التي تولدها السياسة.
- التحقق من السياسة مقارنة بأهدافها المحددة وغاياتها من ناحية الأداء.

أما نقطة الضعف التي تكتنف أداة تقييم السياسة الواعية لمنظور النوع، فتتعلق بمستوى تكتلها وتنص على "استحالة توقع طبيعة الروابط وميزانها في سلسلة الأحداث السببية"<sup>2</sup> غير أنه بإمكان المحللين سواء داخل الحكومة أو خارجها أن يستخدموا هذه الأداة جاهزة.

<sup>1</sup>- ديبى بادلندر وروندا شارب: مرجع سابق، ص. 52.

<sup>2</sup>- Diane Elson: The Development of Policy Options for Government to Integrate Gender into National Budgetary Policies and Procedures: Tools Gender-Aware, Policy Evaluation of Public Expenditure by

## تقديرات المستفيدين القائمة على الفصل بين الجنسين

هذه أداة ترجع صدى صوت المواطن، فمن خلال مجموعة متنوعة من التقنيات، يطلب رأي المستفيدين المحتملين والحاليين من برنامج حكومي معين، حول مدى إيفاء أشكال الخدمات الحكومية الحالية بحاجاتهم حسب رأيهم، وما تلبث هذه الردود تحلل بهدف تقييم إلى أي مدى تفي الميزانية الحكومية الحالية بأولويات الرجال والنساء، ففي الأساس يوجه إلى الرجال والنساء المشاركين في دراسات المستفيدين السؤال التالي<sup>1</sup>: في حال كنت وزير المالية، كيف كنت لتوزع حصص الميزانية الوطنية؟

يمكن جمع البيانات من أجل تقديرات المستفيدين القائمة على الفصل، من خلال المسح الكمي (كاستفتاءات الرأي ومسوح المواقف) والعمليات النوعية (كمجموعات التركيز والمقابلات، وملاحظات المشاركين)، وتتمتع كل تقنية بنقاط قوتها وحدودها الخاصة، ويمكن أن تبادر إلى هذه التقديرات الوكالات الحكومية المتنوعة أو مجموعات ضمن المجتمع المدني أيضا<sup>2</sup>.

## تحليل معدلات الإنفاق العام القائمة على الفصل بين الجنسين

يمكن الاعتماد على هذه الوسيلة لتقدير توزيع الإنفاق الحكومي المقرر من أجل برنامج معين، بين الرجال والنساء والفتيان والفتيات، على سبيل المثال، يمكن تطبيق هذه الوسيلة القائمة على الفصل بين الجنسين لمقارنة الإنفاق على المدارس الرسمية في المراكز المختلفة، بعدد الفتيان والفتيات التي يرتادونها، بالإضافة إلى ذلك، تتم المقارنة بين النفقات في المناطق المختلفة ومستويات حاجات الجنسين المحددة كما تبينها المسوح.

تتطلب هذه الوسيلة مقدارا هائلا من البيانات الكمية لتقدير تكلفة الوحدة، حين يتعلق الأمر بتوفير خدمة حكومية معينة، فضلا عن تقدير استخدام الأسر والأفراد حسب نوعهم الجنسي للإنفاق العام، أما فيما يتعلق بتكلفة توفير الخدمة، فمن الضروري أن تقدم الوكالات الحكومية البيانات عادة، وبالنسبة للبيانات الهادفة إلى تقدير مدى استخدام البرنامج، فيمكن الحصول عليها من مصادر متنوعة، كمسوح الأسر التي تجريها الوكالة الإحصائية الوطنية<sup>3</sup>.

في هذا السياق، وكخلاصة عن مقارنة تحليل معدل الإنفاق العام القائمة على الفصل بين الجنسي، يتضمن تحليل معدل الفوائد منهجية تقوم على مرحلتين: أولا، يتم تقدير تكلفة الوحدة المتعلقة بتوفير خدمة حكومية معينة، استنادا إلى التقارير الرسمية التي تحدد النفقات العامة الناتجة عن توفير الخدمة المذكورة. ثانيا، يتم دفع تكاليف الوحدة هذه إلى الأسر التي تعرف كمستفيدة من الخدمة، ومن شأن الأسر المستفيدة فعليا من خدمة يمولها القطاع العام، أن تكسب تحويلا عينيا، يرتبط بطبيعة الإعانة

---

Sector, Preparatory country Mission to Integrate Gender Into National Budgetary Policies and Procedures (London), Commonwealth Secretariat, 1997, p. 53.

<sup>1</sup>- Diane Elson: Gender and Macroeconomic policy, Link into Gender and Development, Issue 2, Summer 1997, p. 13.

<sup>2</sup>- Diane Elson: The Development of Policy Options for Government to Integrate Gender Into National Budgetary Policies and Procedures: Tool 1, Gender-Desaggregated Beneficiary Assessment of Public Service Delivery and Budget Priorities, , Preparatory country Mission to Integrate Gender Into National Budgetary Policies and Procedures (London), Commonwealth Secretariat, 1997, p. 56.

<sup>3</sup>- ديبى بادندر وروندا شارب: مبادئ تحليل الموازنة المراعية لنوع الجنس: بحث وممارسة معاصران، مرجع سابق، ص. 59.

المتوفرة (مثلا، الإعانة المخصصة لكل شخص يرتاد المدرسة الابتدائية)، ثم بعدد الوحدات التي تستهلكها الأسرة، (أي عدد الأولاد الذين يرتادون حاليا مدرسة ابتدائية ممولة حكوميا).

ومن هنا يحدد عاملان عامان كيفية توزيع هذه الإعانات المنوطة أولا، بالنفقات الحكومية عينها، وكيفية تخصيصها ضمن كل قطاع، فكلما تددت النفقات ازداد حجم استرداد التكاليف الفعلية، وقلت الإعانة المتمثلة بالخدمة التي يتم توفيرها، كما يرتبط التوزيع ثانيا بسلوك الأسرة، أي بمن يستفيد من الخدمات التي توفرها الحكومة، ولا يحق للأفراد والأسر أن يطالبوا بالتحويل العيني المتضمن في الإعانة إلا إذا استفادوا من الخدمة.

بالتالي، يجمع تحليل معدل الإنفاق مصدرين من مصادر المعلومات: أولا، بيانات حول الإعانات الحكومية (المقدرة على شكل تكلفة الوحدة للخدمة التي يتم توفيرها، مطروحا منها مقدار التكاليف التي تستردها الحكومة) الموزعة على فئات مختلفة من الخدمات... أما المصدر الثاني، فيتألف من المعلومات حول كيفية استخدام الأفراد والأسر لهذه الخدمات، وهي معلومات تتأتى عن مسح الأسر عادة<sup>1</sup>.

أما مدى أهمية الفصل بين الجنسين في تحليل الفوائد، فيرتبط بنوع الفصل الممكن بين الفئات، فمن جهة، يمكن تحديد الخدمات الخاصة بنوع جنس واحد، كتوفير العناية بالمرأة الحامل في قطاع الصحة مثلا، وكلما زادت حصة النفقات الصحية الإجمالية المخصصة لهذه الخدمات، ازداد بدوره، معدل الفوائد الذي تتمتع به المرأة، لكن في معظم الحالات يتعذر الفصل بين هذه الفئات، بالتالي يستفيد كلا الجنسين عادة من أغلب الخدمات المحددة ضمن فئة معينة.

وقد جرت العادة أن تقسم الخدمات التربوية إلى مراحل ابتدائية وثانوية وجامعية، فيما يفصل بين الخدمات الصحية على أساس المراكز الصحية/العيادات الخاصة، وخدمة العيادات التابعة للمستشفيات، والعناية بالمرضى المقيمين في المستشفيات، إلا أن ذلك لم يحل دون حدوث بعض الفروقات التي برزت حتى عند هذا المستوى المشترك بين الجنسين، فحين يتعلق الأمر بالدراسة الجامعية، لا تتمتع الإناث في العديد من الدول النامية بالفرص نفسها للذكور، ومن هذا المنطلق، كلما ازدادت حصة النفقات الحكومية المخصصة للتعليم الجامعي، تددت حصة نفقات التعليم التي تحق للإناث.

يشكل تحليل معدل الفوائد تمرينا حسابيا، فهو يعتبر سلوك الأسر والحكومات مسلمة، صحيح أن معدل الفوائد يسلط الضوء على المشاكل، إلا أنه يكفي بالتلميح إلى موطن الحلول، من هنا ينبغي استكمال التحليل بدراسة معمقة للعلاقات التي ترسي قواعد السلوك<sup>2</sup>.

حتى الآن، مازال الفصل بين تحليلات معدل الفوائد يتم على أساس خمسيات المدخول، عوضا عن نوع الجنس، فحين يتم طرح نوع الجنس ينبغي إضافته إلى تحليل خمسيات المدخول، لاسيما وأن الدراسات الحالية قد أثبتت أن تأثير نوع الجنس يختلف وفقا للمدخل أو للطبقة، ففي غانا مثلا، كشف تحليل معدل الفوائد أن النساء الفقيرات يستفدن من النفقات على الصحة، بقدر ما يستفيد الرجال الفقراء

<sup>1</sup>- ديبي بادلندر وروندا شارب: مرجع سابق، ص. 59.

<sup>2</sup>- Lionel Demery: Gender and Public Social Spending: Disaggregating Benefit Incidence, Poverty and Social Policy Department, WorldBank (Washington), 1998, pp. 2-4.

تماما، غير أن نسبة استفادة النساء في خمسيات المدخول بالإجمال، تقل عندما يتعلق الأمر بالنفقات على الأصعدة التربوية كافة.

صحيح أن تحليل معدل الفوائد يعد وسيلة تحليلية قوية، غير أن هناك بعض الشوائب تتخلله مثل:

- المشاكل المتأصلة الناتجة عن توزيع فوائد السلع والخدمات التي تستهلكها الجماعة، وتقدمها الحكومة إلى أسر محددة، وإلى أفراد ضمن هذه الأسر.
- عدم تقدير الاختلاف بين قياس الكلفة المالية لتأمين خدمة ما، وقياس وقعها الاجتماعي.
- عدم تقديم أي إشارة إلى الاختلافات بين حاجات النساء والرجال، ومتطلبات كل فريق فيما يتعلق بخدمات محددة<sup>1</sup>.

### ✚ تحليل معدل الضرائب على أساس الفصل بين الجنسين

يعد عدم المساواة بين الجنسين في الإصلاح الاقتصادي قضية عالمية، حيث تؤكد تقارير الأمم المتحدة المتعلقة بتقييم القوانين والسياسات المتعلقة بالمساواة الحقيقية بين الجنسين<sup>2</sup>، على أن حقوق المرأة لا يمكن ولا ينبغي فصلها عن المبادئ العامة للعدالة الاجتماعية والاقتصادية، أو استبعادها عند تصميم السياسات المالية، بالعكس من ذلك يجب أن تكون حقوق الإنسان عموما، وحقوق المرأة بشكل خاص حاضرة في كل إصلاح اقتصادي، بل أن تكون من أهم أسباب القيام به<sup>3</sup>.

ابتداء من سنة 2010، بدأت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وصندوق النقد الدولي، في نشر تقارير عن الضرائب والمساواة بين الجنسين، والبحث عن ضرائب وسياسات مالية لتعزيز كل من المساواة والنمو الاقتصادي، وفي نفس الوقت بدأت اتفاقية القضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة، ووكالات الأمم المتحدة في تضمين المسائل ذات الصلة بالضريبة والمالية في عملهم الجنساني<sup>4</sup>.

فالمساواة الضريبية أمر أساسي في كل حقوق الإنسان<sup>5</sup>، بهذا تشتمل استراتيجيات "فرض ضرائب مراعية للنوع" تخفيض الضرائب على الدخول المتدنية، والضرائب على الميراث، وكذلك تحديد سياسات جديدة للضرائب، يمكن عن طريقها مواجهة الفقر والحد من التفاوتات في الدخل بين الجنسين والتي تعتبر عائقا أمام النمو الاقتصادي الدائم، عموما هناك تطورين مهمين عمقا الاعتراف بالدور الحاسم للضرائب في معالجة مشكل الفقر والمساواة بين الجنسين:

<sup>1</sup>- Elson Diane: The Development of Policy Options for Government to Integrate Gender Into National Budgetary Policies and Procedures: Tool 2, Gender-Desaggregated Public expenditure Incidence Analysis, Preparatory country Mission to Integrate Gender Into National Budgetary Policies and Procedures, Commonwealth Secretariat (London), 1997, p. 60.

<sup>2</sup>- Helen Hodgson and Kerrie Sadiq: Gender Equality and a Rights-based Approach to Tax Reform, published by ANU Press, 2017, p. 2.

<sup>3</sup>- United Nations of Women: Progress of the World's Women, Report, 2015\_2016, p. 16.

<sup>4</sup>- Lahey Kathleen: Australian tax-transfer Policies, and Taxing for Gender Equality Comparative Perspectives and Reform options, published by ANU Press, 2017, p. 7.

<sup>5</sup>- Lahey Kathleen: Women and Taxation, from Taxing for Growth and tax Competition to Taxing for Sex Equality, Tax Justice Focus, First Quarter, Volume 10, issue 1, 2015, p. 10.

الأول، هو صدور مقرر الأمم المتحدة سنة 2014 المعني بالفقر وحقوق الإنسان، والذي قام بإنتاج تحليل مفصل حول كيفية مساهمة الضرائب على الشركات والأشخاص، والضريبة على القيمة المضافة، والضرائب العقارية، ورسوم أخرى مختلفة، في تراجع الوضعية الاقتصادية للمرأة، وتدعيم عدم المساواة بين الجنسين، بالتالي انتهاك القوانين الدولية الخاصة بحقوق الإنسان.

يستفيد الرجال أكثر من النساء من الخصم والإعفاءات الضريبية<sup>1</sup>، فمثلا عند فرض الضرائب على دخل الشركات، وجد أن الاستعمال الواسع والاستفادة من خفض الضريبة والتحفيزات الضريبية الممنوحة، تعود بالنفع على الرجال إلى حد كبير بسبب أسهمهم الكبيرة في رأس المال، والقدرة على تأسيس الشركات في ظروف ليست متاحة على قدم المساواة للنساء، وفيما يتعلق بـضرائب الاستهلاك، أهمها الضريبة على القيمة المضافة والمبيعات وغيرها، يمكنها أن تقلل بشكل كبير من دخل المرأة بعد فرض الضريبة، لدرجة جعلها غير قادرة على توفير الحد الأدنى من التغذية لها ولذويها<sup>2</sup>.

أما الثاني، فهو صدور القراران الرائدان عن لجنة الأمم المتحدة بشأن القضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة، حيث أكدا على أن الحكومات مسؤولة عن إحقاقها في الوفاء بالتزاماتها الخاصة بالمساواة بين الجنسين، وذلك بسبب السياسات المالية والسياسات الضريبية غير الناجحة التي تتبعها.

تفحص هذه التقنية جزء الإيراد المتعلق بفرض الضرائب، وهي تتناول الضرائب المباشرة وغير المباشرة على حد سواء، وتحسب مقدار الضرائب التي يدفعها مختلف الأفراد أو الأسر، كما أنها تتطلب بيانات حول مخططات المدخول والإنفاق، يتم الحصول عليها عادة من مسوح الأسر ووكالات جمع الإيرادات، أما الحد الذي يصطدم به التحليل، فهو افتراضه أحيانا أن أفراد الأسرة يقتسمون المدخول بالتساوي في ما بينهم، بينما تبين العديد من الدراسات أن هذا لا يحدث غالباً<sup>3</sup>.

### ✚ تحليل وقع الميزانية على استخدام الوقت استنادا إلى الفصل بين الجنسين

هذه طريقة لتحليل العلاقات بين الميزانية الوطنية وطريقة استخدام الوقت ضمن الأسر، وهي تفحص إلى أي مدى تعتمد الميزانيات على العمل غير المأجور، كالاكتفاء بالأولاد، المسنين والمرضى، وتأمين الوقود والماء، وإعداد الطعام، وتنظيف المنزل وهكذا دواليك، كما يرتبط التحليل بتوفر الدراسات حول استخدام الوقت، غير أن هذه الدراسات نادرا ما تجرى على الصعيد الوطني في الدول النامية، بل تتوفر أحيانا بشكل حالة للدراسة، ومع أنه من الضروري أن تجري الوكالة الإحصائية الوطنية الدراسة الوطنية حول استخدام الوقت، إلا أن التحليل اللاحق يمكن أن يتم من داخل الحكومة ومن خارجها<sup>4</sup>.

كشفت دراسات استخدام الوقت، أن النساء في كل دولة تقريبا، ينفقن ساعات في العمل المأجور وغير المأجور، يفوق الوقت الذي ينفقه الرجال، وقد بين تقرير التنمية البشرية الصادر عام 1995، عن

1- Lucia Perez Fragoso and Corina Rodriguez Enriquez: Western Hemisphere: A survey of Gender Budgeting Efforts, published by international Monetary Fund, 2016, p. 38.

2- Lahey Kathleen: Australian tax-transfer Policies, and Taxing for Gender Equality Comparative Perspectives and Reform options, op.cit, p. 9.

3 - ديبى بادلندر وروندا شارب: مبادئ تحليل الموازنة المراعية لنوع الجنس: بحث وممارسة معاصران، مرجع سابق، ص. 62.

4 - نفس المرجع والصفحة.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أنه من إجمالي الوقت المنفق على العمل، تشغل النساء ما معدله 53% منه والرجال 47% ومع زيادة الطلب على أوقات العمل، النساء يتشاركن في العمل مع بناتهن وغيرهن من الأولاد، لكن أعباء المهام المنزلية نادرا ما تقع على عاتق الرجال.

من شأن بعض الظروف من جهة، أن تزيد من مقدار الوقت المتوفر كأن يكون مورد المياه قريبا من المنزل، أو تأمين وسائل النقل إلى العمل، أما من جهة أخرى، فينقص الوقت المتوفر ويزداد ضعف النساء بسبب ظروف أخرى كالتصحر والتلوث، تتم أهمية الوقت بالنسبة للشعب الفقير عن تبعات مرتبطة بهذه السياسة، على سبيل المثال، ينبغي على صانعي السياسات أن يعرفوا حين يعينون خط الفقر المرتكز على الحد الأدنى للمدخل، أن هذا الأخير يختلف باختلاف مقدار الوقت المنفق للاعتناء بالأولاد والمرضى، بالإضافة إلى مقدار الوقت المتوفر لإنجاز الأعمال المأجورة.

إن السياسات التي تفرض عبئا ماليا على العائلات، كتقليص إعانات العناية الصحية، قد تفرض عبئا زمنيا أيضا كعواقب إضافية حول القدرة على تفادي الفقر، أما السياسات التي تقلص العبء الزمني المفروض على الفقراء كتحسين مورد المياه، فيمكن أن تخفف قيودا شديدا كان يحول دون قدرتهم على تفادي الفقر<sup>1</sup>، إن نفاذ النساء إلى الدخل من خلال العمل المأجور يقود بالضرورة إلى زيادة رفاه المرأة واستقلالها الاقتصادي وسلطانها داخل الأسرة.

لكن من جهة أخرى فإن توظيف النساء يرتبط أيضا بزيادة العبء الكلي الملقى على عاتقهن، والمعروف باسم العبء المزدوج، ففي بعض الأحيان يتسبب الأمر بزيادة المصاعب الاقتصادية للمرأة وزيادة استغلالها، بالتالي يمكن الاستفادة من اختبار بيانات استخدام الوقت لقياس كل من الرفاه والتمكين، بالتزامن مع تحليل نفاذ النساء إلى الموارد الاقتصادية، ليس فقط تلك الموارد المكتسبة نتيجة العمل المأجور، وإنما أيضا الموارد المكتسبة بطرق أخرى<sup>2</sup>.

وبالرجوع للمغرب والبحث الذي أجرته وزارة الوظيفة العمومية والإصلاح الإداري، حول التوفيق بين الحياة المهنية والشخصية سنة 2011، فإن التعارض بين العمل من جهة والعائلة من جهة أخرى يهيم بالأساس النساء، وبالفعل وبسبب غياب توزيع المهام المنزلية بين الزوجين والنقص الكبير في السياسات العمومية في مجال التنشئة الاجتماعية للعمل النسوي، فإن النساء يتحملن مسؤولية أكثر ويضطرون إلى مواجهة رهانات أكثر وخاصة في حالة النزاعات بين مختلف الأزمنة والفضاءات في المغرب.

فتقاسم المسؤوليات بالتساوي وقيام شراكة متناغمة فيما بين النساء والرجال أمران ضروريان لرفاههم ورفاه أسرهم، ولترسيخ الديمقراطية<sup>3</sup> وتحقيق المساواة بين الجنسين يقتضي أيضا سياقاً يعمل

<sup>1</sup>- United Nations Development Programme 1997, Human Development: op.cit, p. 62.

<sup>2</sup>- ميرفت حاتم: نحو دراسة النوع في العلوم السياسية، منشورات مؤسسة المرأة والذاكرة (القاهرة)، الطبعة الأولى 2010، ص. 227.

<sup>3</sup>- منظمة الأمم المتحدة: إعلان بيجين الذي اعتمده المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، أيلول/ سبتمبر 1995، الفقرة 15.

فيه الرجال والنساء معا ويتقاسمون العمل والمسؤوليات الأسرية<sup>1</sup>، وقد مكن البحث من استخراج عدد من النتائج المترتبة وإبراز سبل للبحث وتحديد إجراءات يجب العمل بها داخل الوظيفة العمومية<sup>2</sup>:

- هناك فرق بين النساء والرجال فيما يخص إشكالية النزاع بين الحياة المهنية والحياة العائلية، فنسبة كبيرة من الرجال لا يسمحون لمسؤولياتهم ومشاكلهم العائلية أن تؤثر على عملهم، فيبدو إذن أن المسؤوليات المهنية هي التي تؤثر سلبا على الحياة العائلية وليس العكس، أما النساء موضوع البحث فإنهن لا يترددن في التصريح بأن الحياة العائلية تؤثر على حياتهن المهنية.
- يبدو "وقت النساء" حاجزا لشرح الصعوبات التي تعترض النساء في حياتهن المهنية، فالزواج ووجود الأطفال يؤثر بشكل مباشر على عملية التوفيق بين العمل والعائلة، وعلى وضعية النساء داخل الوظيفة العمومية، يعتقد الاتجاه السائد أن الوضعية العائلية محايدة وأنه ليس لها تأثير على العمل، سواء بالنسبة للرجال أو النساء، إلا أن الأمر ليس كذلك في الواقع بالنسبة للنساء، والرجوع إلى مفهوم العائلة في التمثلات أو في الممارسات يطبع بشكل خاص وضعية النساء، ففي الوقت الذي يتم فيه ربط المسار المهني للرجل إيجابيا بكونه متزوج وأب أطفال يتم العكس بالنسبة للمرأة.

وفي جميع الأحوال، فإن المسؤولية العائلية تأخذ معنى مختلفا بالنسبة للرجال والنساء، إذ تفود الرجال المتزوجين إلى بذل جهود أكثر في الأنشطة المهنية، والانخراط في مسار تحسين وضعياتهم المهنية من أجل القيام بدورهم التقليدي، على العكس من ذلك ليس هناك أي خيار للنساء سوى التفاوض مع المسؤولين في المجالين الأسري والمهني، وفي حالة بروز تعارض فإنهن يملن إلى إعطاء الأهمية للأسرة<sup>3</sup>.

وعلى الرغم من القواعد والخطابات التي تدعي أنها محايدة والتي تركز على الأداء والفعالية والاستحقاق، فإن تنظيم العمل وتدبير الموارد البشرية ومعايير الترقية، تساهم في عرقلة النساء لأنها لا تعير أي اهتمام للإكراهات التي تعاني منها النساء داخل المجتمع، والتي تجعل منهن المسؤوليات الوحيدات عن الأنشطة المنزلية والاهتمام بالعلاج الطبي، وقد أظهر البحث كما صرحت النساء المتزوجات أنهن الأكثر عرضة للتمييز في الوسط المهني أكثر من الرجال أو الفئات النسائية الأخرى (العازبات والأرامل والمطلقات).

### ✚ إطار السياسة الاقتصادية المراعية لنوع الجنس على المدى المتوسط

من شأن هذا أن يدمج نوع الجنس في النماذج الاقتصادية التي تستند إليها الأطر الاقتصادية على المدى المتوسط، هادفة إلى التأثير على الميزانيات المقبلة، ومن سبل دمج نوع الجنس في النماذج:

- الفصل بين المتغيرات، حيث يكون نوع الجنس قابلا للاستعمال.
- دمج حسابات المدخول الوطني والمدخول الأسري التي تعكس العمل غير المأجور.

<sup>1</sup> - مكتب العمل الدولي بجنيف: المساواة بين الجنسين في صميم العمل اللائق، التقرير السادس لمؤتمر العمل الدولي الدورة 97، الطبعة الأولى، 2009، ص. 29.

<sup>2</sup> - وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة: الدليل المنهجي في مجال إدماج المساواة بين النساء والرجال، نشر بدعم من (onu femme + demos)، 2010، ص. 32.

<sup>3</sup> - وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة: الدليل المنهجي في مجال إدماج المساواة بين النساء والرجال، مرجع سابق، ص. 33.

- تغيير الافتراضات المتضمنة حول البنية الاجتماعية والمؤسسية في المجتمع، وحول كيفية سير الاقتصاد.

يتم تشكيل النماذج الاقتصادية على المدى المتوسط وفق مستويين، فعلى المستوى الأكثر عمومية، يتم تشكيل الاقتصاد بأسره، مما يتضمن متغيرات كمعدلات النمو، وعجز الميزانيات، والتضخم المالي، الفوائد والعمالة<sup>1</sup>، أما على مستوى أكثر تفصيلا- وهو المستوى الأكثر تعلقا بأهداف الميزانية المراجعة لمنظور النوع الاجتماعي، فتتوفر النماذج التي تتناول حصص الميزانية على امتداد سنوات عدة، ضمن الإنفاق الإجمالي الذي يتوقعه النموذج العام.

مثلا، يركز تشكيل النماذج في ميدان التربية على عدد التلاميذ المتوقع، ونسبة التلاميذ على المعلمين، أما في ميدان الصحة، فيركز على عدد المرضى الذي يتوقع أن يعالجه نظام الصحة العامة، ومعدل عدد زيارات كل مريض، وتجدر الإشارة إلى أن هذه المتغيرات قد تخضع لتحليل نوع الجنس، إلا أن التحليل يتطلب مهارات على مستوى عال نسبيا في تشكيل النماذج، والوصول إلى البيانات الاقتصادية المفصلة<sup>2</sup>.

### 🚩 تقرير الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي

إنه بيان أو تقرير، تعده كل حقيبة وزارية حكومية للتدقيق في حسابات سياساتها وبرامجها، والميزانيات المتعلقة بها، إبان عملية تطوير هذا التقرير، يتم استخدام المواد أو الوسائل السابقة، ويمكن اعتبار بيان الميزانية المراجعة لمنظور النوع، تقريرا حسابيا تعده الحكومة فيما يتعلق بأهداف إرساء المساواة بين الجنسين، أما بقية هذه الوثائق، فستركز بمعظمها على كيفية تطوير بيان ميزانية مراعية لنوع الجنس.

### الفرع الثاني: خطوات تحليل ميزانية النوع الاجتماعي

حتى تحقق الميزانيات الحكومية أهدافها التنموية المنشودة، لا بد أن تقوم على أساس إدماج النوع الاجتماعي في إعدادها والرقابة على تنفيذها، فالميزانيات بشكلها التقليدي ورثت سمة الحيادية تجاه النوع الاجتماعي من باقي النماذج الاقتصادية، والتي تتغاضى عن التمايزات القائمة بين الرجال والنساء على صعيد الاحتياجات والموارد والفرص والحقوق، وتفترض هذه النماذج أنه ليس لأفراد المجتمع نوع اجتماعي أو طبقة اقتصادية، أو عمر أو عرق، وأنهم يعيشون خارج تأثير ظروفهم التاريخية والاقتصادية والجغرافية والاجتماعية، وفي الغالب ما تؤدي هذه الحيادية إلى تعميق الفجوات التنموية بين الجنسين وبين فئات المجتمع المختلفة<sup>3</sup>.

1- Cagatay, Elson Diane and Grown: Gender Adjustments and Macroeconomics, Special Issue, Revue World Development, Vol 23, N°11, 1995, p. 65.

2 - ديبى بادندر وروندا شارب: مبادئ تحليل الموازنة المراجعة لنوع الجنس: بحث وممارسة معاصران، مرجع سابق، ص. 65.

3 - نصر عبد الكريم: مرجع سابق، ص. 31.

لهذا بدأ في السنوات الأخيرة التركيز على منهج بديل لإعداد الميزانيات وتنفيذها، والذي تمثل فيما أصبح يعرف بميزانيات النوع الاجتماعي، فأضحى مصطلح إدماج النوع الاجتماعي في الموازنات يحظى بقبول عالمي واسع كأحد أدوات تحقيق المساواة بين الرجال والنساء، وهذا الإدماج إستراتيجية ومنهج ووسيلة مستمرة، يؤكد على ضرورة جعل عامل النوع الاجتماعي من المركبات الأساسية للسياسات التنموية، والحوارات والتدخلات المجتمعية، والتشريعات القانونية، وتوزيع الموارد والبرامج والمشاريع المنفذة.

إن التحول من النمط التقليدي لإعداد الميزانية إلى نمط آخر يسمح بتضمين قضايا النوع الاجتماعي في هذه الموازنات هو عملية طويلة وشاقة، تتطلب استثمار الكثير من الجهود والموارد سواء من القطاع الحكومي أو من المجتمع المدني، وتصبح هذه المهمة أكثر تعقيدا وصعوبة في الدول الأقل تطورا، والتي تعاني نظم موازنتها العامة من مشاكل عديدة يتوجب معالجتها أولا بالتوازي مع الانتقال إلى تطبيق ميزانيات النوع الاجتماعي<sup>1</sup>.

ولا بد أن تمر عملية التحول إلى ميزانيات مستجيبة للنوع الاجتماعي في مرحلتين أساسيتين:

أولاً: مرحلة تحليل الميزانيات القائمة من منظور النوع الاجتماعي، للتعرف إلى مواطن القصور وعدم التوازن في هذه الميزانيات إزاء النوع الاجتماعي، ومن ثم إدخال التعديلات الضرورية عليها من حيث الشكل والمضمون، وكذلك على السياسات الحكومية الكلية والقطاعية التي أوجدت هذا القصور أو عدم التوازن، ويجب أن يشمل التحليل الآثار المحتملة لبنود الميزانية من إيرادات ونفقات على فئات الرجال والنساء والبنات والأولاد، ومن الواضح أن هذه المرحلة تأتي بعد الحدث، وتقع مسؤولية القيام بمهامها على عاتق البرلمانين ونشطاء المجتمع المدني.

ثانياً: مرحلة إعداد الميزانيات الحساسة والمستجيبة لقضايا النوع الاجتماعي، وهي مرحلة ذات طبيعة استباقية للحدث، ويتحمل مسؤولية تنفيذ مهامها الجهاز التنفيذي الحكومي، وهذه المرحلة تستند إلى نتائج المرحلة الأولى، ويجب أن ينجم عنها ميزانيات تشجع المساواة بين الرجال والنساء من خلال ضمان تأثيرات متكافئة لمكوناتها من إيرادات ونفقات على الطرفين.

من أجل دفع عملية تطبيق ميزانيات النوع الاجتماعي قدماً، يجب إتباع إستراتيجيتين متداخلتين، تتمثل الأولى في تحسين نوعية البيانات وأدوات تحليلها، لتبرير أية تغييرات مطلوبة على مصادر الإيرادات وتوزيع النفقات في الميزانية على أساس النوع الاجتماعي، أما الثانية، فتتمثل في حشد جهود المجموعات الاجتماعية المعنية وجعلها أكثر وعياً بقضايا ميزانيات النوع، وأكثر إقناعاً عند الدفاع عن مواقفها بذلك الخصوص، ولكن في كثير من الأحيان يصعب الفصل الدقيق بين المرحلتين لأسباب عديدة منها:

1- نصر عبد الكريم: مرجع سابق، ص. 36.

- صعوبة إلغاء تأثير الميزانيات الفائتة والحالية على الميزانيات المستقبلية

- وجود فرق كبير بين المخصصات في الميزانية، والمبالغ المصروفة فعلا أثناء تنفيذ الميزانية، مما يجعل تحليل الميزانية القائمة قبل التنفيذ في كثير من الأحيان غير مجد لإعداد ميزانيات من نوع جديد.

لا تختلف مراحل إعداد الميزانية المبنية على النوع الاجتماعي عن المراحل المتبعة في الميزانية التقليدية، غير أنها تستند إلى منطق وفلسفة مغايرة يعبر عنها عادة بمنطق التحليل المبني على النوع الاجتماعي أو التحليل المجندر، باعتباره منطق وفلسفة نجدها في كافة مراحل دورة حياة الميزانية من حيث الإعداد والتنفيذ والمتابعة والتقييم، وفي الحقيقة ليس هناك وصفة جاهزة يتم من خلالها تحليل المعطيات، ولكن هناك تساؤلات تعنى بالنوع الاجتماعي يتوجب أن تكون حاضرة في الذهن عند إجراء عملية التحليل على غرار<sup>1</sup>:

- هل المشاريع والبرامج المقترحة ضمن الميزانيات تتحدى معوقات وقيود تطبيق النوع الاجتماعي أم تعززها؟
- هل تعمل المشاريع والبرامج المقترحة على استهداف النساء والشباب وأصحاب الحاجات الخاصة وإدماجهم أو تهميشهم وإقصائهم؟

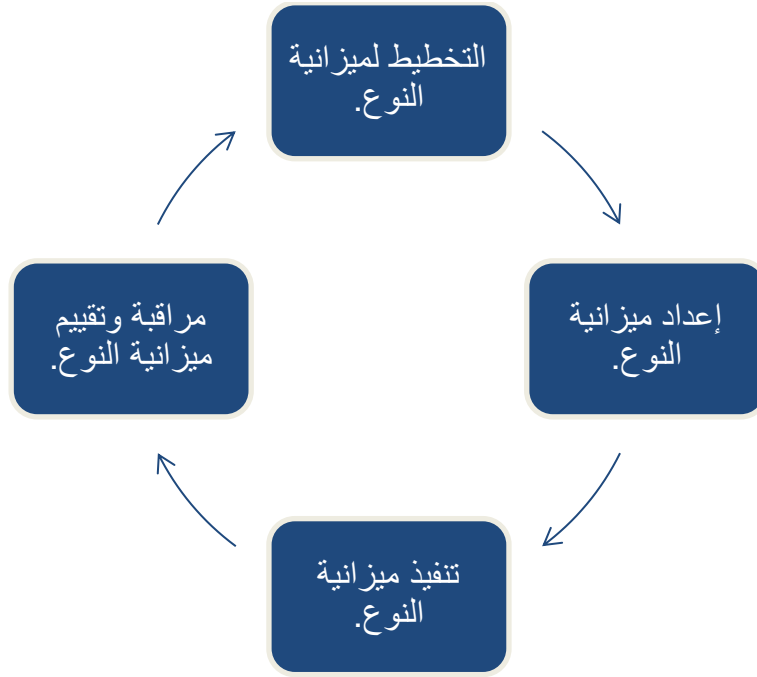
يهدف تحليل المعطيات إلى تشخيص الحاجات التنموية القائمة على أساس النوع الاجتماعي بالاستناد إلى بيانات مفصلة حسب النوع في القطاع المعني، حيث تقوم الجهة المكلفة بذلك بتحليل وصفي للبيانات المفصلة حسب النوع الاجتماعي، حتى يتم التعرف على الاحتياجات الخصوصية قبل إعداد الميزانية، ويتم خلال ذلك الإجابة على الأسئلة التالية<sup>2</sup>:

- ما هي قواعد النوع الاجتماعي السائدة في هذا القطاع (أي تقسيم أدوار النوع الاجتماعي)؟
- ما هي اهتمامات كل من المرأة والرجل والشباب وذوي الاحتياجات الخاصة في هذا القطاع؟
- ما هي احتياجات كل من المرأة والرجل والشباب وذوي الاحتياجات الخاصة في هذا القطاع؟
- ما مدى التحكم والوصول للموارد المخصصة لكل من الرجل والمرأة والشباب وذوي الاحتياجات الخاصة في هذا القطاع؟

عموما هناك أربع خطوات رئيسية لدورة الميزانيات من منظور النوع الاجتماعي مجسدة في الشكل الآتي:

<sup>1</sup>- أحمد جدارة: الميزانية المحلية حسب النوع الاجتماعي: مثل التجربة التونسية، منشورات المجلة الإلكترونية نواة، 21 مارس 2016، ص. 2.  
<sup>2</sup>- نفس المرجع، ص. 2.

## الخطاطة رقم 1: دورة ميزانية النوع الاجتماعي



المصدر: دائرة الموازنة العامة بالأردن: دليل تطبيق الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي ضمن إطار الإنفاق العام للموازنة الحكومية بالأردن، منشور بدعم من وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية، 2015، ص. 41.

يتناول الشكل أعلاه الدورة التي تمر منها الميزانية المراعية لمنظور النوع الاجتماعي، حيث تبتدئ من مرحلة التخطيط لهذه الميزانية، تم إعدادها وفق المعلومات والبيانات المتوصل إليها في مرحلة التخطيط، ليتم بعد ذلك الخروج بهذه الميزانية لمرحلة التنفيذ على أرض الواقع، مع تتبعها في كل مراحل تنفيذها وتقييمها أخيراً لمعرفة مدى احترام الجهات المسؤولة عن تنفيذ الميزانية المراعية لمنظور النوع المعايير المحددة لها.

### المرحلة الأولى: التخطيط لميزانية النوع الاجتماعي

جميع السياسات لها صلة بميزانية النوع الاجتماعي لأنها كلها تؤثر في العلاقة بين الجنسين ذكور وإناث، لكن للحديث عن تأثير الموارد والخيارات المتاحة، من الضروري التركيز كخطوة أولى على مجالات معينة، ورسم الخرائط والبيانات اللازمة والمفصلة حسب النوع الاجتماعي، وتحديد تعريف للنوع الاجتماعي قبل ذلك، وذكر أهداف السياسات المخطط لها، مع وضع مؤشرات لقياس تأثيرها المباشر وتقييم المستفيدين منها بشكل أكبر، بهذا تتم عملية البدء بتحضير ميزانية النوع الاجتماعي بإعداد الدراسات اللازمة حول أبعادها المقدره للسنة القادمة وفق الأولويات الوطنية واحتياجات النوع الاجتماعي<sup>1</sup>.

تمكن هذه الدراسات من تحديد القطاعات الوزارية ذات الصلة المباشرة بالتنمية البشرية، فهذا النوع من القطاعات هو الذي يمكن من خلاله الاستجابة لاحتياجات وأولويات النوع الاجتماعي المختلفة

<sup>1</sup>- دائرة الموازنة العامة بالأردن: دليل تطبيق الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي ضمن إطار الإنفاق العام للموازنة الحكومية بالأردن، منشور بدعم من وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية، 2015، ص. 42.

بشكل مباشر ومؤثر إذا عولج بالشكل الصحيح، وهذا لا يعني إغفال باقي القطاعات التي تهتم بتنمية الرأس مال المادي، لكن ميزانية النوع الاجتماعي تهدف إلى ضمان مبدأ تساوي الفرص لكل من الرجل والمرأة باعتبارهم موارد بشرية، مما يبرر تسليط الضوء على القطاعات المهتمة بالرأس مال البشري بدرجة أولى<sup>1</sup>.

بمجرد تحقيق نجاح في تلبية احتياجات النوع الاجتماعي المختلفة، تصبح كل فئة من الفئات المجتمعية مشاركة ومنتجة ومستمرة بأقصى طاقتها، وتتم تنمية الرأس مال البشري كخطوة أساسية ومساندة لجهود تطوير البنية التحتية أي الرأسمال المادي، وتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، ومن أمثلة بعض هذه القطاعات أو السياسات التي لها أثر مباشر على النوع الاجتماعي: قطاع التعليم، وقطاع الصحة<sup>2</sup>، بعد ذلك يتم تقييم أوضاع الرجال والنساء والأولاد والبنات في كل قطاع من هذه القطاعات المختارة، وعادة ما يتم ذلك من خلال إثارة الأسئلة الآتية:

- ✓ ما هي القواعد المنظمة لعلاقات النوع الاجتماعي السائدة في هذا القطاع؟
- ✓ ما هي اهتمامات كل من الرجل والمرأة في هذا القطاع؟
- ✓ ما مدى التحكم والوصول للموارد بالنسبة لكل من المرأة والرجل في هذا القطاع؟
- ✓ من المسؤول عن اتخاذ القرار في هذا القطاع؟

وتطبيقاً على بعض القطاعات يمكن إعطاء الأمثلة الآتية على إجابات بعض هذه الأسئلة مثلاً:

في قطاع التعليم: (1) التسرب من المدارس يحدث أولاً للإناث إذا ما كانت الأسر فقيرة، وتتم المحافظة على فرص التعليم للذكور، (2) يقتصر دور المعلمات في الأغلب على تعليم المراحل الدراسية الأولية والمعلمين بالأغلب على المراحل العليا، أما في قطاع الصحة: الممرضات بالأغلب نساء والأطباء بالأغلب ذكور، فالقرار الطبي يكون ذكري بالرغم من أن المرأة هي التي تكون دوماً بجانب المريض.

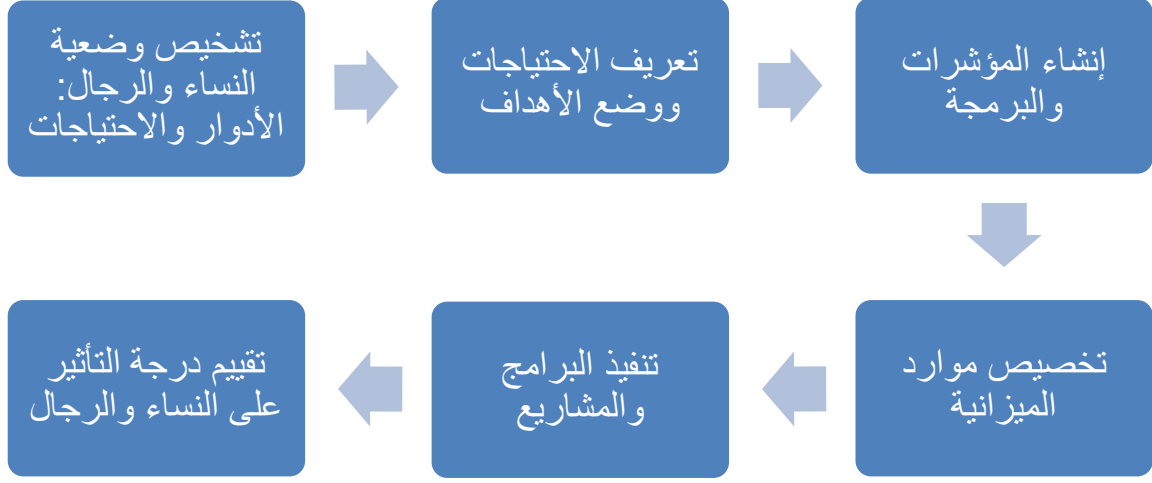
فالغرض من التخطيط هو ضمان مراعاة الفوارق بين الجنسين خلال عملية وضع سياسة معينة، وتشمل إجراءات التخطيط الجنساني تشخيص المشكلة وتحديد أدوار الجنسين وتقييم الاحتياجات وجمع البيانات اللازمة لصياغة الأهداف<sup>3</sup>، وقد نجح عدد من الدول التي أطلقت مبادرات لجندرة الميزانية وبمساعدة من الدول والمنظمات المانحة في إتمام التخطيط لميزانية النوع الاجتماعي، والتي تعتبر ضرورية جداً لإنجاز الخطوات اللاحقة، والخطاطة التالية ستوضح مراحل التي يمر منها تحليل ميزانية النوع ومن بينها عملية التخطيط:

<sup>1</sup>- نصر عبد الكريم: مرجع سابق، ص. 47.

<sup>2</sup>- نفس المرجع والصفحة.

<sup>3</sup>- Hazel Reeves and Sally Baden: Gender and Development concepts and Definitions, Report prepared for the Department for international Development (DFID), for its Gender Mainstreaming intranet resource, 2000, p. 16.

## الخطاظة رقم 2: إجراءات ميزانية النوع الاجتماعي



source: Hanane Miri: op.cit, p. 356.

يتناول الشكل أعلاه الدورة التي تمر منها عملية إعداد ميزانية النوع الاجتماعي والمتمثلة في عملية التخطيط، حيث تركز هذه المرحلة بداية على تشخيص وضعية النساء والرجال على مستوى الأدوار والاحتياجات الخاصة بكل فئة منهم، ثم وضع أهداف وبرامج تستجيب لهذه الاحتياجات مع تخصيص موارد مالية كافية لتنفيذها، ووضع مؤشرات لقياس درجة نجاح وحسن أداء هذه المشاريع وتقييم درجة تأثيرها على النساء والرجال معا.

مرحلة التخطيط خطوة ضرورية لإعداد ميزانية النوع الاجتماعي، ففي المقام الأول من المفيد إثبات أن الرجال والنساء يتأثرون بالميزانيات، وهذا التأثير يكون بشكل مختلف وبما أن المنتج أو الشكل النهائي للميزانية يكون على صيغة خدمات وتحويلات ورواتب تستهدف الأفراد، فإن المستوى الأول يجب أن يكون إعداد تقرير مصنف للمستخدمين النهائيين وحسب نوع الجنسين للمستفيدين من برامج الميزانية، ثم الانتقال إلى درجة أعمق من خلال البحث عن الدرجة التي استوفت بها الميزانية تلك الاحتياجات، ودرجة الرضا عنها، والتحديات التي واجهتها، ثم تحديد مدى تفاقم أو تراجع مسألة عدم المساواة<sup>1</sup>.

### المرحلة الثانية: إعداد ميزانية النوع الاجتماعي والمصادقة عليها

منح الدور الأساسي في تحضير ميزانية النوع الاجتماعي للوزارة المكلفة بالمالية تحت رئاسة رئيس الحكومة، لما تتوفر عليه من أجهزة إدارية متخصصة في الميدان المالي والكفيلة عمليا بتحقيق التوازن الاقتصادي والمالي العام، وزير المالية يقوم إذا بدور محوري في إعداد ميزانية النوع، ويفسر

<sup>1</sup>- Sheila Quinn: Gender Budgeting: Practical implimentation, published by Council of Europ, 2009, p. 16.

ذلك بكونه هو المسؤول عن التوازن العام للميزانية، وأنه هو الذي يشرف مباشرة على جميع المصالح الإدارية المختصة بتحصيل الموارد والالتزام بالنفقات<sup>1</sup>.

هذه الأولوية في مجال إعداد الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي، تمنح لوزير المالية صفة الامتياز، وهذه الصفة ليست فقط على مستوى النصوص القانونية فقط، ولكن على مستوى الواقع كذلك، إذا يبقى وزير المالية المسؤول الأول عن إعداد ميزانية النوع الاجتماعي بسبب امتلاكه من خلال الإطار الوظيفي في وزارة المالية، القدرة الفنية التي يتبع فيها الدقة والحدز، والاقتراب من الواقع قدر الإمكان، فوزارة المالية مسؤولة عن توجيه الاقتصاد والمؤهلات المالية للبلاد، بالتالي قدرة على رفض أو قبول المقترحات المالية<sup>2</sup>.

تبتدئ عملية الإعداد بناء على البلاغ الرسمي لرئيس الحكومة، لإعداد مشروع قانون المالية العامة، ومشاريع ميزانية المؤسسات العامة المستقلة، حيث تقوم الوزارات والمؤسسات الحكومية بترجمة الاعتبارات و الأولويات الوطنية، الواجب أخذها بعين الاعتبار عند إعدادها للموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي، وترجمة مؤشرات النوع الاجتماعي على مستوى قانون المالية، ومناقشة أي مؤشرات بحاجة إلى تطوير، والتأكد من أن المخصصات المالية التي تم رصدها في الميزانية العامة، سوف تمكن الحكومة من تنفيذ البرامج والمشاريع والأنشطة بكفاءة، وبما يلبي احتياجات النوع الاجتماعي التي عكستها الدراسات، ومناقشة أي قضايا جوهرية مع الوزارات والقطاعات الحكومية<sup>3</sup>.

هيكلية الميزانية على أساس النوع هي مرحلة الهدف منها هو توزيع الموارد بطريقة منصفة بين الجنسين، والحرص على استجابة الميزانية لمعالجة عدم الإنصاف والمساواة الناتجين عن عدم تطابق توزيع موارد الميزانية مع سياسات الحكومة بشأن المساواة بين الجنسين، لهذا فبمجرد الكشف عن الأثر التفاضلي للميزانية على النساء والرجال خلال مرحلة التخطيط والدراسات الأولية، يتم الالتزام بهيكلية الميزانية بشكل إيجابي، عن طريق إدماج النوع الاجتماعي في عمليات الميزانية<sup>4</sup>.

بعد أن تنهي الحكومة عملية تحضير مشروع قانون المالية، تقوم بتقديمه للبرلمان للمصادقة عليه، وهذه العملية تقتضي القيام بعدة إجراءات<sup>5</sup>، كتحليل وتفحص المخصصات المالية والتأكد من تلبيةها للأولويات الوطنية، وكذلك المؤشرات الحساسة للنوع الاجتماعي، ومدى ملاءمتها للبرامج ذات العلاقة بالنوع الاجتماعي، ومقارنة قيم مؤشرات قياس الأداء الفعلي بالمستهدف من طرف السلطة التشريعية، يتم إقرار الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي، والمصادقة عليها في إطار المصادقة على الميزانية العامة من طرف البرلمان، والمرور للمرحلة الموالية المتعلقة بتنفيذ الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي والخروج بها لأرض الواقع.

1 - عبد الفتاح بلخال: مرجع سابق، ص. 280.

2 - نفس المرجع والصفحة.

3- دائرة الموازنة العامة بالأردن: مرجع سابق، ص. 43.

4- Sheila Quinn: Gender Budgeting: Practical implimentation, op.cit, p. 17.

5- نادية النويني: حدود السيادة المالية للبرلمان في التشريع المغربي: نموذج مشاريع قوانين المالية، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون العام، كلية الحقوق (الدار البيضاء)، السنة الجامعية 2005\_2006، ص. 92.

## المرحلة الثالثة: تنفيذ ميزانية النوع الاجتماعي

تنفيذ الميزانية بشكل عام وميزانية النوع الاجتماعي بشكل خاص، تقوم به الحكومة وفقا للقانون والمبادئ التوجيهية العامة لكل بلد، خلال مرحلة تنفيذ الميزانية يتم التحقق من عملية إنفاق المخصصات المالية الموجهة للنوع الاجتماعي من حيث أوجه إنفاقها وفق الغرض المحدد لها، والفئات المطلوب استهدافها ومدى استغلال هذه المخصصات، وتقوم الوزارات والقطاعات الحكومية المعنية بالاستفسار من دائرة الميزانية العامة عن أي مشكلة تواجهها أثناء تنفيذ الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي، وما قد تتطلبه عملية التنفيذ من تحويلات بين المخصصات، أو طلب مخصصات إضافية، حيث يتم معالجة هذه الأمور وفق ما نصت عليه التشريعات المالية الناظمة لعمل الميزانية العامة للدولة<sup>1</sup>.

لهذا يتطلب تنفيذ ميزانية النوع الاجتماعي، توفير الحكومة لنموذج حول الميزانية الأولية، بهدف وضع نظام للمعلومات حول المساواة بين الجنسين، يظهر النفقات والإيرادات المرصودة للاستراتيجيات الخاصة بالمساواة بين الجنسين التي ستنفذها القطاعات المعنية، أو الحكومة بشكل عام، بالإضافة لذلك فميزانية النوع الاجتماعي لها وظيفة تزويد البرلمان بالمعلومات الكافية التي تؤكد أن الحكومة تعد الميزانية مع مراعاة المساواة بين الجنسين، كما أن للمواطنين في إطار الحق للوصول إلى المعلومة الحق في معرفة السياسة المالية للحكومة<sup>2</sup>.

## المرحلة الرابعة: مراقبة ميزانية النوع الاجتماعي

خلال مرحلة ما بعد تنفيذ الميزانية تأتي مرحلة المراقبة، يتم خلال هذه المرحلة مراجعة الحسابات ومعرفة ما إذا كان كل شيء قد تم بشكل فعال من حيث التكلفة ووفقا للقانون، وتتم هذه العملية على النحو التالي:

- رصد مؤشرات أداء البرامج والمشاريع والأنشطة الخاصة بالنوع الاجتماعي، ومقارنة ما تم تحقيقه من مؤشرات فعلية بتلك المؤشرات المستهدفة.
- تقييم مدى فعالية الإنفاق في تحقيق النتائج المطلوبة.
- رفع تقرير سنوي لتقييم ميزانية النوع الاجتماعي يعكس الجهود والإنجازات الوطنية المبذولة، والتحديات ضمن محاور التمكين الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، وتحليل لأهم مؤشرات الأداء<sup>3</sup>.

خلال العملية البرلمانية، تتم مناقشة الميزانية عن طريق اللجان البرلمانية، ويجوز لهذه اللجان أن تطلب معلومات محددة ذات علاقة بالنوع وأكثر تفصيلا، حتى تكون في وضع مناسب للحكم على الوضع، لهذا يبقى من المهم بالنسبة للبرلمان خلال هذه المرحلة الحصول على معلومات حول النوع، سواء تعلق الأمر بالمخططات الفرعية أو بمشروع الميزانية العامة، لأن هذه المعلومات تتيح الفرصة

<sup>1</sup> - دائرة الموازنة العامة بالأردن: مرجع سابق، ص. 45.

<sup>2</sup> - Ministry of Foreign Affairs, Foreign Information and Communication, Therlands: Economics and Finance, Repport, 2002, p. 1.

<sup>3</sup> - دائرة الموازنة العامة بالأردن: مرجع سابق، ص. 47.

للسيطرة على نتائج التوزيع وتسلب الضوء على التوقعات المحتملة لتأثير النفقات، وكذلك التغييرات اللازمة كخفض أو رفع النفقات العامة<sup>1</sup>.

بناء على كل ما سبق من خطوات وأدوات مستخدمة، فإنه يمكننا تلخيص عملية الوصول إلى ميزانيات تستجيب لاحتياجات النوع الاجتماعي من خلال خمس نقاط هامة:

أولاً: تشخيص الواقع بتحديد المؤشرات التي توضح واقع الرجال والنساء في مراحل العمر المختلفة، وفي مناطق السكن المختلفة، وحسب المستوى المادي والتعليمي، وغيرها من المتغيرات ذات الأهمية.

ثانياً: تحديد السياسات والأهداف المعلنة للحكومة، وفحص مدى التزام الدولة في سياساتها وقوانينها المختلفة في التصدي لقضية ما، أو للعمل على حل مشكلة ما، وكذلك مدى التزام الحكومة بجسر فجوات النوع الاجتماعي في مجالات محددة كالصحة والتعليم وغيرها، على أن تتم دراسة سياسة الإنفاق وسياسة الإيرادات أيضاً.

ثالثاً: تحديد برامج العمل المعلنة وفحص ميزانيتها لمعرفة ما إذا تم تخصيص الموارد الكافية لتنفيذ هذه السياسات التي التزمت بها الدولة، وفحص فيما إذا كانت موارد التمويل كافية لإحداث تغيير في الأوضاع القائمة<sup>2</sup>.

رابعاً: دراسة تأثير هذه البرامج على المدى القصير و الطويل، عن طريق فحص مدى فعالية استخدام هذه الموارد، ومدى النجاح في إيصالها للفئات المستهدفة، وكيفية صرف هذه الموارد ومدى استفادة الناس منها، أي تحليل المخرجات.

خامساً: القيام بعملية التقييم وذلك بالعودة لمرحلة التشخيص الأولى، وفحص ما إذا كانت الميزانية المستجيبة لمنظور النوع الاجتماعي قد حققت أهدافها في إحداث تغيير معين أم لا، أي تحليل النتائج، عملية التقييم في غاية الأهمية، فهي تشير إلى تأثير النفقات والإيرادات على النوع الاجتماعي، فتجعل الآثار الجنسانية للميزانية مرئية، وتوفر الأساس لمزيد من التخطيط الناجح مستقبلاً<sup>3</sup>.

<sup>1</sup>- Christine Farber : op.cit, p. 7.

<sup>2</sup>- نصر عبد الكريم: مرجع سابق، ص. 52.

<sup>3</sup>- Council Of Europ: Gender Budgeting, Final Report of the Group of Spicialists On Gender Budgeting (EG-S-GB), Printed at the Council of Europ (strasbourg), 2005, p. 16.

## خاتمة الفصل الثاني

نخلص في آخر هذا الفصل إلى أن لميزانية النوع الاجتماعي مقاصد عدة، فهي تهدف إلى توجيه دينامية التنمية نحو المساواة بين الجنسين، وإعادة التفكير في ممارسات التخطيط والبرمجة وتنفيذ السياسات العمومية على أساس اعتماد مبادئ الإنصاف والمساواة، مع تنسيق برامج التنمية الاجتماعية وربط الشراكات بالاحتياجات المتباينة للمواطنين والمواطنات، وتطوير السياسات التنموية المحلية، كما أنها تبني ثقافة التقييم من خلال إعداد مؤشرات النجاح والنتائج وتقييم السياسات العمومية.

يتم قياس مدى نجاعة ميزانية النوع، وتقييم السياسات والبرامج التي تمولها، عن طريق مؤشرات خاصة، إذ تعد المؤشرات التي تراعي الفوارق بين الجنسين والتي يمكن أن ترصد التقدم المحرز في تحقيق أهداف المساواة، ومدى تأثير المخصصات من الموارد على النساء والرجال والفتيات والفتيان، عنصرا حاسما وأساسيا في عملية وضع ميزانية النوع الاجتماعي وقياس درجة تحققها، بهذا يمكن لميزانية النوع أن تعمل كحافز لوضع مؤشرات النوع وتصميم البيانات المساعدة على الحصول على معلومات منفصلة للنساء والرجال، سواء على مستوى الدخل أو التعليم أو الصحة وغيرها من المعلومات

كما تمر عملية وضع الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي من سلسلة مترابطة من المراحل والخطوات لتخرج في شكلها الأخير، يساهم في هذه العملية مجموعة من الجهات الفاعلة التي يختلف دورها وكذلك درجة تدخلها، بين أدوار رئيسية لا غنى عنها وأدوار ثانوية تقييمية أو توجيهية، هذه الجهات الفاعلة لا تنحصر فقط في الأجهزة والمؤسسات الوطنية، مثل الحكومة والبرلمان والمجتمع المدني والمصالح اللامركزية والجامعات، بل يتدخل في هذه العملية مجموعة من الفاعلين الدوليين من قبيل المؤسسات المانحة كصندوق النقد الدولي، وتلعب الجهات المتدخلة على المستوى الدولي أدوار رئيسية موجهة للعملية وضع ميزانية النوع، على اعتبار أن أغلب تمويلات هذه الأخيرة يكون عن طريق منح ومساعدات خارجية تقدم بغرض تنزيل مبادئ المساواة والإنصاف داخل الدولة المعنية.

وفي الأخير، يتم تحليل ميزانية النوع الاجتماعي باعتباره فحص للسياسات المالية وميزانية الدولة، وذلك عن طريق الاعتماد على البيانات الكمية المتاحة، وفهم أسبابها وكيفية حدوثها وتقديم المقترحات اللازمة لمواجهتها، فهذه العملية التحليلية بمثابة أداة لتقييم السياسات المالية، وتمكن من تخصيص الاعتمادات، وتحدد أسلوب إنفاقها من منظور النوع الاجتماعي، وفي هذا السياق أشارت مصادر اليونيفيم (صندوق الأمم المتحدة) إلى أن من فوائد استخدام تحليل الميزانيات العامة على أساس النوع الاجتماعي ضمان كل من الشفافية والكفاءة في تدبير الميزانية العامة، ومن هنا تكتسب عملية تحليل ميزانية النوع مكانة هامة إلى جانب بقية مراحل إعدادها.

## خاتمة القسم الأول

غيرت أدبيات الدعوة إلى شفافية الميزانيات، وضرورة المساءلة عن حقوق الإنسان، الطريقة التي يتم بها إعداد الميزانية، ذلك أن إعداد الميزانيات لم يعد ينظر إليه على أنه عمل خالص يختص به وزراء المالية دون سواهم، وإنما أصبحت عملية إعداد الميزانيات تتطلب استدعاء خطط التنمية القومية وأهدافها، والتزامات حقوق الإنسان إلى جانب سياسات الميزانية، بطريقة تتسم بالشفافية والاتساق.

ولم تعد عملية إعداد الميزانية تتوخى فحسب الموازنة بين النفقات والإيرادات، وإنما أصبحت تتوخى كذلك استغلال الموارد المتاحة بطريقة تتسم بالكفاءة والفعالية، والإنصاف، لمعالجة الاحتياجات وتحقيق أهداف التنمية المنشودة، وأصبحت تأخذ بعين الاعتبار عنصر النوع في كل ما تتضمنه بنودها الخاصة بالإفناق العام في كل سنة مالية، بهدف التخفيف من الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين مختلف الفئات.

فأصبح بذلك إدماج مقارنة النوع في الميزانية العامة والقطاعية بمثابة آلية لتحقيق العدالة وتمكين المرأة وتثمين دورها في المجتمع، لتجاوز اختلالات التنمية والمساواة بين الرجال والنساء، ولدفع المرأة للمساهمة في الحياة السياسية والاقتصادية والمشاركة في عملية اتخاذ القرار، ولتحقيق هذه الدرجة من التقدم، تم المرور من مجموعة من المراحل والأحداث التاريخية، بدأت بنضالات للحركات النسائية، واكبتها دينامية دولية وإقليمية ومحلية.

فلا يمكن قراءة التطور التاريخي لظهور ميزانية النوع الاجتماعي دون التعرج على نضال الحركة النسائية باعتبارها المحرك التاريخي الأساسي الذي حول الأنظار لقضايا المرأة، الذي تطور إلى تبني المجتمع الدولي مجموعة من الصكوك والمعاهدات الدولية التي تصب في نفس الهدف، وكغيره من البلدان صادق المغرب على العديد من الاتفاقيات والمؤتمرات الدولية التي انكبت على دراسة وضعية المرأة من مختلف جوانبها، والسعي إلى تحقيق التكافؤ الاجتماعي بين فئات المجتمع، فنصت في بنودها على إلزامية تخصيص الموارد المالية اللازمة لتنزيل هذه الأهداف على أرض الواقع، وذلك عن طريق برامج ومشاريع تنموية هادفة.

بعد التعرف على منطلقات ميزانية النوع والأسس التاريخية التي ساهمت في ظهورها وتبنيها من طرف المغرب، يصبح من الضروري التساؤل عن أهداف طريقة اشتغال ميزانية النوع والمعايير التي يجب استحضارها عند إعداد ميزانية مستجيبة للنوع الاجتماعي؟

إن إعداد الميزانيات العمومية هو عملية كانت ولا تزال غير محايدة بالنسبة لمراعاة الجنس، لذا استوجب فرض احترام إدراج النوع الاجتماعي ضمن اهتمامات صناعة القرار السياسي في الدول، من خلال تصحيح طرق إعداد ووضع الميزانيات وجعلها مراعية لاحتياجات النساء، ويعتبر المغرب من الدول المواكبة لهذا الطرح، حيث تدرج المملكة المغربية النوع الاجتماعي في تقسيم قطاعي في كل ميزانية سنوية عملا بإستراتيجية وطنية لتمكين النساء، وترفع تقريرا سنويا للرقابة والمحاسبة بهذا الخصوص.

فتعتبر فكرة جندرة الميزانيات من أهم الآليات المعاصرة للربط بين السياسات العامة ومخططات الترقية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فهي مرآة عاكسة لتقويم أداء الميزانية العامة للدولة، تمر الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي من سلسلة مترابطة من المراحل والخطوات لتخرج في شكلها الأخير، حيث تبتدئ بمرحلة التحليل التي تعتبر بمثابة فحص للسياسات المالية وميزانية الدولة بالاعتماد على البيانات الكمية المتاحة، وفهم أسبابها وكيفية حدوثها وتقديم المقترحات اللازمة لمواجهتها، فهذه العملية التحليلية بمثابة أداة لتقييم السياسات المالية، وتمكن من تخصيص الاعتمادات وتحدد أسلوب إنفاقها من منظور النوع.

ينطوي تحليل ميزانية النوع على العديد من التفاصيل الفنية، ويتأسس على عناصر محددة، ويتم من خلال عدة طرق وأساليب تختلف من حيث درجة تعقيدها، كما يمكن الاستفادة من مجموعة مختلفة من الأدوات أثناء عملية التحليل، هذه الأدوات تستخدم بشكل مكثف ومتكرر أكثر من غيرها في بعض الدول، على سبيل المثال، تم الاعتماد حتى الآن على تقدير السياسة الواعية لنوع الجنس أكثر من أي تقنية أخرى.

تقترح الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي مخصصات من الموارد المالية للتصدي للاحتياجات المختلفة للنساء والفتيات الفقيرات، وإغلاق الفجوات القائمة بين الجنسين، عن طريق برامج ومشاريع تنموية، وبما أن عناصر الميزانية هي الإيرادات والنفقات فإن تحليل الميزانية المستجيبة للنوع يستوجب تحليل كل عنصر من هذه العناصر على حدة، فبالرغم من كون تحليل ميزانية النوع يميل إلى التركيز على النفقات فقط، أصبح في الآونة الأخيرة يشتمل على تحليل الإيرادات أيضاً، وذلك عن طريق تحليل الضرائب.

يتم الانتقال بعد ذلك لعملية إعداد ميزانية النوع، هذه العملية لا تختلف مراحلها عن المراحل المتبعة في الميزانية التقليدية، غير أنها تستند إلى منطق وفلسفة مغايرة يعبر عنها عادة بمنطق التحليل المبني على النوع الاجتماعي أو التحليل المجندر، باعتباره منطق وفلسفة نجدها في كافة مراحل دورة حياة الميزانية من حيث الإعداد والتنفيذ والمتابعة والتقييم.

يساهم في هذه العملية مجموعة من الجهات الفاعلة التي يختلف دورها وكذلك درجة تدخلها، بين أدوار رئيسية لا غنى عنها وأدوار ثانوية تقييمية أو توجيهية، هذه الجهات الفاعلة لا يمكن حصرها فقط في الأجهزة والمؤسسات الوطنية، مثل الحكومة والبرلمان والمجتمع المدني وغيرهم من الفاعلين، بل تشمل أيضاً أجهزة دولية خارجية متمثلة في المؤسسات المالية الدولية.

## القسم الثاني: تنزيل مضامين ميزانية النوع الاجتماعي بالمغرب: واقع وآفاق

في ظل التوجهات الملكية السامية وانخراط مختلف الفاعلين، واصل المغرب ديناميته الإصلاحية من أجل الحماية والنهوض بحقوق النساء والفتيات، وذوي الاحتياجات الخاصة أو الأشخاص في وضعية صعبة، وذلك انسجاماً مع المقترحات الدستورية للمملكة المغربية التي حظرت جميع أشكال العنف والتمييز القائم على النوع، وكرست مبدأ المساواة الفعلية بين الرجال والنساء في كافة المجالات المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية<sup>1</sup>، وجعلت من واجب الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية تعبئة كل الوسائل المتاحة لتيسير أسباب استفادة المواطنين والمواطنات على قدم المساواة<sup>2</sup>، من مختلف الحقوق.

من أشكال هذه الحقوق الحق في العلاج والعناية الصحية، والحق في الرعاية الصحية والحماية الاجتماعية والتغطية الصحية، والتضامن التضامني أو المنظم من لدن الدولة، والحصول على تعليم عصري ميسر الولوج وذي جودة، والتنشئة على التثبث بالهوية المغربية، والثوابت الوطنية الراسخة، والتكوين المهني والشغل والدعم من طرف السلطات العمومية في البحث عن شغل أو في التشغيل الذاتي، والحق في الولوج للوظائف العمومية حسب الاستحقاق، والحصول على الماء والعيش في بيئة سليمة، والتنمية المستدامة... بالتالي، تم الربط بين رهان تحقيق المساواة وبين تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

شهدت الحياة العامة في ظل هذه المقترحات تطورات مهمة، كما عرف الفعل العمومي تحولا جذريا، من توجه عام نحو إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في السياسات العمومية والخطط والبرامج الوطنية والتنموية، إلى ترسيخ هذا التوجه في عمليات التخطيط الميزانية والتفعيل والتقييم، بهذا سيتناول القسم الثاني من البحث هذا التوجه، عن طريق الاشتغال على نماذج تطبيقية لميزانية النوع الاجتماعي على المستوى الوطني وأيضاً الترابي (الفصل الأول)، ثم تقييم التجربة المغربية في هذا السياق (الفصل الثاني).

<sup>1</sup> - ينص الفصل 19 من الدستور المغربي لسنة 2011 على أنه: " يتمتع الرجل والمرأة، على قدم المساواة بالحقوق والحريات المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية".

<sup>2</sup> - وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة: المراجعة الوطنية الشاملة للتقدم المحرز نحو تنفيذ إعلان ومنهاج بيجين بعد 25 عاما- المملكة المغربية، الذكرى الخامسة والعشرون للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة واعتماد إعلان ومنهاج عمل بيجين (1995)، 2019، ص. 7.

## الفصل الأول: تجارب تطبيقية لميزانية النوع الاجتماعي على المستوى الوطني والترابي

تظل قضية تحقيق المساواة الفعلية بين النساء والرجال من الانشغالات الأساسية للحكومة المغربية التي تواجه بالعمل والتتبع والتقييم المستمر، وذلك وفق منهجية ترابط وتكامل بين العلاقات والأبعاد الحقوقية والسياسية والاجتماعية والثقافية والتنموية وغيرها، فالأمر لا يتعلق فقط بتخصيص عدد من المقاعد، أو تطوير تمثيلية النساء في مختلف المواقع، بل يتجاوز ذلك إلى إرساء ثقافة المشاركة الفعلية المتساوية والمنصفة لكلا الجنسين في تدبير مختلف جوانب الحياة الخاصة والعامة، مع الحفاظ على كرامة جميع الأفراد<sup>1</sup>.

وتميز سياق ما بعد دستور 2011، باعتماد منهجية تستند على إجراء حوارات وطنية حول جل القضايا المرتبطة بتنزيل الالتزامات الدستورية، ولتدعيم مسيرة المساواة ومكافحة كل أشكال التمييز، قامت الحكومة المغربية بإجراءات مهيكلة (المبحث الأول)، كما تميز السياق المغربي في ظل هذه المرحلة، بتزايد الاهتمام بإدماج بعد المساواة بين الجنسين في البرامج والخطط التنموية المحلية، وذلك انسجاماً مع الدينامية الوطنية التي أحدثتها أورشال الجهوية المتقدمة وسياسة اللاتمرکز الإداري (المبحث الثاني).

### المبحث الأول: مختلف الجهود الوزارية لتفعيل ميزانية النوع الاجتماعي

مكنت المجهودات المبذولة من طرف مختلف الفاعلين في المغرب من ترسيخ مبادئ حقوق الإنسان وتقوية دعائم تنمية عادلة ومستدامة، وترسيخ مبادئ الإنصاف والمساواة بين الجنسين، والمساهمة في تقليص الفوارق الاجتماعية والولوج إلى مختلف الخدمات والمؤسسات، وتعكس الأورشال الوطنية التي تم إطلاقها خاصة خلال العشرية الأخيرة هذه الأولوية الوطنية<sup>2</sup>، حيث تم دسترة مبدأ المساواة والحق في التنمية، كما دعمت الإصلاحات التشريعية<sup>3</sup> والمؤسساتية ورش الميزانيات المراعية للنوع الاجتماعي، التي أصبح من الضروري الاشتغال بها في كل القطاعات الوزارية.

ومن هنا سنتعرف على بعض النماذج الوزارية التي اعتمدت إدماج النوع الاجتماعي عند برمجة ميزانياتها، على رأسها وزارة الصحة والتعليم (المطلب الأول)، وقطاع الوظيفة العمومية ووزارة الأسرة والتضامن والتنمية الاجتماعية (المطلب الثاني)، ويرجع سبب اختيار هذه القطاعات الوزارية دون غيرها لسببين، الأول باعتبارها من الوزارات التي كانت لها الريادة في إدماج منظور

1- وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة: نشرة المساواة: واقع المساواة بين النساء والرجال في أرقام، منشورات المرصد الوطني للمرأة، العدد الأول، 2020، ص. 3.

2- وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة: مغرب التمكين، البرنامج الوطني المندمج للتمكين الاقتصادي للنساء في أفق 2030، مطبعة أكدال (الرباط)، 2020، ص. 3.

3- تنص المادة 39 من القانون التنظيمي للمالية 130.13 على أنه: "...يؤخذ بعين الاعتبار معيار النوع في تحديد الأهداف والمؤشرات المشار إليها أعلاه"

النوع الاجتماعي في ميزانياتها، وثانيا لكونها قطاعات تلامس كل مجالات الحياة، الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية والسياسية.

## المطلب الأول: ميزانية النوع الاجتماعي في القطاعات الاجتماعية

يعتبر قطاع الصحة والتعليم من أهم القطاعات المؤثر في حياة الأفراد والأكثر احتياجا من بقية القطاعات، ونظرا للأهمية الاجتماعية التي يحتلها مجال الصحة ومجال التعليم بالمغرب، فقد كانت هذه الوزارات من الوزارات السباقة لتبني ميزانية النوع الاجتماعي والاشتغال بها منذ بداية المرحلة التجريبية الأولى لها، بهدف الرفع من درجة التنمية عن طريق تفعيل المساواة وتقليل نسبة الفقر والامية، وتحسين مؤشر الصحة بالالتفات للفتات المهمشة التي تجد صعوبة في الحصول على الخدمات الصحية أو تلك التي لا يتم أخذها بعين الاعتبار عند التخطيط والبرمجة، وللتنصيص أكثر سيتم تخصيص (الفرع الأول) لميزانية النوع الخاصة بقطاع الصحة، و(الفرع الثاني) لقطاع التعليم.

### الفرع الأول: ميزانية النوع الاجتماعي في قطاع الصحة

إن حفظ الصحة وتعزيزها هو أمر أساسي لمعافاة الإنسان ولتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة، فالناس في معظم البلدان يضعون الصحة في أعلى سلم أولوياتهم، لهذا هناك سبل كثيرة لحفظ الصحة وتعزيزها، ويقع بعض هذه السبل خارج حدود القطاع الصحي، مثل التغذية والتعليم والعمل، غير أن الحصول على الخدمات الصحية في الوقت المناسب، والتي هي عبارة عن مجموعة من الخدمات التعزيزية، الوقائية والعلاجية والتأهيلية، يعد أمرا حاسما أيضا، ولن يكون بالإمكان تحقيق ذلك باستثناء قلة قليلة من السكان، بدون نظام تمويل صحي جيد<sup>1</sup>.

تتولى وزارة الصحة إعداد وتطبيق البرامج الحكومية في مجال صحة السكان، وتعمل على تحسين الوضعية الصحية للسكان من الناحية البدنية والعقلية والاجتماعية مع العمل على تنسيق الأهداف والتوجهات، كما تتدخل من أجل تأمين الموارد اللازمة للوقاية والعلاج وتقديم المساعدة الطبية<sup>2</sup>، إن الحق في الصحة لا يتم تحقيقه إلا عبر إدماج مبدأ المساواة في السياسات والبرامج الصحية، يتجلى الحق في الصحة كذلك من خلال تيسير الولوج العادل لفتات معينة من السكان، بالخصوص النساء والأطفال المتواجدين في وضعية صعبة وكذا المسنين وذوي الاحتياجات الخاصة<sup>3</sup>.

ساهمت وزارة الصحة خلال السنوات الأخيرة بشكل فعال ومباشر في تقدم بلادنا بخطى ثابتة نحو التنمية الشاملة والمرتبطة ارتباطا وثيقا بتنزيل البرنامج الحكومي 2017-2021، لاسيما على مستوى القطاعات الاجتماعية، فقطاع الصحة كداعم لكل مجالات التنمية البشرية ومنتج للقيمة المضافة اللامادية بثمينه لرأس المال البشري الوطني، هو بحق رافعة لإعداد مغرب الغد وتحقيق تنمية متوازنة للجهات<sup>4</sup>، بهذا سيتم تقسيم هذا المطلب لدراسة ميزانية وزارة الصحة من منظور النوع الاجتماعي في

1 - منظمة الصحة العالمية: تمويل النظم الصحية السبيل إلى التغطية الشاملة، ملخص تنفيذي للتقرير الخاص بالصحة في العالم، 2010، ص. 7.  
2 - المجلس الأعلى للحسابات: تقرير حول التسيير الميزانياتي والمحاسبي لوزارة الصحة، سنة 2018، ص. 1.  
3 - وزارة الصحة: التقرير العام حول انتظارات الصحة، سنة 2013، ص. 19.  
4 - وزارة الصحة: تقرير حول أبرز إنجازات وزارة الصحة لسنة 2018، ص. 5.

(الفقرة الأولى)، ومدى قدرتها على تحقيق المساواة والعدل بين الفئات المختلفة انطلاقاً من مردوديتها (الفقرة الثانية).

## الفقرة الأولى: ميزانية وزارة الصحة من منظور النوع الاجتماعي

أكدت وزارة الصحة على أنه كخطوة أولية لضمان الخدمات الصحية المراعية لمنظور النوع الاجتماعي والمتكيفة مع احتياجات وواقع النساء والفتيات، الرجال والصبيان، إضافة إلى تحسين الصحة العامة والصحة الإنجابية، يجب الأخذ بعين الاعتبار مجموعة من التوجيهات والإرشادات عند صياغة المخططات والبرامج الصحية والتي يمكن إجمالها في الآتي<sup>1</sup>:

- مراعاة المنظور الجنساني أثناء التخطيط للخدمات الصحية وعند تنظيمها وتقييمها.
- تعزيز الخدمات الضرورية لتحسين جودة الخدمات الملبيه لاحتياجات المرأة (مراقبة الحمل والولادة خاصة في المناطق القروية).
- إشراك الرجال بنفس طريقة مشاركة المرأة في برامج الصحة الإنجابية (الأمراض المنقولة جنسيا - فيروس نقص المناعة المكتسبة - تنظيم الأسرة والتثقيف الجنسي).
- إدماج بعد النوع ومنع العنف ضد المرأة في مناهج التدريب الخاصة بمهنيي الصحة.

تعد وزارة الصحة أول قطاع انخرط في شمولية الاعتمادات سنة 2002، كما يعد من القطاعات النموذجية التي اعتمدت إطار النفقات المتوسطة المدى سنة 2007<sup>2</sup>، وقد تباينت حصة هذا القطاع من الميزانية العامة للدولة عبر السنوات، حيث انتقلت من 10.46 مليار درهم سنة 2010، (أي 5.5% من مجموع ميزانية الدولة، فتم تخصيص 8.6 مليار درهم لنفقات التسيير و1.79 مليار درهم لنفقات الاستثمار) إلى 16.33 مليار درهم سنة 2019، ومن هنا نلاحظ أن الحصة المخصصة لميزانية الصحة عرفت ارتفاعاً ملحوظاً عبر السنوات العشر الأخيرة.

تم تقسيم ميزانية استثمار وزارة الصحة إلى برامج ومشاريع مختلفة، منها ما يراعي منظور النوع الاجتماعي بدرجة كبيرة جداً، كبرنامج الصحة الإنجابية<sup>3</sup> وصحة الطفل والشباب والساكنة من ذوي الاحتياجات الخاصة، الذي يندرج ضمن الأولويات الإستراتيجية القطاعية الحالية لوزارة الصحة، وبفضل الجهود التي بذلتها الوزارة، تم تسجيل تحسن كبير في المؤشرات المتعلقة بهذا البرنامج، هذا ويستحضر البرنامج في جل تجلياته مقاربة النوع كبعد أساسي في التخطيط والتنفيذ والمحاسبة لكل الاستراتيجيات التي يروم تنفيذها<sup>4</sup>.

1- Secrétariat d'Etat chargé de la Famille de l'Enfance et des Personnes Handicapées: stratégie nationale pour l'équité et l'égalité entre les sexes par l'intégration de l'approche genre dans les politiques et les programmes de développements, p. 9.

2- وزارة الاقتصاد والمالية: تقرير حول ميزانية النوع الاجتماعي لسنة 2013، ص. 61.

3- عرفت منظمة الصحة العالمية الصحة الإنجابية، على أنها حالة من الرفاه الصحية والذهنية والاجتماعية، وليس فقط الخلو من الأمراض والاعتلال فيما يتعلق بالجهاز الإنجابي ووظائفه وعملياته.

4- وزارة الصحة: مشروع النجاعة في الأداء الملحق بمشروع الميزانية الفرعية لوزارة الصحة، 2017، ص. 57.

يعد برنامج الصحة الإنجابية وصحة الطفل والشباب والسكان ذات الاحتياجات الخاصة برنامجاً أولياً استفاد من تمويل يقدر بـ 122.7 مليون درهم سنة 2011، بحصة تصل إلى 6.5% من ميزانية الاستثمار، واستفاد من ميزانية تقدر بـ 144.6 مليون درهم بحصة 18% سنة 2012، وفي السنة الموالية للبرنامج ستنتقل درجة استفادته من تمويل ميزانية الاستثمار إلى ما قدره 180.9 مليون درهم، بحصة تقدر بـ 9%، مسجلاً بذلك ارتفاعاً مقارنة مع سنة 2012.

مع حلول سنة 2014 ستعرف ميزانية قطاع الصحة تراجعاً بفارق 1.91 مليار درهم، مقارنة بالسنوات الماضية، حيث انخفضت إلى 10.46 مليار درهم بما يعادل 5.5% من ميزانية الدولة، فتم تخصيص 8.6 مليار درهم لنفقات التسيير و1.79 مليار درهم لنفقات الاستثمار، ووصلت نفقات الأجور إلى ما يقارب 7.5 مليار درهم، حيث مثلت وحدها 55% من ميزانية وزارة الصحة و66.5% من ميزانية تسيير الوزارة<sup>2</sup>.

بانخراط وزارة الصحة في المرحلة الثانية المتعلقة بالتنفيذ التدريجي لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 130.13 المتعلق بقانون المالية، والمؤسس لنهج يبني على فاعلية الأداء في تسيير النفقات العمومية، بات قطاع الصحة في سنة 2015 مهيكلاً حول ستة برامج ميزانية، وقد أعدت وزارة الصحة تقريراً حول فاعلية الأداء، يقوم بتقسيم البرامج المحددة إلى مشاريع وأهداف يتم قياسها عبر مؤشرات فاعلية الأداء<sup>3</sup>.

يبين توزيع ميزانية الاستثمار حسب البرامج الصحية لسنة 2015، الأهمية التي يحتلها برنامج "الصحة الإنجابية<sup>4</sup> وصحة الأم والطفل والشباب والسكان ذات الاحتياجات الخاصة" مقارنة مع باقي البرامج، والذي يستحوذ على ما يقارب 31% من ميزانية استثمار وزارة الصحة، أي ما يعادل 467.4

1 - وزارة الاقتصاد والمالية: تقرير حول ميزانية النوع الاجتماعي لسنة 2013، مرجع سابق، ص. 62.  
2 - وزارة الاقتصاد والمالية: تقرير حول الميزانية القائمة على النتائج من منظور النوع لسنة 2015، مرجع سابق، ص. 106.  
3 - وزارة الاقتصاد والمالية: تقرير حول الميزانية القائمة على النتائج من منظور النوع لسنة 2016، مرجع سابق، ص. 96.

4 - ويمكن تلخيص مكونات خدمات الصحة الإنجابية في العديد من النقاط من بينها:

- توفير وسائل منع الحمل الآمنة من أجل تجنب الإجهاد غير الآمن والحمل غير المرغوب فيه.
- العناية بالصحة الإنجابية للمراهقين.
- مراعاة تصميم برامج لتقديم خدمات الصحة الإنجابية، والتي تضمن تغطية احتياجات المرأة والرجل في مراحل العمر المختلفة، بداية من مرحلة الطفولة والمراهقة وحتى مرحلة ما بعد الإنجاب.
- توفير المعلومات والمشورة اللازمة للرجل، للمشاركة في تنظيم الأسرة أسوة بالمرأة وذلك للمساواة والمشاركة الإيجابية لكل من الرجل والمرأة.

مليون درهم، وتجدر الإشارة أنه تم تخصيص 26% من ميزانية استثمار القطاع للتغذية والتمنيع، أي ما يعادل 84.6% من ميزانية الاستثمار المرصودة للبرنامج المذكور.

خلال سنة 2016 ستعرف ميزانية قطاع الصحة ارتفاعا ملحوظا مقارنة بباقي السنوات السابقة، حيث حصلت على ما يعادل 5.7% من الميزانية العامة للدولة بما قدره 14.28 مليار درهم سنة 2016، منها خصصت لميزانية التسيير، بينما 2.5 مليار درهم الباقية خصصت لميزانية الاستثمار، وقد مكن تحليل تطور المبالغ المرصودة لوزارة الصحة خلال الفترة 2016-2001 من تسجيل ارتفاع مهم خلال السنوات الأخيرة مع تسجيل معدل نمو سنوي يقدر ب 17.3%.

يبين توزيع ميزانية الاستثمار حسب البرامج لسنة 2016، الأهمية التي يحتلها برنامج الصحة الإنجابية وصحة الأم والطفل والشباب والساكنة ذات الاحتياجات الخاصة الذي يستحوذ على ما يقارب 20% من ميزانية استثمار وزارة الصحة لسنة 2016، أي ما يعادل 508.4 مليون درهم، وتجدر الإشارة أنه تم تخصيص 18% من ميزانية استثمار القطاع للتغذية والتمنيع، أي ما يعادل 87.4% من ميزانية الاستثمار المرصودة للبرنامج المذكور.

وفي إطار التفعيل التدريجي لمقتضيات القانون التنظيمي 130.13، تم هيكلة ميزانية قطاع الصحة لسنة 2017 حول ستة برامج ميزانية بتمويل إجمالي قدره 14.29 مليار درهم، من بينها 11.89 مليار درهم مخصصة لميزانية التسيير و 2.4 مليار درهم مخصصة لميزانية الاستثمار<sup>2</sup>، مع اختلاف في طريقة توزيعها، ويبقى برنامج الصحة الإنجابية وصحة الأم والطفل والشباب وذوي الاحتياجات الخاصة الأكثر تحقيقا لمقاربة النوع، باعتباره يهتم بالشرائح الاجتماعية الأكثر هشاشة، ينقسم هذا البرنامج إلى عدة مشاريع تم تمويلها كالاتي:

1 - وزارة الاقتصاد والمالية: تقرير حول الميزانية القائمة على النتائج من منظور النوع لسنة 2017، مرجع سابق، ص. 95.  
2 - وزارة الاقتصاد والمالية: تقرير حول الميزانية القائمة على النتائج من منظور النوع لسنة 2018، ص. 69.

الجدول رقم 6: ملخص اعتمادات برنامج الصحة الإيجابية وصحة الأم والطفل والشباب وذوي الاحتياجات الخاصة خلال سنة 2017

تسميات البرامج، العمليات أو المشاريع	التكلفة من الميزانية العامة لقطاع الصحة بـمليون درهم
المشروع/ العملية 10.2: الصحة الإيجابية وصحة الأم	9 000 200
المشروع/ العملية 20.2: صحة الطفل والشباب	10 000 000
المشروع/ العملية 30.2: التمتع والتغذية - دورة الحياة	414 000 000
المشروع/ العملية 40.2: الساكنة ذات الاحتياجات الخاصة	9 000 000
المشروع/ العملية 50.2: إستراتيجية الخدمات الصحية المتنقلة ودعم مخطط الصحة القروية	39 000 100
المشروع/ العملية 60.2: دعم مهام البرنامج الصحي	20 000 410
المجموع	501 000 710

المصدر: وزارة الصحة، مشروع النجاعة في الأداء الملحق بمشروع الميزانية الفرعية لوزارة الصحة، 2017، مرجع سابق، ص. 64.

يوضح الجدول أعلاه تقسيم الاعتمادات المالية المخصصة لبرنامج الصحة الإيجابية، صحة الأم والطفل والشباب والساكنة ذات الاحتياجات الخاصة، على مجموع المشاريع المكونة له بميزانية تزيد عن 501 مليون درهم، أكبر حصة منها خصصت لمشروع التمتع والتغذية بما يعادل 414 مليون درهم، يليه مشروع إستراتيجية الخدمات الصحية المتنقلة ودعم مخطط الصحة القروية الممول بما يزيد عن 39 مليون درهم، وبلغت اعتمادات دعم مهام البرنامج الصحي ما يفوق 20 مليون درهم، أما برنامج صحة الطفل والشباب قدرت ميزانيته بـ 10 ملايين درهم، ثم في الأخير برنامجي الصحة الإيجابية وصحة الأم والساكنة ذات الاحتياجات الخاصة، بما يزيد عن 9 ملايين درهم لكل برنامج.

ففي سنة 2018، تم تمويل قطاع الصحة بغلاف مالي قدره 14.79 مليار درهم، من بينها 12.24 مليار درهم مخصصة لميزانية التسيير و2.55 مليار درهم مخصصة لميزانية الاستثمار،

محققة بذلك مجموعة من الإنجازات الموزع حسب البرامج الميزانية السنوية لوزارة الصحة، وفيما يلي سنستعرض أهم إنجازات القطاع خلال سنة 2018، ذات المنظور النوعي والمنبثقة عن تفعيل عدة برامج عمل محددة مستقاة من "مخطط الصحة 2025"<sup>1</sup>:

- اقتناء معدات وتجهيزات خاصة بطب الأطفال بكلفة 38.5 مليون درهم.
- في إطار تعزيز الصحة بالعالم القروي تم تنظيم أزيد من 282 قافلة طبية في إطار عملية "رعاية"، حيث تم تعبئة غلاف مالي قدره 5 ملايين درهم كميزانية استثنائية للأدوية والمواد الصحية، وميزانية 800.000 درهم كميزانية استثنائية لتغطية الحاجيات من الوقود وصيانة الوحدات المتحركة.
- فيما يخص الصحة الإنجابية وصحة الطفل، تم تسجيل انخفاض ملموس في وفيات الأمهات بنسبة 35% مقارنة بسنة 2011 بمعدل 72.6 لكل 100.000 ولادة حية<sup>2</sup>، مع ارتفاع نسبة الولادة بالمصالح الصحية حيث بلغت 86.6%، مع استمرار انخفاض نسبة وفيات الأطفال دون سن الخامسة إلى 22.6 لكل 1000 ولادة حية سنة 2018.
- التكفل ب 19000 امرأة و6600 طفل من حالات ضحايا العنف.
- استفادة 400 000 شخصا من الكشف عن فيروس نقص المناعة البشرية حتى نهاية 2018، منهم 102 000 لفائدة النساء الحوامل.
- بناء وتجهيز ما يناهز 40 مركزا للكشف المبكر عن سرطان الثدي وعنق الرحم<sup>3</sup>.

أما في سنة 2019 سترتفع حصة القطاع من الميزانية مقارنة بسنة 2018، لتصل إلى 16.33 مليار درهم موزعة بين نفقات الاستثمار والتسيير، فبالرغم من الارتفاع المهم المسجل في ميزانية وزارة الصحة، إلا أن النسبة المخصصة لها من ميزانية الدولة، تبقى ضعيفة مقارنة مع المعايير الدولية في هذا المجال<sup>4</sup>.

يعرف قطاع الصحة بالمغرب تطورا ملموسا منذ سنوات عديدة، خاصة في ظل دستور جديد يقر بشكل واضح الحق في الصحة، وقد أدى ذلك إلى تفعيل مجموعة من المشاريع والبرامج الهادفة إلى تحسين ولوج الساكنة للخدمات الصحية على المستوى الكمي والنوعي، مع إعطاء الأولوية لمحاربة الفوارق المجالية والفوارق بين الجنسين، وخير دليل على ذلك التزام القطاع بتفعيل مقتضيات الخطة

1 - وزارة الصحة: تقرير حول أبرز إنجازات وزارة الصحة لسنة 2018، مرجع سابق، ص. 5.  
2 - وزارة الصحة: المسح الوطني حول السكان وصحة الأسرة، ملخص لأهم المؤشرات، النسخة النهائية، 2018، ص. 3.  
3 - وزارة الصحة: تقرير حول أبرز إنجازات وزارة الصحة لسنة 2018، مرجع سابق، ص. 18.  
4 - توصي المنظمة العالمية للصحة بنسبة 8% كمعدل لحصة وزارة الصحة من الميزانية العامة للدولة.

الحكومية للمساواة إكرام1 وإكرام 2، وبلورة مخطط الصحة 2025، الذي تم وضعه وفق مقاربة تشاركية من أجل معالجة الإشكاليات الكبرى التي يعاني منها القطاع مع مراعاة التزامات المغرب في تحقيق أهداف التنمية المستدامة<sup>1</sup>.

وتجدر الإشارة إلى أن أهداف الرؤية الإستراتيجية الجديدة لوزارة الصحة "مخطط الصحة 2025" تتسجم تماما مع تلك المسطرة في الخطة الحكومية للمساواة 2، حيث تنبني على مجموعة من القيم العالمية: الولوج المنصف للعلاجات الصحية وجودة الخدمات وأداء المهنيين في مجال الصحة، إضافة إلى ربط المسؤولية بالمحاسبة، ويحدد مخطط الصحة 2025 ثلاث أهداف ذات أولوية متعلقة بصحة الأم والطفل<sup>2</sup>:

(1) تقليص معدل وفيات الأمهات من 72.6 وفاة لكل 100 000 ولادة حية سنة 2018، إلى 48 لكل 100 000 ولادة حية سنة 2025.

(2) تقليص نسبة وفيات الرضع الأقل من 18 وفاة لكل 1000 ولادة حية سنة 2018، إلى أقل من 5 لكل 1000 ولادة حية سنة 2025.

(3) تقليص نسبة وفيات الأطفال دون الخامسة من 21 وفاة لكل 1000 ولادة حية سنة 2018، إلى 15 سنة 2025.

فيما يخص خفض وفيات الأمهات والأطفال، واصل القطاع جهوده من أجل تحسين خدمات التتبع والتكفل بالحمل والولادة مما مكن من تخفيض نسبة المخاطر، ويتعلق الأمر خصوصا بتوسيع الاستفادة من مجانية العلاجات لتشمل تعقيدات الحمل والتحاليل البيولوجية خلال مرحلة تتبع الحمل، والرفع من عدد المصالح الطبية الاستعجالية للتوليد بالوسط القروي، وإعداد 8 دلائل للممارسة الطبية الجيدة للتكفل بتعقيدات الحمل، وتكوين 400 مهني للصحة، بالإضافة إلى إحداث بروتوكول لتسهيل الولوج إلى مؤسسات العلاج والتنسيق بين مختلف مستويات العلاج.

## الفقرة الثانية: مردودية ميزانية النوع الاجتماعي بقطاع الصحة بين الواقع والمتوقع

أحرز المغرب تقدما كبيرا بفضل الجهود المبذولة، سواء من حيث حشد الموارد، أو من حيث الاستراتيجيات التي تم تطويرها منذ أواخر التسعينات، وفي هذا الصدد يواصل المغرب تقديم خدمات صحية وقائية مجانية لجميع المواطنين، فرديا وجماعيا لتنظيم توريد رعاية جيدة مع مراعاة حساب

<sup>1</sup> - وزارة الاقتصاد والمالية: تقرير حول الميزانية القائمة على النتائج من منظور النوع لسنة 2020، ص. 53.

<sup>2</sup> - نفس المرجع، ص. 54.

التفاوت القائم بين المناطق القروية والحضرية، على مستوى صحة الأم والطفل وأيضا لضمان الوصول إلى الرعاية، مع السعي الجاد لمعالجة النقص في الموارد البشرية الحادة، خاصة فيما يتعلق بخصوص القابلات<sup>1</sup>.

يعد خفض وفيات الأمهات والأطفال من بين المحاور الأولية لتدخل القطاع، لذلك فالأهداف التي كانت مسطرة في أفق 2016 تتمثل في خفض وفيات الأطفال دون سن الخامسة إلى 20 لكل 1000 ولادة حية، وخفض وفيات الأمهات إلى 50 لكل 100 000 ولادة حية<sup>2</sup>، وقد ساهمت ميزانية النوع الاجتماعي خلال السنوات الأخيرة بشكل مباشر وفعال في تقدم بلادنا بخطى ثابتة نحو التنمية الشاملة، وقطاع الصحة كداعم لكل مجالات التنمية البشرية، حقق نتائج مهمة على صعيد الحد من الفوارق الاجتماعية في المجتمع والعناية بالفئات الهشة الأكثر تضررا، ويمكن تلخيص هاته الحصيلة في الآتي<sup>3</sup>:

- على مستوى وفيات الأمهات:

عرفت وفيات الأمهات انخفاضا مهما خلال الفترة 2010-2016، حيث تراجعت هذه النسبة ب 72.6% لتصل إلى 68% لكل 100.000 ولادة حية حسب المسح الوطني حول السكان وصحة الأسرة 2016-2017، وذلك بعد تسجيل انخفاض ب 50.7% من نسبة وفيات الأمهات خلال الفترة 2010-2004، مما مكن المغرب من بلوغ الأهداف المسطرة في إطار أهداف الألفية للتنمية (خفض نسبة وفيات الأمهات إلى 83 لكل 100.000 ولادة حية في غضون سنة 2015) ومن المضي قدما نحو تحقيق هدف التنمية المستدامة الثالث الذي يرمي إلى بلوغ نسبة وفيات تصل إلى 36 لكل 100.000 ولادة حية<sup>4</sup>.

على مستوى رعاية الأمومة، ارتفعت نسبة الأمهات اللاتي حصلن على رعاية أثناء الحمل، من طرف كادر مؤهل إلى 88.5% سنة 2018، على المستوى الحضري، و79.6% بالمجال القروي، وبلغت نسبة النساء أو الأمهات اللاتي وضعن في مؤسسة صحية سنة 2018 86.1%، منها 96% بالمجال الحضري و73.7% بالمجال القروي، أما نسبة الأمهات اللاتي عانين من مضاعفات أثناء الحمل فقد انخفضت إلى 44.6% خلال نفس السنة، وهذا راجع إلى ارتفاع نسبة الحصول على متابعة أثناء الحمل من طرف كادر مؤهل (أربع زيارات أو أكثر) إلى 53.5%.

وقد بلغت نسبة النساء القرويات المستفيدات من علاجات قبل الولادة حوالي 79.6% في حين وصلت إلى 95.6% بالنسبة للنساء بالوسط الحضري سنة 2019، مقابل 88.5% على الصعيد الوطني، كما أن نسبة الولادات بالوسط القروي التي تتم عن طريق مؤسسات صحية لا تتجاوز 73.7%

<sup>1</sup>- Ministère de la Sante: Compte national de la Sante 2010, Direction de la planification et des ressources Financiers Division de la Planification et des études service de l'économie Sanitaire, juin 2013, p. 73.

<sup>2</sup>- وزارة الاقتصاد والمالية: تقرير حول الميزانية القائمة على النتائج من منظور النوع لسنة 2014، مرجع سابق، ص. 75.

<sup>3</sup>- وزارة الصحة: تقرير حول أبرز إنجازات وزارة الصحة 2018، يناير 2019، ص. 5.

<sup>4</sup>- وزارة الاقتصاد والمالية: تقرير حول الميزانية القائمة على النتائج من منظور النوع لسنة 2019، ص. 75.

<sup>5</sup>- وزارة الصحة: المسح الوطني حول السكان وصحة الأسرة- 2018، ملخص أهم المؤشرات، مديرية التخطيط والموارد المالية قسم التخطيط والدراسات، النسخة النهائية، ص. 4.

مقابل 96% بالوسط الحضري، و86.1% على الصعيد الوطني، وقد بلغ معدل استعمال وسائل منع الحمل 70.3 لدى النساء القرويات مقابل 71.1 بالنسبة للنساء في الوسط الحضري<sup>1</sup>.

- تسريع خفض وفيات الأطفال:

بفضل البرامج الوقائية ومحاربة الأمراض<sup>2</sup>، واصلت وفيات الأطفال قبل سنة وقبل خمس سنوات بالانخفاض، لتصل إلى 18 و22.6 لكل 1000 ولادة حية على التوالي سنة 2018، أي بتراجع يقدر ب 37.5% و27.3% مقارنة مع 2011، وعرفت نسبة وفيات حديثي الولادة (أقل من شهر) انخفاضا مهما أيضا خلال الفترة 2011-2018، منتقلة من 21.7 إلى 13.6 لكل 1000 ولادة حية، أي بانخفاض يقدر ب 37.3% ورغم ذلك لازالت وفيات حديثي الولادة تمثل 71% من وفيات الأطفال دون الخامسة، وتعد الولادة قبل الأجل، والوزن الضعيف عند الولادة، إضافة إلى الاختناق والتعفنات كأهم مسببات وفيات حديثي الولادة.

بصفة عامة، ساهم تحسن ظروف المعيشة والوقاية من الأمراض عبر التلقيح (نسبة تلقيح الأطفال بين 12 و23 شهرا بلغت 91% سنة 2017 حسب البحث الوطني حول السكان وصحة الأسرة لسنة 2018) وكذا محاربة سوء التغذية (انخفاض مهم في نسبة الأطفال أقل من خمس سنوات، الذين يعانون من انخفاض حاد أو معتدل في الوزن من 9.3% سنة 2004 إلى 3.1% سنة 2011، وفي نسبة الأطفال الذين يعانون من تأخر في النمو من 18.9% إلى 14.9%) في تراجع وفيات الأطفال رغم تدهور نسبي في مؤشرات التغذية خلال الفترة 2011-2017<sup>3</sup>.

كما تجدر الإشارة إلى أن نسبة وفيات الأطفال تختلف حسب المستوى المعيشي والمستوى الدراسي للأمم، وهكذا فإن أطفال الأسر الفقيرة أو الذين لا تتوفر أمهاتهم على مستوى دراسي، معرضون أكثر لخطر الوفاة، فعلى سبيل المثال، فإن نسبة نسبة وفيات الأطفال دون السنة، تصل إلى 33.9% لكل ألف ولادة حية بالنسبة لأطفال الأسر الفقيرة، مقارنة ب 18.7% لأطفال الأسر الغنية، وإلى 31.8% بالنسبة للأطفال الذين لا تملك أمهاتهم أي مستوى دراسي، مقابل 20.5% بالنسبة للأمهات اللواتي يحصلن شهادة<sup>4</sup>، على الرغم من الجهود المبذولة من طرف القطاع، لازالت صحة ووفيات الأمهات وحديثي الولادة تشكل مشكلة صحية عامة.

## الفرع الثاني: ميزانية النوع الاجتماعي في قطاع التعليم

يعتبر قطاع التربية الوطنية، من بين القطاعات الوزارية الأربعة المقترحة من أجل إعادة هيكلة ميزانياتها تماشيا مع مقتضيات إصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية، وفي هذا الإطار بلور القطاع دلائل مؤشرات فاعلية الأداء تماشيا مع برامج عمله والتي تأخذ بعين الاعتبار بعد النوع الاجتماعي، كما تم بعث عدة رسائل تأطيرية وتوجيهية سنويا للأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين، والتي تحدد

<sup>1</sup> عبد السلام الناده وآخرون: حول المرأة القروية بالمغرب، منشورات المندوبية السامية للتخطيط، عدد 10، سنة 2019، ص. 2.

<sup>2</sup> وزارة الصحة: الإستراتيجية القطاعية للصحة 2012-2016، مارس 2012، ص. 9.

<sup>3</sup> وزارة الاقتصاد والمالية: تقرير حول الميزانية القائمة على النتائج من منظور النوع لسنة 2019، ص. 76.

<sup>4</sup> وزارة الاقتصاد والمالية: تقرير حول الميزانية القائمة على النتائج من منظور النوع لسنة 2018، ص. 74.

الميزانية المخصصة لكل أكاديمية، وتؤكد على ضرورة إدماج بعد النوع الاجتماعي عند إعداد الميزانية<sup>1</sup>.

انخرط قطاع التربية الوطنية منذ سنة 2002 في مسلسل إدماج المساواة بين الجنسين ببرمجة وتخطيط القطاعات الوزارية، وهكذا تم إنشاء سنة 2009 الفريق الوطني لإدارة البعد النوعي، وخلال سنة 2013، تم تعزيز كل الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين بفريق جهوي لإدارة بعد النوع الاجتماعي من أجل مأسسة المساواة بين الجنسين داخل الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين وجميع فروعها الجهوية<sup>2</sup>.

وفي نفس الإطار، يعتبر القطاع من بين أول القطاعات الوزارية التي انخرطت في القانون التنظيمي الجديد لقانون المالية، حيث بذلت مجهودات كبيرة من أجل تطبيق مقتضيات القانون، خصوصاً تلك المتعلقة بإدماج بعد النوع الاجتماعي في مؤشرات نجاعة الأداء المرافقة لبرامج عمله، وبهذا سيتناول (الفقرة الأولى) ميزانية قطاع التربية الوطنية من منظور النوع، ثم مردوديتها في (الفقرة الثانية).

### الفقرة الأولى: ميزانية قطاع التعليم من منظور النوع الاجتماعي

ساهم قطاع التربية الوطنية خلال السنوات الأخيرة، في دينامية مستمرة لتعزيز المساواة بين الجنسين في قطاع التعليم، وذلك من خلال وضع مجموعة من المشاريع التي تأخذ بعين الاعتبار البعد الاجتماعي، ولقد تم تعزيز هذه الجهود بإدخال حيز التنفيذ القانون الإطار لإصلاح النظام التربوي الوطني في شتنبر 2019، والذي تتمثل مبادئه الأساسية في الإنصاف وتكافؤ الفرص، والجودة للجميع والارتقاء بالفرد والمجتمع<sup>3</sup>، تم تقسيم ميزانيات الاستثمار الخاصة بالقطاع لبرامج ومشاريع تنموية متنوعة، وفيما يلي بعض البرامج التي تهدف إلى إدماج المساواة بين الجنسين في النظام التربوي عبر مختلف السنوات<sup>4</sup>:

- تطوير التعليم الأولي: يهدف مشروع تطوير التعليم الأولي إلى تحسين العرض وضمان تغطية وطنية شاملة عبر التعميم التدريجي للتعليم الأولي في أفق 2015، خلال سنة 2010 بلغت الميزانية المحددة لهذا المشروع 18.2 مليون درهم خصصت بالأساس إلى بناء المنشآت والسكن المدرسي، وقد تم الوصول إلى إنجاز 80% من المشروع سنة 2012.
- تعزيز تكافؤ الفرص للولوج للتعليم الإلزامي: بلغت الميزانية المخصصة لتعزيز تكافؤ الفرص في التعليم الإلزامي 305.5 مليون درهم سنة 2010 موزعة على الشكل التالي:

1- وزارة الاقتصاد والمالية: تقرير حول الميزانية القائمة على النتائج من منظور النوع لسنة 2016، ص. 103.  
2- وزارة الاقتصاد والمالية: تقرير حول الميزانية القائمة على النتائج من منظور النوع لسنة 2018، مرجع سابق، ص. 75.  
3- وزارة الاقتصاد والمالية: تقرير حول الميزانية القائمة على النتائج من منظور النوع لسنة 2020، مرجع سابق، ص. 57.  
4- وزارة الاقتصاد والمالية: تقرير حول الميزانية القائمة على النتائج من منظور النوع لسنة 2011، مرجع سابق، ص. 111.

## الجدول رقم 7: الميزانية المخصصة لتكافؤ الفرص في التعليم سنة 2010

المشروع	التكلفة بالدرهم
- بناء الداخليات بالتعليم الابتدائي والإعدادي	60 مليون درهم
- إعادة تهيئ الداخليات	50 مليون درهم
- تسيير المطاعم والداخليات وكراء السيارات من أجل النقل المدرسي وشراء دراجات للتلاميذ	185.5 مليون درهم
- شراء بذل مدرسية للتلاميذ	10 ملايين درهم

المصدر: تجميع شخصي اعتمادا على تقرير ميزانية النوع الاجتماعي لسنة 2011.

يتبين من الجدول أعلاه، أن أكبر حصة من ميزانية برنامج تعزيز تكافؤ الفرص للولوج للتعليم الإلجباري، كانت من نصيب مشروع تسيير المطاعم والداخليات وكراء السيارات من أجل النقل المدرسي وشراء دراجات للتلاميذ بمقدار 185.5 مليون درهم، بينما لم يتجاوز المقدار المخصص للاستثمار 60 مليون درهم، من خلال بناء داخليات ومطاعم جديدة، مما يعني أنه بالرغم من كبر المبلغ المخصص لتمويل البرنامج (305.5 مليون درهم) إلا أن حجم الاستثمار فيه لم يصل حتى لثلث المبلغ، مما يجعل الآثار الناتجة عنه ليست بتلك الفعالية والتأثير المتوقع.

- تأهيل المؤسسات التعليمية: يهدف هذا المشروع بالأساس إلى إعادة تأهيل البنيات التحتية والمعدات بالمؤسسات التعليمية والداخليات، وذلك عبر ربط جل المؤسسات التعليمية بشبكة الماء الصالح للشرب، وربط حوالي 80% من المؤسسات التعليمية بشبكة الكهرباء وتعميم المراحيض وتشبيد الجدران ووضع السياجات لجميع المؤسسات التعليمية، وقد بلغت الميزانية المحددة لهذا المشروع خلال سنة 2010 حوالي 392.3 مليون درهم، خصصت في مجملها لإعادة تأهيل مؤسسات التعليم الابتدائي<sup>1</sup>.
- الإنصاف لفائدة الأطفال والفئات من ذوي الاحتياجات الخاصة: من أجل ضمان وتسهيل ولوج الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة للمؤسسات التعليمية، يهدف البرنامج الاستعجالي من خلال هذا المشروع إلى التحسين الدائم لمصالح استقبال الإطار التنظيمي، وتهيئ المعدات اللازمة للأقسام المتخصصة بالمؤسسات المستهدفة، ووصلت الميزانية المحددة لهذا المشروع إلى 20 مليون درهم سنة 2010.

<sup>1</sup> - وزارة الاقتصاد والمالية: تقرير حول الميزانية القائمة على النتائج من منظور النوع لسنة 2011، مرجع سابق، ص. 111.

- تعزيز الصحة المدرسية والأمن الإنساني: بلغت الميزانية المخصصة لتعزيز الصحة المدرسية والأمن الإنساني فيما يتعلق بسنة 2011 حوالي 6.3 مليون درهم موزعة على النحو التالي: 5 ملايين درهم مخصصة من أجل ترسيخ القيم المدنية في التربية الوطنية (المواطنة، احترام المعلمين، واللاعنف...) والباقي تم رسده لمشروع وضع نظام الصحة المدرسية وذلك بالأساس عن طريق شراء مجموعة من الأدوات الطبية<sup>1</sup>.

أعدت وزارة التربية الوطنية مخطط العمل الاستراتيجي على المدى المتوسط لمأسسة المساواة بين الجنسين في النظام التربوي 2009\_2012، والذي يشمل الأهداف والأولويات الواردة في البرنامج الاستعجالي، ويقترح مجموعة من الإجراءات لتحسين فرص حصول المرأة على العمل في قطاع التعليم وتعزيز تمثيلها في مناصب المسؤولية، ومن أجل دعم رغبتها في اكتساب القدرات المؤسسية المستدامة التي تعتبر المساواة بين الجنسين كمبدأ لحكامه النظام التربوي في تصميم وإعداد الميزانية وتسليم وتتبع وتقييم خدمات التعليم، تم وضع مشروعين للشراكة من أجل تنفيذ مخطط العمل الاستراتيجي على المدى المتوسط لمأسسة المساواة بين الجنسين في النظام التربوي 2009\_2012 ويتعلق الأمر ب<sup>2</sup>:

- مشروع دعم تنفيذ مخطط العمل الاستراتيجي على المدى المتوسط لمأسسة المساواة بين الجنسين الممول في إطار برنامج الدعم القطاعي للاتحاد الأوروبي بميزانية تقدر ب 833.000 أورو خلال الفترة 2013\_2016، والذي يهدف إلى تعزيز وتكميل التدخلات التي أجرتها الوزارة مع شركائها لإنتاج أدوات وإرشادات عملية ودعم قدرات أعضاء الفريق الوطني لإدارة بعد النوع الاجتماعي في مجالات التخطيط المدمج لبعده النوع الاجتماعي، وميزانية النوع الاجتماعي وبلورة استراتيجيات وأدوات التواصل المتعلقة ببعده النوع الاجتماعي، ومن أهم الأنشطة المنجزة سنة 2013 في إطار هذا المشروع:
  - ✓ إجراء ورشة عمل على مدى ثلاثة أيام لتنشيط مختلف الفاعلين وجمعهم حول أهداف مشتركة من أجل إدماج المساواة بين الجنسين في حكامه قطاع التعليم.
  - ✓ تنفيذ دورتين تدريبيتين لفائدة أعضاء الفريق الوطني لإدارة بعد النوع الاجتماعي والفريق الجهوي لإدارة البعد النوعي.
  - ✓ تنظيم أربع ورشات عمل جهوية للتخطيط المدمج للبعده النوعي من أجل بلورة خطة العمل الجهوية.

1 - وزارة الاقتصاد والمالية: تقرير حول الميزانية القائمة على النتائج من منظور النوع لسنة 2012، مرجع سابق، ص. 101.  
2 - وزارة الاقتصاد والمالية: تقرير حول الميزانية القائمة على النتائج من منظور النوع لسنة 2014، ص. 76.

✓ تشكيل خمسة مجموعات نموذجية لتشخيص حالة أدوات التحليل الداخلية والخارجية للتواصل.

- مشروع دعم تسيير المؤسسات التعليمية بالمغرب بشراكة مع الوكالة الكندية للتنمية، والذي يهدف إلى تحسين جودة التعليم الأساسي للفتيات والفتيان في النظام التربوي، ويتكون المشروع من خمسة عناصر هي: المكون 100 (C100) وهو يستهدف المؤسسات التعليمية، والمكون 200 (C200) المخصص لتدريب مديري المؤسسات التعليمية، والمكون 300 (C300) المتعلق بتشغيل واختيار مديري المؤسسات التعليمية، والمكون 400 (C400) الخاص بالمساواة بين النساء والرجال، والمكون 500 المتعلق بالتواصل وتقييم المشروع.

واصل قطاع التربية الوطنية التزامه بتنفيذ مقتضيات القانون التنظيمي لقانون المالية الجديد، بما في ذلك تلك المتعلقة بإدماج البعد الاجتماعي في برمجة مشاريعه، بهدف تعزيز أدائه وقدراته على البرمجة والتسيير من أجل اتخاذ إجراءات أكثر فعالية وكفاءة، وفي هذا الصدد، يعتبر القطاع جزء من الموجة الثانية للإعداد المسبق لميزانية النوع الاجتماعي التي أعطيت لها الانطلاقة بدورية لرئيس الحكومة رقم 2017/7<sup>1</sup>، وبهذا يصدر عن قطاع التربية الوطنية بالمغرب سنويا برامج تراعي منظور النوع الاجتماعي وتسعى إلى تحقيق مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص، ولمزيد من التفاصيل سنتطرق لهذه البرامج والاعتمادات المالية المخصصة مع مزيد من التفاصيل في الجدول التالي:

#### الجدول رقم 8: ميزانية البرامج المراعية للنوع الاجتماعي في قطاع التعليم

الاعتمادات المالية المخصصة بملايين الدراهم					البرامج المراعية لنوع الاجتماعي
2020	2019	2018	2017	2016	
5.08	4.2	4.1	3.8	4.6	برنامج القيادة والحكمة وتعزيز الريادة
6.04	5.7	3.8	3.4	2.9	برنامج

<sup>1</sup> - وزارة الاقتصاد والمالية: تقرير حول الميزانية القائمة على النتائج من منظور النوع لسنة 2020، مرجع سابق، ص. 59.

					إلزامية التعليم مع ضمان الإنصاف والجودة
2.1	1.7	1.9	1.8	1.1	برنامج التعليم التأهيلي وما بعد الثانوي للارتقاء بالفرد والمجتمع
1.07	1.1	0.06	6.8	7.1	برنامج التربية غير النظامية

المصدر: تجميع شخصي بالاعتماد على برامج نجاعة الأداء لقطاع التربية الوطنية من سنة 2016 إلى 2020.

استنادا إلى الجدول السابق، اعتمد قطاع التربية الوطنية ميزانية مقسمة إلى أربعة برامج، تندرج هذه البرامج في إطار التزامات القطاع بخطة من أجل المساواة وتحقيق الإنصاف، وقد تباينت درجة تمويل هذه البرامج واختلفت من سنة إلى أخرى، فيما يخص برنامج القيادة والحكمة وتعزيز الريادة، موله القطاع ب 4.6 مليون درهم سنة 2016، وستعرف هذه النسبة ارتفاعا إلى 5.08 مليون درهم سنة 2020، نفس الأمر سينطبق على برنامج إلزامية التعليم مع ضمان الإنصاف والمساواة حيث انتقلت الاعتمادات المخصصة له من 2.9 مليون درهم سنة 2016 إلى 6.04 سنة 2020، أما برنامج التعليم التأهيلي وما بعد الثانوي للارتقاء بالفرد والمجتمع، فقد ارتفع من 1.1 مليون درهم سنة 2016 إلى الضعف سنة 2020، أي بما يعادل 2.1 مليون درهم، وفي الأخير يأتي برنامج التربية غير النظامية الذي عرف تراجعاً عبر السنوات من 7.1 مليون درهم سنة 2016 إلى 1.07 مليون درهم سنة 2020.

## الفقرة الثانية: مردودية ميزانية النوع الاجتماعي بقطاع التعليم

أدت السياسة الحكومية الرامية إلى تحقيق المساواة والتكافؤ داخل مختلف مستويات التعليم، إلى تحقيق نتائج ملحوظة سواء على المستوى الحضري أو القروي، وهذا ما سيوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 9: تطور نسبة تدرس الفتيات في التعليم الابتدائي في الوسط الحضري/القروي (2010-2019)

السنة الوسط	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
حضري	114642	113067	109856	110734	112848	113852	117230	119979	125890	127676
قروي	152229	150937	144311	143197	143973	141346	147471	153151	158573	162545

المصدر: تجميع شخصي اعتمادا على تقرير موجز إحصائيات التربية لسنتي 2017-2018 و2018-2019.

يوضح الجدول السابق تطور نسبة تدرس الفتيات في المستوى الابتدائي خلال العشر سنوات الأخيرة بالوسط الحضري والقروي، والملاحظ أن هذه النسبة في ارتفاع متوالي في الوسطين معا، حيث ارتفعت من 114642 تلميذة سنة 2010، إلى 127676 تلميذة سنة 2019 بالوسط الحضري، ومن 152229 تلميذة سنة 2010، إلى 162545 تلميذة سنة 2019 بالوسط القروي، بالتالي تظهر الأرقام أن نسبة تدرس الفتاة المغربية في تزايد عبر السنوات، وبالرغم من أن هذا التزايد بطيء جدا وغير ملفت، إلا أنه يعكس نجاح سياسة النوع الاجتماعي التي أصبح ينجحها القطاع، ويمكن أيضا تفسير ضعف المردودية، بالمعوقات الثقافية والاجتماعية التي تواجهها سياسات إدماج النوع الاجتماعي.

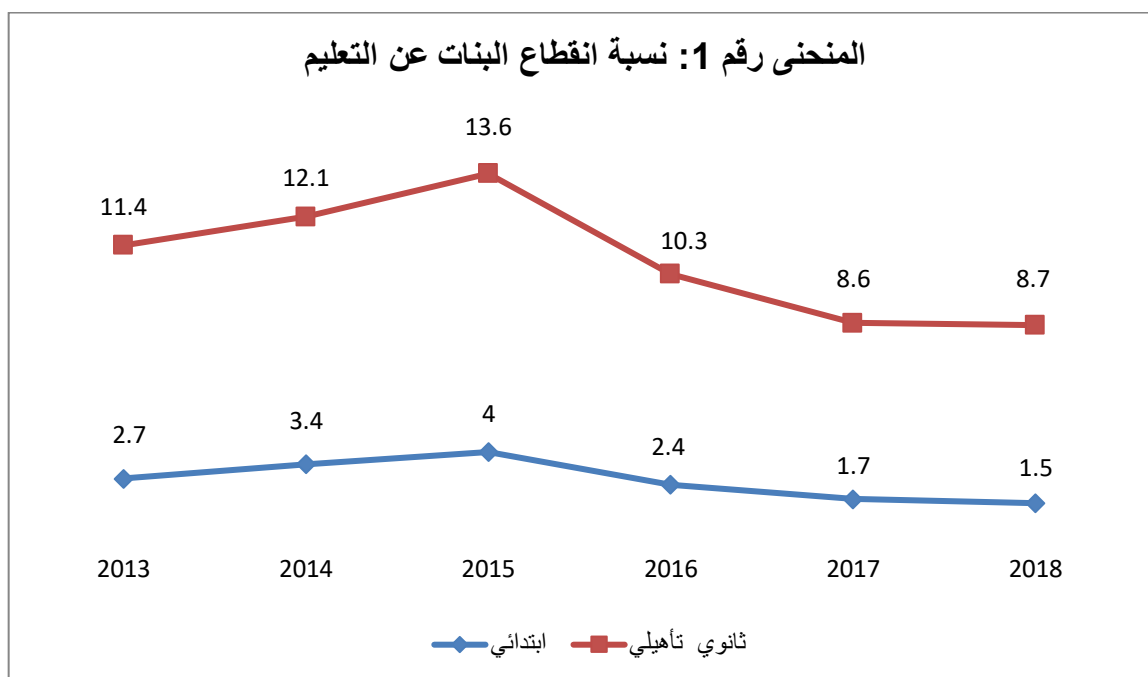
فيما سبق، تم دراسة مردودية ميزانية النوع الاجتماعي خلال العشر سنوات الأخيرة في قطاع التعليم، عن طريق درجة تطور تعليم الفتيات على المستوى الابتدائي، لكن هذا التطور هل انحصر في المستوى الابتدائي فقط، أم على صعيد جميع المستويات، هذا ما سنوضحه عن طريق التعرف على طبيعة تطور نسبة الفتيات المتمدرسات بالمستوى الثانوي خلال العشرية الأخيرة، وذلك عن طريق الجدول التالي:

الجدول رقم 10: تطور نسبة تـمدرس الفتيات في التعليم الابتدائي في الوسط الحضري/القروي (2010-2019)

السنة الوسط	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
حضري	115120	116137	117016	118904	112517	115004	123351	120873	115762	124455
قروي	12265	13409	15466	16470	18272	20339	23669	25079	26635	30270

المصدر: تجميع شخصي اعتمادا على تقرير موجز إحصائيات التربية لسنتي 2018-2017 و2019-2018.

نستنتج من الجدول السابق أن نسبة تـمدرس الفتيات في المستوى الثانوي التأهيلي بالمجال الحضري، عرفت نزولا وصعودا عبر السنوات، على عكس المجال القروي الذي عرف ارتفاعا متواصلا حيث انتقل من 12265 تلميذة سنة 2010، إلى 30270 تلميذة سنة 2019، وهو تطور كبير عرفه التعليم الثانوي بالمجال القروي، إذ ارتفعت نسبة التلميذات بأزيد من النصف خلال العشر سنوات الأخيرة، وهذا يفسره التوجه الجدي للقطاع، والهادف إلى الرفع من مستوى تعلم الفتاة القروية، التي لم يكن تعليمها يتجاوز الابتدائي، لكن بالرغم من هذا التطور إلا أن الفجوة بين المجال الحضري والقروي متسعة، فخلال سنة 2019 بلغت نسبة الفتيات المتمدرسات بالمستوى الثانوي في المجال الحضري 124455 تلميذة مقابل 30270 بالمجال القروي وهو فرق شاسع جدا.



المصدر: تجميع شخصي بالاعتماد على تقرير لجنة التعليم والثقافة والاتصال حول الميزانيات الفرعية لكل من وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، وزارة الثقافة والاتصال، لسنتي 2019/2018.

نستنتج من المنحنى السابق، انخفاض ملحوظ لنسب الانقطاع بالتعليم الابتدائي (من 11,4% سنة 2012 إلى 8,7% سنة 2018)، والتعليم الثانوي (من 2,7% سنة 2012 إلى 1,5% سنة 2018)، ويرجع هذا الانخفاض إلى المجهودات المبذولة من طرف القطاع لاسيما في مجال الدعم الاجتماعي، مع الإشارة إلى أن نسبة الانقطاع في الوسط القروي سلك ابتدائي تبلغ 5,7% مما يظهر أن الفوارق بين المجال الحضري والمجال القروي ما تزال متسعة، وهذا راجع أساسا إلى ضعف تمويل البرامج الخاصة بالمجال القروي، بالإضافة لتحديات أخرى، ولا تزال ظاهرة الانقطاع عن الدراسة عند بلوغ المستوى الثانوي الإعدادي والتأهيلي من أهم انشغالات الوزارة مما يستدعي تضافر جهود كافة القطاعات المعنية<sup>1</sup> بشكل مباشر أو غير مباشر.

إضافة إلى التعليم الابتدائي وما بعده، أعطت ميزانية النوع الاجتماعي أهمية قصوى للفئات التي حرمت من التعليم سابقا، عن طريق دعمها لبرامج محو الأمية، حيث بلغ عدد المستفيدين منها عام 2017، 734974 مستفيدا بزيادة قدرها 12,7% عن العام السابق، وتدعو هذه الأرقام إلى بذل المزيد من الجهود من قبل مختلف الجهات المعنية من أجل النجاح في القضاء على هذه الظاهرة بحلول عام 2030<sup>2</sup>، وتبين إنجازات برامج محو الأمية أن عدد المستفيدين من هذه البرامج، وصل إلى 854607 شخص سنة 2018، وتمثل النساء أكثر من 90% من مجموع المستفيدين، و53,7% من المستفيدات تنحدرن من الوسط القروي، وبلغ عدد المستفيدين من برنامج ما بعد محو الأمية إلى 191304 شخص سنة 2017-2018، وتمثل النساء أكثر من 96,1% من مجموع المستفيدين و45,4% من المستفيدين في الوسط القروي، وهذا ما يعكس أهمية الجهود المبذولة من أجل التقليل من الأمية خصوصا لدى النساء<sup>3</sup>.

## المطلب الثاني: ميزانية النوع في المجال الاقتصادي والسياسي

لا يمكن الحديث عن تحقيق المساواة بين الجنسين في حين لا زال التمييز مرسوخ في المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية<sup>4</sup>، فلا تزال المرأة تواجه طوال حياتها العملية عوائق هامة تحول دون وصولها إلى الوظائف اللائقة، ولم تتحقق منذ انعقاد المؤتمر العلمي الرابع المعني بالمرأة في بجين عام 1995 سوى حالات تحسن طفيفة، مما ترك فجوات كثيرة يجب أن يشملها تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، التي اعتمدها الأمم المتحدة سنة 2015، ولا تزال حالة عدم المساواة بين المرأة والرجل مستمرة في أسواق العمل العالمية، وذلك على مستوى الفرص والمعاملة والنتائج<sup>5</sup>.

وفي المغرب كما العديد من مناطق العالم، تم وضع العديد من الآليات الفعالة للحد من مظاهر عدم المساواة في مجال العمل، ومن ضمن هذه الآليات آلية مالية تتمثل في ميزانية النوع الاجتماعي

1 - مجلس النواب: تقرير لجنة التعليم والثقافة والاتصال 2018، دورة أكتوبر 2017، السنة التشريعية الثانية 2017-2018، ص. 13.  
2- Haut Commissariat du Plan: Les indicateurs sociaux du Maroc, Direction de la Statistiques, Edition 2018, p. 36.

3- وزارة الاقتصاد والمالية: تقرير حول الميزانية القائمة على النتائج من منظور النوع لسنة 2019، مرجع سابق، ص. 93.  
4- منظمة العمل الدولية: دليل لميسري التدقيق في النوع الاجتماعي: منهجية منظمة العمل الدولية التشاركية للتدقيق في مراعاة النوع الاجتماعي، منشورات مكتب العمل الدولي (جنيف)، الطبعة الثانية، 2014، ص. 3.  
5- منظمة العمل الدولية: المرأة في العمل اتجاهات 2016، منشورات مكتب العمل الدولي (جنيف)، 2016، ص. 3.

المعتمدة على مستوى كل قطاع حكومي، والتي تهدف إلى تمويل وتشجيعه تبني برامج ومشاريع تسعى إلى تحقيق المساواة في مجال العمل أو الشغل بشكل عام (الفرع الأول) أو الوظيفة العمومية بشكل خاص (الفرع الأول).

## الفرع الأول: ميزانية النوع الاجتماعي في مجال الوظيفة العمومية

وعيا من وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة بأهمية الدور الذي تلعبه المرأة كأحد الركائز الأساسية في المجتمع وإحدى دعائم الإدارة، ودعما لدينامية المساواة بين الجنسين داخل الوظيفة العمومية، فقد عملت الوزارة على اتخاذ العديد من التدابير التي من شأنها تعزيز مكانة المرأة في القطاعات العمومية<sup>1</sup>، وتروم الوزارة في هذا الصدد إلى إنجاز مجموعة من الإجراءات الرامية إلى النهوض بدور المرأة ودعم وضعيتها بالوظيفة العمومية، لتكون فاعلا أساسيا في التنمية الإدارية ببلادنا<sup>2</sup>، بهذا سنتناول (الفقرة الأولى) سياسة القطاع لمأسسة النوع الاجتماعي بالوظيفة العمومية، من حيث البرامج، ثم مردودية هذه السياسة القطاعية (الفقرة الثانية).

### الفقرة الأولى: مظاهر اعتماد ميزانية النوع الاجتماعي في قطاع الوظيفة العمومية

التزم قطاع الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة بتنفيذ عدد من الأوراش والمشاريع الهامة الرامية إلى إدماج مقاربة النوع الاجتماعي وتحقيق المساواة، هذه البرامج بالرغم من أهميتها إلا أن فعاليتها قد تتأثر إذا لم يتم إنجازها في أرض الواقع بنفس الدرجة المخطط لها سابقا، وقد عرفت درجة تمويل وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة خلال العشرية الأخيرة، صعودا ملحوظا حيث ارتفعت النفقات الإجمالية للوزارة من 98,995 مليون درهم سنة 2010 ( شكلت نفقات الاستثمار 32% من الميزانية الإجمالية، أما نفقات التشغيل شكلت 68% من الميزانية بما قدره 67,277 مليون درهم)<sup>3</sup>، إلى ما يناهز 120 مليون درهم سنة 2015، تم تخصيص 23,4% منها للاستثمار، أما سنة 2020 فقد بلغت ميزانية القطاع ما يزيد عن 156 مليون درهم، تم تخصيص ما يفوق 23 مليون درهم للاستثمار<sup>4</sup>.

إن تزايد الميزانية المخصصة للقطاع عبر السنوات يبرره حرص المغرب على تطوير القطاع والرقى به، حيث يتم اعتماد العديد من الاستراتيجيات والبرامج التي من بين أهم أهدافها تحقيق المساواة، حيث تندرج أنشطة الوزارة في إطار تحقيق الهدف الثالث من أهداف الألفية للتنمية، الذي يروم تعزيز

<sup>1</sup> - وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة: منجزات وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة، التقرير السنوي لسنة 2013، ص. 20.

<sup>2</sup> - وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة: منجزات وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة، التقرير السنوي لسنة 2015، ص. 20.

<sup>3</sup> - وزارة الاقتصاد والمالية: تقرير حول الميزانية القائمة على النتائج من منظور النوع لسنة 2011، مرجع سابق، ص. 41.

<sup>4</sup> - وزارة الاقتصاد والمالية: نفقات الميزانية العامة جزء 3/1 قانون المالية لسنة 2020، ص. 365.

المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وهكذا تعمل الوزارة على إعداد خطة عمل لمأسسة الأنشطة الرامية إلى تحقيق المساواة بين الجنسين، وإدماج مقاربة النوع الاجتماعي في السياسات والبرامج والمشاريع في كافة الأنشطة الحكومية وغير الحكومية<sup>1</sup>.

في إطار مجهوداتها الرامية إلى تحديث الإدارة، تستند الوزارة على مجموعة من وسائل الدعم المالي، منها صندوق تحديث الإدارة العمومية (FOMAP) الذي يتكفل بالتمويل الجزئي للمشاريع المقترحة من طرف القطاعات الحكومية والتي تندرج في إطار برامج تحديث وتأهيل الإدارة العمومية<sup>2</sup>، وفي إطار الدعم الدولي تم إنجاز هذه المقاربة النوعية، من خلال دعم هيئة الأمم المتحدة، صندوق دعم المساواة بين الجنسين، والوكالة الكندية للتنمية الدولية، ويغطي صندوق دعم المساواة بين الجنسين ثلاث مجالات، يقوم أولها على دعم إعداد وتنفيذ برامج دعم مأسسة المساواة بين الجنسين في الوزارات المستهدفة، ووضع استراتيجيات للتواصل، وإطارات شراكة مع الفاعلين في المجتمع المدني على الصعيد الوطني والجهوي.

تنطلق الوزارة من فرضية تجاوز القوالب النمطية للجنسين ووضع الثقة بالنساء من خلال منحهن مناصب المسؤولية بنفس الطريقة التي يعامل بها الرجال<sup>3</sup>، وفي إطار تنفيذ مشاريع الإصلاح المتخذة لتمكين الموارد البشرية والذي يعتبر المحور الأساسي للإستراتيجية الوطنية للتحديث، قامت وزارة تحديث القطاعات العامة بتعاون مع الوكالة الكندية للتنمية الدولية (ACDI) من خلال صندوق مساندة المساواة بين الجنسين (FAES) بإعداد برنامج استراتيجي متوسط المدى من أجل مأسسة المساواة بين الجنسين في الوظيفة العمومية.

يهدف هذا البرنامج إلى تحسين التشريع القانوني وتمكين وتأهيل الرأسمال البشري، من خلال تحديث منظومة تدبيره وكذا توفير ظروف عمل محفزة، من خلال تقليص الفوارق بين الجنسين في تدبير الموارد البشرية، ويتمحور هذا البرنامج حول ما يلي<sup>4</sup>:

- المحور الأول: إدماج المساواة بين الجنسين في هيكله وممارسات وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة والقطاعات الحكومية الأخرى.

---

1 - وزارة الاقتصاد والمالية: تقرير حول الميزانية القائمة على النتائج من منظور النوع لسنة 2008، ص. 28.  
2 - وزارة الاقتصاد والمالية: تقرير حول الميزانية القائمة على النتائج من منظور النوع لسنة 2011، مرجع سابق، ص. 38.  
3 - Ministère de la Fonction Publique et de la modernisation de l'administration: La Place des Femmes Fonctionnaires aux Postes de la Responsabilité dans l'administration publique au Maroc, Edition ONU FEMME, p. 32.  
4 - وزارة الاقتصاد والمالية: تقرير حول الميزانية القائمة على النتائج من منظور النوع لسنة 2012، مرجع سابق، ص. 38.

- المحور الثاني: تقليص الفوارق بين الجنسين من حيث تدبير الموارد البشرية عن طريق تقوية القدرات في هذا المجال وتقديم الدعم والاستشارة اللازمين للمسؤولين و متخذي القرارات في وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة والقطاعات الحكومية الأخرى.

- المحور الثالث: رفع تمثيلية النساء ومشاركتهن في مراكز اتخاذ القرار.

- المحور الرابع: تعزيز التوازن بين الحياة الأسرية والمهنية.

في إطار البرنامج الاستراتيجي المتوسط المدى من أجل مأسسة المساواة بين الجنسين في الوظيفة العمومية، قامت وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة منذ 2010 بإحداث شبكة للتشاور بين الوزارات من أجل المساواة بين الجنسين في الوظيفة العمومية، والتي تهتم بإدماج مبدأ المساواة بين الجنسين في الوظيفة العمومية<sup>1</sup>، وتعتبر هذه الشبكة الإطار العملي للتنسيقي الذي منه تنبثق معظم الإجراءات الهادفة إلى مأسسة وإدماج مبدأ المساواة بين الجنسين في الوظيفة العمومية، ويندرج ذلك في إطار الالتزامات المتخذة من طرف الوزارة في إطار الخطة الحكومية 2012-2016<sup>2</sup>.

عند إحداثها سنة 2010، تكونت الشبكة من 15 وزارة، وتم تعميمها سنة 2012 حيث أصبحت تضم في عضويتها جميع القطاعات الوزارية، ويترأس الشبكة الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة<sup>3</sup>، يتمحور برنامج عمل الشبكة حول خمسة محاور ذات أولوية وهي<sup>4</sup>:

- المحور الأول: مأسسة وتفعيل الشبكة.
- المحور الثاني: إدماج مبدأ المساواة بين الجنسين في مسلسل التوظيف والانتقاء والتعيين والحركية والترقية وتقييم المردودية.
- المحور الثالث: اقتراح تدابير مؤسسية لتشجيع ولوج النساء مناصب المسؤولية.
- المحور الرابع: اقتراح تدابير مؤسسية للتوفيق بين الحياة المهنية والحياة الخاصة.
- المحور الخامس: إدماج مبدأ المساواة في برامج التكوين المستمر.

---

1- وزارة الاقتصاد والمالية: تقرير حول الميزانية القائمة على النتائج من منظور النوع لسنة 2014، مرجع سابق، ص. 36.  
2- وزارة الاقتصاد والمالية: تقرير حول الميزانية القائمة على النتائج من منظور النوع لسنة 2016، مرجع سابق، ص. 47.  
3- عزيز كهيدة: دراسة توثيقية للتجربة المغربية في مجال المساواة بين الجنسين: الخطة الحكومية للمساواة "إكرام" 2012-2016، نونبر 2016، ص. 94.  
4- وزارة تحديث القطاعات العامة: شبكة التشاور المشتركة بين الوزارات من أجل المساواة بين الرجال والنساء في الوظيفة العمومية، ص. 1.

تتمحور أهم إنجازات الشبكة في المساهمة في وضع الإطار المرجعي لإحداث وتفعيل مرصد مقارنة النوع بالوظيفة العمومية (OGFP)، تم إحداث هذا الأخير بتاريخ 31 مارس 2014، بموجب مقرر وزير الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة، وهو عبارة عن فضاء مبني على شراكة كل من القطاعات الحكومية والمؤسسات الدستورية والمجتمع المدني، يوفر عبر موقعه الإلكتروني بيانات إحصائية ومعلومات حول وضعية المرأة بالوظيفة العمومية والمساهمة في نشرها، وتنوير صانعي القرار بأهمية تطوير وضعية المرأة بالوظيفة العمومية<sup>1</sup>.

وهكذا تم تفعيل المرصد باعتباره أداة مساعدة في مسلسل اتخاذ القرار، وهيئة استشارية فاعلة في هذا المجال، وإنجاز الإستراتيجية الوطنية للمساواة بين الجنسين بالوظيفة العمومية (بتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة وأعضاء شبكة التشاور بين الوزارات)<sup>2</sup>، وخلال سنة 2016 مكن تفعيل مخطط عمل شبكة التشاور بين الوزارية (RCI) من وضع إستراتيجية مأسسة مبدأ المساواة بين الجنسين في الوظيفة العمومية (IES) وتتمحور هذه الإستراتيجية التي تم إعطاء انطلاقتها في يونيو 2016، على إنشاء وتعزيز هياكل مخصصة لتدعيم المساواة وإدماجها بين الجنسين في الوظيفة العمومية، والمنظومة القانونية ولاسيما في مجال تدبير الموارد البشرية والكفاءات، فضلا عن ترسيخ المساواة بين الجنسين في الممارسات والسلوكيات والثقافة التنظيمية للإدارة<sup>3</sup>.

ولعل الإجراءات والتدابير التي تم اتخاذها في هذا المجال بمساهمة كل الفاعلين والمعنيين، مكنت من توفير الشروط الموضوعية لتقوم المرأة بدورها الاجتماعي والإنمائي، وتساهم بفعالية عالية في الحياة العامة وتكون قوة دفع لتجديد الحاضر وإنمائه، ولتشييد المستقبل وبنائه، وفي هذا السياق تم إعداد إستراتيجية مأسسة المساواة بين الجنسين بالوظيفة العمومية، بمثابة خارطة طريق على مدى أربع سنوات في حدود 2020 لتنزيل مختلف الإجراءات المؤسسية الرامية إلى النهوض بوضعية المرأة في الوظيفة العمومية، والعمل على بلوغ تمثيلية متكافئة بين النساء والرجال، وسبل تجاوز معوقات ضعف تمثيلية النساء في مراكز القرار بالإدارة<sup>4</sup>.

## الفقرة الثانية: مردودية ميزانية النوع الاجتماعي على مستوى الوظيفة العمومية

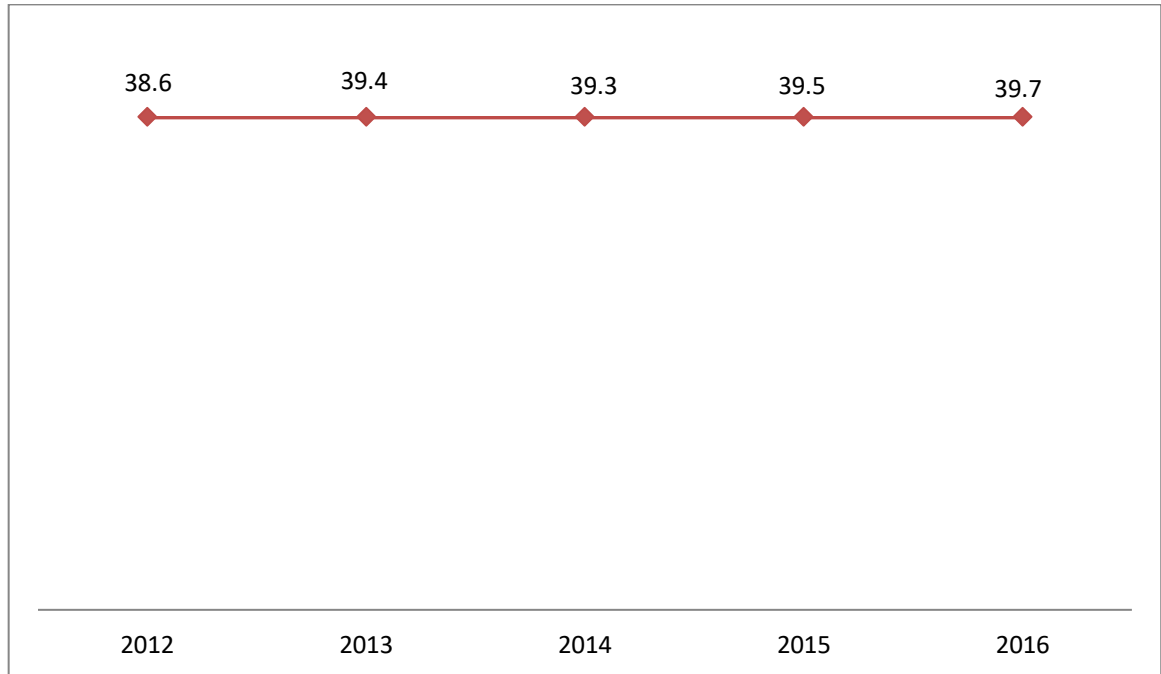
يعتبر التدبير المعقلن للموارد البشرية من بين الشروط الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بلادنا، كما تعد مشاركة المرأة في مختلف المجالات التنموية عاملا أساسيا، إذ تشكل ما

<sup>1</sup>- لطيفة بن عياد: مرصد مقارنة النوع الاجتماعي، مديرية تحديث الإدارة، 9 مارس 2016، ص. 8.  
<sup>2</sup>- وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة: منجزات وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة لسنة 2015، مرجع سابق، ص. 20.  
<sup>3</sup>- وزارة الاقتصاد والمالية: تقرير حول الميزانية القائمة على النتائج من منظور النوع لسنة 2018، مرجع سابق، ص. 30.  
<sup>4</sup>- وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة: منجزات وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة، التقرير السنوي 2016، ص. 24.

يزيد عن نصف سكان المغرب<sup>1</sup>، ورغم الإصلاحات الدستورية والاجتماعية من أجل النهوض بحقوق المرأة وتعزيز دورها كشريك أساسي في التنمية، فإن تمثيلية المرأة في شوق الشغل لا تزال ضعيفة نسبيا مقارنة بالرجل، وحسب معطيات المندوبية السامية للتخطيط، فقد بلغت نسبة النساء من السكان النشيطين حوالي 22,2% مقابل 70,9% بالنسبة للرجال، أما على مستوى الإدارات العمومية فإن نسبة تمثيل النساء بلغت 34,8% مقابل 65,2% بالنسبة للرجال<sup>2</sup>.

على مستوى الوظيفة العمومية عرفت نسبة العنصر النسوي تحسنا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة، وهذا ما سنتعرف عليه أكثر من خلال الإحصائيات التالية:

## المنحنى رقم 2: نسبة النساء في الوظيفة العمومية خلال الفترة (2012- 2016)



المصدر: وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية: مكانة المرأة الموظفة بمناصب المسؤولية في الإدارة العمومية بالمغرب، موجز تنفيذي، نشر بدعم من هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، 2018، ص. 58.

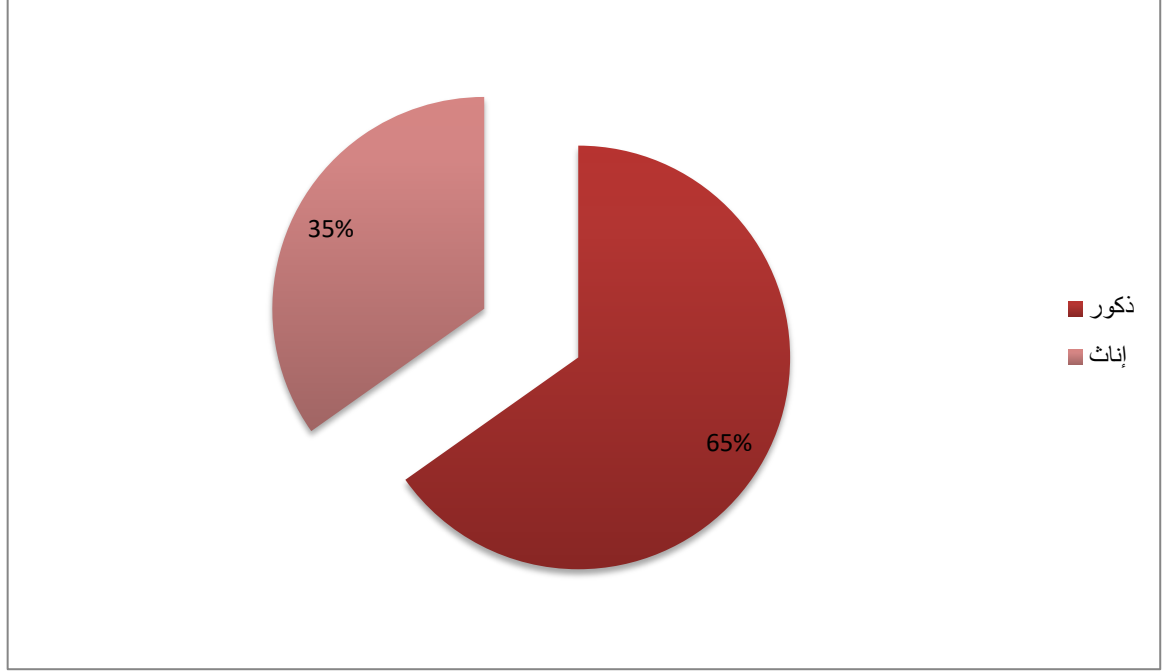
يتضح من خلال الرسم البياني السابق، أن نسبة التأنيث الإجمالية في الوظيفة العمومية تصل إلى 39,3% خلال سنة 2014، وقد شهدت هذه النسبة ارتفاعا مستمرا منذ سنة 2012 حيث انتقلت من 38,6% إلى 39,3% سنة 2014، ثم إلى 39,7% سنة 2016، فبالرغم من التطور الواضح لتأنيث الوظيفة العمومية عبر السنوات، إلا أن متوسط التغير لم يتجاوز 2%، مما له دلالة واضحة على أن

<sup>1</sup>- تقدر المندوبية السامية للتخطيط بأن عدد النساء بالمغرب قد بلغ في منتصف 2018، نحو 17,67 مليونا وهو ما يمثل أكثر من نصف سكان المغرب، حيث تصل نسبتهن 50,1%.

<sup>2</sup>- وزارة الاقتصاد والمالية وتحديث الإدارة: تقرير حول الموارد البشرية لسنة 2019، ص. 30.

الجهود المبذولة مازالت غير كافية ولا ترقى إلى مستوى التطلعات، فماذا عن بقية السنوات هل سيرتفع هذا المؤشر أم لا؟ هذا ما سنتعرف عليه في المبيان التالي:

### الرسم البياني رقم 1: توزيع أعداد موظفي الدولة المدنيين لسنة 2019 حسب النوع الاجتماعي



المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية وتحديث الإدارة: تقرير حول الموارد البشرية لسنة 2020، ص. 30.

اعتمادا على الرسم البياني السابق، يلاحظ أن نسبة تمثيلية النساء في الوظيفة العمومية بلغت 34,8% مقابل 65,2% بالنسبة للرجال سنة 2019، وهي نسبة منخفضة مقارنة مع السنوات السابقة، مما يدل على تراجع واضح في مردودية السياسات الحكومية الرامية إلى زيادة إدماج النساء في الوظيفة العمومية، يبقى هذا التطور ضعيف رغم كل الجهود المبذولة لتطبيق مقاربة النوع الاجتماعي داخل الإدارة، وتثبت الإحصائيات هذا الضعف خاصة على مستوى اعتلاء المراكز العليا وهذا ما سيوضحه أكثر الشكل التالي:

الجدول رقم 11: توزيع مجموع التعيينات في المناصب العليا (2012\_ 2019) حسب نسبة التأنيث

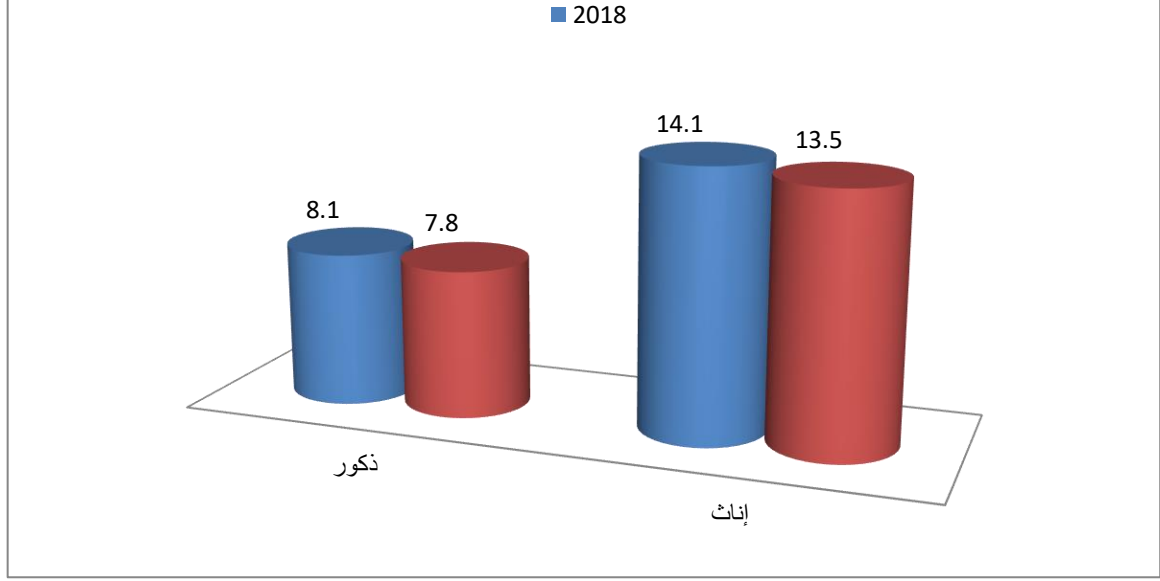
النساء حسب المنصب	نسبة النساء	عدد النساء	النسبة	العدد الإجمالي	المناصب
	12,9%	98	70,7%	757	مدير
	2,5%	3	11,0%	118	عميد كلية
	11,6%	11	8,9%	95	المناصب النظامية (مهندس عام، متصرف عام، طبيب عام...)
	10,6%	5	4,4%	47	كاتب عام
	14,3%	5	3,3%	35	مفتش عام
	0,0%	0	1,8%	19	رئيس جامعة
	11,4%	122	100%	1.071	المجموع

المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة: تقرير حول الموارد البشرية لسنة 2020، مرجع سابق، ص. 21.

من خلال الجدول السابق يتبين أن عدد تعيينات العنصر النسوي في المناصب العليا المتداول بشأنها في المجلس الحكومي بلغت 122 تعييناً، من أصل ما مجموعه 1,071 منصب برسم الفترة 2012-2019، أي بنسبة بلغت 11,4%، كما يعتبر منصب مفتش عام المنصب الأكثر ولوجاً بالنسبة للنساء المعينات بنسبة 14,3%، يليه منصب مدير عام بنسبة 12,9%، ثم المناصب النظامية بنسبة 11,6%، وتبقى هذه النسب جد منخفضة مقارنة مع المستويات المطلوبة<sup>1</sup>، وتبقى أيضاً أقل بكثير من عتبة مؤشرات التكافؤ<sup>2</sup>، مما يستوجب بذل جهود إضافية في هذا الاتجاه، إضافة إلى ضعف نسبة تمثيلية المرأة في المناصب العليا، فمستويات البطالة أكثر ارتفاعاً في صفوف النساء، وهذا ما سنتعرف عليه في الشكل التالي:

1 - حددت الهيئات الدولية العاملة في مجال المساواة بين الجنسين بالوظيفة العمومية النسبة المطلوبة في 33%.  
2 - كما تظهر الدراسات أن انتقال النساء إلى مناصب المسؤولية أصعب وأقل احتمالية من الرجل.

## المبيان رقم 2: معدل البطالة حسب الجنس خلال الفترة (2018- 2019)



المصدر: المنذوبية السامية للتخطيط: مذكرة إخبارية بمناسبة اليوم الوطني للمرأة، 10 أكتوبر 2020، ص. 3.

نستنتج من الرسم المبياني أعلاه، الذي كشفت عنه المنذوبية السامية للتخطيط في المذكرة التي أصدرتها مؤخرا حول المميزات الرئيسية للسكان النشيطين العاطلين برسم سنة 2019، أن معدلات البطالة أكثر ارتفاعا سجلت ضمن فئات النساء بنسبة 14,1% سنة 2018، مقابل 8,1% للذكور خلال نفس السنة، و13,5% للنساء، مقابل 7,8% للذكور خلال سنة 2019، ورغم الانخفاض النسبي في مؤشر البطالة بين الجنسين خلال السنتين الماضيتين بالنسبة للذكور والإناث إلا أن المقاربة بين هاذين الأخيرين تظهر حجم الفجوة بينهما ومدى عدم قدرة كل الدعم الممنوح للبرامج التي تصب في تقوية المرأة اقتصاديا من القضاء على هذه الفوارق الواضحة.

### الفرع الثاني: ميزانية النوع بوزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية

عهد لوزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية كوحدة إدارية مكلفة بتنسيق جميع الإجراءات والمبادرات الوزارية الرامية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين وحقوق الطفل وذوي الاحتياجات الخاصة، وعلى هذا الأساس تساهم الوزارة بشكل كبير في دعم القطاعات الحكومية في جهودها الرامية إلى تعميم بعد النوع الاجتماعي في برامجها وسياساتها، ولعل إعدادها وإشرافها على الخطة الحكومية الجديدة إكرام (الفقرة الأولى) خير تجسيد لذلك، في نفس السياق، وفي إطار الشراكة مع وزارة الاقتصاد والمالية، انخرطت الوزارة في دينامية تطبيق المادة 39 من القانون التنظيمي للمالية الجديد عن طريق إدماج منظور النوع في ميزانيتها (الفقرة الثانية).

## الفقرة الأولى: إستراتيجية وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية للمساواة إكرام 1 و 2

اعتمدت المملكة المغربية لأول مرة سياسة عمومية مدمجة للمساواة كإطار لتقارب مختلف المبادرات المتخذة، من أجل إدماج مقاربة في السياسات الوطنية وبرامج التنمية، تبعا لتدابير محددة لاعتماد المساواة ومكافحة جميع أشكال التمييز والعنف وكذا لتمكين النساء، وهكذا اعتمد المغرب في عام 2013 أول خطة حكومية للمساواة "إكرام 1" 2012-2016، تستهدف المشاركة الكاملة والعادلة للنساء في مختلف المجالات كما تضمن أيضا التمتع على قدم المساواة وبشكل عادل بنتائج هذه المشاركة، نتج عن هذه الخطة الحكومية حصيلة وازنة أدت إلى الاهتمام بمأسسة المساواة في مجموعة من القطاعات من خلال اعتماد الخطة الحكومية الثانية للمساواة "إكرام 2" 2017-2021<sup>1</sup>.

وضعت وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية، إستراتيجية عمل لقطبها الاجتماعي للفترة الممتدة ما بين 2012 و 2016، والذي يضم كل من الوزارة والتعاون الوطني ووكالة التنمية الاجتماعية، وتتمحور هذه الإستراتيجية حول الدعم المؤسسي وتعزيز القطب الاجتماعي ونشر مبادئ الإنصاف والمساواة، وتعزيز الرعاية والعمل التضامني والإشراف ودعم وهيكلة العمل الاجتماعي، ومن بين الإنجازات الرئيسية التي حققتها هذه الإستراتيجية يمكن الإشارة إلى تنفيذ الخطة الحكومية من أجل المساواة "إكرام 1" 2012-2016، وقد أتاح تفعيل التدابير والإجراءات المدرجة في إطار هذه الخطة إلى تحقيق الأهداف الهيكلية، كتحسين مأسسة المساواة على جميع المستويات<sup>2</sup>.

تعتبر الخطة الحكومية للمساواة إكرام، أداة لترجمة الالتزامات المعبر عنها في البرنامج الحكومي للفترة الممتدة ما بين 2012 – 2016، وذلك باستحضار تحديات التنزيل الديمقراطي لمقتضيات الدستور الجديد، والالتزامات المغرب لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وفي إطار التراكم، وبفضل الإرادة السياسية التي عبرت عنها الحكومة في برنامجها للفترة 2012-2016 في ظل الدستور، والمؤكدة على إرساء قواعد الديمقراطية وتحقيق الإنصاف والمساواة بين المواطنين بتوفير شروط الحكامة الجيدة، تمت صياغة هذه الخطة التي انخرطت فيها مختلف القطاعات الحكومية في المجالات الثمانية التالي<sup>3</sup>:

(1) مأسسة ونشر مبادئ الإنصاف والمساواة والشروع في إرساء قواعد المناصفة.

(2) مكافحة كل أشكال التمييز ضد النساء؟

1 - وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة: مشروع نجاعة الأداء لسنة 2020، ص. 7.  
2 - وزارة الاقتصاد والمالية: تقرير حول الميزانية القائمة على النتائج من منظور النوع لسنة 2019، مرجع سابق، ص. 26.  
3 - وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية: الخطة الحكومية للمساواة في أفق المناصفة "إكرام" 2012-2016، ص. 5-6.

(3) تأهيل منظومة التربية والتكوين على أساس الإنصاف والمساواة.

(4) تعزيز الولوج المنصف والمتساوي للخدمات الصحية.

(5) تطوير البنيات التحتية الأساسية لتحسين ظروف عيش النساء والفتيات.

(6) التمكين الاجتماعي والاقتصادي للنساء.

(7) التمكين من الولوج المنصف والمتساوي لمناصب اتخاذ القرار الإداري والسياسي.

(8) تحقيق تكافؤ الفرص بين الجنسين في سوق الشغل (المجال الثامن من الخطة الحكومية للمساواة)<sup>1</sup>.

تعمل وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعي على تنسيق وتنفيذ الخطة الحكومية للمساواة في أفق المناصفة للفترة 2012 – 2016، منذ الموافقة عليها من طرف مجلس الحكومة يوم 6 يونيو 2013، وتشكل هذه الخطة إطار عمل مشترك عبر اتخاذ إجراءات لتحقيق التقارب بين مختلف المبادرات الرامية إلى إدماج حقوق المرأة في السياسات العمومية وبرامج التنمية، مراعية البعدين الجهوي والمحلي<sup>2</sup>، إن الخطة الحكومية للمساواة تستند على مبادئ تتوافق مع التطلع إلى بناء علاقات اجتماعية جديدة بين النساء والرجال، وتهدف إلى ضمان الاستفادة المتساوية والمنصفة من نتائج وثمار هذه المشاركة<sup>3</sup>.

قامت وزارة الأسرة والتضامن والتنمية الاجتماعية بالتنسيق وتتبع الخطة الحكومية للمساواة في أفق المناصفة للفترة الممتدة ما بين 2012 و2016، كما قدمت الوزارة حصيلة الخطة الحكومية للمساواة عقب انتهاء المدة المحددة لها، وتلخص هذه الحصيلة جميع الإنجازات القطاعية المتعلقة بالمؤشرات المحددة في الخطة الحكومية للمساواة، فضلا عن التحديات الرئيسية المتعلقة بالإدماج الأفقي للمساواة في السياسات العمومية وتلك المتعلقة بتحقيق الالتزامات، وفقا لخصوصيات كل قطاع حكومي على حدة استنادا إلى مساهمات مختلف القطاعات الحكومية<sup>4</sup>، وقد بلغ مستوى تنفيذ هذه الخطة 75% أي 117 إجراء من أصل 156<sup>5</sup> وهذا ما سيوضحه الشكل التالي:

1- وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة: المراجعة الوطنية الشاملة للتقدم المحرز نحو تنفيذ إعلان ومنهاج بيجين بعد 25 عاما- المملكة المغربية، مرجع سابق، ص.18.

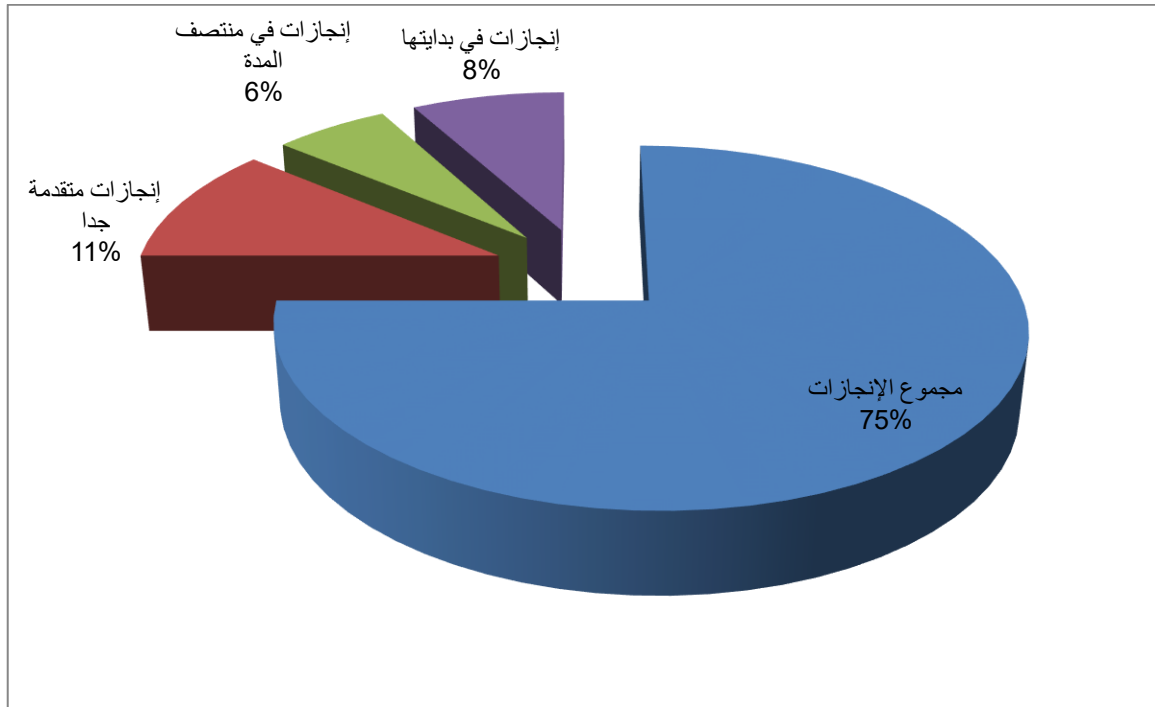
2- وزارة الاقتصاد والمالية: تقرير حول الميزانية القائمة على النتائج من منظور النوع لسنة 2017، مرجع سابق، ص.33.

3- تم حصر أهداف الخطة الحكومية في 24 هدف، حدد من أجل تحقيقها الإجراءات الرئيسية، التي وصلت إلى 143 إجراء كما تم تحديد المؤشرات النوعية والكمية لتقييمها وكذا القطاع الحكومي المسؤول عن تنفيذها في الفترة ما بين 2012-2016.

4- وزارة الاقتصاد والمالية: تقرير حول الميزانية القائمة على النتائج من منظور النوع لسنة 2018، مرجع سابق، ص.21.

5- وقد تمت أجراً ما يقارب 86% من التدابير المدرجة بنسبة تفوق 70% أي 134 على 156 إجراء.

### المبيان رقم 3: حصيلة الخطة الحكومية للمساواة لإكرام1



المصدر: الموقع الرسمي لوزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية.

من خلال الشكل المبياني أعلاه، نستنتج أن الحصيلة النهائية للخطة الحكومية للمساواة في أفق المناصفة إكرام1 سنة 2016 بلغت 75%، أما بقية النسب والتي تصل إلى 25%، فقد انقسمت إلى إنجازات في مرحلة متقدمة جدا (11%)، وإنجازات في منتصف المدة (6%)، وإنجازات لازالت في بدايتها (8%)، وتلخص هذه الحصيلة جميع الإنجازات القطاعية المتعلقة بالمؤشرات المحددة في الخطة الحكومية للمساواة، فضلا عن التحديات الرئيسية المتعلقة بالإدماج الأفقي للمساواة في السياسات العمومية وتلك المتعلقة بتحقيق الالتزامات، وفقا لخصوصيات كل قطاع حكومي على حدة استنادا إلى مساهمات مختلف القطاعات الحكومية، والمفسرة أيضا ل 25% المتبقية.

تلخص الإنجازات الرئيسية لوزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية في إطار الخطة الحكومية للمساواة في أفق المناصفة "إكرام1" كالتالي:

\_\_ إحداث هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز.

\_\_ إحداث المرصد الوطني للعنف ضد النساء.

\_\_ إحداث المرصد الوطني لصورة المرأة في الإعلام.

\_ دعم مراكز الاستماع.

\_ دعم مراكز الاستماع والتوجيه القانوني للنساء ضحايا العنف ومساعدتهم في إعداد دفتر للتحملات.

\_ تقديم الدعم المباشر للنساء الأرامل في وضعية هشّة والحاضنات لأطفالهن اليتامى<sup>1</sup> في إطار صندوق دعم التماسك الاجتماعي بموجب قانون المالية لسنة 2014.

\_ تثمين قدرات المقاولات.

وفي ظل المكتسبات التي حققتها الخطة الحكومية الأولى للمساواة، أطلقت وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعي، الخطة الحكومية الثانية للمساواة (إكرام<sup>2</sup>) للفترة الممتدة ما بين 2017-2021، وفقا لنهج تشاركي يضم جميع الأطراف الفاعلة، ولقد شاركت حوالي 100 منظمة ومؤسسة في عملية إطلاق "إكرام 2"، والتي تتمثل في القطاعات الحكومية المؤسسات العمومية والدستورية والمجتمع المدني والقطاع الخاص والنقابات والغرف المهنية والوكالات التنموية والجامعات والشركاء التقنيين والماليين<sup>2</sup>، تركز الخطة الحكومية "إكرام 2" على مكتسبات الخطة الحكومية "إكرام 1" وعلى الكفاءات والقدرات الفردية التنظيمية والمؤسساتية التي تم تطويرها خلال السنوات الأخيرة من قبل جميع القطاعات الحكومية، فجاءت بجيل جديد من التدابير مبنية على النتائج، وتستهدف آثار ملموسة ومستدامة للاستفادة الفعلية للنساء والفتيات من حقوقهن .

ولهذه الغاية اعتمدت الخطة مقاربات بأبعاد متعددة في مقدمتها البعد الحقوقي، كما أن مضامينها تمكن من مواصلة نشر الوعي بخصوص الفوارق والتمييز والعنف المبني على النوع الاجتماعي، وستمكن منظومة الحكامة على غرار الخطة "إكرام 1" من ضمان تتبع الإجراءات والحرص على تفعيل المشترك للخطة الحكومية إكرام 2 للارتقاء إلى التحليل الفعلي للمساواة بين النساء والرجال، من أجل القضاء التدريجي على الانتهاكات التي تطل حقوق النساء والفتيات علما أن الأفق الزمني لهذه الخطة (منتصف 2017 ونهاية 2020) لا يحقق التطلعات الكاملة في المساواة بين الجنسين، والتي تستوجب تدخلات عدة على المستويات القانونية والثقافية والمؤسساتية والاجتماعية<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - لقد حدد المرسوم رقم 2.14.791 الصادر في 11 من صفر 1436 ( 4 دجنبر 2014) شروط ومعايير الاستفادة من الدعم المباشر للنساء الأرامل في وضعية هشّة والحاضنات لأطفالهن اليتامى.

<sup>2</sup> - وزارة الاقتصاد والمالية: تقرير حول الميزانية القائمة على النتائج من منظور النوع لسنة 2018، مرجع سابق، ص. 23.

<sup>3</sup> - وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية: الخطة الحكومية للمساواة "إكرام 2" 2017-2021، ص. 9.

وتقوم الخطة الحكومية الثانية من أجل المساواة، التي وافق عليها مجلس الحكومة في 3 غشت 2017، حول 7 محاور إستراتيجية<sup>1</sup> منها أربعة محاور موضوعاتية وثلاثة أفقية، بالإضافة إلى 23 هدفا و83 إجراء<sup>2</sup>:

- المحور الأول: تقوية فرص عمل النساء وتمكينهن اقتصاديا.
- المحور الثاني: حقوق النساء في علاقتها بالأسرة.
- المحور الثالث: مشاركة النساء في اتخاذ القرار.
- المحور الرابع: حماية النساء وتعزيز حقوقهن.
- المحور الخامس: نشر مبادئ المساواة ومحاربة التمييز والصور النمطية المبنية على النوع الاجتماعي.
- المحور السادس: إدماج النوع في جميع السياسات والبرامج الحكومية.
- المحور السابع: التنزيل الترابي لأهداف الخطة الحكومية للمساواة "إكرام 2".

وهكذا تم الانخراط في دينامية جديدة بالنسبة للخطة "إكرام 2"، لتنفيذ مشروع متكامل للإصلاحات من الناحية القانونية والتنظيمية والمؤسسية، وتهم البرامج والمشاريع التي تراعي بعد النوع الاجتماعي، التي عملت عليها وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية منذ سنة 2017، والتي تمثل استمرارية لمشاريع الخطة الحكومية، ويتم تتبع إنجاز الإجراءات الرئيسية التي اتخذتها الوزارة لتعزيز المساواة بين الجنسين في إطار الخطة "إكرام 2" من خلال مؤشر الأداء المتعلق بنسبة إنجاز أهداف الوزارة المبرمجة في خطة "إكرام 2" 2017-2021، ولقد بلغت هذه النسبة ما يقارب 20% خلال سنة 2018 نتيجة للإنجازات المسجلة لكل مشروع/ إجراء/ تدبير يتعلق بالوزارة.

## الفقرة الثانية: برامج النوع بوزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية بين التمويل والمنجزات

تسهر وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية، على إعداد وتنزيل السياسة الحكومية في مجال حماية الطفولة والأسرة، والنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والأشخاص المسنين وتحسين وضعية المرأة والتنمية الاجتماعية وذلك بتنسيق مع القطاعات المعنية<sup>3</sup> على المستوى

<sup>1</sup>- تمت بلورة الخطة الثانية من أجل المساواة (2017-2021)، على أساس خمسة مبادئ أساسية ومتكاملة: مقارنة تعتمد على حقوق الإنسان، مقارنة النوع، الاندماج الأفقي والتصنيف المجالي، التدبير القائم على النتائج، والديمقراطية التشاركية.

<sup>2</sup>- من أجل تسهيل البرمجة الزمنية تم وضع كل إجراء في محور معين وربطه بهدف واحد، كما تم تقييم الإجراءات بالاعتماد على هذا التسلسل، ويشار إلى هذه الإجراءات على أنها الإجراءات الخاصة ب "المحور الهدف".

<sup>3</sup>- وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية: مشروع نجاعة الأداء لسنة 2019، ص. 5.

الاستراتيجي، وقد اعتمدت الوزارة رؤية موحدة للقطب الاجتماعي المكون من الإدارة المركزية والمؤسستين العموميتين تحت الوصاية، وفي هذا الإطار، تحدث إستراتيجية القطب الاجتماعي بشكل دقيق المجالات الأساسية للتدخلات وتهدف إلى إرساء مجتمع متضامن يقوم على المساواة وتشجيع الإدماج الاجتماعي للفئات الهشة<sup>1</sup>.

وقد انخرطت وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية في الشطر الثالث للإصلاح الهيكلي للميزانية في إطار القانون التنظيمي للمالية، وفي هذا الصدد تمحورت ميزانية الوزارة حول ثلاث برامج مقسمة إلى مشاريع وإجراءات، وهي برنامج النهوض بحقوق المرأة والأشخاص في وضعية إعاقة وحماية الأسرة والمسنين، وبرنامج التنمية الاجتماعية، ثم برنامج القيادة والدعم، ويمكن التعرف على تمويل هذه البرامج من الميزانية عن طريق الجدول التالي:

**الجدول رقم 12: الاعتمادات المخصصة لبرامج النوع من طرف وزارة الأسرة والتضامن بمليون الدرهم للفترة (2017- 2020)**

إسقاطات 2021	2020	2019	2018	2017	البرنامج
53000000	45228000	65528000	68288000	42543000	إدماج مقارنة النوع الاجتماعي على مستوى النهوض بحقوق المرأة
165000000	148126000	182550000	181829498	16860000	التنمية الاجتماعية والنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة وحماية الأسرة والأطفال والأشخاص

1 - تشمل وظائف إستراتيجية القطب الاجتماعي المهام التالية:  
 - التأطير والمواكبة وهيكلية العمل الاجتماعي.  
 - التتبع والتقييم والرقابة.  
 - تقديم خدمات التكفل والمساعدة الاجتماعية.  
 - الوقاية واليقظة والإشعار.  
 - التعبئة الاجتماعية.  
 - تنسيق السياسات العمومية ذات الطابع الاجتماعي.

					المسنين
626000000	631438000	601986000	599082502	578366000	القيادة والدعم

المصدر: تركيب شخصي بالاعتماد على تقارير نجاعة الأداء الخاص بوزارة الأسرة والتضامن والمرأة والتنمية الاجتماعية من سنة 2017 إلى سنة 2020.

بالرجوع للجدول السابق، يلاحظ أن الاعتمادات المالية المخصصة لبرامج النوع الاجتماعي من طرف وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية، يتباين مقدارها من برامج لآخر، فبالنسبة للبرنامج الأول خصصت له ميزانية قدرها 45,2 مليون درهم سنة 2020، بينما ميزانية البرنامج الثاني لم تتجاوز 14,8 مليون درهم خلال نفس السنة، و63,1 مليون درهم للبرنامج الثالث، وما يثير الانتباه أن الميزانية المخصصة للتنمية الاجتماعية والأشخاص في وضعية إعاقة والأطفال والأشخاص المسنين، هي الأقل بين نظيراتها من الميزانيات الأخرى.

**الجدول رقم 13: تقسيم ميزانية برامج النوع لوزارة التضامن حسب المشاريع بمليون درهم (2021-2017)**

البرنامج	المشروع	الميزانية المرصودة لسنة 2018	الميزانية المرصودة لسنة 2019	الميزانية المرصودة لسنة 2020
إدماج مقاربة النوع الاجتماعي على مستوى النهوض بحقوق المرأة	الشراكة من أجل النهوض بحقوق المرأة والمساواة	24,478	42,9	36,1
على مستوى النهوض بحقوق المرأة	الدعم المؤسسي والقانوني في مجال حماية حقوق المرأة	43,81	22,6	9,1

25,9	34,3	31,937	الشراكة مع الجمعيات والهندسة الاجتماعية	التنمية الاجتماعية والنهوض بحقوق
63,9	63,9	58,9	حماية الأسرة والطفولة والأشخاص المسنين	الأشخاص في وضعية إعاقة وحماية
70,5	75,9	82,7	النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة	الأسرة والأطفال والأشخاص المسنين
19,9	8,4	8,242	المعهد الوطني للعمل الاجتماعي بطنجة	
71,2	56,4	104,42	دعم المهام	القيادة والدعم
514,4	493,4	493,4	دعم المؤسسات تحت الوصاية	
1,5	1,3	1,26	دعم الأعمال الاجتماعية	

المصدر: وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية: مشروع نجاعة الأداء لسنة 2020، ص. 23.

يوضح الجدول السابق، كيفية تقسيم ميزانية برامج النوع التابعة لوزارة الأسرة حسب المشاريع، حيث درجة الاستفادة لا تكون متساوية، فبالنسبة لمشاريع البرنامج الأول مثلا، تم تخصيص 24,47

مليون درهم لمشروع الشراكة من أجل النهوض بحقوق المرأة، بينما تجاوزت ميزانية مشروع الدعم المؤسساتي والقانوني في مجال حماية حقوق المرأة 43,81 مليون درهم، ربما يرجع هذا التباين في الاعتمادات المفتوحة لكل برنامج إلى اختلاف التقنيات والآليات المعتمدة لتنفيذ المشروع، فما يحتاجه مشروع من مخصصات مالية ليتم تنفيذه، قد لا يحتاج نصفها مشروع آخر، بالتالي فتفاوت النسب والأرقام لا يعني بالضرورة اختلاف الأهمية بل اختلاف ظروف التنفيذ والكيفية.

## المبحث الثاني: ميزانية النوع الاجتماعي على المستوى الترابي

تعتبر ميزانية الجماعات الترابية، بمثابة أداة لتنفيذ مختلف البرامج والاستراتيجيات التي تهم المجال الترابي، ووسيلة لتمويل كل المرافق المحلية، غير أن مسألة إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في الميزانية على المستوى الترابي لم تحضى بنفس الاهتمام التي حظيت به جندرة ميزانية الدولة إلا بعد صدور القوانين التنظيمية للجماعات الترابية، والتي تعتبر من أهم الآليات القانونية الهادفة لإدماج هذه المقاربة في ميزانية الجماعات الترابية، ومن أجل تقريب ميزانية النوع الاجتماعي على المستوى الترابي من الفهم، لا بد من التعرف على إطارها العام (المطلب الأول) قبل الانتقال لعرض نموذج تطبيقي لها (المطلب الثاني).

### المطلب الأول: الإطار العام لجندرة الميزانية الترابية

يتم إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في ميزانية الجماعات الترابية، لمراعاة التزامات المغرب دوليا ووطنيا ومحليا، ولتفعيل المواثيق الدولية وتوفير الشروط الأساسية لرصد دعائم التنمية المحلية ولمواكبة الإصلاحات التي تتم على مستوى الميزانية الوطنية، ودمج النوع الاجتماعي في ميزانية الجماعات الترابية يعني باختصار، دراسة دائمة وشاملة للنوع الاجتماعي طوال مراحل الميزانية الترابية<sup>1</sup> (الفرع الأول)، ويتدخل في هذه المراحل مجموعة من الجهات الفاعلة (الفرع الثاني)، المختلفة من حيث درجة تأثيرها في سير العملية، ومن حيث تركيبتها، عن الفاعلين في ميزانية النوع على المستوى الوطني.

### الفرع الأول: أساليب وشروط إدماج النوع بالميزانية الترابية

تستمد الميزانية الترابية المراعية للنوع الاجتماعي أهميتها كونها تنصهر ضمن مبادئ الحكامة المحلية، على اعتبار أنها تحفظ حقوق الفئات الأقل حظا، وتسعى إلى الأخذ بعين الاعتبار وضعياتهم

<sup>1</sup>- بدر المنيعي: مرجع سابق، ص. 64.

الخاصة بشكل يحقق تكافؤ الفرص والعدالة بين مختلف فئات المجتمع وأفراده، رجال ونساء، أولاد وبنات، ويكون ذلك من خلال إعادة ترتيب الأولويات على صعيد النفقات ومصادر الإيرادات، من أجل دفع العدالة الاجتماعية إلى الأمام، وتتم جذرة الميزانية الترابية بشكل فعال، عن طريق اعتماد بعض الأساليب في مراحل إعدادها (الفقرة الأولى) مع احترام بعض الشروط (الفقرة الثانية).

### الفقرة الأولى: أساليب إدماج النوع الاجتماعي في الميزانية الترابية

يتم إدماج مقارنة النوع الاجتماعي في ميزانية الجماعات الترابية بإتباع مجموعة من الإجراءات، وباحترام مجموعة من النقاط سواء على مستوى المداخل والنفقات، أو على مستوى مراحل إعداد الميزانية ككل، فعلى مستوى إدماج النوع في نفقات ومداخل الميزانية الترابية لا بد من<sup>1</sup>:

✓ تحليل النوع على مستوى المداخل الجبائية:

\_ إنتاج معطيات إحصائية حسب الجنس لقياس أثر المداخل المحلية على الساكنة من نساء ورجال وفتيات وفتيان.

\_ ضرورة توفير المعطيات الإدارية حول الضرائب على الأفراد والشركات.

✓ تحليل النوع على مستوى النفقات:

\_ بالنسبة لنفقات التسيير: يتم القيام بأنشطة تحسيسية ودورات تكوينية، بالإضافة إلى تقوية قدرات النساء المنتخبات محليا.

\_ فيما يخص نفقات الاستثمار: يجب معرفة الحاجيات والأثر المرتقب لهذا الاستثمار على النساء والرجال، وتطوير التخطيط الاستراتيجي والمستجيب للنوع الاجتماعي، مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات الجماعة ومجالات تخصصها، وتضمن سياسات التنمية المحلية والاستثمار، إجراءات الفعالية والنجاعة السوسيواقتصادية القائمة على النوع.

تتضمن عملية التخطيط للميزانية المحلية المراعية لمنظور النوع الاجتماعي عدة خطوات، كل خطوة لديها أهداف وتستخدم أدوات وإستراتيجيات تقدم فرصا للمساواة عن طريق مراعاة الاحتياجات والمصالح المحددة للنساء والفتيات<sup>1</sup>، والجدول التالي سيوضح الأمر أكثر:

<sup>1</sup>- حنان العرومي: في أفق ميزانية محلية مستجيبة للنوع الاجتماعي، مركز الامتياز الخاص بميزانية النوع، سنة 2018، ص. 20.

الجدول رقم 14: خطوات وفرص إدماج النوع في عملية تخطيط الميزانية الترابية

المراحل	الأهداف	الأدوات/الإستراتيجيات	فرض النوع الاجتماعي
المرحلة التحضيرية	<ul style="list-style-type: none"> <li>- تعريف الاحتياجات وأخذ قرار تطوير الميزانية المحلية الاستراتيجية للنوع الاجتماعي.</li> <li>- وضع خطة</li> <li>- تركيب اللجنة التوجيهية</li> <li>- تشكيل فريق لجمع البيانات</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- مداوات المجلس</li> <li>- القرارات</li> <li>- خطة للتواصل</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- جعل مشاركة المرأة واحتياجاتها ومصالحها مبدأ يركز عليه التخطيط.</li> <li>- التحديد الواضح في الخطة لإستراتيجيات إشراك المرأة.</li> <li>- التأكد من أن أعضاء اللجنة وفرق جمع البيانات من النساء والرجال.</li> <li>- التخطيط بشكل واضح، مع توفير التدريب لأعضاء اللجان المختلفة، على عملية التخطيط بين الجنسين.</li> </ul>
مرحلة التشخيص	<ul style="list-style-type: none"> <li>- حالة الاستثمار والإنجازات</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- ورقة تجميع البيانات</li> <li>- مقابلة</li> <li>- أوراق عمل</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- تحديد المستفيدين من النساء والرجال.</li> <li>- التعرف على الاستثمارات والإنجازات الخاصة</li> </ul>

1- Ministère de l'économie et des Finances: guide de Planification et de Budgétisation Sensible au Genre (PBSG) au niveau Décentralisé, 2011, p. 16.

<p>بالنساء.</p> <p>- التعرف على العراقيين التي تواجه النساء.</p> <p>- ضمان المشاركة الفعالة للنساء والرجال معا.</p> <p>- توفير بيانات على مستوى الحماية لحقوق المرأة واحتياجاتها العملية.</p>			
<p>- دمج منظور النوع الاجتماعي في معايير تحديد الأولويات وضمن أن يكون الأمر لحساب مصالح النساء.</p> <p>- تدريب الفريق على الميزانية الاستراتيجية للنوع الاجتماعي.</p> <p>- دمج منظور النوع الاجتماعي في تشكيلة الميزانية.</p>	تنسيق الميزانية	- تحديد الأولويات في الميزانية.	صياغة الخطة
<p>- إجراء تحليل للخطة قبل تنفيذها لضمان أن الاحتياجات المعتمدة تأخذ مصالح المرأة</p>	- مخطط	- التحقق من صحة الخطة وتبنيها من قبل الجماعة.	التحقق والتبني

بمعين الاعتبار.			
- ضمان مشاركة المرأة بشكل خاص. - التأكد من أن احتياجات ومصالح المرأة تؤخذ بعين الاعتبار في الخطة السنوية مع توفير الموارد اللازمة. - ضمان مشاركة المرأة في لجان العمل وتوفير التدريب للجان على عملية مشاركة المرأة في تنفيذ الأنشطة.	- المخطط المعتمد. - مخطط العمل السنوي.	تفعيل المخطط المعتمد من طرف الجماعة. - تطوير خطة العمل السنوية.	<b>التنفيذ</b>
إمكانيات دمج المصالح الإستراتيجية للنساء، عندما تكون الموارد اللازمة متاحة.	مداولات المجلس	إدماج أنشطة جديدة في المخطط	<b>الاندماج في أنشطة جديدة</b>
مشاركة ممثلات من النساء في مختلف لجان المراقبة.	لجنة المراقبة	ضمان المراقبة على مستوى تنفيذ مخطط العمل.	<b>التتبع والمراقبة</b>

Source: Ministère de l'économie et des Finances: guide de Planification et de Budgétisation Sensible au Genre (PBSG) au niveau Décentralisé, op.cit, p. 17.

انطلاقاً من الجدول السابق، يتضح أن عملية التخطيط لميزانية النوع الاجتماعي على المستوى الترابي تنقسم إلى مراحل عدة، يتم التعامل مع كل مرحلة بشكل مختلف عن التي تسبقها، باستعمال أدوات واستراتيجيات مغايرة، تهدف إلى الوصول لمرامي متباينة، فمثلاً عند المرحلة التحضيرية الأولى يكون الهدف هو تعريف الاحتياجات وتشكيل فريق لجمع البيانات، ويتم اتخاذ القرار عند مداولات

المجلس، أما مرحلة التشخيص يكون الهدف هو التعرف على حالة الاستثمارات والإنجازات مع تحديد الفئة المستفيدة منها، وتمر هذه العملية عن طريق تنظيم مقابلات وورشات عمل، وفي الأخير تأتي مرحلة مراقبة تنفيذ المخطط والتأكد من احترامه للمساواة، ويتولى هذه المهمة لجنة المراقبة بمشاركة ممثلات من النساء.

إن ميزانية جماعية تعتمد مقارنة النوع الاجتماعي، تكون مرتبطة بالطلب الاجتماعي، وتنطلق حتما ومبدئياً، من معرفة دقيقة بالحاجيات الأنوية والمستقبلية للسكانة (نساء/ رجال، أطفال/ طفلات، شبوخ/ شباب، أشخاص في وضعية إعاقة...) وتضمن استعمالاً عقلانياً للموارد<sup>1</sup>، إن عملية إعداد الميزانية المحلية يتيح فرصاً وإمكانات لجندرتها في كل مرحلة من مراحلها، والجدول التالي سيوضح هذه المراحل والفرص المتاحة في كل مرحلة للحصول على ميزانية مستجيبة للنوع الاجتماعي<sup>2</sup>:

#### الجدول رقم 15: فرص جندرة الميزانية الترابية في مختلف مراحلها

المراحل الأساسية	الأهداف	الفرص المتاحة لميزانية مستجيبة للنوع الاجتماعي
إعداد المخطط على مستوى الأنشطة الداخلية.	مخطط الأنشطة الداخلية.	إبراز الدعم المالي الذي استفادت منه المرأة.
إنشاء إطار للعمل	وضع الفريق المسؤول عن تطوير الميزانية.	إعلام المنظمات النسائية بعملية وضع الميزانية وإشراكهم في تحديد الأولويات من احتياجات النساء والفتيات.
تقدير/ تحديد متطلبات الإنفاق	تحديد الاحتياجات من النفقات	- إعطاء الأولوية للإنفاق المتعلق باحتياجات النساء، والأخذ به بعين الاعتبار في خطة تنمية الجماعات.
التحكيم	تقرير الإجراءات ذات الأولوية التي يجب أخذها في الاعتبار.	أخذ الأنشطة المحددة للنساء والتدخلات ذات التأثير الإيجابي

<sup>1</sup> - خديجة الرباح وآخرون: دليل إدماج مقارنة النوع في ميزانية الجماعات المحلية، الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب، 2005\_2006، ص. 52.

<sup>2</sup> - Ministère de l'économie et des Finances: guide de Planification et de Budgétisation Sensible au Genre (PBSG) au niveau Décentralisé, op.cit, p. 20.

على النساء والفتيات كمعيار أثناء التحكيم.		
ضمان إدراج احتياجات النساء في الميزانية المعتمدة، مع أخذ تأثيرها على النساء كمعيار للتبني.	اعتماد المجلس الجماعي للميزانية	اعتماد الميزانية
ضمان إدراج احتياجات النساء في الميزانية المعتمدة، مع أخذ تأثيرها على النساء كمعيار للتبني.	الوصاية تعطي الشرعية للميزانية	الموافقة على الميزانية من طرف سلطة الوصاية

Source: Ministère de l'économie et des Finances: guide de Planification et de Budgétisation Sensible au Genre (PBSG) au niveau Décentralisé, op.cit, p. 18.

انطلاقاً من الجدول السابق، تمر عملية جندرة الميزانية الترابية بمراحل أساسية، تبتدئ بإعداد مخطط داخلي يبرز الدعم المالي الذي استفادت منه المرأة، يقوم بعدها الفريق المسؤول عن تطوير الميزانية بإنشاء إطار عمل وإعلام المنظمات النسائية ببدء وضع الميزانية لإشراكهن بها، عند تحديد الاحتياجات من النفقات، يتم بعد ذلك التحكيم لتحديد الإجراءات ذات الأولوية، يقوم بعدها المجلس الجماعي باعتماد الميزانية المتفق عليها، ويحيلها على السلطة الوصية للموافقة عليها بعد أن تتأكد من أنها تراعي مبدأ المساواة والتكافؤ بين أفراد المجتمع، من خلال طبيعة الاحتياجات المعتمد عليها عند برمجة الميزانية.

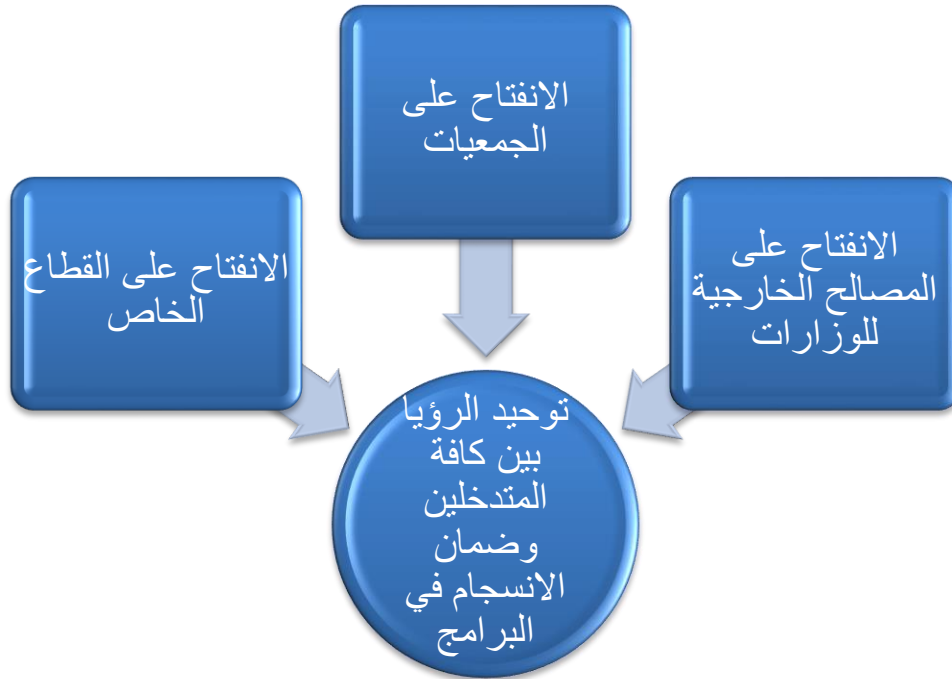
### الفقرة الثانية: محددات مساهمة ناجعة للمجلس الجماعي في إدماج مقاربة النوع الاجتماعي بالميزانية

لتمكين المجالس الجماعية من إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في التخطيط والميزانية، لا بد من توفر شروط ضرورية سواء على مستوى التواصل أو على مستوى الوسائل:

(أ) على مستوى التواصل<sup>1</sup>:

<sup>1</sup>- خديجة الرباح وآخرون: مرجع سابق، ص. 54.

### الخطاطة رقم 3: انعكاس التواصل على مخططات وبرامج المجلس الجماعي



المصدر: خديجة الرباح وآخرون: مرجع سابق، ص. 54.

انطلاقاً من الخطاطة السابقة، يتضح أن للتواصل انعكاسات عدة على برنامج عمل المجلس الجماعي، حيث يساعده على الانفتاح بشكل أكبر على الجمعيات ومختلف المصالح الخارجية للوزارات، كما يمكن من توحيد الرؤيا بين كافة المتدخلين وضمان الانسجام في البرامج، مع الانفتاح على القطاع الخاص أيضاً.

(ب) على مستوى الوسائل:

- التوفر على موارد بشرية مؤهلة.
- التوفر على مونغرافيا شاملة ودقيقة (إحصائيات حسب الجنس والسن والوضع السوسيو ثقافي والاقتصادي) وإرساء نظام لتحيينها.
- مأسسة نظام لتقييم أثر البرامج الجماعية على النساء والرجال/ الأطفال والطفلات/ أشخاص في وضعية إعاقة، والفئات الأكثر تهميشاً على مستوى الجماعة.

### الفرع الثاني: أهم الفاعلين في ميزانية النوع الاجتماعي على المستوى الترابي

الميزانية الترابية المستجيبة لمنظور النوع الاجتماعي، تشكل مرآة تعكس مدى حضور مبدأ المساواة والمناصفة على مستوى النشاط المالي للجماعات الترابية خلال سنة مالية معينة، بالتالي فالهدف

الرئيسي من هذه المبادرة على المستوى المحلي، يتمثل في التحقق مما إذا كان الإنفاق العام يخصص لتعزيز المساواة بين الجنسين بطريقة ما وفقا لهذا المبدأ، مع التأكيد على أن هذا لا يعني تخصيص موارد معينة للمرأة على وجه التحديد، يتدخل في مراحل هذه الميزانية مجموعة من الفاعلين (الفقرة الأولى) من بينهم هيئة المناصفة (الفقرة الثانية).

## الفقرة الأولى: بعض الفاعلين المتنوعين في ميزانية النوع

إن عمليات الإعداد والمصادقة على ميزانية النوع الاجتماعي في المجال الترابي تعتبر ميدانا تتدخل وتشارك في تدبيره مجموعة من الأجهزة المنتخبة والوصية، كل في إطار الاختصاصات التي حددها لهم القانون، بل أكثر من ذلك فعلمية الإعداد وحدها تنتج عن تدخل أكثر فاعل ويمكن توضيح أهم الفاعلين حسب المراحل العملية كالآتي:

✚ رئيس المجلس الجماعي: فبحكم تعريفه هو مالك العملية برمتها، من تخطيط وتنفيذ<sup>1</sup>، ورغم اعتبار الأمر بالصرف الجهاز المكلف بتحضير الميزانية، فهذا لا يعني استثنائه بهذه المهمة، فمن الناحية العملية يشارك في هذا المجال عدة مصالح مختلفة مالية وجبائية تابعة للجماعة الترابية، ومصالح أخرى تابعة للدولة، والتي تتدخل في تحضير الميزانية من خلال ما توفره من وثائق محاسبية وبيانات تهم مشروع الميزانية سواء تعلق الأمر بشق النفقات أو الموارد، ومن بينها البيانات المتعلقة بالنوع الاجتماعي.

✚ النساء والرجال الذين يلعبون دورا رئيسيا في عملية تشخيص وصياغة الاحتياجات وتحديد المشاريع وتنفيذها، ومراقبة وتقييم تلك المشاريع والخطط، إضافة إلى المنتخبين المحليين<sup>2</sup>.

✚ اللجان المالية: فبعد الانتهاء من تحضير مشروع الميزانية، يعرض مرفقا بالوثائق الضرورية لدراستها على اللجان المختصة، ولها دور هام في وجود ميزانية النوع الترابية، كونها تملك القدرة على تقديم مجموعة من الاقتراحات والآراء، وبناءا عليها يتم إدخال تعديلات على المشروع، وعلى ضوء هذه الخاصية يمكن لها اقتراح جندرة بعض المشاريع أو تخصيص موارد مالية معينة لبرامج تراعي النوع الاجتماعي.

✚ المجتمع المدني: إن الأهمية التي أولاها الدستور المغربي للمجتمع المدني، جعلت منه قوة ضاغطة، قادرة على المشاركة في اتخاذ القرارات التي تهم المجتمع المحلي وكذا الوطني عبر تمثيله في هيئات التشاور التي تقررت في الدستور والتي تقع مسؤولية إحداثها على السلطات

<sup>1</sup>- Ministère de l'économie et des Finances: guide de Planification et de Budgétisation Sensible au Genre (PBSG) au niveau Décentralisé, op.cit, p. 15.

<sup>2</sup>- Ibid.

العمومية، أي أنه قادر على تحويل المجتمع وتغييره والسير به نحو الديمقراطية (تمثيلية أفراد المجتمع والمشاركة في التغيير)، إن دسترة مشاركة المجتمع المدني قد ساعدته على تفسير كل القيود التي كانت تكبل طموحه، خصوصا وأنه طموح يعبر عن تطلعات كل أفراد المجتمع، فحالة المدنية التي يعمل المجتمع المدني على بسط أجنحتها، ترتقي بالمجتمع إلى مجتمع العدالة والمساواة والتنوع والتعدد والديمقراطية<sup>1</sup>.

يلعب المجتمع المدني دورا هاما في مسائلة الميزانية الجماعية وذلك عن طريق:

- تفعيل مجموع الأدوار الدستورية الجديدة: حيث تنص المادة 139 من الدستور على تقديم عرائض، الهدف منها مطالبة المجلس بإدراج نقطة تدخل في اختصاصه ضمن جدول أعمال كما ينص على ذلك القانون التنظيمي رقم 114.13 (الباب السادس)، بالتالي يستطيع المجتمع المدني أن يكون من الفاعلين في وضع ميزانية النوع على المستوى المحلي، انطلاقا من استغلال هذه الخاصية الدستورية، كما يمكنه رفع ملاحظات، اقتراحات وتظلمات إلى المرافق الجماعية، والتي من المفروض أن تؤمن تتبعها وفقا للمادة 156 من الدستور مما يعزز ما سبق<sup>2</sup>.

- تفعيل آليات الديمقراطية التشاركية في مجال تدبير الميزانية الجماعية مما يعطي فرصة أكبر للمواطنات وكل الفئات الأخرى المهمشة أو الأكثر تضررا من إيصال إحتياجاتها عند وضع وإعداد برنامج عمل الجماعة وكذلك إعداد البرمجة المالية الثلاثية السنوات، كما يساهم في تفعيل حقيقي وديمقراطي لهيئة المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع، لمواكبة أعمال المجلس واللجنة الدائمة المكلفة بالمالية.

- كما تتنوع الوسائل التواصلية مع المجتمع المدني، منها نهج سياسة الأبواب المفتوحة من خلال منتدى سنوي يشارك فيه ممثليه، إضافة إلى تنظيم منتديات أخرى بشراكة مع المجتمع المدني<sup>3</sup>.

للمجتمع المدني تنظييمات على المستوى المحلي، أي جمعيات النساء والشباب والتعاونيات والمنظمات<sup>4</sup>، وتعتبر الجمعيات من أبرز أشكال المجتمع المدني، وتلعب دورا مهما في مجال ميزانية النوع الاجتماعي، ويمكن تلخيص دورها في إدماج مقاربة النوع في ميزانية الجماعات المحلية كالآتي:

1- كريمة الوزاني الطيبي: ثقافة النوع بالمغرب، مقاربة سوسيولوجية لمفهومي الحكامة والمجتمع المدني، منشورات دار التوحدي، مطبعة سليكي أخوين، الطبعة الأولى، 2016، ص. 179.

2- حسن العرفي: المبسط في شرح الميزانية الجماعية، منشورات الفضاء الجمعي (أكدا- الرباط)، يونيو 2018، ص. 58.

3- نفس المرجع، ص. 58.

4- Ministère de l'économie et des Finances: guide de Planification et de Budgétisation Sensible au Genre (PBSG) au niveau Décentralisé, op.cit, p. 15.

- المساهمة في تحليل الحاجيات وتحديد الأولويات بحكم القرب من الساكنة.
- المساهمة في تعبئة الساكنة من أجل تمكينها من المشاركة في تدبير الشأن المحلي.
- الترافع لكي يتم الأخذ بعين الاعتبار الحاجيات الآتية والاستراتيجية للساكنة، رجال ونساء، أطفال وطفلات، أشخاص في وضعية إعاقة...
- تقوية الديمقراطية التشاركية.
- القيام بعمل المساءلة من أجل تطبيق مبادئ الحكامة.
- تمكين الجماعة من الاستفادة من الإمكانيات الهائلة المتواجدة عند الجمعيات.
- المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة لفائدة جميع السكان.
- التوعية والتحسيس.
- توسيع هامش الديمقراطية.
- المساهمة في تحديث الميزانية القائمة على منطقتي النتائج.
- القيام بدور المراقبة من أجل النجاعة ومدى تطبيق مقاربة النوع الاجتماعي في الميزانية ومخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية<sup>1</sup>.

مشاركة الجمعيات لا ينبغي أن تكون ظرفية، بل يجب أن تفعل في كل مراحل الميزانية، ابتداء من الإعداد والتحضير، مروراً بمرحلة المصادقة والتتبع، وصولاً إلى مرحلة المراقبة وتتبع الأثر والوقع، وأن تفعل كذلك في إعداد مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للجماعة، من خلال تحديد الحاجيات والأولويات، والقيمة المضافة بمشاركة الجمعيات في مسلسل إدماج مقاربة النوع الاجتماعي بدورة ميزانية الجماعة الترابية، هو تزويد الجماعة بمصادر معلومات مستقلة، وذلك بالاعتماد على التشخيصات المتعددة التي قامت بها الجمعيات<sup>2</sup>.

✚ سلطة الوصاية: وهي الإدارة المركزية على المستوى اللامركزي والتي تلعب دوراً هاماً في الموافقة على الميزانيات الترابية<sup>3</sup>.

<sup>1</sup>- خديجة الرباح وآخرون: مرجع سابق، ص. 55.

<sup>2</sup>- نفس المرجع السابق، ص. 58.

<sup>3</sup>- Ministère de l'économie et des Finances: guide de Planification et de Budgétisation Sensible au Genre (PBSG) au niveau Décentralisé, op.cit, p. 15.

## الفقرة الثانية: هيئة المساواة وتكافؤ الفرص

لقد شكل دستور 2011 منعطفا مهما في مسار الإصلاحات السياسية بالمملكة، حيث أقر إلى جانب الديمقراطية التشاركية كآلية مكملة لها وكأحد الثوابت الأساسية في بلورة السياسات العمومية، مما يؤسس لنموذج ينبني على مشاركة ومساهمة كل الفاعلين من دولة ومؤسسات عمومية وجماعات ترابية ومواطنين ومنظمات المجتمع المدني، وتجسيدا لهذا التوجه الدستوري تم إحداث هيئة استشارية لدى مجلس الجماعة مع فعاليات المجتمع المدني، تسمى هيئة المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع<sup>1</sup>.

وفي هذا السياق يمكن الإشارة إلى أنه تماشيا مع الوثيقة الدستورية بحمولتها ونفحتها الدولية والحقوقية الرامية لمطلب ومبتغى المساواة، نصت القوانين التنظيمية للجماعات الترابية على مجموعة من المقتضيات لتنزيل الفصل 139 من الدستور، الذي خول لمجالس الجهات والجماعات الترابية الأخرى وضع آليات تشاركية للحوار والتشاور، لتيسير مساهمة المواطنين والمواطنات والجمعيات في إعداد التنمية وتتبعها<sup>2</sup>.

وقد نص القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات، في المادة 20 على إحداث هيئة استشارية لدى مجلس الجماعة بشراكة مع فعاليات المجتمع المدني، تسمى هيئة المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع، تختص الهيئة بدراسة القضايا المتعلقة بتفعيل مبادئ المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع على الصعيد المحلي، ومن هذا المنطلق وبحكم المرجعية الدستورية للآليات التشاركية، أصبحت الجماعات ومجالسها مطالبة بفتح قنوات للتواصل والحوار والنقاش أمام المواطنين وفعاليات المجتمع المدني، قبل اتخاذ القرارات التي تهم برامج التنمية.

تشكل هذه الهيئة فضاء للتشاور وتبادل وجهات النظر بشكل مؤسساتي، بخصوص قضايا المساواة كما هي محددة في الفصول 8-12-13-16-17 من دستور المملكة المغربية، وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع الاجتماعي كما هو متعارف عليها في المواثيق الدولية المصادق عليها من طرف المغرب<sup>3</sup>، وبالرجوع للقانون رقم 79.14 الخاص بإحداث هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز،

<sup>1</sup> - المديرية العامة للجماعات المحلية: دليل مساطر إحداث وتفعيل واشتغال وتتبع هيئة المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع بالجماعات، سلسلة دليل المنتخب، 2017، ص. 6.

<sup>2</sup> - المديرية العامة للجماعات المحلية: دليل مساطر إحداث وتفعيل واشتغال وتتبع هيئة المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع بالجماعات، مرجع سابق، ص. 12.

<sup>3</sup> - حسن العرفي: مرجع سابق، ص. 27.

تتأط بهذه الأخريرة مجموعة من الصلاحيات والاختصاصات ذات الطبيعة الاستشارية والاقتراحية ويمكنها طبقاً للمادة 2 من القانون السالف الذكر أن<sup>1</sup>:

- ...
- تقديم كل اقتراح أو توصية من الحكومة أو إلى أحد مجلسي البرلمان بهدف تعزيز قيم المساواة والمناصفة وعدم التمييز، وتكريسها وإشاعتها.
- تلقي الشكايات بشأن حالات التمييز المرفوعة إلى الهيئة، من طرف كل شخص يعتبر نفسه ضحية حالة من هذه الحالات والنظر فيها وإصدار توصيات بشأنها إلى الجهات المعنية، أو العمل على تتبع مآلها بتنسيق مع الجهات المذكورة.
- التشجيع والحث على إعمال مبادئ المساواة والمناصفة والتمييز في مختلف مناحي الحياة العامة، والعمل على رصد كل إخلال بها، واقتراح جميع التدابير التي تراها مناسبة للسهر على احترامها.
- تقديم مختلف أشكال المساعدة التقنية اللازمة للسلطات العمومية، ومختلف الفاعلين في القطاع العام والخاص من أجل التحقيق الفعلي لمبدأ المساواة والمناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز.
- جمع ومعالجة المعطيات النوعية والكمية حول المساواة والمناصفة ومكافحة التمييز وإعداد ونشر الدراسات والأبحاث ذات الصلة بمجال إختصاصها وقياس درجة الالتزام بمبادئ المساواة والمناصفة وعدم التمييز في مختلف مجالات الحياة العامة، والعمل على نشر نتائجها.
- تقييم السياسات العمومية والمجهودات التي تعتمدها الدولة ومختلف الهيئات والمؤسسات بالقطاعين العام والخاص، في مجال تحقيق مبادئ المساواة والمناصفة وعدم التمييز.

إن مصطلح هيئة الذي نص عليه المشرع الدستوري، يحيل لمؤسسة متخصصة لحماية حقوق الإنسان ومكافحة التمييز المبني على النوع، ذلك أن مهمة الهيئة تتجاوز مجرد المعالجة وإحالة وتتبع الشكايات<sup>2</sup>، فبالتمعن في الاختصاصات المتنوعة الممنوحة للهيئة، نستشف دورها الهام كأحد الفاعلين في مجال السياسات العمومية المحلية وتوجيهها، وبما أن هذه السياسات يحركها الجانب المالي، بمعنى الميزانية المحلية، يمكن القول أن هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز تتدخل في عمليات وضع الميزانية المحلية المستجيبة لمنظور النوع، وذلك عن طريق تقديم آراء استشارية وتوصيات، وكذلك

<sup>1</sup> - المادة 2 من القانون رقم 79.14، الصادر بشأن تنفيذه ظهير شريف رقم 1.17.47، المؤرخ في 30 من ذي الحجة 1438 (21 سبتمبر 2017)، المتعلق بهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز، الجريدة الرسمية عدد 6612، 24 سبتمبر 2017، ص. 5823.

<sup>2</sup> - المجلس الوطني لحقوق الإنسان: رأي المجلس الوطني لحقوق الإنسان بخصوص مشروع قانون 79.14 المتعلق بهيئة المناصفة ومكافحة التمييز، 2014، ص. 19.

المساهمة بكل الوثائق والمعطيات والدراسات حول درجة المساواة والمشاكل المطروحة والاحتياجات الواجب تلبيتها لمكافحة التمييز وتحقيق المناصفة للأجهزة المسؤولة عن وضع الميزانية.

تلعب الهيئة أدواراً هامة في تعزيز المساواة ومقاربة النوع في مجال إعداد وتنفيذ وتتبع برنامج عمل الجماعة، ومن نتائج هذه الأدوار ما يلي<sup>1</sup>:

- انفتاح أكبر للجماعة على محيطها المباشر ونشر ثقافة المشاركة المواطنة، من خلال مساهمة جمعيات المجتمع المدني المحلي في تسيير جماعاتهم عبر دورهم الاستشاري لدى المجالس المنتخبة الجماعية.
- القيام بالدور الاستشاري بهدف تعزيز اليقظة ومواكبة ودعم المجالس المنتخبة، لتأخذ بعين الاعتبار المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع في مجال التسيير والتنمية المحلية.
- تعزيز مقاربة النوع والتنمية، مفاهيم وأدوات إدماج مقاربة النوع في الحكامة المحلية من أجل تنمية منصفة ومستدامة.
- توسيع ثقافة التشاور والحوار لدى الجماعة على اعتبار أن المجتمع المدني يتميز بمعرفته إشكالات الساكنة المحلية وبقربه منها.
- معرفة جيدة بالنسيج الجمعي بالجماعات والمنظمات غير الحكومية النشيطة.
- تعبئة جيدة للمجتمع المدني ودفعه للأخذ بعين الاعتبار أولويات جماعته.
- تأمين الدينامية المشتركة بتنسيق ما بين العمل الجماعي والعمل الجمعي بقصد تحقيق التقائية وتكامل في المجهودات لتنمية محلية فعالة.

## المطلب الثاني: نموذج تطبيقي: ميزانية النوع لجماعة سبع رواضي

يعتبر تدبير الشؤون المحلية من الأوراش المهمة التي تتداخل فيها العديد من الأنشطة (الشؤون المالية، التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعمير، التهيئة والبيئة) والتي تنطوي على عدد كبير من الإشكالات التي من شأنها أن تؤثر على تحقيق الأهداف المسطرة من طرف الجماعة، وذلك في مجالات التدبير والحكامة المحلية، ولعل التطور الملحوظ الذي عرفه مسلسل اللامركزية وعدم التمركز

<sup>1</sup> - المديرية العامة للجماعات المحلية: دليل مساطر إحداث وتفعيل واشغال وتتبع هيئة المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع بالجماعات، مرجع سابق، ص. 15-16.

في بلادنا، والقفزة النوعية التي عرفها دستور البلاد والقوانين التنظيمية، ارتقى بالوحدات الترابية ليجعل منها نواة لتحقيق التنمية المحلية المستدامة<sup>1</sup>.

ولتحقيق ذلك ألزم المشرع المجالس الجماعية من خلال مقتضيات القانون رقم 08-97 المتعلق بالميثاق الجماعي سابقا، ومقتضيات القانون التنظيمي رقم 14-113<sup>2</sup> المتعلق بالجماعات، على ضرورة اعتماد التخطيط المجالي كنهج استراتيجي لتحقيق التنمية وفق مقاربة تشاركية يساهم فيها كل الفاعلين وخاصة الساكنة، مع مراعاة مقاربة النوع في تحديد أوليات التنمية المحلية التي يجب أن تتم بطريقة تشاورية تتلاءم مع باقي المخططات الوطنية والجهوية والإقليمية وتتكامل مع مشاريع المصالح اللامركزية للدولة.

## الفرع الأول: التعريف بالجماعة

تتنتمي جماعة سبع رواضي إلى إقليم مولاي يعقوب الواقع بجهة فاس مكناس، وتمتد على مساحة 227 كلم<sup>2</sup> وهي تقع على سهل سايس ومقدمة جبال الريف، يحدها من الشرق مقاطعة المارينيين بجماعة فاس، ومن الغرب جماعتي ميكس والمهاية، ومن الشمال جماعة العجاجة، ومن الجنوب جماعة عين الشقف ومقاطعة زواغة بجماعة فاس، وتخضع هذه الجماعة من ناحية التنظيم الإداري إلى قيادة سبع رواضي ودائرة مولاي يعقوب، اللتان يقع مقرهما بالقرب من مقر الجماعة بمركز عين الله، وسيتم تخصيص هذا الفرع للتعرف على منهجية إعداد برنامج عمل الجماعة (الفقرة الأولى)، ثم النظرة المستقبلية والمحاور الإستراتيجية لتنمية الجماعة (الفقرة الثانية).

## الفقرة الأولى: منهجية إعداد برنامج العمل 2017 - 2022 الخاص بجماعة سبع رواضي

تعتبر الميزانية الجماعية أداة لتنفيذ مختلف البرامج والإستراتيجيات التي تهتم المجال الترابي ووسيلة لتمويل كل المرافق الجماعية<sup>3</sup>، وإن الفهم الجيد للمعطيات السوسيو اقتصادية والبيئية والثقافية، وتلك التي تتحكم في تنظيم المجال الترابي سيساهم حتما في إنجاح أي عمل تنموي بتراب الجماعة، إلا أن المعلومات والمعطيات المتوفرة حول الجماعة، لا تمكن من مقاربة الواقع من أجل صياغة مشاريع تلامس حاجيات السكان وضمان انخراطهم فيها بكل مكوناتهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. ولهذا فمنهجية التشخيص التشاركي ستساعد على تجاوز هذا الإكراه، لأنها تقوم على تحديد الأولويات على أساس تشاوري وتشاركي بمجال ترابي معين، أخذا بعين الاعتبار مقاربة النوع الاجتماعي.

<sup>1</sup> - جماعة سبع رواضي: برنامج عمل جماعة سبع رواضي للفترة 2017-2022، ص. 4.  
<sup>2</sup> - تنص المادة 78 من القانون رقم 113.14 المتعلق بالجماعات في الفقرة الأخيرة على أن: "يجب أن يتضمن برنامج عمل الجماعة تشخيصا لحاجيات وإمكانيات الجماعة وتحديد الأولويات وتقييما لمواردها ونفقاتها التقديرية الخاصة بالسنوات الثلاث الأولى، وأن يأخذ بعين الاعتبار مقاربة النوع".  
<sup>3</sup> - حسن العرفي: مرجع سابق، ص. 5.

وفقا لهذه المنهجية، انطلق مسلسل التشخيص التشاركي على صعيد جماعة سبع رواضي بإشراك الساكنة ومختلف الفاعلين المحليين خلال كل مراحل إعداد برنامج عمل الجماعة 2017-2022، وقد تم ذلك عبر المراحل التالية :

### 1) المرحلة الأولى: مرحلة الإعداد والانطلاق

كمرحلة أولية ابتدأت بإحداث الإطار القانوني المنظم لعملية إعداد برنامج عمل الجماعة: 2017-2022، وعليه، تم خلال الدورة العادية لشهر فبراير 2016، المصادقة على انطلاقة وإعداد برنامج عمل الجماعة 2017-2022، وإحداث هيئة المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع الاجتماعي، والمصادقة على أعضائها خلال الدورة الاستثنائية لشهر مارس 2016، وهي هيئة استشارية تحدث بشراكة مع فعاليات المجتمع المدني، تختص بدراسة القضايا المتعلقة بتفعيل مبادئ المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع الاجتماعي<sup>1</sup>.

خلال شهر ماي، تم تشكيل الهياكل والفرق التي ستسهر على إعداد برنامج عمل الجماعة، وتسطير البرنامج الزمني لمراحل إعداد هذا الأخير مع مراسلة المصالح الخارجية على صعيد الإقليم والجهة، قصد تعيين من يمثلها ضمن لجنة القيادة المكلفة بالإشراف على إعداد برنامج العمل وتمكين اللجنة التقنية، المكلفة بالإعداد من المعطيات الضرورية لذلك. كما تم الاتصال بالسلطات الإقليمية قصد الإخبار والتنسيق لإنجاح عملية التشخيص التشاركي .

وفي أواخر شهر ماي تم إعطاء الانطلاقة الرسمية لإعداد برنامج عمل جماعة سبع رواضي 2017-2022، وتنظيم ورشة عمل حضرها إلى جانب رئيس المجلس رؤساء اللجن الدائمة وأعضاء هيئة المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع الاجتماعي، قصد اتخاذ جميع الترتيبات اللوجستكية الضرورية لإعداد برنامج عمل الجماعة في ظروف مواتية، تجب الإشارة في الأخير إلى أن هذا البرنامج يضم الأعمال التنموية المقرر إنجازها من طرف الجماعة خلال مدة ست سنوات<sup>2</sup>.

### 2) المرحلة الثانية: الحالة الراهنة والتشخيص التشاركي

أنجزت هذه المرحلة على مرحلتين :

**المرحلة الأولى :** امتدت هذه المرحلة شهر يونيو 2016، وانطلقت بتاريخ 2016/06/02

بعقد لقاء بمثابة ورشة لتحسيس بأهمية برنامج عمل الجماعة ومدى انعكاساته على التنمية المحلية ودور الساكنة في إعداده. وقد حضر هذا اللقاء مختلف الشرائح الاجتماعية من أعضاء المجلس، رؤساء تعاونيات الإصلاح الزراعي، نواب تراب الأراضي السلالية، فعاليات النسيج الجموعي، هذا بالإضافة

<sup>1</sup>- أحمد مفيد: الحكامة الترابية على مستوى الجماعات والجهات بين احترام القانون وتكريس النزاهة والشفافية ، الكتاب التركيبي، تم انجازه بدعم من السفارة البريطانية (الرباط)، 2016، ص. 11.

<sup>2</sup>- نور الدين السعداني: الجماعات الترابية بالمغرب بين توسيع الاختصاصات التديبيرية وإكراهات الاستقلالية المالية، منشورات دار السالم (الرباط). 2016، ص. 7.

إلى السلطة المحلية ووكيل التنمية بإقليم مولاي يعقوب وكذا أعضاء هيئة المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع الاجتماعي وبعض موظفي الجماعة.

وقد تم بعد هذا اللقاء، تنظيم أربعة ورشات قطاعية تهتم الموضوعات الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والبيئية، تم خلالها مناقشة نقط القوة والضعف والمسار التنموي بالجماعة وكذا التعبير عن الحاجيات والآفاق المستقبلية، تماشياً مع الإمكانيات المتوفرة لدى الجماعة، وقد تم ذلك على النحو التالي:

✚ بتاريخ 9 يونيو 2016: عقدت ورشة مع رؤساء تعاونيات الإصلاح الزراعي ونواب تراب أراضي الجموع.

✚ بتاريخ 13 يونيو 2016: عقدت ورشة مع فعاليات النسيج الجموعي والنخب المحلية.

✚ بتاريخ 21 يونيو 2016: عقدت ورشة مع أعضاء المجلس وأعضاء اللجنة المحلية للتنمية البشرية وأعضاء هيئة المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع الاجتماعي.

✚ شملت هذه اللقاءات زهاء 419 شخصاً من بينهم 56 من العنصر النسوي .

**المرحلة الثانية:** وقد امتدت هذه المرحلة 15 يوماً من شهر يوليو 2016، وقد همت إنجاز التشخيص التشاركي الميداني، الذي مر في ظروف ملائمة بفضل الوسائل اللوجستكية التي تم توفيرها من وسائل النقل من طرف الجماعة وانخراط فعاليات النسيج الجموعي والطلبة وموظفي الجماعة في إنجازهم. وحرصاً من الجماعة على أن يشمل هذا البحث الميداني كامل ربوعها الترابي، تحقيقاً لسياسة تواصل القرب مع الساكنة تم تقسيم النفوذ الترابي للجماعة إلى 11 منطقة، أشرف على كل واحدة منها مجموعة تضم حسب كثافة التكتلات السكنية من 4 إلى 5 باحثين من فعاليات النسيج الجموعي والطلبة وموظفي الجماعة، مع الأخذ بعين الاعتبار العنصر النسوي في كل فريق، حيث بلغ عدد الباحثين في فرق التشخيص التشاركي الميداني 62 باحثاً، من بينهم 24 من العنصر النسوي.

وعلى العموم كان لانخراط ساكنة جماعة سبع رواضي ونسجها الجموعي في إنجاز تشخيص ميداني يلامس واقع حاجيات الساكنة المعبر عنها، الأثر الإيجابي في إعداد برنامج عمل الجماعة 2017-2022، يخطط لمسار تنموي تحكمه أولويات الجماعة وحاجيات الساكنة الملحة وفق الإمكانيات المتوفرة<sup>1</sup>.

### **(3) المرحلة الثالثة: التخطيط الاستراتيجي والبرمجة والانسجام**

كان من أهداف هذه المرحلة، بأطوار إعداد المخطط التنموي لجماعة سبع رواضي، تحديد الرؤية المستقبلية المرجوة وكذا التوجهات الإستراتيجية للتنمية بهذه الخلية الترابية. وقد

<sup>1</sup> - جماعة سبع رواضي: برنامج عمل جماعة سبع رواضي للفترة 2017-2022، مرجع سابق، ص. 8.

روعي في بلورة هذه الفقرة التقيد واحترام التوجهات الإستراتيجية للتنمية على نطاق أوسع، سواء على المستوى الإقليمي أو الجهوي أو الوطني، وذلك من أجل تحقيق الملاءمة والانسجام مع كافة المتدخلين بشكل عقلاني ودقيق، يتيح متابعة النتائج وتقييمها مستقبلاً<sup>1</sup>.

#### **(4) المرحلة الرابعة: تقديم المحصلة للفاعلين**

تميزت هذه المرحلة، بعقد لقاءات تواصلية، الغرض منها إخبار الساكنة بوثيقة برنامج عمل الجماعة، والاستشارة حول التعديلات والتقويمات التي يمكن اعتمادها، التي من شأنها إعطاء الصورة النهائية لهذه الوثيقة، وخلال هذه اللقاءات ساد نقاش هادف ومثمر بين كافة المتدخلين والفاعليات المحلية، من أجل بلورة برنامج عمل منسجم ومتكامل يراعي حاجيات الساكنة المعبر عنها، يعالج المتطلبات ويضمن المنجزات لتوخي التنمية المستدامة المنشودة.

#### **(5) المرحلة الخامسة: المصادقة على برنامج عمل الجماعة**

بعد صياغة برنامج عمل الجماعة ومراجعته، قدمت هذه الوثيقة في صورتها النهائية على أنظار المجلس الجماعي للبحث فيها والمصادقة عليها في إطار الدورة العادية لشهر أكتوبر 2016، إذ يترجم هذا المشروع التنموي الحاجيات المعبر عنها من طرف الساكنة ورغبة وعزم المجلس للمضي قدماً نحو ترسيخ التنمية المحلية.

يعتبر تدبير الشؤون المحلية من الأوراش المهمة التي تتداخل فيها العديد من الأنشطة (الشؤون المالية، التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعمير، التهيئة والبيئة) والتي تنطوي على عدد كبير من الإشكالات التي من شأنها أن تؤثر على تحقيق الأهداف المسطرة من طرف الجماعة، وذلك في مجالات التدبير والحكامة المحلية، ولعل التطور الملحوظ الذي عرفه مسلسل اللامركزية وعدم التمركز في بلادنا والقفزة النوعية التي عرفها دستور البلاد والقوانين التنظيمية ارتقى بالوحدات الترابية ليجعل منها نواة لتحقيق التنمية المحلية المستدامة.

ولتحقيق ذلك ألزم المشرع المجالس الجماعية من خلال مقتضيات القانون رقم 08-97 المتعلق بالميثاق الجماعي سابقاً ومقتضيات القانون التنظيمي رقم 14-113 المتعلق بالجماعات، على ضرورة اعتماد التخطيط المجالي<sup>2</sup> كنهج استراتيجي لتحقيق التنمية وفق مقاربة تشاركية، يساهم فيها كل الفاعلين وخاصة الساكنة، مع مراعاة مقاربة النوع في تحديد أوليات التنمية المحلية، التي يجب أن تتم بطريقة

<sup>1</sup>- كما عرفت هذه المرحلة إعداد مخطط الميزانية المتعددة السنوات بعد الدراسة التقنية لكل مشروع على حدة وفق جدولة زمنية محددة.

<sup>2</sup>- في الباب الخامس من القانون التنظيمي رقم 14.113 المخصص لاتفاقيات التعاون والشراكة، تنص المادة 149 على أنه يمكن للجماعات في إطار الاختصاصات المخولة لها، أن تبرم فيما بينها أو مع جماعات ترابية أخرى، أو مع الإدارات العمومية أو مع المؤسسات العمومية، أو مع الهيئات غير الحكومية الأجنبية أو الهيئات العمومية الأخرى، أو الجمعيات المعترف بها بصفة المنفعة العامة، اتفاقيات للتعاون أو الشراكة من أجل إنجاز مشروع أو نشاط ذي فائدة عامة مشتركة.

تشاورية تتلاءم مع باقي المخططات الوطنية والجهوية والإقليمية وتتكامل مع مشاريع المصالح اللامركزية للدولة.

## **الفقرة الثانية: النظرة المستقبلية والمحاور الإستراتيجية لتنمية جماعة سبع رواضي**

بعد وضع تشخيص تشاركي لجماعة سبع رواضي، اتضح أن هناك مجموعة من العوامل التي تعوق تنمية هذه الجماعة وتعتبر سببا في تدهور عيش السكان، كما ساعد هذا التشخيص على معرفة الوضعية الهشة للبنية التحتية الأساسية، وصعوبة استغلال السكان للمؤسسات الاجتماعية والثقافية نتيجة البعد عن مركز الجماعة، هذا بالإضافة إلى ضعف الاستثمار وقلة فرص الشغل.

لهذا، فإن تنمية جماعة سبع رواضي لا يمكن أن تتحقق إلا بصيانة ودعم البنية التحتية الأساسية من جهة، وتحسين عيش السكان عبر تهيء مناخ ملائم للاستثمار يمكن من خلق فرص الشغل، وكذلك دعم النسيج الجمعي والتواصل معه، حيث يتسنى له حمل مشاريع متنوعة وكثيرة في مجال الأنشطة المدرة للدخل من جهة ثانية. وهنا تكمن الرؤية المستقبلية المتمثلة في إرساء مشروع: " جميعا.. من اجل جماعة نموذجية" .

وينبثق عن هذه الرؤية الإستراتيجية ثلاث محاور وهي:

**المحور الاستراتيجي الأول : تعزيز البنية الاقتصادية للجماعة**

**المحور الاستراتيجي الثاني : جعل الساكنة في صلب التنمية المجالية**

**المحور الاستراتيجي الثالث: مواكبة التنمية المحلية من خلال تعزيز آليات الحكامة**

يهدف برنامج عمل الجماعة 2017-2022، من خلال مقاربة علمية يندرج في إطار عمل تشاركي وشمولي، لثمين المؤهلات السياحية والفلاحية التي تزخر بها الجماعة، من أجل تحقيق نمو اقتصادي قادر على امتصاص البطالة والرفع من المستوى المعيشي للساكنة، وذلك عبر توفير مشاريع تنموية متكاملة يتوخى من خلالها رفع جاذبية المنطقة والتسويق الجيد لترابها، وخلق مناخ جيد للاستثمارات الوطنية أو الدولية، بالتالي خلق تنمية محلية فعلية، تضع العنصر البشري في أولى اهتماماتها، وتستجيب لتطلعات الساكنة وتتماشى بانسجام وتوافق تامين مع التوجهات الكبرى للمملكة .

وفي هذا الصدد، لا بد من التذكير بأن انتقاء المشاريع ثم استجابة لاهتمامات وانتظارات الساكنة، وباحترام تام لمعايير علمية تركز على مواصفات النفعية وكذلك القيمة المضافة المتميزة، دون إغفال إدراجها ضمن شروط التنمية المستدامة، في إطار اندماج وتجانس تام بينها. وبذلك تمت بلورة رؤية واضحة لتنمية جماعة سبع رواضي تضم كل الحاجيات والمشاريع المعبر عنها من طرف الساكنة والفاعلين المحليين، وتلك هي الغاية المنشودة من وراء إرساء مشروع: " جميعا.. من اجل جماعة نموذجية" .

وعلى هذا الأساس، فالمشروع يرسم بوضوح وموضوعية، التوجهات الإستراتيجية لتنمية الجماعة، بالاعتماد على ثلاث محاور إستراتيجية أساسية: الأول مرتبط بتعزيز البنية الاقتصادية للجماعة، والثاني يروم جعل الساكنة في صلب التنمية المجالية، وأما الثالث يهدف إلى مواكبة التنمية المحلية من خلال تعزيز آليات الحكامة الجيدة.

### المحور الاستراتيجي الأول: تعزيز البنية الاقتصادية للجماعة

رغم توفر جماعة سبع رواضي على محطة استشفائية جديدة بالمياه الحرارية لعين الله ومركز تجاري بفرارة، وكذا مركز تجاري في طور الإنجاز بمركز عين الله، وقربها من مجالين حضريين سياحيين من الدرجة الأولى مدينة فاس وبلدية مولاي يعقوب. إلا أن تهمين القدرات الاقتصادية والتسويق الأمثل لترابها لم يرق للمرامي المرجوة، مما يستوجب إعطاء عناية وألوية خاصتين للتنمية الاقتصادية، من خلال البحث عن استثمارات مهيكلية والرفع من التنافسية السياحية للجماعة بشراكة مع القطاع العام و/أو القطاع الخاص، قصد خلق فرص للشغل وإعطاء إشعاع وطني ودولي لتراب الجماعة. ولن يتم ذلك إلا بالارتقاء بقدرات الفضاء السياحي لمركز عين الله، حيث يمكن اعتباره المحرك الأساسي للتنمية المحلية للجماعة مستقبلا، وكذلك بتعزيز القدرات التجارية والفلاحية للجماعة، الأمر الذي أكده الفاعلون المحليون، خلال الورشات التشاورية.

### الجدول رقم 16: أهداف المحور الإستراتيجي الأول لجماعة سبع رواضي

المحور الاستراتيجي الأول : تعزيز البنية الاقتصادية للجماعة	
الهدف الخاص 1-1: الارتقاء بقدرات الفضاء السياحي لمركز عين الله	<b>النتيجة 1-1-1 : استكمال البنية السياحية و الاستشفائية لحامة عين الله</b>
	<b>النتيجة 1-1-2 : خلق فضاءات للترفيه و الاستجمام</b>
الهدف الخاص 2-1: تعزيز الإمكانات التجارية و الفلاحية للجماعة	<b>النتيجة 1-2-1 : توفير بنيات تجارية</b>
	<b>النتيجة 1-2-2 : تهمين المنتوجات الفلاحية</b>

المصدر: جماعة سبع رواضي: مرجع سابق، ص. 48.

### المحور الاستراتيجي الثاني: جعل الساكنة في صلب التنمية المجالية

مكنت الاجتماعات التشاورية التي تم عقدها مع الساكنة والورشات التشاركية مع الفاعلين المحليين بالجماعة، من استجلاء هشاشة الظروف السوسيو اقتصادية لساكنة الجماعة. لذا، فتنمية الجماعة لا يمكن أن تتم بصورة حقيقية وفعلية دون الأخذ بعين الاعتبار الحاجيات الملحة المرتبطة بهذا الجانب، فتحسين ظروف ساكنة جماعة سبع رواضي وخصوصا الفئات الأكثر هشاشة كالنساء والأطفال والمعاقين يمر أساسا عبر خلق توازن مجالي بتراب الجماعة من خلال تأهيل البنية التحتية وكذلك عبر دعم التنمية الاجتماعية والثقافية والرياضية والبيئية .

## الجدول رقم 17: أهداف المحور الاستراتيجي الثاني لجماعة سبع رواضي

المحور الاستراتيجي الثاني : جعل الساكنة في صلب التنمية المجالية	
النتيجة 1-1-2: تأهيل الشبكة الطرقية الجماعية	الهدف الخاص 2 - 1 : خلق توازن مجالي بتراب الجماعة
النتيجة 2-1-2: تأهيل الشبكة الكهربائية	
النتيجة 3-1-2: تأهيل شبكة التزود بالماء	
النتيجة 4-2-1: خلق و تدبير نظام للصرف	
النتيجة 1-2-2: تعزيز التجهيزات السوسيو-اجتماعية والرياضية و الثقافية	الهدف الخاص 2 - 2 : دعم التنمية السوسيو اجتماعية والرياضية و الثقافية و البيئية
النتيجة 2-2-2: تعزيز انخراط الجماعة في المحافظة على البيئة	

المصدر: جماعة سبع رواضي: مرجع سابق، ص. 48.

## المحور الاستراتيجي الثالث: مواكبة التنمية المحلية من خلال تعزيز آليات الحكامة

إن إرساء دعائم الحكامة المحلية بالجماعة، لمن شأنه أن ينتج انعكاسات إيجابية على التفاعل بين الساكنة والإدارة المحلية، من حيث الرفع من مستوى الخدمات وتبسيط المساطر الإدارية واحترام القانون، ودعم الشفافية وممارسة الحريات، وإشراك الفاعلين المحليين والمجتمع المدني ومجموعات جديدة في حياة الجماعة والرقى بتدبير الشأن المحلي إلى الأحسن.

وهكذا، فقد عبر الفاعلون المحليون وخصوصا مجلس الجماعة على مدى اهتمامهم بمواكبة التنمية المنشودة من خلال تعزيز آليات الحكامة الجيدة، بالتأكيد على إرساء دعائم الحكامة المجالية، بغية تثمين التراب بوضع الإطار الإداري والمسطري الملائم لاستغلاله وتطويره دون تعارض مع القوانين المعمول بها. وأيضا تأهيل الإدارة الجماعية والرقى بالخدمات عبر تحديثها، لتحسين ظروف العمل والاستقبال وتسريع تطبيق المساطر الإدارية بعيدا عن كابوس البيروقراطية والانتظار والتعقيم، بالتالي تجويد مستوى الخدمات المقدمة للمرتفقين.

## الجدول رقم 18: أهداف المحور الإستراتيجي الثالث للجماعة

المحور الاستراتيجي الثالث: مواكبة التنمية المحلية من خلال تعزيز آليات الحكامة الجيدة	
النتيجة 1-1-3: وضع وثائق التعمير	الهدف الخاص 1-3: إرساء دعائم الحكامة المجالية
النتيجة 2-1-3: تحديد الملك العمومي الجماعي	
النتيجة 1-2-3: تحديث الإدارة المحلية الجماعية	الهدف الخاص 2-3: تأهيل الإدارة الجماعية
النتيجة 2-2-3: إرساء دعائم إدارة القرب	

المصدر: جماعة سبع رواضي: مرجع سابق، ص. 48.

## الفرع الثاني: نموذج برامج النوع لجماعة سبع رواضي

مكن التشخيص التشاركي الذي قامت به الجماعة، والدراسة المستفيضة للحاجيات ذات الأولوية المعبر عنها من طرف الساكنة والفاعلين المحليين، من تحديد 90 مشروع/عملية تغطي جميع المحاور الإستراتيجية والأهداف المنتظرة المسطرة سالفًا، وهكذا، فإن المحور الاستراتيجي المرتبط بجعل الساكنة في صلب التنمية المجالية يتموقع في الطليعة (الفقرة الثانية)، ثم يليه المحور الاستراتيجي الخاص بمواكبة التنمية الاجتماعية عن طريق التركيز على مجال الصحة والتعليم (الفقرة الأولى).

### الفقرة الأولى: ميزانية البرامج الاجتماعية

أعطت جماعة سبع رواضي في برنامج العمل الخاص بها للفترة 2022/2017 أهمية كبيرة للمشاريع ذات الطابع الاجتماعي، أي تلك التي تعود بمنفعة عامة على الساكنة وتحسن من جودة عيشتهم، هذه المشاريع ثم صياغتها بالأخذ بالاعتبار معيار مقاربة النوع الاجتماعي، فتم إنشاء دور للولادة بالمنطقة، لتقليل عناء الانتقال إلى المدينة وما ينتج عنه من خطورة على صحة الأم والطفل، وتم أيضا بناء الثانويات لتشجيع الأهالي على بعث أولادهم وبناتهم لاستكمال الدراسة بعدما كان المستوى التعليمي للأطفال خاصة الفتيات منهم لا يتجاوز الابتدائي، والجدول التالي سوف يعرض هذه المشاريع ومصدر<sup>1</sup> ومقدار ميزانيتها.

### الجدول رقم 19: ميزانية مشاريع قطاع الصحة بالجماعة

التكلفة بالدرهم	مصدر التمويل	سنوات التنفيذ		صاحب المشروع			الموقع	المشاريع/العمليات	المجال	
		النهاية	البداية	آخر	مصالح خارجية	شراكة الجماعة				الجماعة
160000,00	صندوق دعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية	2020	2019	x				الجماعة	تجهيز دار الولادة بالمركز الصحي عين الله	قطاع الصحة
450000,00	صندوق دعم المبادرة الوطنية	2017	2017						اقتناء سيارة إسعاف مجهزة	

1- قد تختلف مصادر التمويل الخاصة بكل مشروع، فمنها من يتم تمويله من ميزانية الجماعة، ومنها من يمولها صندوق دعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

التنمية البشرية										
500000,00	الميزانية الجماعية	2017	2017					×	الجماعة	اقتناء سيارة للإسعاف
100000,00	الميزانية الجماعية	2020	2020			×			أولاد هلال	صيانة مستوصف أولاد هلال
560000,00	الميزانية الجماعية	2020	2020			×			الطلاحة	بناء سكن وظيفي بمستوصف الطلاحة

المصدر: جماعة سبع رواضي: مرجع سابق، ص. 58.

انطلاقاً من الجدول السابق، وقعت الجماعة على مجموعة من المشاريع في إطار تحقيق مقاربة النوع الاجتماعي على المستوى الصحي، حيث تم تجهيز دار للولادة بالمركز الصحي عين الله، انطلقت العملية سنة 2019 وانتهت سنة 2020 بميزانية 160000,00 درهم مدفوعة من طرف صندوق دعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، كما تم اقتناء سيارتي إسعاف سنة 2017، إحداهما مجهزة وقد مولها صندوق دعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بـ 450000,00 درهم، وأخرى غير مجهزة مولتها الجماعة بميزانية 500000,00 درهم، وفي إطار نفس الميزانية الجماعية، تم بناء سكن وظيفي بمستوصف الطلاحة سنة 2019 بـ 560000,00 مليون درهم.

#### الجدول رقم 20: ميزانية مشاريع قطاع التعليم بالجماعة

التكلفة بالدرهم	مصدر التمويل	سنوات التنفيذ		صاحب المشروع			الموقع	المشاريع/العمليات	المجال
		النهاية	البدائية	آخر	مصالح خارجية	شراكة الجماعة			
4800000,00		2022	2017				×	الجماعة	بناء حجرات للتعليم الأولي
2400000,00		2019	2017				×	الجماعة	بناء حجرات للتعليم الأولي
13200000,00		2020	2020		×			الجماعة	بناء الثانوية التأهيلية بسبع رواضي
6600000,00		2018	2018		×			بيرطا	بناء الثانوية الإعدادية الأدراسة
141600,00		2017	2017				×	الجماعة	بناء مطعم

									مدرسي بمدرسة أولاد امبارك
247650,00		2017	2017				x	الجماعة	بناء مطعم مدرسي بمدرسة تعاونية الانتصار

المصدر: جماعة سبع رواضي: مرجع سابق، ص. 58.

يبين الجدول السابق درجة حرص الجماعة على الجانب التعليمي، حيث أعطت الانطلاقة للعديد من المشاريع في هذا المجال، إيماناً منها أنه لا يمكن تحقيق مقاربة نوعية دون الدفع بمجال التعليم للتطور، فتم بناء حجرات للتعليم الأولي على صعيد الجماعة، إحدى هذه المشاريع ابتدأت سنة 2017 وانتهت سنة 2019 (2400000,00 درهم)، والأخرى لازالت في طور الإنجاز (4800000,00 درهم)، كما أقدمت الجماعة على بناء ثانوية تأهيلية بسبع رواضي سنة 2020 (43200000,00 درهم) والثانوية الإعدادية الأدارسة بمنطقة ببيрта سنة 2018 (6600000,00 درهم)، إضافة إلى بناء مطعم مدرسي سنة 2018 بكل من مدرسة أولاد امبارك (141600,00 درهم) ومدرسة تعاونية الانتصار (247650,00 درهم).

### الفقرة الثانية: برامج فك العزلة عن الساكنة القروية

تمثل خطة العمل 2017 – 2019، لوحة القيادة التي تسطر المشاريع والتكلفة اللازمة لإنجازها، أهم وسائل العمل لدى المجلس لبلوغ الأهداف المنتظرة. وقد اختزلت هذه الخطة 38 مشروعاً بتكلفة إجمالية تقدر بـ 38 930 000,00 درهماً تمثل نسبة مساهمة الجماعة منها 100%. مما يستدعي تعبئة موارد مالية ذاتية مهمة، كما يجب اللجوء إلى القروض لتمويل مشاريع البنية التحتية الطرقية التي من شأنها أن تعطي دفعة نوعية للتنمية المحلية بالجماعة.

### الجدول رقم 21: الميزانية الجماعية المخصصة لتحقيق التقارب المجالي

المجال	اسم المشروع	الموقع	صاحب المشروع				البداية	النهاية	التكلفة
			الجماعة	شراكة الجماعة	مصالح خارجية	أخرى			
	ربط الدواوير والجيوب بالكهرباء	الجماعة	x				2017	2019	2700000,00
	توسيع شبكة الإنارة العمومية	الجماعة	x				2017	2019	1200000,00

600000,00	2017	2017				×	دوار أولاد مبارك	التزويد بالماء الصالح للشرب، الربط الفردي	فك العزلة عن الساكنة القروية
1200000,00	2017	2017				×	دوار عين الشيخ والمصاييح	التزويد بالماء الصالح للشرب	
600000,00	2017	2017				×	دوار عين الله	التزويد بالماء الصالح للشرب، الربط الفردي	
600000,00	2017	2017				×	دوار الحاج عبد الله	التزويد بالماء الصالح للشرب، الربط الفردي	
600000,00	2017	2017				×	دوار تغات	التزويد بالماء الصالح للشرب	
600000,00	2018	2018				×	دوار عين الشيخ	التزويد بالماء الصالح للشرب، الربط الفردي	
600000,00	2018	2018				×	دوار عين باردة	التزويد بالماء الصالح للشرب	
600000,00	2019	2019				×	دوار كدية الشليح	التزويد بالماء الصالح للشرب، الربط الفردي	

المصدر: جماعة سبع رواضي: مرجع سابق، ص. 61.

في إطار فك العزلة عن الساكنة القروية، نلاحظ من الجدول السابق أن الجماعة وضعت العديد من المشاريع الرامية إلى تحقيق هذا الهدف، عن طريق توصيل الساكنة بالكهرباء والماء الصالح للشرب، فتم ربط الدواوير والجيوب بالكهرباء خلال الفترة (2017-2019) بتكلفة 2700000,00 درهم، وتوسيع شبكة الإنارة العمومية خلال نفس الفترة بـ 1200000,00 درهم، والتزويد بالماء

الصالح للشرب، الربط الفردي بمجموعة من الدواوير خلال الفترة الممتدة من 2017 إلى غاية 2019 بتكلفة 600000,00 درهم لكل مشروع.

### الجدول رقم 22: ميزانية برامج إصلاح الطرق بالجماعة

التكلفة	سنوات التنفيذ		صاحب المشروع				الموقع	المشاريع/العمليات	المجال
	النهاية	البداية	آخر	مصالح خارجية	شراكة الجماعة	الجماعة		اسم المشروع/العملية	
40000000,00	2022	2018				x	الجماعة	بناء طرق معبدة على مسافة 50 كلم	قطاع الطرق
800000,00	2022	2020				x	الجماعة	صيانة وإصلاح الطرق الجماعية	
2400000,00	2022	2017				x	الجماعة	صيانة وإصلاح المسالك الجماعية	

المصدر: جماعة سبع رواضي: مرجع سابق، ص. 65.

في نفس سياق فك العزلة عن الساكنة القروية وخلق جسر للتواصل مع المركز، ولتسهيل عملية التنقل بين المجال الحضري والقروي، قامت الجماعة بوضع حيز من مخططها لإصلاح الطرق، مع الإشارة إلى أن هذه الإصلاحات الطرقية قد ابتدأت منذ سنة 2017 ولا زالت في طور الإنجاز إلى حدود سنة 2022 كما هو مخطط لها، فتم بناء طرق معبدة على مسافة 50 كلم (40000000,00 درهم)، وصيانة وإصلاح الطرق الجماعية (800000,00 درهم)، وصيانة وإصلاح المسالك الجماعية (2400000,00 درهم).

الجدول رقم 23: ميزانية المشاريع ذات الصبغة الثقافية والترفيهية للجماعة

الميزانية بالدرهم	سنوات التنفيذ		صاحب المشروع				الموقع	المشاريع/ العمليات	المجال
	النهاية	البداية	آخر	مصالح خارجية	شراكة الجماعة	الجماعة			
1000000,00	2019	2019		x			الضويات	توسيع النادي النسوي عين الله	قطاع الترفيه
600000,00	2020	2020			x		دوار مشرع كريم	بناء نادي نسوي بدوار مشرع كريم	
700000,00	2020	2020			x		دوار البسايس	إحداث ملعب رياضي بدوار البسايس والكاف	
700000,00	2020	2020			x		دوار المصايح	إحداث ملعب رياضي بدوار المصايح	
700000,00	2020	2020			x		مشرع كريم	إحداث ملعب رياضي بدوار مشرع كريم	
700000,00	2020	2020				x	أولاد هلال	إنشاء ملعب رياضي	
1000000,00	2020	2020		x			تعاونية الانتصار	توسيع دار الشباب عين الله	

المصدر: جماعة سبع رواضي: مرجع سابق، ص. 63.

انطلاقا من الجدول السابق، نلاحظ أن الجماعة خصصت حيزا من ميزانيتها لمويل مشاريع ذات طبيعة ترفيهية وثقافية، فتم توسيع النادي النسوي عين الله سنة 2019 (1000000,00 درهم) وبناء آخر بدوار مشرع كريم سنة 2020 (600000,00 درهم)، وإحداث أربعة ملاعب رياضية بمختلف الدواوير وتم تخصيص ميزانية 700000,00 درهم لكل مشروع، كما تم توسيع دار الشباب عين الله بتعاونية الانتصار بميزانية بلغت 1000000,00 درهم سنة 2020.

## خاتمة الفصل الأول

تم التأكيد خلال هذا الفصل على أن إدماج بعد النوع الاجتماعي خلال برمجة ميزانية مختلف الوزارات، يتم عن طريق اقتران برنامج كل وزارة بأهداف محددة ومؤشرات مرقمة لقياس النتائج المحصل عليها بعد مراعاة النوع الاجتماعي، كما أن تدبير الميزانية يجب أن يكون مرتكزا على النتائج ويراعي الفوارق بين الجنسين، مع الحرص على وضع أدوات وقواعد تشمل إعداد الميزانيات العمومية وتنفيذها ورصدها وتقييمها لتستجيب للاحتياجات المختلفة للسكان المستهدفة.

إضافة إلى ميزانية الدولة، أصبحت ميزانية الجماعات الترابية ملزمة بإعداد برامجها وميزانياتها وفق هذه المقاربة المستجيبة للنوع الاجتماعي لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحسين خدمات القرب، إن الجماعات الترابية باختصاصاتها الجديدة التي سطرته لها القوانين التنظيمية المؤطرة لها سواء الذاتية المشتركة أو المنقولة أصبحت فاعلا رئيسا في تحقيق التنمية المجالية والاجتماعية والنهوض بالأوضاع التي تعيشها الساكنة المحلية.

الميزانية الترابية المستجيبة لمنظور النوع الاجتماعي، تشكل مرآة تعكس مدى حضور مبدأ المساواة والمناصفة على مستوى النشاط المالي للجماعات الترابية خلال سنة مالية معينة، بالتالي كان الهدف الرئيسي من هذه المبادرة على المستوى الترابي، هو التحقق مما إذا كان الإنفاق العام يخصص لتعزيز المساواة بين الجنسين بطريقة ما وفقا لهذا المبدأ، مع التأكيد على أن هذا لا يعني تخصيص موارد معينة للمرأة على وجه التحديد.

وبعد استقرار ميزانية النوع الخاصة ببعض القطاعات الوزارية، والتي يمكن اعتبارها من القطاعات الأكثر حيوية وهي قطاع الصحة والتعليم والوظيفة العمومية، ثم الوزارة المكلفة بالأسرة والتضامن، نجد أن الجهود المبذولة من طرف مختلف هذه القطاعات الحكومية، أدت إلى ترسيخ مبادئ حقوق الإنسان وتقوية دعائم تنمية عادلة ومستدامة، وترسيخ مبادئ الإنصاف والمساواة بين الجنسين، والمساهمة في تقليص الفوارق الاجتماعية وتيسير الولوج إلى مختلف الخدمات والمؤسسات.

كما أدى تحليل ميزانية النوع الاجتماعي الخاصة بجماعة سبع رواضي بفاس، إلى التعرف بشكل تطبيقي، على كيفية تدبير الميزانية الترابية وفق منظور النوع الاجتماعي، وكيف أن برنامج عمل الجماعة، يمكن أن يعكس ما إذا كان توجه المجلس الجماعي خلال مدة عمله، سيوكب الطرح الجديد المدعم لمبادئ الإنصاف والمساواة أم لا، وبالرجوع إلى مجموع البرامج والمشاريع المقدمة من طرف الجماعة السالفة الذكر، خلال الفترة الممتدة من 2017 إلى 2022، يلاحظ أنه تم وضعها بطريقة

تراعي احتياجات الفئات الأكثر هشاشة، وبما أن الجماعة تغطي مجالاً قروبياً تعاني فيه الفتيات الرغبات في إتمام دراستهن من عدم وجود إعداديات وثانويات بالمنطقة، والنساء خاصة الحوامل منهن، فإن أغلب المشاريع الموضوعة تصب في خانة بناء المدارس أو بعض الحجرات الدراسية الإضافية، مع اقتناء وتجهيز سيارات إسعاف إضافية.

## الفصل الثاني: تقييم وتقويم ميزانية النوع الاجتماعي بالمغرب

عرف السياق الدولي حملة واسعة للنهوض بوضعية المرأة وإحقاق المساواة بين مختلف فئات المجتمع، في إطار تنزيل الديمقراطية وتحقيق العدل الاجتماعي وضمان حقوق الإنسان، الشيء الذي شجع المغرب باعتباره عضوا نشيطا في الأمم المتحدة، على تبني إصلاحات داخلية هادفة إلى إزالة التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بين النساء والرجال<sup>1</sup>، الفتيات والأولاد، الشباب والمسنين، من أهمها إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في الميزانية.

وفي هذا الإطار شكلت مسألة إدماج مقاربة النوع الاجتماعي بالميزانية إحدى أهم هذه الإصلاحات، لما لها من آثار إيجابية في إحقاق المساواة بين الجنسين في الاستفادة من الموارد المتاحة، وقد قطع المغرب أشواط مهمة في مجال الاشتغال وفق الميزانية المراعية للنوع الاجتماعي منذ تبنيه لهذا النهج الإصلاحية سنة 2002، مما جعل منها بلدا رائدا عربيا في هذه المبادرة، وهو ما انعكس إيجابا على الوضعية العامة للبلاد، وبهدف تقييم التجربة المغربية لا بد من التعرف على نماذج مقارنة عربية وعربية (المبحث الأول)، ثم تحديد تحديات وآفاق جندرية الميزانية بالمغرب (المبحث الثاني).

### المبحث الأول: التجارب المقارنة لميزانية النوع الاجتماعي

ظهرت مؤخرا في العديد من الدول، مبادرات تدرس الآثار المرتبطة بالنوع الاجتماعي من خلال تحليل عملية الميزانية والسياسات الاجتماعية، وذلك انطلاقا من المبدأ الذي يرتكز على أن سياسات الميزانية أساسية في وضع البرامج، وعلى الرغم من أن مبادرات ميزانية النوع موجودة منذ أكثر من ثلاثين سنة، فقد أصبح معترفا بها على نطاق أوسع منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة العالمي الرابع للمرأة في بكين عام 1995<sup>2</sup>، ومبادرات ميزانية النوع الاجتماعي يمكن تناولها من حيث المكان على مستويين، المستوى الأول يخص التجارب الغربية (المطلب الأول)، والثاني يخص التجارب العربية (المطلب الثاني).

### المطلب الأول: التجارب الغربية لميزانية النوع الاجتماعي

لا يوجد قالب نمطي واحد لمبادرات ميزانية النوع الاجتماعي، ذلك أن هناك تنوعا كبيرا وتجارب متعددة من المبادرات، تختلف درجة الإبداع فيها بما يتناسب مع السياقات الواسعة لتنوع الحياة

<sup>1</sup>- بدر المنيعي: مرجع سابق، ص. 70.  
<sup>2</sup>- عزة عبد العزيز سليمان: تضمين النوع الاجتماعي (الجندر) في مبادرات الميزانيات الوطنية (دراسة مقارنة)، مجلة الحكمة، العدد 42، مارس 2006، ص. 142.

الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وينخرط في ذلك عدة عوامل فاعلة: الوزراء والمسؤولون الحكوميون، خصوصا المنتمون لوزارة المرأة أو المالية، والبرلمانيون والمنظمات الأهلية المعنية ببحوث السياسات، وجماعات الدفاع عن حقوق المرأة والأكاديميون، وقد حظيت تلك المبادرات كثيرا بدعم من المنح المقدمة من المؤسسات الخيرية، ومن وكالات التعاون من أجل التنمية<sup>1</sup>.

سيتناول هذا المطلب الحديث عن التجربة الرائدة الأسترالية لميزانية النوع الاجتماعي، باعتبارها أولى المبادرات في هذا المجال والتي سارت على هديها باقي الدول (الفرع الأول)، ثم سيتناول (الفرع الثاني) تجارب غربية متنوعة لميزانية النوع الاجتماعي.

## الفرع الأول: التجربة الأسترالية الرائدة في ميزانية النوع الاجتماعي

تعتبر التجربة الأسترالية أول مبادرة لإعداد ميزانية للمرأة سنة 1980، وقد اعتمدت هذه التجربة على الآتي<sup>2</sup>:

- الإنفاق الموجه للمشاريع الخاصة بالمرأة فقط.
- زيادة الإنفاق لخلق فرص لتحقيق المساواة في العمل بين الجنسين، وذلك من ناحية العدد والمستويات الإدارية والأجر.
- تضمين النوع الاجتماعي في باقي المجالات التي لم تدخل في نطاق الإشارة التي سبق الإشارة إليها.

بالتالي يمكن تقسيم هذا الفرع إلى فقرتين، تتعلق (الفقرة الأولى) بأهم المحطات التاريخية لإخراج ميزانية النوع الأسترالية، و(الفقرة الثانية) للحديث عن طبيعة هذه التجربة.

## الفقرة الأولى: المحطات التاريخية لإخراج ميزانية النوع الأسترالية

المشروع الرائد لأستراليا، يعد بمثابة الخط التوجيهي لمبادرة ميزانية المرأة بجنوب إفريقيا، التي تعرف أيضا أهمية كبرى في إدماج التحليل حسب الجنس للميزانية من أجل ضمان مساواة حقة<sup>3</sup>، وقد اعتبرت الحكومة الأسترالية رائدة في هذا المجال من خلال إدراج بيان ميزانية المرأة ضمن وثائق

<sup>1</sup> - دايان إيلسون: إعداد الميزانية مع مراعاة حقوق المرأة: مراقبة الميزانيات الحكومية للتأكد من مساهمتها لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، صندوق الأمم المتحدة للنهوض بالمرأة (UNIFEM)، ص. 51.

<sup>2</sup> - عزة عبد العزيز سليمان: مرجع سابق، ص. 143.

<sup>3</sup> - Larabi Jaidi & Hayat Zirari: Le Budget Locale Sensible au Genre Contraintes et leviers, Revue des Sciences économiques Juridiques et Politiques Fikr, N° 4, 2015, p. 24.

الميزانية الأسترالية لسنة 1984، ومع أواخر ثمانينات القرن الماضي، أصبحت تقارير ميزانية المرأة جزء من نهج متكامل، والذي يضمن تطوير برنامج وطني للمرأة، لكن على مدى السنوات اللاحقة، تم تقليل الترويج السياسي والإداري لبيان ميزانية المرأة، مما أدى إلى تراجع الوثيقة بشكل كبير في ميزانية سنة 1995 و1996<sup>1</sup>.

بعد انتخاب حكومة جديدة في عام 1996، تم إزالة تقرير ميزانية المرأة بشكل فعلي، وعند قيام الحكومة بإلغاء أولوية الميزانية الجنسانية، تدخل المجتمع المدني بقوة، فأصدرت المؤسسة الوطنية للمرأة الأسترالية (NFAW)<sup>2</sup> أول تقييم جنساني خاص بها لميزانية سنة 2014-2015، بالتالي في السياق الأسترالي، لم يعرف بيان ميزانية النوع الثبات، بل عرف تغيرات وتطورات تدريجية على مستوى الشكل، وعرف تأرجحاً ذهبياً وإياباً تأثراً بديناميكية سياسات المساواة في أستراليا حينها، عموماً يمكن تلخيص المراحل التي مرت منها ميزانية النوع الأسترالية خلال الثلاثين سنة الماضية في ثلاث حقبات:

### المرحلة الأولى: الحكومات العمالية (1983-1996)

في المرحلة الأولى من الميزانية الاتحادية للمرأة، استمر إصدار بيان ميزانية النوع لمدة 12 سنة<sup>3</sup>، من سنة 1983 إلى سنة 1996، في سنته الأولى تم إجراء تمرين تجريبي شارك فيه 13 قسماً، نتج عنه بيان ميزانية المرأة<sup>4</sup> كوثيقة من وثائق ميزانية سنة (1984-1985)، وخلال السنة الموالية (1985-1986) كشف هذا البيان عن وجود فجوة كبيرة بين الجنسين في المشاركة بالأنشطة الترفيهية، خلال نفس الفترة أعلن رئيس الحكومة أن هذا البيان أصبح نهجاً متكاملًا يتضمن الأجندة الوطنية للمرأة، بالإضافة إلى وضع خطة عمل للنهوض بوضع المرأة الأسترالية، ودمج مؤشرات للمساواة بين الجنسين في نهاية الوثيقة<sup>5</sup>.

ممكن إجراء تقييم كمي لنسبة النفقات الحكومية التي تستهدف النساء خلال الفترة (1985-1986)، من معرفة أن البرامج الخاصة بالنساء والفتيات ضعيفة من حيث الموارد الحكومية المخصصة لها، حيث بلغ متوسط المخصصات المالية الموجهة للنساء أقل من 0.75% من الميزانية العامة، هذا

1- Ronnie Downes & Scherie Nicol: designing and Implimenting Gender Budgeting- a path to action, published by Organisation For Economic cooperation and Development, 2015, p. 22.

2- NFAW: هي منظمة نسوية أسترالية الجنسية، تتكون من متطوعين يتولون إنتاج تحليل جنساني للميزانيات اللاحقة، وتقدم تقارير هذه المنظمة مجموعة من التوصيات لمجالات سياسية عديدة، وكذلك فيما يتعلق باليات الحكومة وجمع البيانات.

3- Rhonda Sharp & Ray Broomhil: Budgeting foe Equaltyti: The Australian Experience, Edition Routledge, 2002, p. 25.

4- بيان ميزانية المرأة كان يسمى خلال تلك الفترة ببرنامح ميزانية المرأة، ولم تكن له بعد صفة وثيقة رسمية ترفق بالميزانية العامة للدولة.

5- Rhonda Sharp & Ray Broomhil: A Case Study of Gender Responsive Budgeting in Australia, printed and published by Commonwealth Secretariat, 2013, p. 9.

المؤشر على الرغم من ضعفه، يعد مرتفعاً مقارنة بالسنوات التي سبقت، فخلال الثمانينات بلغ التمويل الحكومي للوحدات النسائية ذروتها، كما ارتفع حذف العديد من الوكالات التي لم يكن لديها وحدات نسائية، أولم يتم تضمينها للميزانية الجنسانية تلك السنة<sup>1</sup>.

في السنوات الأولى لميزانية المرأة بأستراليا، بلغ حجم بيان ميزانية المرأة حوالي 300 صفحة<sup>2</sup>، مما جعله صعب القراءة<sup>3</sup>، فتم نشر نسخة موجزة تتكون من 32 صفحة، وجعلها أكثر قابلية للاستيعاب سنة 1987، خلال هذه المرحلة الأولية لم يحرز بيان ميزانية المرأة تغييرات مباشرة في السياسات الحكومية، وذلك لكونه اقتصر على تسليط الضوء على التدابير الميزانية والمالية التي تؤثر على النساء، في حين كان من المفترض أن يتجاوز الوصف إلى التقييم، ويوفر آلية للمساءلة والمحاسبة، عن طريق الاستعانة بالتقارير الصادرة من الإدارات حول برامجها من حيث التمويل والتأثير على النساء<sup>4</sup>.

كانت أستراليا واحدة من أكثر الدول استنارة، عندما منحت النساء في الاتحاد سنة 1901 درجة وزيرة مع الحق في التصويت والترشح للانتخابات، واليوم مازالت تواصل التزامها الدائم تجاه السعي لتحقيق المساواة بين الجنسين، من خلال مواصلة الحكومة عملها مع الكومنولث وهيئات الأمم المتحدة لتحسين وضع المرأة في الداخل وعلى الصعيد الدولي، وقد حافظت الحكومة الأسترالية على تركيزها على المرأة من خلال مساعدة وزيرة شؤون المرأة، وقد طورت الحكومة الأسترالية العديد من الأدوات لتحقيق المساواة باعتبارها من الدول الموقعة على اتفاقية "سيداو"<sup>5</sup>.

حققت التجربة الأسترالية نجاحاً كبيراً في زيادة الوعي، بشكل عام حول حقيقة عدم تأثير السياسات والميزانيات على النساء والرجال بشكل متساو، فنالت استحساناً دولياً بسبب بيانها الأول الخاص بميزانية المرأة، وتم اختياره كنموذج لأفضل الممارسات من قبل الأمم المتحدة، من أجل النهوض بالمرأة سنة 1998، ونفذت حكومات الولايات والأقاليم عمليات مماثلة لبيانات الميزانية<sup>6</sup>، وبحلول عام 1993، كان هناك تحليل خاص بالنوع الاجتماعي في ميزانيات الدولة بجميع الولايات والأقاليم، ومع مرور الوقت توقفت الولايات والأقاليم عن نشر البيانات جزئياً لعدة أسباب.

1- Rhonda Sharp & Ray Broomhil: Budgeting for Equality: The Australian Experience, op.cit. p. 33.

2- Debbie Budlender: Review of Gender Budget Initiatives, Published by Community Agency for Social Enquiry & Commonwealth Secretariat, 2001, p. 7.

3 - يرجع سبب كبر حجم بيان ميزانية المرأة، إلى كونه كان يحتوي على ملف بيانات كل وزارة ويتضمن الآثار المترتبة على النساء والرجال عند عملية الإنفاق، وأحياناً من حيث الإيرادات أيضاً.

4- Rhonda Sharp & Ray Broomhil: A Case Study of Gender Responsive Budgeting in Australia, op.cit, p. 10.

5- Julie Bishop: Australia's Commitment to Gender Equality, The Parliamentarian Issue Three, 2006, p. 202.

6- Ibid, p. 303.

سيؤدي انتخاب حكومة جديدة في منتصف التسعينات، إلى تعليق إصدار بيانات عن أوضاع المرأة في الميزانية على المستوى الفدرالي<sup>1</sup>، فبحلول منتصف التسعينات وتحت مراقبة حزب العمال، بدأ الإلغاء التدريجي لبيان ميزانية المرأة، وكل العمليات ذات الصلة على جميع مستويات الحكومة الأسترالية، وذلك راجع لنهج الدولة لسياسة الاقتصاد الكلي (الكينزي)، وخطاب سياسي يعتمد على الليبرالية الجديدة، فتم التنصيص على تصغير الإنفاق الحكومي والضرائب والتركيز أكثر على الأفراد، وتوفير احتياجاتهم الخاصة (التعليم - الصحة...)<sup>2</sup>.

### المرحلة الثانية: الحكومة الوطنية الليبرالية (1996-2007)

في مارس 1996، تم انتخاب حكومة "ائتلاف وطني" ليبرالية<sup>3</sup>، مما أدى إلى تفكك كبير للنسخة الأصلية من بيان ميزانية المرأة على مستوى الشكل، فسعت الحكومة الجديدة إلى تهميش بيان ميزانية المرأة باعتباره سبيل لتعميم مراعاة المنظور الجنساني، وآلية للإبداع مع تأثير بسيط على صياغة السياسات، فخلال التسعينات والعقد الأول من القرن الحادي والعشرين النيويبرالي، ساد على صياغة السياسات حينها تراجع جدول الأعمال النسوي في ظل بيئة عرفت خفض للإنفاق وسياسة تمويلية جديدة، فتم تخفيض نحو 40% من الوحدات النسائية عبر الإدارات<sup>4</sup>.

خلال المرحلة الحكومية الثانية، أصبحت الحركة النسائية أقل وضوحاً وأقل فعالية كقاعدة سياسية للمبادرات النسوية في الحكومة، فأكثر من عقد، كانت المنظمات النسائية مستبعدة من ساحة صناعة السياسات في 2006<sup>5</sup>، وعرف بيان ميزانية المرأة قبلها عدة تغيرات، فخلال سنة (1997 - 1998)، صدر في شكل أوراق مرافقة للميزانية تحت عنوان "التزامنا اتجاه المرأة" ليتغير بعد ذلك إلى عنوان آخر هو "الحفاظ على التزاماتنا اتجاه المرأة" ثم إلى "تعزيز التزامنا اتجاه المرأة" سنة 2003، وبعد مرور ثلاث سنوات تم تغيير اسمها إلى "ميزانية المرأة" سنة 2004، مع الحفاظ على شكلها كبيان وزاري ينشر مع أوراق الميزانية.

بعد إعادة انتخاب حكومة "هوارد" للدورة الثالثة سنة 2004، تغير عنوان وشكل بيان ميزانية المرأة من جديد (ماذا تفعل الحكومة من أجل المرأة)، وانخفض عدد صفحاته إلى 12 صفحة، كما أن

1 - داين إيلسون: إعداد الميزانية مع مراعاة حقوق المرأة: مراقبة الميزانيات الحكومية للتأكد من مسيرتها لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز (سيداو)، مرجع سابق، ص. 52.

2- Rhonda Sharp & Ray Broomhil: A Case Study of Gender Responsive Budgeting in Australia, op.cit, p. 13.

3 - تمثل الجانب المحافظ من السياسة في أستراليا بقيادة جون هوارد.

4- Rhonda Sharp & Ray Broomhil: A Case Study of Gender Responsive Budgeting in Australia, op.cit, p. 12.

5 - خلال نفس الفترة دعت لجنة "سيداو" إلى ضرورة زيادة الاهتمام بالمننديبات الاستشارية الموجودة في كل الدول، مع وضع آليات أخرى للرقابة والشراكة، لتنفيذ الاتفاقية في جميع في جميع الولايات والأقاليم ( لجنة القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة).

طريقة تفعيل الحكومة لبيانات ميزانية المرأة، تكشف المسارات السياسية المفضلة عندها، فتحليل البيانات المدرجة داخل ميزانية المرأة خلال مرحلة حكومة الإئتلاف الوطني الليبرالي، أظهرت ميولاته لموضوع الأسرة والطفولة والقيم الجنسانية والمساواة<sup>1</sup>، ومن أمثلة هذه السياسات، التخفيف من بعض مسؤوليات الرعاية غير مدفوعة الأجر عن النساء<sup>2</sup>.

### المرحلة الثالثة: حكومة "رود وجيلارد" (الحكومة العمالية 2007 – 2013)

قام "رود" بحملته الانتخابية بنجاح، ليتم تبنيه كزعيم لحزب العمال ورئيس للوزراء، ومهدت مجموعة التغييرات المؤسسية الطريق، لسياق أكثر إيجابية لميزانية المرأة، إضافة إلى تقديم حكومة حزب العمال تقريرها عن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة سنة 2008، مما دفعها إلى اتخاذ مجموعة من التدابير لإثبات التزامها بمبادئ المساواة وعدم التمييز بين الجنسين، وتحسين حياة المرأة الأسترالية، ومن أمثلة هذه التدابير التي اتخذتها الحكومة الأسترالية ما يلي:

- تعيين وزيرة لشؤون المرأة.
- تكوين علاقات تعاون بين المنظمات النسائية والحكومة، والتركيز على المشورة السياسية وتحليل قضايا المرأة<sup>3</sup>.
- التصديق على البروتوكول الاختياري الخاص بالموافقة على مراجعة قانون الكومنولث، للتمييز على أساس الجنس لعام 1984، والسياسات الرامية إلى معالجة مخاوف لجنة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في تقريرها لعام 2006.

في سنة 2008 بميزانيتها الأولى، أعادت حكومة العمل وضع بيان ميزانية المرأة في شكل جديد كبيان مشترك بين رئيس الوزراء والوزيرة المكلفة بشؤون المرأة، ويتم الاعتراف بمساهمة المرأة الأسترالية في تقدم الدولة، وأنه مع وجود ميزانية خاصة بالمرأة، ستشارك النساء بشكل متساو في ازدهار أستراليا، وبحلول سنة 2009 صدر بيان ميزانية المرأة يسلط الضوء على التدابير الميزانية التي سوف تساعد النساء وأسرهن، وفي السنة المالية (2009 – 2010) أشار البيان إلى ميزانية نسائية أكثر صرامة وإفادة.

<sup>1</sup> - من أشكال هذه السياسات، حالة مكافأة الطفل، حيث أعلنت الحكومة سنة (2002 – 2003) في بيان ميزانية المرأة، عن حق استرداد ما يصل إلى 2500 دولار من الضريبة على الدخل في العام الذي سبق ولادة الطفل، ويتم دمج مكافأة الطفل في مدفوعات الأمومة.

<sup>2</sup> - Rhonda Sharp & Ray Broomhil: A Case Study of Gender Responsive Budgeting in Australia, op.cit, p. 16.

<sup>3</sup> - في عام 2010 وبعد مشاورات واسعة النطاق، مولت الحكومة الأسترالية ستة تحالفات نسائية وطنية، بمبلغ 2 مليون دولار أسترالي على مدى ثلاث سنوات.

ولوحظ خلال هذه الفترة أن أستراليا كانت رائدة في تقييم التأثيرات المختلفة للسياسات والبرامج على النساء والرجال، وذلك بتحليل الآثار المختلفة للسياسات والبرامج على النساء والرجال، وعلى المجموعات المختلفة مما يضمن أن السياسة الاجتماعية والاقتصادية جيدة ومنصفة<sup>1</sup>.

## الفقرة الثانية: طبيعة التجربة الأسترالية لميزانية النوع الاجتماعي

يرجع تاريخ التجربة الأسترالية إلى سنة 1984، عندما طبقت حكومات الولايات والحكومة الفيدرالية، ما سمي ميزانية "المرأة" كأداة لإدماج النوع الاجتماعي في السياسات الاجتماعية والاقتصادية، وقد أعدت حكومات الولايات هذه الحسابات على أساس الآثار المتوقعة للنفقات والإيرادات على المرأة والرجل في كل الوزارات، أما على المستوى الفيدرالي، فقد قاد مكتب (وضع المرأة) المبادرة، وطلب من كل المصالح الحكومية<sup>2</sup>:

- فحص وتحليل البرامج الموجهة للمرأة والبنات.
- فحص ومراجعة البرامج المتضمنة من حيث آثارها على المرأة والبنات.

ولم تختلف المبادرات على المستوى المحلي والولايات، عن المبادرة على المستوى الفيدرالي إلا من حيث شمولها لمعلومات حول برامج فرص التوظيف، ومدى عدالتها اتجاه النوع في القطاع الحكومي، وعملية إصدار ميزانية المرأة بأستراليا من اختصاص مكتب شؤون المرأة، وعلى المستوى الوطني يقدم هذا المكتب المشورة للحكومة بشأن تأثير السياسات والبرامج على المرأة، ويشجع الوزارات على التفكير بالمرأة وأخذها بعين الاعتبار عند تصميم السياسات ووضع البرامج<sup>3</sup>، وبهذا يلعب مكتب شؤون المرأة دوراً هاماً في ضمان مراعاة قضايا النوع في جميع مراحل العملية السياسية وعدم الاقتصار على قياس الأثر في النهاية<sup>4</sup>.

تبلور ميزانية النوع الاجتماعي في جميع أنحاء العالم في نموذجين عريضين، فإما أن تكون داخل الحكومة أو داخل تجمعات، ولكل نموذج نقاط قوة ونقاط ضعف مختلفة، في داخل النماذج الحكومية على سبيل المثال (أستراليا – اسكتلندا – فرنسا...)، لديها ميزة الوصول إلى مجموعة من المعلومات والبيانات الخاصة بالميزانيات والسياسات الحكومية، غير المتاحة بسهولة للمجتمع والتي يحتمل أن تكون

1- Rhonda Sharp & Ray Broomhil: A Case Study of Gender Responsive Budgeting in Australia, op.cit, p. 20.

2 - محمد البنا: تطوير المبادرة المصرية للموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي، وزارة المالية (وحدة تكافؤ الفرص)، 2010، ص. 30.

3- Julie Bishop: Australia's Commitment to Gender Equality, op.cit, p. 304.

4 - يتحقق هذا الدور عن طريق قيام المكتب بالتعليق على طلبات الخزانات ووثاق سياسية أخرى، وتقديم طلبات الاستفسار حول المسائل التشريعية من مجلس الشيوخ.

حاسمة لإجراء تقييم مستنير لتأثير الميزانية على النوع الاجتماعي، وأستراليا تتبع نموذج الحكومة الداخلية<sup>1</sup>.

وقد عززت التجربة الأسترالية عند استخدامها النموذج الحكومي الداخلي لميزانية النوع الاجتماعي، النقطة القائلة بأن الميزانيات الجنسانية باعتبارها إستراتيجية للتغيير، تعرف نقاط قوة كبيرة، وتواجه قيود تضعفها، تتمثل نقاط قوة النموذج الأسترالي، في كونه نجح بطرق مختلفة في إقامة روابط بين عملية الميزانية السنوية وبين سياسة الميزانية، كانت هذه الروابط ذات مكانة أساسية بالإستراتيجيات التي سعت من خلالها النسويات لتوسيع تأثيرها السياسي داخل الدولة، ليشمل اهتمامات السياسة الاقتصادية، في الواقع يعود سبب هذا النجاح، إلى القيام بالعديد من التمارين المرتبطة بميزانية النوع وتوجيه آثارها للنساء<sup>2</sup>.

يمكن تلخيص أهم نقاط قوة التجربة الأسترالية لميزانية النوع الاجتماعي في الآتي:

- زيادة الوعي لدى مختلف الهيئات الحكومية والمسؤولين الحكوميين، بأثار ما يضعونه من سياسات وما يقترحونه وينفذونه من برامج على المرأة، ومراجعة مدى حيادية تلك البرامج والسياسات، وماذا ينتج عنها من عدم المساواة.
- دعم الجهود التي تدعو إلى العدالة والمساواة النوعية، وبناء القدرات المؤسسية والإدارية لإدماج النوع الاجتماعي في خطط التنمية والميزانية.
- أصبح الاهتمام بالعدالة النوعية محل اعتبار عند وضع السياسات والميزانية العامة، مما أدى إلى زيادة الإنفاق العام السنوي على رعاية الأطفال.
- تميزت مبادرة جنوب أستراليا بنظام متابعة قوي للسياسات الحكومية وكان تأثيرها واضحا على مدى التمثيل العادل للإناث في المصالح الحكومية، مثل اللجان والمجالس.
- زيادة مشارك المرأة في إعداد الموازنة حيث أعطيت وحدة دعم المرأة في جنوب ويلز الجديدة دورا رسميا في عملية إعداد الموازنة.
- زيادة الإنفاق السنوي على رعاية الأطفال<sup>3</sup>.

في مقابل هذه النجاحات، كان هناك عاملان بمثابة قيود رئيسية، على قدرة تمارين ميزانية النوع الأسترالية إحداث تغييرات في السياسة والميزانية، كان أولهما هو الطبيعة السياسية لاتخاذ قرارات

<sup>1</sup>- Rhonda Sharp & Ray Broomhil: Budgeting foe Equality: The Australian Experience, op.cit. p. 28.

<sup>2</sup>- Ibid, p. 40.

<sup>3</sup>- محمد البنا: تطوير المبادرة المصرية للموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي، مرجع سابق، ص. 30.

الميزانية، والثاني هو عدم قدرتهم على التأثير في الاقتصاد الكلي، فمن الناحية الأولى لم يكن لدى المسؤولين عن الميزانيات والمكاتب النسائية وحلفائها، سوى مبالغ محدودة، كما أنه لا تزال عمليات صنع القرار المتعلقة بالميزانية واستخدام السلطة السياسية بالميزانية، مجالاً يحتاج المزيد من التدقيق فيما يتعلق بالنوع الاجتماعي<sup>1</sup>.

ومن ناحية ثانية، لتجاوز القيد الثاني، أسست الميزانية المراعية للنوع الأسترالية، رابطاً جديداً مهماً لسياسة الميزانية، يتمثل في بيان رسمي حول سياسات المساواة بين الجنسين على مستوى الميزانية، بالتالي فإجبار الحكومة على إصدار بيان سنوي حول كيفية إدراكها وتأثير سياساتها على المرأة، يعتبر إنجازاً هاماً في حد ذاته، لأنه جلب للمرأة قضايا كانت مستبعدة من ساحة الخطاب، فلم يقتصر الأمر على أن النساء لم يكن لهن في السابق صوت في الاقتصاد الكلي، بل لم يكن لهذا الأخير أي تأثير عليهن، ولم تكن السياسة الخاصة بالمرأة، جديرة بالاهتمام في الميزانيات الحكومية.

فبالرغم من تحقيق التجربة الأسترالية نجاحاً كبيراً في زيادة الوعي بشكل عام، حول حقيقة عدم تأثير السياسات والميزانيات على النساء والرجال بشكل متساو، ويتم ذلك عن طريق تحديد مختلف التوجهات التي لها تأثيرات متباينة بين الجنسين، وعلى وجه الخصوص لفتت ميزانية النوع الاجتماعي الأسترالية الانتباه إلى جوانب الاقتصاد الجزئي، التي تشكل ضرراً للمرأة<sup>2</sup>، ومع ذلك فقد كان فهم التأثيرات التفاضلية بين الجنسين بالميزانيات مقيدة بعدة عوامل تعتبر بمثابة نقط ضعف فيها وهي كالاتي:

- عدم إشراك المجتمع المدني، وهو ما يعود إلى أصول هذه المبادرة التي قادتها العاملات في المصالح الحكومية، وبالتالي لم تكن هناك مساندة خارج إطار الحكومة عندما حدث تراجع في المبادرة نتيجة التطورات السياسية في البلاد.
- عدم توفر دليل لتحليل الموازنة وخاصة النفقات، كان له أثر سلبي على فاعلية التحليل في كثير من الأحيان، ومن ثم عدم دمج النوع الاجتماعي في الميزانية بشكل فعال، حيث اقتصر الأمر على مجرد توزيع النفقات حسب النوع.
- لا تزال المبادرة تعاني من نقص وعدم قدرة على تحليل مؤشرات السياسة الكلية (مثل عجز ميزانية الدين العمومي).

<sup>1</sup>- Rhonda Sharp & Ray Broomhil: Budgeting for Equality: The Australian Experience, op.cit. p. 41.

<sup>2</sup>- Rhonda Sharp: Gender Budgets: the Australian Experience, International Workshop On Gender Auditing of Government Budget, Roma, 15- 16 septembre 2000, p. 54.

- التركيز بشكل رئيسي على جانب النفقات، وإعطاء اهتمام أقل لتحليل جانب الإيرادات/الضرائب وآثارها.
- لم تتوفر أي مؤشرات كمية عن مدى التقدم أو النجاحات التي تحققت من المبادرة حتى الآن.
- طول القوائم الخاصة بالموازنة، مما حال دون سهولة الإطلاع والفهم وصعوبة وصول الناس إلى محتوياتها وفهمها.
- التأثير المحدود للمبادرة على السياسات المالية، واعتبار GRB مجرد أداة للمتابعة والمحاسبة<sup>1</sup>.
- النطاق المحدود للأدوات المستخدمة من طرف الأقسام ( بيان التوعية بالنوع الاجتماعي يعتبر الأداة المعتمدة بأغلبية ساحقة).
- المقاومة السياسية ونقص الموارد التقنية لتحليل جانب الإيرادات من الميزانية (كان من المرجح أن يتم تحليل الرفاهية المهنية للعاملين ومعرفة التأثيرات الجنسانية على مستوى الأجر)<sup>2</sup>.
- الافتقار إلى نظرية الاقتصاد الكلي والتي تضمنت اقتصاد الرعاية<sup>3</sup>.

## الفرع الثاني: تجارب غربية متنوعة لميزانية النوع الاجتماعي

اختلفت التجارب الغربية لميزانية النوع الاجتماعي وتتنوع بتنوع البلدان الغربية، ولتسهيل عملية عرض هذه التجارب، سيتناول هذا الفرع هذه التجارب الغربية في صنفين، يتعلق الصنف الأول بالتجارب الأوروبية لميزانية النوع الاجتماعي (الفقرة الأولى) ويتعلق الصنف الثاني بالتجارب الأمريكية (الفقرة الثانية).

### الفقرة الأولى: بعض التجارب الأوروبية لميزانية النوع الاجتماعي

تناول الاتحاد الأوروبي قضية ميزانية النوع الاجتماعي في القرن الواحد والعشرين، وحدد سنة 2015 كموعدها النهائي لتنفيذ ميزانية النوع الاجتماعي بشكل فعال (للإشارة، لم تلتزم الدول الأعضاء بهذا التاريخ)، من طرف الدول الأعضاء، كان تعميم منظور النوع الاجتماعي يتم بناء على بعض المبادرات الدولية، من قبيل المؤتمر العالمي للمرأة، وقد التزمت الدول الأعضاء بمعاهدة أمستردام لعام 1999 بتنفيذ المزيد من المساواة بين الجنسين، وتوالت الالتزامات الدولية، وفي سنة 2011 تم اعتماد الميثاق

1- محمد البنا: تطوير المبادرة المصرية للموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي، مرجع سابق، ص. 31.  
2- Rhonda Sharp: Gender Budgets: the Australian Experience, op.cit, p. 55.

3- تؤكد منظمة العمل الدولية على أن العدد المحدود للقوى العاملة للمرأة في الدول العربية، يرجع إلى التوزيع غير المتكافئ لأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر، حيث يتم التركيز على المرأة كمقدمة لهذه الرعاية، فأكثر نسبة من النساء في العالم (59,9%) يعملن بدوام كامل كمقدمات للرعاية غير مدفوعة الأجر، وهنا يظهر بشكل جلي وصريح مفهوم اقتصاد الرعاية الذي يجب الاهتمام به لتحسين حياة المرأة ومشاركته الاقتصادية والاجتماعية.

الأوروبي للمساواة بين الجنسين، وبالرغم من أنه لم يخصص حيزا لميزانية النوع الاجتماعي، إلا أنه أكد على ضرورة جعلها جزء إلزامي في عملية إعداد ميزانية الاتحاد الأوروبي<sup>1</sup>.

### أولا: التجربة الفرنسية لميزانية النوع

قرر البرلمان الفرنسي سنة 2000، على ضرورة إرفاق قانون المالية بميزانية النوع المخصصة لتلبية احتياجات المرأة، فأصبح واجبا على القطاعات الوزارية تقديم فهرس تفصيلي يصف الخطوات المتبعة لتعزيز المساواة وزيادة الوعي، إضافة إلى البرامج التي تستهدف على وجه الخصوص فئات مختلفة من النساء<sup>2</sup>، يهدف نهج إدماج النوع بميزانية فرنسا، مراعاة المساواة بين المرأة والرجل في عموم الميزانية ووثائقها، وكذلك الحسابات الميزانية، مع إلزام مختلف الوزارات بالإبلاغ عن كل المخصصات المالية والتدابير المتخذة لتحقيق المساواة في مجالها<sup>3</sup>.

تم تنفيذ هذا النهج في فرنسا عن طريق "الميزانية الصفراء" الملحقه بالميزانية الوطنية، وضعت فرنسا وثائق سياسية شاملة مرفقة بالميزانية، منها وثيقة "سياسة المساواة بين الجنسين" (DTP)<sup>4</sup>، تعتبر هذه الوثيقة إلزامية، ويتم إدارتها والتحكم فيها من طرف لجنة مشتركة بين الوزارات، يتكون الجزء الأول منها من عرض استراتيجي للسياسة المتبعة وأهدافها ووسائل تنفيذها المعتمدة في إطار عمل وزاري مشترك، بالإضافة إلى التذكير ببرامج الميزانية التي تساهم في هذه السياسة، تم تعرض الوثيقة بشكل تفصيلي، الجهد المالي الذي كرسته الدولة للسنة القادمة والسنة الحالية والسنة السابقة، بما في ذلك الإنفاق الضريبي، وفي الأخير توضح كيفية عمل كل برنامج ميزانياتي<sup>5</sup>.

المنهج المتبع لتنفيذ سياسة المساواة هذه يستند إلى مقاربتين، إحدهما شاملة والأخرى أكثر تحديدا، المقاربة الشاملة تعتمد على الأخذ بعين الاعتبار احتياجات الرجال والنساء عند تصميم وتنفيذ السياسات العامة، ويقترح دينامية تشاركية بين الوزارات، أما المقاربة المحددة فهي تكمل المقاربة الشاملة وتساهم في تسريع تنفيذ التدابير الإيجابية لصالح المرأة.

تتضمن وثيقة "سياسة المساواة بين الجنسين" (DPT) ما يلي:

<sup>1</sup> - Sabine Seuss: Geschlechterpolitike im Neoliberalismus: Gender Budgeting\_ theoretisierung eines Gleichstellungspolitischen Instruments, Dissertation /Doctoral Thesis, Universität (WIEN), 2017, p. 47.

<sup>2</sup> - Conseil de l'Europe: Assemblée Parlementaire Document de Séance, session ordinaire de 2006 (premier partie), volume 1K imprime dans les ateliers du Conseil de l'Europe (Strasbourg), 2006, p. 267.

<sup>3</sup> - Centre Hbertine Auclert: la Budgétisation Sensible au Genre, guide pratique, Centre Francilien de ressources pour l'égalité Femmes- Hommes, 2014, P. 32.

<sup>4</sup> - Hanane Miri: op.cit, p. 324.

<sup>5</sup> - Centre Hbertine Auclert: op.cit, p. 32.

- عرض استراتيجي للسياسة المعتمدة، يحدد هذا الجزء من الوثيقة أهداف السياسة المطبقة، ووسائل تحقيقها.
- التذكير ببرامج الميزانية التي تساهم في تشكيل هذه السياسة وتفصيل محاورها، أهدافها، ومؤشرات الأداء المختارة.
- عرض تفصيلي للجهد المالي الذي خصصته الدولة لهذه السياسة، خلال السنة المعنية الحالية والسابقة والسنة المقبلة، بما في ذلك الإنفاق الضريبي.
- عرض تقديمي لكيفية مشاركة كل برنامج في الميزانية.

هذه المبادرة سجلت في حقل العمل، وفي إطار سياسي أوسع يهدف إلى تأسيس ديمقراطية حقة مستجيبة للمساواة وتعزز التكافؤ بين الجنسين على مستوى الميزانية، وقد تمت مشاركتها على مستوى دول الاتحاد الأوروبي، ويتم تنظيم هذه المبادرة حول المجالات التالية حسب الأولوية<sup>1</sup>:

- تكافؤ الفرص بين المرأة والرجل في الوصول إلى المسؤولية السياسية، الوظيفة العمومية، التنظيمات النقابية، الحياة الاجتماعية.
- المساواة المهنية بين الجنسين ومساهمة المرأة في التنمية الاقتصادية.
- الحصول على الحقوق وحفظ الكرامة الشخصية ( منع الحمل - الإنهاء الطوعي للحمل – مكافحة العنف – الاتجار بالنساء...)

## ثانياً: التجربة النمساوية لميزانية النوع

بدأت المساواة بين المرأة والرجل على مستوى المالية العامة الظهور بالنمسا منذ سنة 2000، ومنذ ذلك الحين التزمت كل المنظمات الحكومية وغير الحكومية، بإدماج منظور النوع الاجتماعي في الميزانية، ومع سنة 2002، قدمت الحكومة النمساوية منشورها الأول الذي كان عبارة عن كتاب أعطى لمحة عن التجربة الدولية في ميزانية النوع الاجتماعي، مع تقديم بعض طرق إعداد الميزانية الفيدرالية النمساوية والمراعية لمنظور النوع الاجتماعي، وهذا الكتاب دعا الحكومة النمساوية، على جميع مستوياتها (الفيدرالية - الإقليمية - المحلية)، لاتخاذ مبادرات ملموسة في هذا السياق، مع بعض الطرق المقترحة للقيام بذلك<sup>2</sup>.

<sup>1</sup>- Hanane Miri: op.cit, p. 324.

<sup>2</sup> - Sheila Quinn: L'égalité dans les Budgets: pour une Mise en Œuvre Pratique Manuel, Imprimé dans les Ateliers du Conseil de l'Europe, 2009, p. 72.

في عام 2000، التزمت الحكومة النمساوية الفيدرالية رسمياً بالنهج المتكامل للمساواة، وأنشأت مجموعة عمل مشتركة بين الوزارات حول هذا الموضوع، وكانت القرارات كما يلي<sup>1</sup>:

- وضع جدول عمل متكامل حول المساواة سنة 2002.
- دمج أهداف المساواة في السياسة الميزانية لكل الوزارات سنة 2004.
- تطبيق المبادئ التوجيهية لوضع نهج متكامل للمساواة في الميزانية.
- التنفيذ المستدام للنهج المتكامل لتحقيق المساواة، مع إعطاء الأولوية للعملية التشريعية، وعملية الحصول على الإعانات والمعونة العامة، وإنتاج البيانات والتدريب على المعلومات الجنسانية.

قدمت النمسا التزامات قوية على المستوى القانوني والسياسي، لتحقيق المساواة بين الجنسين على جميع المستويات، يركز الأساس القانوني لميزانية النوع الاجتماعي بالأساس إلى الدستور النمساوي<sup>2</sup>، حيث نصت المادة 13 منه على أنه: "يجب أن تدمج المستويات الوطنية والإقليمية والبلدية المساواة بين المرأة والرجل في إدارة ميزانياتها" كما تنص المادة 51 منه، على أن: "تسيير الميزانية الفيدرالية يجب أن يأخذ بعين الاعتبار المبادئ التوجيهية العامة، خاصة تلك التي تتعلق بالمساواة بين الجنسين".<sup>3</sup>

علاوة على ذلك تنظم المادة 41 من قانون الميزانية الفيدرالية لعام 2013، واللوائح الخاصة بعرض المعلومات حول توجه بيان الميزانية الاتحادية السنوي، ووثائق الميزانية التوضيحية، تفاصيل تطبيق ميزانية النوع فيما يخص النتائج والمخرجات والمؤشرات<sup>4</sup>، أما الأساس السياسي لميزانية النوع النمساوية، فيتجلى في خمس قرارات أصدرها مجلس الوزراء منذ سنة 2000، ويتعلق الأمر ب:

- سنة 2000: تم إنشاء مجموعة العمل الوزارية المعنية بتعميم المنظور الجنساني<sup>5</sup>.
- سنة 2002: تم وضع برنامج عمل لتنفيذ تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي.
- سنة 2004: تعريف الأهداف الأفقية لتعميم منظور النوع الاجتماعي على سبيل المثال (مراعاة المنظور الجنساني في جميع تدابير سياسة الميزانية للوزارات الاتحادية).

<sup>1</sup>- Ministère des Affaires de la Santé, et des Droits des Femmes: L'égalité Femmes- Hommes et la Loi: Deux ans d'Etudes d'Impact, Colloque Européen, Mardi 30 Septembre 2014, p. 3.

<sup>2</sup> - Vera Jauk: Gender Budgeting, printing Digitales Druckzentrum Renngasse (VIENNA), 2014, p. 2.

<sup>3</sup>- Ministère des Affaires de la Santé, et des Droits des Femmes: L'égalité Femmes- Hommes et la Loi: Deux ans d'Etudes d'Impact, op.cit, p. 3.

<sup>4</sup>- Ibid.

<sup>5</sup> - منذ سنة 2000، بدعم فريق العمل المشترك بين الوزارات تعميم منظور النوع في الميزانية، ويسهل تنفيذها من طرف كل الوزارات الفيدرالية وعلى جميع المستويات السياسية، وبمجرد إدراج ميزانية النوع في الدستور النمساوي سنة 2009، تولى هذا الفريق أيضاً مهمة تعزيز هذه الميزانية المراعية للنوع الاجتماعي على جميع المستويات، وأعيدت تسميته بمجموعة العمل المشتركة بين الوزارات، والمعنية بوضع ميزانية النوع الاجتماعي.

- سنة 2008: استخدام دليل الميزانية المراجعة للنوع الاجتماعي في كل الإدارات العمومية.
- سنة 2011: التنفيذ المستدام لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في خمسة مجالات رئيسية ذات أولوية.

يتطلب وضع ميزانية النوع الاجتماعي بالنمسا، القيام بتحليل النوع الاجتماعي، وتحديد الأهداف وصياغة تدابير لتحقيق هذه الأهداف، فحسب قانون المالية الاتحادي، يجب على كل وزارة تحديد خمسة أهداف للنتائج، كحد أقصى لكل باب من أبواب الميزانية، وتعتبر هذه الأهداف جزء من قرار الميزانية السنوية، الذي يصوت عليه البرلمان، يجب أن يكون على الأقل هناك هدف واحد من بين هذه الأهداف داخل كل فصل، يرمي إلى تحقيق المساواة بين المرأة والرجل، وعلى كل وزارة تحديد التدابير الكفيلة بتحقيق هذه الأهداف، وكذلك وضع المؤشرات المناسبة لقياس مستوى التقدم في تحقيق هذه الأهداف<sup>1</sup>.

### الفقرة الثانية: التجارب الأمريكية لميزانية النوع الاجتماعي

وقع الاختيار في هذه الفقرة على دولة كندا كنموذج أمريكي طبق ميزانية النوع الاجتماعي (أولا)، ثم المكسيك (ثانيا).

#### أولا: التجربة الكندية في ميزانية النوع الاجتماعي

إن التزام كندا بالمساواة بين الجنسين له تاريخ طويل، فبناء مجتمع شامل حقا، هو موضوع أجندة كندية طموحة بشكل متزايد، وتجدر الإشارة إلى أن حكومة كندا عززت في السنوات الأخيرة، إطار الحوكمة الفيدرالية للمساواة بين الجنسين، فأنشأت المؤسسات والسياسات والأدوات وهياكل المساءلة<sup>2</sup>، وتعتبر ميزانية النوع أداة جديدة في يد الحكومة الكندية وكما هو الحال لأي أداة جديدة، لا بد من توفر إطار قياس قادر على تقييم مدى قدرة الحكومة الكندية على تحقيق النتائج المرجوة، ويمكن من تتبع التقدم في تحقيق المساواة بين الجنسين حسب الأهداف والمناطق المختلفة<sup>3</sup>.

في عام 1993، قام الفرع الكندي للرابطة النسائية الدولية للسلام والحرية، بخلق ميزانية نسائية احتفالا بالذكرى 75 لتأسيس الرابطة، لم يكن للحكومة الكندية فيما بعد أي مبادرة رسمية لميزانية النوع الاجتماعي، لكن كانت هناك حالة قريبة لها، حيث عملت وكالة حكومية بشكل مباشر على ميزانية تتعلق

<sup>1</sup>- Ministère des Affaires de la Santé, et des Droits des Femmes: L'égalité Femmes- Hommes et la Loi: Deux ans d'Etudes d'Impact, op.cit, p. 4.

<sup>2</sup>- The Organization for Economic Cooperation and Development (OECD): Gender Equality in Canada: Mainstreaming, Gouvernance and Budgeting OECD publishing (paris), 2018, p. 6.

<sup>3</sup>- Ibid, p. 122.

بالنوع، حيث كان التركيز على الضرائب بدل الإنفاق، وفي أوائل التسعينات من القرن الماضي، فرض مركز المرأة الكندية الضرائب على إعالة الطفل كمسألة جنسانية، بعد ذلك من خلال العمل المشترك بين المنظمات والإدارات التنفيذية، تم ابتكار مبادرة الميزانية الفيدرالية كسياسة تخدم المرأة، على الرغم من أنها لم تركز باستمرار على النوع الاجتماعي<sup>1</sup>.

لطالما ركزت مبادرة الميزانية الفيدرالية (AFB) بشدة على تحليل الجنس، ومع ذلك لم يتخذ قرار بتخصيص قسم منفصل من مجلس إدارة الشؤون المالية، خاص بقضايا النوع الاجتماعي، لكن بدلا من ذلك تبنت كل مجموعة سياسية هذه الاهتمامات في تحليلها ومقترحاتها، المجالات التي تهتم بها هذه الميزانية، كانت قوية بشكل كبير في تحليل الفقر والخطوات اللازمة لتوجيهه، ولطالما كان مجلس الإدارة مدافعا عن المساواة في التوظيف، وقد بذلت جهود دؤوبة لتأمين تمثيل لجنة العمل الوطنية المعنية بوضع المرأة في اللجنة التوجيهية للميزانية<sup>2</sup>.

أصبحت الحكومة الكندية حريصة على مواصلة تطور الميزانية المراعية للجنس في السنوات المقبلة، وتماشيا مع هذا الالتزام اتخذت بالفعل الخطوات اللازمة لتحقيق ذلك، وقد دعمت رابطات المساواة بين الجنسين وغيرها من منظمات المجتمع المدني بشكل عام بيان ميزانية النوع الاجتماعي حيث اعتبرت مبادرة إدماج النوع في الميزانية بمثابة مفتاح جذري للمساواة بين الجنسين بكندا، وبالرغم من أنها في مراحلها الأولى، إلا أن بفضل التحسينات الحكومية، ستصبح هذه التجربة أكثر تفوقا مستقبلا<sup>3</sup>.

يتم تتبع أثر الميزانية المراعية للنوع الاجتماعي الكندية، عن طريق مؤشرات تدرجها وزارة المالية لإنجاز بيان المساواة المصاحب للميزانية الفيدرالية القادمة، وتعمل منظمة المرأة والمساواة بين الجنسين بين الجنسين الكندية لمساعدة وزارة المالية في وضع هذا البيان، وتنفيذا للقانون الكندي المتعلق بالميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي، وعموما منذ اعتماد هذه الأخيرة قبل ثلاث سنوات تقريبا، لم يبدأ تأثيرها بعد، لهذا يعد تطوير مقاييس التقييم أولوية مشتركة بين كندا والدول الشريكة في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية<sup>4</sup> (OCDE).

<sup>1</sup>- Debbie Budlender: Review of Gender Budget Initiatives, op.cit, p. 74.

<sup>2</sup>- Johne Loxley: Political and Policy Considerations in Alternative Budgets: the Alternative Federal Budget in Canada, International Workshop On Gender Auditing of Government Budget, Roma, 15-16 septembre 2000, p. 74.

<sup>3</sup>- The Organization for Economic Cooperation and Development (OECD): op.cit, p. 125.

<sup>4</sup> - (OCDE): أو منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، هي منظمة دولية للدراسات الاقتصادية، تشترك دولها الأعضاء- معظمها من الدول المتقدمة- في نظام حكم ديمقراطي، يرجع تاريخ إنشائها ل 30 سبتمبر 1961 بباريس، من أهم مؤسسيها: الولايات المتحدة- فرنسا- ألمانيا...

وبهذا احتوت ميزانية سنة 2017، على أول بيان ميزانية مستجيبة للنوع الاجتماعي على الإطلاق، وتضمنت معلومات عن تأثير تدابير الميزانية الحالية على مختلف السكان، وفي ميزانية 2018، تم تقديم إطار نتائج النوع الاجتماعي كأداة لاتخاذ قرارات الميزانية الفيدرالية، والتي سيتم بناء عليها، التحليل الجنساني للميزانية السنوية، وذهبت ميزانية 2019 إلى أبعد من ذلك من خلال منح الكنديين حق الوصول إلى تقرير المساواة بين الجنسين، بالإضافة إلى دخول قانون ميزانية النوع الكندي حيز التنفيذ في دجنبر 2018، مكرسا لمنظور النوع في الميزانية الفيدرالية الكندية ومتضمنا لثلاث متطلبات<sup>1</sup>:

- تقرير تدابير الميزانية الجديدة في غضون الثلاثين يوما الأولى من جلسة مجلسي البرلمان، فبعد تقديم خطة الميزانية للبرلمان، يجب على وزير المالية أن يضع أمامه تقريرا يلخص الآثار المترتبة عن اعتماد النوع الاجتماعي في الميزانية.
- تحليل النفقات الضريبية من حيث النوع الاجتماعي، تصدره وزارة المالية مرة في السنة، تبرز من خلاله تحليلا لآثار النوع الاجتماعي، بما في ذلك الإعفاءات الضريبية، أو الخصومات التي تراها الحكومة مناسبة من حيث النوع.
- تحليل البرامج التي لها تأثيرات من حيث النوع الاجتماعي.

في 19 مارس 2019، أطلقت وزارة شؤون المرأة والمساواة بين الجنسين بوابة إطار النتائج الجنسانية، وهي مصدر حديث للبيانات والبحوث حول المؤشرات المتعلقة بالنوع الاجتماعي، وفي 26 سبتمبر 2018، قدم مركز إحصاءات النوع الكندي حقائق سريعة، وإحصاءات وتحليلات حديثة، حول المساواة بين الجنسين والتنوع، بالإضافة إلى جداول بيانات مفصلة عن مؤشرات إطار النتائج الجنسانية، هذه المعلومات تعكس التزام الحكومة بمراقبة التقدم، بمعنى آخر، تساعد الحكومة في معرفة درجة تطور البلاد فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين، وأين يمكن أن تكون مستقبلا<sup>2</sup>.

ويمكن تلخيص أهم المراحل والخطوات التي مرت منها عملية تعزيز المساواة في كندا، في النقاط التالية:

- 2015: قيام أول حكومة مشتركة في كندا بتعيين وزير خاص بشؤون المرأة.

1 - الموقع الرسمي لمركز المرأة في كندا:

<https://cfc-swc.gc.ca/index.fr.html> (derniere visite le: 11/12/2020)

2 - الموقع الرسمي لرئاسة الحكومة الكندية:

<https://www.budget.gc.ca/2019/docs/plan/chap-05-fr.html> (derniere visite: 12/12/2020)

- 2016: أصبح التحليل المبني على النوع الاجتماعي إلزامي في كل مذكرة وزارية، تقدم إلى مجلس الخزينة.
- 2017: تم إصدار أول بيان لميزانية النوع الاجتماعي بكندا.
- 2018: إقرار البرلمان الكندي لقانون إعداد الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي.
- 2019: ذهبت ميزانية 2019 إلى أبعد مما سبق، حيث يقدم الجزء الأول من البيان معلومات عن الوضع الحالي للمساواة ونتائج الإجراءات الحكومية لسد الفجوات النوعية، وينتهي بنظرة عامة عن الآثار المترتبة عن ميزانية 2019، من حيث التحليل المقارن للنوع، ويقدم ملحق ميزانية النوع الاجتماعي لسنة 2019، ملخصاً كاملاً للتحليل المبني على النوع الاجتماعي، الذي تم إجراؤه لكل التدابير الحكومية في مجال المساواة، وتدعو الحكومة الكندية مواطنيها في الأخير، إلى التعبير عن آرائهم حول عناصر هذا التحليل، والتي يرونها مفيدة للتحسين من الميزانيات المستقبلية.

### ثانياً: التجربة المكسيكية لميزانية النوع الاجتماعي

في المكسيك تقوم منظمتان غير حكوميتين، بتنفيذ مشاريع ميزانية النوع الاجتماعي، وهما مركز "Fundar" للتحليل والبحوث، وشبكة "Equidad de Género" (شبكة كبيرة من منظمات حقوق المرأة)<sup>1</sup>، في عام 1998 نظمت منظمة "Equidad de Género" حلقة عمل أولى عن الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي، نتج عنها أول دراسة للميزانية ركزت على موضوع الصحة الإنجابية، ومنذ سنة 2000، أدى التعاون بين مركز "Fundar" ومنظمة "Equidad de Género" إلى إنتاج العديد من الدراسات.

في عام 1999، أجرت مجموعة قائدات لمنظمات غير حكومية وباحثات في مدينة مكسيكو، دراسة للبرامج الفيدرالية والإنفاق في مجال الصحة الإنجابية، وفي وقت لاحق عقدت المنظمة غير الحكومية "Equidad de Género" ورش عمل حول ميزانية الفقراء، بعد ذلك شارك مركز "Fundar" للتحليل والبحوث<sup>2</sup>، مع المنظمة السابقة لتقديم خلفية البحث والتحليل، وبحلول سنة 2000 كان الشريك قد استقطبا حوالي 45 امرأة من قائدات المنظمات غير الحكومية، حيث عبر الكثير منهن عن رغبتهم في أن يكون لهن مشاريع وأبحاث مماثلة في الميزانية داخل بلدياتهن.

<sup>1</sup>- من ضمن الأنشطة الأخرى لهاتين المنظمتين والمتعلقة بميزانية النوع الاجتماعي، تدريب النساء القياديات، من بينهم البرلمانيات المهمات بحقوق المرأة، والتعاون مع أربع ولايات اتحادية (كواهويلا - تشياباس - بويبلا - كويريتارو).

<sup>2</sup>- مركز "Fundar" للتحليل والبحوث، هو عبارة عن منظمة غير حكومية، لأبحاث السياسات الجديدة نسبياً، تأسس في يناير 1999.

لدى المكسيك مبادرتان متوازيتان بشأن الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي على المستوى الوطني<sup>1</sup>:

✓ المبادرة الأولى انبثقت عن منظمات المجتمع المدني عام 2000، قبل أن يتبناها البرلمان، في إطار هذه المبادرة قام المجتمع المدني والبرلمانيون بمراقبة نفقات ميزانية الاتحاد لمعرفة مدى استجابة برامجها للنوع الاجتماعي، ومنذ عام 2003، عمل البرلمان الوطني بقيادة البرلمانيات وآلية المرأة المكسيكية (Inmu Jeres) على ضمان تخصيص موارد أكبر للسياسات والبرامج التي تلبي احتياجات النساء، وابتداء من سنة 2008، تم إجراء إصلاح للدستور على مستوى الإنفاق العام، وخصصت الحكومة الفيدرالية هذه الموارد وسجلتها في ملحق ميزانية الاتحاد، وهذه البرامج تهتم بالتمكين الاقتصادي وصحة المرأة... وتم وضع لجنة عمل مشتركة بين الوزارات<sup>2</sup>، تتولى رصد الموارد المخصصة للبرامج الموجهة نحو النوع الاجتماعي.

✓ بدأت المبادرة الثانية لميزانية النوع مركزة على الصحة، وفي عام 2003، انضمت لجنة المساواة بين الجنسين والمواطنة والعمل والأسرة، إلى موظفي أمانة الصحة للعمل معا من أجل إدماج النوع الاجتماعي في سياسات وبرامج الميزانية في قطاع الصحة، وفي سنة 2004 تم وضع دليل لصياغة الميزانيات العامة في قطاع الصحة من منظور جنساني، وتم إجراء أول تمرين من طرف قطاع الصحة في هذا المجال، باستخدام هذا الدليل، فيما يتعلق بالمركز الوطني للوقاية من فيروس نقصان المناعة البشرية ومكافحته، أظهر التشخيص أن النساء معرضات أكثر للإصابة<sup>3</sup>.

تستجيب الميزانية المراعية للنوع الاجتماعي بالمكسيك، إلى الالتزامات الدولية والوطنية موضوع حقوق الإنسان والمرأة، لاسيما القانون العام للمساواة بين المرأة والرجل والقانون العام للعنف ضد النساء، وكذلك الامتثال لاتفاقية "سيداو"، بدأ دمج منظور النوع بالميزانيات العامة للمكسيك انطلاقا من سنة 2006، في إطار الميزانية المبنية على النتائج، ولأول مرة تم دمج ملحق بميزانية نفقات

1- Lucia Pérez Frago & corina Rodriguez: Western Hemisphere: A Survey of Gender Budgeting Efforts, IMF Working Paper, published by International Monetary Fund, 2016, p. 10.

2- تتكون هذه اللجنة من مجموعة برلمانية، تتمتع هذه اللجنة بسلطة مساءلة جميع المؤسسات التي لديها موارد مخصصة لبرامج معالجة عدم المساواة.

3 - Lucia Pérez Frago & corina Rodriguez: Western Hemisphere: A Survey of Gender Budgeting Efforts, op.cit, p. 11.

الاتحاد، يحتوي على مخصصات الميزانية المخصصة لبرامج تعالج مشاكل النساء، مثل برنامج دعم دور إيواء النساء وضحايا العنف، وبرنامج الاهتمام بوفاة الأمهات والرضع<sup>1</sup>.

ومع تطور هذه المبادرة داخل الحكومة، اعتمد البرلمان أيضا تشريعات مهمة سنة 2006، تم سن قانون الميزانية الفيدرالية والمسؤولية المالية، والذي ينص على أن تقوم إدارة الموارد العامة على أساس النوع الاجتماعي والمساواة بين الجنسين، من جهة أخرى، يوفر هذا القانون مبادئ توجيهية لكيفية إدراج الاعتبارات الجنسانية في جميع جوانب الميزانية العمومية، وفي نفس السنة صدر قانون المساواة بين المرأة والرجل، وفي سنة 2007 أدرج في مرسوم نفقات الميزانية الاتحادية مادتين تشيران إلى المساواة وإلى دور المعهد الوطني للمرأة كسلطة مكلفة بتقديم تقارير عن الإجراءات التي تعزز وضع المرأة<sup>2</sup>.

خلال سنة 2007، بالتعاون مع وزارة المالية و"Inmu Jeres" تم إنشاء برنامج للمساواة بين الجنسين، في المسودة الأولية لبرمجة الميزانية، وعليه تم دمج منظور النوع في الميزانية سنة 2008، فأصبح من الضروري مراقبة تطبيق الميزانية المذكورة، والامتثال لقانون المساواة<sup>3</sup>، وخلال نفس السنة، أضافت وزارة المالية المكسيكية لهيكل الميزانية، البرنامج 12 أو ما يسمى "برنامج المساواة بين الجنسين"، وقد حصل على الأولوية بين بقية البرامج، وفي سنة 2009، تم تحويل البرنامج 12 إلى النتيجة 13 أو ما يسمى "برنامج تقليص فجوات عدم المساواة بين الرجل والمرأة"، وتم الاحتفاظ بالنتيجة 13 مع تغييرات بسيطة في مكوناتها سنة 2010<sup>4</sup>.

تم إنشاء وحدات النوع الاجتماعي لدعم الإدارة العامة في دمج منظور النوع الاجتماعي في مجالات العمل المختلفة، وتعزيز النهوض بالمرأة في القطاع العام، وبحلول سنة 2017، تم إنشاء 27 وحدة جنسانية، وفي سنة 2019، تم إضفاء الطابع المؤسسي على الميزانيات من منظور النوع

<sup>1</sup>- Amelia Zapata Rojas: El presupuesto Publico Con Perspectiva De Género En la Ciudad De México Ejercicio Fiscal 2019, Centro de Estudios Legislativos Para la Igualdad de Género (CELI), Septiembre 2019, p. 14.

<sup>2</sup>- Lucia Pérez Fragoso & corina Rodriguez: Western Hemisphere: A Servey of Gender Budgeting Efforts, op.cit, p. 12.

<sup>3</sup> - الموقع الرسمي لوزارة المرأة بالمكسيك:

<https://www.semejeres.cdmx.gob.mx/politicas-de-igualdad/presupuestos-perspectiva-género> (derniere visite le: 04/12/2020)

<sup>4</sup> - الموقع الرسمي لوزارة المالية المكسيكية:

<https://www.procesos.finanzas.cdmx.gob.mx/ppeg/proceso-incorporacion.html> (derniere visite le: 05/12/2020)

الاجتماعي<sup>1</sup>، هناك مجموعة من الأساليب والأدوات المستخدمة في ميزانية النوع المكسيكية، يمكن إجمالها في أربعة منهجيات، يتم الاعتماد في غالب الأحيان على المنهجية الأولى والثانية<sup>2</sup>:

1. إصدار تقرير حول النفقات المراعية للنوع الاجتماعي، وتأخذ بالاعتبار الفوارق بين الجنسين داخل كل قطاع حكومي.

2. إتباع خمس خطوات من أجل ميزانية مستجيبة للنوع الاجتماعي وهي:

أ) وصف حالة النساء والرجال، الفتيات والفتيان، داخل قطاع معين.

ب) التحقق مما إذا كانت السياسة القطاعية تراعي منظور النوع الاجتماعي.

ج) التحقق من حسن توزيع الميزانية لتطبيق سياسات النوع الاجتماعي.

د) التحقق من استخدام النفقات كما تم التخطيط لها.

هـ) فحص تأثير السياسات والنفقات على تحقيق المساواة بين الجنسين.

## المطلب الثاني: التجارب العربية لميزانية النوع الاجتماعي

قام عدد كبير من الدول بإدماج منظور النوع الاجتماعي في ميزانياتها، لكن لا يوجد قالب نمطي واحد لها، ذلك أن هناك تنوعا كبيرا وتجارب متعددة من المبادرات تفتق عنها الإبداع بما يتناسب مع السياقات الواسعة والمتنوعة للحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للبلد المعني، وتخرط في ذلك عوامل فاعلة متعددة: الوزراء والمسؤولون الحكوميون (خصوصا الوزارات المعنية بالمرأة، وفي بعض الأحيان وزارة المالية)، والبرلمانيون، والمنظمات الأهلية المعنية ببحوث السياسات، وجماعات الدفاع عن حقوق المرأة والأكاديميون، وقد حظيت هذه المبادرات بدعم من المنح المقدمة من المؤسسات الخيرية، ومن وكالات التعاون من أجل التنمية<sup>3</sup>، وفي هذا المطلب سنلقي نظرة عن بعض هذه المبادرات في بعض البلدان العربية، سواء على مستوى بلدان المشرق العربي (الفرع الأول)، أو ببلدان المغرب العربي (الفرع الثاني).

## الفرع الأول: ميزانية النوع الاجتماعي بدول المشرق العربي

أعربت العديد من الدول العربية عن التزامها بتحقيق أهداف العدالة النوعية وإدماج النوع الاجتماعي في سياساتها الاقتصادية، لكن لا تزال هناك فجوة بين هذه السياسات والأسلوب الذي تمارسه

1- Amelia Zapata Rojas: op.cit, p. 24.

2- Instituto Nacional De Las Mujeres: La Guia Metodologica Para La Inclusion de la Perspectiva de Género en Los Presupuestos Publicos, Impreso en México, Primera edicion 2005, p. 13.

3- ماثيو جدير: منهجية البحث: دليل الباحث المبتدئ في موضوعات البحث ورسائل الماجستير والدكتوراه، ترجمة ملكة أبيض، بدون ذكر دار النشر والسنة، ص. 115.

في عمليات الإنفاق العام، أو الأسلوب الذي تقوم من خلاله بتحصيل إيراداتها العامة، وعلى مستوى تحقيق الشفافية والمساءلة أيضاً، لا تزال هناك فجوة بين مدى المشاركة والتشاور اللازمين في صياغة السياسات والتشريعات، وبين نمط تخصيص الموارد<sup>1</sup>، ورغم تعدد المبادرات العربية على مستوى ميزانية النوع الاجتماعي، فسيفتصر هذا الفرع على عرض التجربة المصرية (الفقرة الأولى)، والفلسطينية والأردنية (الفقرة الثانية).

### الفقرة الأولى: التجربة المصرية في ميزانية النوع الاجتماعي

بدأت المبادرة الخاصة بالموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعي في مصر، من خلال المجلس القومي للمرأة ووزارة المالية متمثلة في وحدة تكافؤ الفرص، بمعاونة صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (UNIFEM) منذ عام 2001<sup>2</sup>، البداية كانت عام 2005، عندما بدأت وزارة المالية التفكير في تدريب 34 من العاملين والعاملات بقطاعات الوزارة ومصالحها المعنية بإعداد الموازنة العامة للدولة من خلال موازنات البرامج والأداء المستجيبة لاحتياجات النوع الاجتماعي، بالاستعانة بخبرات صندوق الأمم المتحدة الإنمائي في هذا المجال.

استكمالاً للنجاح الذي حققته وحدة تكافؤ الفرص بالوزارة، من خلال التعاون مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، والاستفادة من خبراتهم في مجال تنفيذ مبادرات الموازنات المستجيبة لاحتياجات النوع الاجتماعي، بدأت وزارة المالية المصرية التفكير في تنفيذ مشروع رائد يهدف إلى تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص في الموازنة العامة للدولة بعنوان "تكافؤ الفرص للمرأة في الموازنة العامة للدولة"<sup>3</sup>، يعتبر هذا المشروع من أولى المبادرات التي تم تنفيذها في الدول العربية<sup>4</sup>، بدعم من المملكة الهولندية كجهة ممولة، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي كداعم فني للمشروع، وبمشاركة إدارة التخطيط بالمجلس القومي للمرأة<sup>5</sup>.

قامت وزارة التخطيط المصرية بالتعاون مع المجلس القومي للمرأة وعدد كبير من الخبراء ومعهد التخطيط القومي، وعدد كبير من الخبراء المتخصصين في مجال المرأة والتنمية والتخطيط،

---

1 - محمد حيمود: مرجع سابق، ص. 8.  
2 - وزارة المالية المصرية: إعداد موازنة مستجيبة لاحتياجات المرأة والرجل معاً، مشروع تكافؤ الفرص في الموازنة العامة للدولة، 2008، ص. 2.  
3- Ministry of Finance: Gender Responsive Budgets in Egypt, Equal Opportunities in the National Budget Project 2008- 2009, p. 3.  
4- بدأ المشروع في نونبر 2006 لمدة ثلاث سنوات، بهدف إدماج مفهوم الموازنات القائمة على تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص بين الجنسين في عملية التخطيط للموازنات، وفي المراحل الخاصة بتنفيذها ومراجعتها، بحيث يتم الأخذ بمنظور النوع الاجتماعي في تلك المراحل والعمليات، لتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص، وتمكين المرأة.  
5- نجلاء محمد العادلي: دراسة توثيقية، تضمنين النوع الاجتماعي في الخطة القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (التجربة المصرية)، منشورات منظمة المرأة العربية (القاهرة- مصر)، 2012، ص. 58.

ببلورة مفهوم إدماج المرأة في الخطة، وكيفية ترجمة هذا المفهوم إلى إجراءات عملية تتبعها الوزارات المختلفة في صياغة خططها السنوية الخمسية، حتى يظهر مكون المرأة وثيقة الخط الخمسية (2003/2002 \_ 2007/2006)، وقد أسهم ذلك في استجابة عدد كبير من الوزارات، فأصدر الوزراء قرارات إنشاء وحدات للمرأة في وزارتهم<sup>1</sup>.

عمدت وزارة المالية المصرية إلى تضمين بعد النوع الاجتماعي في إعداد الموازنة العامة للدولة، ونصت لأول مرة في منشور الموازنة العامة للدولة، للسنة المالية 2008\_2009، على ضرورة تضمين الموازنة لاحتياجات الأسرة المصرية (رجل وامرأة وطفل)، بغرض تعزيز العدالة الاجتماعية والتمهيد لميزانية النوع الاجتماعي<sup>2</sup>، وفي سنة 2010\_2011، نفذت مصر أول ميزانية لها تراعي منظور النوع الاجتماعي، وتقوم على أساس الأداء، لكن لم يتحقق شيء يذكر في السنوات الفاصلة<sup>3</sup>.

تتسم المبادرة المصرية بأنها حكومية، وتطبق على أساس قطاعي وعلى مستوى المحليات، وتأخذ بالنهج التدريجي، قطعت المبادرة شوطا كبيرا في مرحلتها الأولى نحو بناء القدرات البشرية، وأدلة العمل والتدريب، ويكتسب كل يوم دعما من منظمات المجتمع المدني، والمحليات والبرلمان، حيث تطبق تطبق حاليا على بعض القطاعات الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم والعمل، وتنفيذ على مستوى المحليات، وبالتحديد في خمس محافظات إقليمية<sup>4</sup>.

في المرحلة الثانية للمبادرة المصرية في ميزانية النوع، التي قادها المجلس القومي للمرأة، بتعاون مع وزارة الدولة للتنمية الاقتصادية في إدماج النوع بخطط التنمية، ومع وزارة المالية، لإدماج النوع في الميزانية العامة، كما يتعاون الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في إعداد البيانات حسب النوع الاجتماعي، وقد اتبعت المبادرة المنهج التدريجي في التطبيق، حيث بدأت من نطاق قطاعي، وبالتركيز على أهم الخدمات الاجتماعية (التعليم \_ الصحة \_ العمل...) وعلى المستوى المحلي.

وتجب الإشارة في الأخير، إلى أن المجلس القومي للمرأة<sup>5</sup> قد أطلق إستراتيجيته الوطنية الأولى لتمكين المرأة المصرية 2030، تقوم هذه الإستراتيجية على أربع ركائز: التمكين السياسي، التمكين الاقتصادي، التمكين الاجتماعي والحماية من كل أشكال العنف، وهي تشتمل على آلية شاملة للمتابعة

1- عزة عبد العزيز سليمان: مرجع سابق، ص. 144.

2- محمد البنا: تطوير المبادرة المصرية للموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي، مرجع سابق، ص. 9.

3- البنك الدولي للإنشاء والتعمير: دراسة عن التمكين الاقتصادي للمرأة، ماي 2018، ص. 35.

4- محمد البنا: المبادرة المصرية للميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي \_ أين نحن؟ وماذا بعد؟، نشر بدعم من وزارة المالية المصرية، 2010، ص. 12.

5- المجلس القومي للمرأة: تتمثل رسالة هذا المجلس وفقا للمادة 214 من دستور 2014، في متابعة ودعم جهود الحكومة في إطار المعاهدات والاتفاقيات الدولية ذات الصلة بالمرأة، وتعد البنية التحتية للمجلس القومي للمرأة واسعة النطاق، فله عدة فروع في كل أنحاء مصر، أنشأ عدة هيئات مثل مكتب الشكاوي، وهو قناة يمكن للنساء من خلاله تقديم شكاوهن فيما يتعلق بالتمييز في المعاملة بالمجال العام والخاص، وهو يقدم أيضا المشورة القانونية.

والتقييم مع مجموعة من المؤشرات والأهداف إلى غاية سنة 2030 لقياس مستويات المساواة، علاوة على ذلك تدعو إستراتيجية المرأة إلى إنشاء مرصد المرأة المصرية، الذي سيتولى إعداد بطاقات قياس تعكس قيم مختلف المؤشرات ومدى التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف<sup>1</sup>.

من خلال الاجتماعات التي عقدت بمشاركة خبراء من معهد التخطيط القومي، وخبراء الموازنة العامة والموازنة المحلية بوزارة المالية، يهدف إعداد دليل تدريبي مرجعي يسعى إلى تدريب العاملين بقطاعات الميزانية العامة بوزارة المالية، على كيفية إعداد ميزانيات النوع، وبالاستعانة بالعديد من المراجع والأدبيات العالمية، واستعراض مبادرات بلدان أخرى، تجاربها وأدواتها المستخدمة في إدماج النوع الاجتماعي إن أنسب الأدوات التي يمكن الاستعانة بها لتنفيذ المبادرة المصرية تتمثل في<sup>2</sup>:

1. التمهيد والتوعية مع كل قطاع من قطاعات النشاط الاقتصادي في أثناء مناقشات إعداد الميزانية.
2. تحليل الوضع الحالي للمرأة والرجل، والولد والبنات، في قطاع معين.
3. تحليل السياسة المالية العامة من منظور النوع الاجتماعي.
4. مراجعة قانون الموازنة العامة للدولة، بما يتفق مع الموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعي.
5. تضمين النوع الاجتماعي في الخطة الخماسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.
6. تحليل خطوات إعداد الموازنة العامة.
7. تضمين منشور إعداد الموازنة العامة للدولة الذي يصدر سنويا، بما ينص صراحة على مراعاة النوع الاجتماعي.
8. عمل برامج تدريبية مخصصة لأعضاء لجان إعداد الموازنة العامة مع ضمان مشاركة المراقبين والمسؤولين الماليين بالجهات المختلفة في البرامج التدريبية، على أن يسبق البرنامج التدريبي، فترة لإعداد الموازنة العامة.
9. عقد جلسات مخصصة للبرلمانيين والبرلمانيات، حول الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي.
10. عقد جلسات مخصصة لأعضاء المجالس المحلية بالمحافظات المختلفة، عن ميزانية النوع .
11. خلق وعي لمنظمات المجتمع المدني، بأهمية دمج النوع الاجتماعي في الموازنة العامة للدولة
12. تحليل جانب الإنفاق من منظور النوع الاجتماعي، ومدى المنافع المحققة منه.

<sup>1</sup>- الوزارة المنتدبة المكلفة بشؤون المرأة بالجزائر: المرأة الجزائرية... واقع ومعطيات، تقرير منشور من طرف الوزارة المنتدبة المكلفة بشؤون المرأة بالجزائر، 2006 ص. 6.

<sup>2</sup>- Ministry of Finance: Gender Responsive Budgets in Egypt, op.cit, p. 7.

13. تحليل أثر الإنفاق الفعلي وقياسه، من خلال الاستعانة بالمسوحات الميدانية<sup>1</sup>.

## الفقرة الثانية: التجربة الأردنية والفلسطينية لميزانية النوع الاجتماعي

سيتم تقسيم هذه الفقرة للحديث (أولاً) عن التجربة الأردنية، ثم التجربة الفلسطينية لميزانية النوع الاجتماعي (ثانياً).

### أولاً: المبادرة الأردنية لميزانية النوع الاجتماعي

استجاب الأردن لاهتمام المجتمع الدولي في إدماج النوع الاجتماعي كركن أساسي للتنمية، إلا أن هذه العملية تعرقلت بسبب الضغوطات الإقليمية التي فرضت تعديل الأولويات، لكن مع ذلك ظلت هناك إرادة واهتمام لدعم عملية التنمية ودمجها كأحد أركان التنمية المهمة، يمكن ملاحظة ذلك من خلال مختلف الجهود التي تبذل فيما يتعلق بالنوع الاجتماعي والمرأة بشكل عام، فعند مناقشة ميزانية النوع الاجتماعي على المستوى الوطني، يمكن ملاحظة استجابة الأردن من خلال عمل اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، في إطار خطة عمل برنامج "الموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعي"<sup>2</sup>.

بدأت وزارة المالية في عام 2008، بتنفيذ برنامج إصلاح شامل للإدارة المالية العامة في الأردن، حيث تضمن ذلك البدء بتطبيق الموازنة الموجهة بالنتائج، تستند إلى خطة مالية حكومية عبر الإطار المالي متوسط المدى، ومتضمنة خطة تفصيلية للنفقات العامة المتوقعة للدوائر الحكومية عبر إطار الإنفاق متوسط المدى، وباستخدام خارطة حسابات جديدة تسهل عملية رصد ومتابعة النفقات والإيرادات الحكومية، وقد سهل تطبيق ميزانية النتائج، السير نحو تنفيذ ميزانية النوع الاجتماعي<sup>3</sup>.

بدأت الحكومة الأردنية العمل على إدماج النوع الاجتماعي ومحاولة إعداد موازنة مستجيبة للنوع الاجتماعي منذ العام 2010، تستند الطريقة الحالية لإعداد الموازنة إلى النتائج، ويعتبر ذلك بحد ذاته فرصة مميزة للتقدم نحو إعداد موازنة مستجيبة للنوع الاجتماعي، تعتبر المراحل المختلفة لإعداد الموازنة متداخلة ومتراصة جداً، حيث تتميز المراحل المختلفة باستمرارية الأنشطة الشاملة لعدة قطاعات، مثل المناصرة وتولي المسؤولية والتوعية<sup>4</sup>.

1- وزارة المالية المصرية: إعداد موازنة مستجيبة لاحتياجات المرأة والرجل معاً، مرجع سابق، ص. 8.  
2- أمجد العمري وزينة صوفان: الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي (السياق الأردني)، منشورات مركز القدس للدراسات السياسية (عمان-الأردن)، 2019، ص. 67.  
3- دائرة الموازنة العامة بالأردن: مرجع سابق، ص. 37.  
4- أمجد العمري وزينة صوفان: مرجع سابق، ص. 70.

شاركت دائرة الموازنة العامة في ورشة عمل تدريبية حول الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي، التي عقدتها اللجنة الوطنية لشؤون المرأة بدعم من الاتحاد الأوروبي، بهدف تطوير الآليات المقترحة لتنفيذ الإستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية ضمن محور دمج النوع الاجتماعي في التشريعات والسياسات والخطط والبرامج والموازنات الوطنية لأجل ضمان إدماج النوع الاجتماعي في السياسات الوطنية أخذا بعين الاعتبار الاحتياجات المتباينة لكل من المرأة والرجل<sup>1</sup>.

يشكل الإطار القانوني والتشريعي، المرجع الرئيسي لتخصيص وتنفيذ النفقات الحكومية استنادا للتوجهات الوطنية والرؤى الدولية الموثقة في النصوص التشريعية، وضمن سياق الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي بالأردن، هناك مجموعة من المرجعيات القانونية التي تصب في تحقيق عدالة النوع الاجتماعي، من أهمها<sup>2</sup>:

1) الدستور الأردني المعدل لعام 2011، والذي عكس اهتماما بقضايا المرأة من خلال نصوصه، ومنها المادة 3/6 التي تنص على أن: "تكفل الدولة العمل والتعليم ضمن حدود إمكانياتها، وتكفل الطمأنينة وتكافؤ الفرص لجميع الأردنيين"، والمادة 5/6 التي تؤكد على أن: "يحمي القانون الأمومة والطفولة والشيخوخة، ويرعى النشء وذوي الإعاقات، ويحميهم من الإساءة والاستغلال".

2) قانون الموازنة العامة السنوي: يوثق هذا القانون بيانات تفصيلية حول الوزارات والدوائر الحكومية من حيث المرجعية القانونية لنشأتها ومهامها وأهدافها الإستراتيجية ومؤشرات الأداء المرتبطة بها، والكوادر البشرية العاملة بها مصنفة وفق الجنس والمستوى الوظيفي، وكذلك المخصصات المالية لكل جهة حكومية ضمن إطار الإنفاق متوسط المدى، بالإضافة لمخصصات كل برنامج تعنى بتنفيذه هذه الجهات، ومؤشرات الأداء المرتبطة به، وحصص النوع الاجتماعي من هذه البرامج.

إن تشكيل ووضوح الإطار المؤسسي للجهات الشريكة في إعداد وإقرار وتنفيذ ومراقبة الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي، أمر في غاية الأهمية، هذا ولا يزال الأردن الدولة الوحيدة ضمن دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، الذي يفتقر إلى وجود مؤسسة حكومية مستقلة وذات كيان قانوني،

1- الاتحاد النسائي العام: إدماج منظور النوع الاجتماعي في السياسات والاستراتيجيات والموازنات في دولة الإمارات العربية المتحدة، دليل إرشادي حول المنهجيات والأدوات، الطبعة الأولى، 2018، ص. 61.

2- دائرة الموازنة العامة بالأردن: مرجع سابق، ص. 26.

تعنى بشؤون وقضايا النوع الاجتماعي، فمن أجل السير نحو استدامة ميزانية النوع الاجتماعي بمنهجية واضحة، لابد من تشكيل إطار مؤسسي يستند إلى قوانين ناظمة لأعمال ومهام هذه المؤسسات<sup>1</sup>.

ولأجل تعزيز القدرات المؤسسية في دائرة الموازنة العامة في مجال ميزانيات النوع الاجتماعي، فقد شارك عدد من موظفي هذه الدائرة، في الزيارة الاستطلاعية لجمهورية مصر العربية، بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، للاستفادة من التجربة المصرية في مجال ميزانية النوع الاجتماعي، كما قامت الدائرة بالتعاون مع مشروع الإصلاح المالي الممول من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID)، بإعداد دليل تطبيق الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي، الذي يشكل نقلة نوعية في مجال إدماج النوع الاجتماعي في سياسات وإجراءات إعداد الموازنة العامة بالأردن<sup>2</sup>.

وقد بذلت اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، جهوداً جبارة لوضع سياسات وخطط وموازنات مستجيبة للنوع الاجتماعي، وبالرغم من أن دور اللجنة أخذ منحى التوعية وبناء القدرات، إلا أنها عملت أيضاً على مناصرة المواضيع المرتبطة بالنوع الاجتماعي، وأدت دوراً كبيراً في مناصرة حقوق المرأة وفي تعزيز المساواة على شتى القنوات وفي عدد كبير من القطاعات، كما يقع على اللجنة مسؤولية وضع الإستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية، وتنفيذها وتقييمها<sup>3</sup>.

عملت الموازنة العامة في عام 2015، على ترسيخ ومأسسة مفهوم ميزانية النوع الاجتماعي، حيث تم تضمين بلاغ الموازنة رقم 17 لسنة 2015 لإعداد مشروع قانون الموازنة العامة، ومشروع قانون موازنات الوحدات الحكومية، ومشروع نظام تشكيلات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية للسنة المالية 2016، وضمن التوجهات التي تم الاستناد إليها عند إعداد تقديرات مشروع قانون الموازنة العامة وقانون موازنات الوحدات الحكومية لعام 2016، على متابعة تنفيذ الإستراتيجية الوطنية الأردنية لشؤون المرأة في رسم الخطط التنموية والقطاعية، بما يساعد على إدماج منظور النوع الاجتماعي في السياسات الوطنية بمراعاة احتياجات الرجل والمرأة بالعدالة، وبما يعزز من مساهمة المرأة في جميع المجالات<sup>4</sup>.

عند القيام بدراسة الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي بشكل أوسع للتجربة الأردنية، يتضح أنه برغم الجهود التي بذلت، مازالت هناك فجوة في إدماج مؤشرات النوع الاجتماعي بالكامل في عملية التخطيط ووضع الموازنة، فيتم احتساب نسبة النفقات على المرأة ضمن الموازنة (المخصصات

1- دائرة الموازنة العامة بالأردن: مرجع سابق، ص. 28.

2- الاتحاد النسائي العام: مرجع سابق، ص. 62.

3- أمجد العمري وزينة صوفان: مرجع سابق، ص. 79.

4- الاتحاد النسائي العام: مرجع سابق، ص. 61.

المرصودة للإناث)، عن طريق قياس نسبة الموظفين النساء من مجموع الموظفين وضرب هذا الرقم بمقدار النفقات. لا تعتبر هذه الحسابات والمخصصات المرصودة للإناث في وثيقة الموازنة دقيقة، إذ أنها لا تعكس المبالغ المخصصة للمستفيدين الذكور والإناث من الخدمات العامة المقدمة من طرف الحكومة<sup>1</sup>.

## ثانياً: المبادرة الفلسطينية في ميزانية النوع الاجتماعي

التزمت السلطة الوطنية الفلسطينية بكافة المواثيق والعهود الدولية التي تؤكد على المساواة، على أساس النوع الاجتماعي، وعلى رأسها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، هذا الالتزام تطلب إجراءات فعلية وعملية باتجاه تحقيق المساواة، ويمكن اعتباره أساساً للمطالبة بموازنة حساسة للنوع الاجتماعي، على اعتبار أن هذا النوع من الموازنات يهدف إلى إلغاء التمييز في جميع الإيرادات، وصرف النفقات العامة، كما ينص القانون الأساسي الفلسطيني في المادة 9 على أن: "الفلسطينيون أمام القانون والقضاء سواء، لا تمييز بينهم بسبب العرق أو الجنس أو اللون أو الدين أو الرأي السياسي أو الإعاقة.

على الرغم من تطور الموازنة العامة الفلسطينية باتجاه أكثر شفافية، والالتزام وزارة المالية بنشر مشروع قانون الموازنة عامي 2003 \_ 2004، إلا أنه لم يكن من السهل استخدام الموارد المتوفرة لإجراء تحليل عميق من منظور النوع الاجتماعي، فإنتاج تحليل معمق يتطلب فريقاً بحثياً، ويتطلب عملاً ميدانياً ومقابلات مع مسؤولين ومسؤولات، ومتابعة حثيثة لكيفية إعداد الموازنة والإشكاليات الداخلية المتعلقة بالموضوع، وعلى الرغم من ذلك فبتاريخ 2003/12/03، قدمت السلطة الوطنية الفلسطينية مشروع موازنة للمجلس التشريعي بغية إقراره، حيث اعتمد المشروع على الافتراض بأن الظروف السياسية والاقتصادية السابقة سوف تستمر، وهو ما يعني حسب معطيات مشروع الموازنة حدوث تراجع طفيف في النمو الاقتصادي، وقد جاء هذا الخطاب خالياً من أي إشارة لمؤشرات النوع الاجتماعي<sup>2</sup>.

البيئة العامة السائدة في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، هي بيئة غير مواتية لجندرة الميزانية، فهناك معوقات سياسية واقتصادية كثيرة أمام أي جهود تنموية، يتصل بعضها باستمرار الاحتلال الإسرائيلي، والبعض الآخر بالأداء الذاتي الفلسطيني، والجزء الثالث بإدارة المساعدات الدولية، وهذه المعوقات ينتج عنها تحديات كبيرة أهمها الفقر والبطالة، ليجعل من قضية جندرة الموازنة في آخر سلم

1- أمجد العمري وزينة صوفان: مرجع سابق، ص.68.

2- هديل رزق و جهاد حرب: مرجع سابق، ص. 118.

الأولويات، هذا زيادة على الطبيعة المعقدة والفنية لعملية الانتقال من النظام التقليدي للميزانية، إلى نظام موازنة النوع الاجتماعي، فهذه العملية تتسم بالصعوبة والحاجة لموارد بشرية ومالية ضخمة<sup>1</sup>.

سبق عملية تطبيق ميزانية النوع الاجتماعي على أرض الواقع، عدة مبادرات توعية تمهد لها، ومن ضمنها مشروع "نحو موازنة عامة حساسة للنوع الاجتماعي" الذي قدمته المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطي "مفتاح"<sup>2</sup>، والذي تم إصداره سنة 2005، يهدف هذا المشروع إلى رفع وعي صنّاع القرار بأهمية وضع موازنات مستجيبة للنوع الاجتماعي، وحاجات كل من المرأة والرجل، ويمكن رصد اهتمام مؤسسة مفتاح لهذا المشروع في مرحلتين<sup>3</sup>:

1) المرحلة الأولى سنة 2005، وهي مرحلة زيادة الوعي نحو ميزانية النوع الاجتماعي، من خلال تقوية القدرات.

2) المرحلة الثانية 2006، وهي مرحلة بناء القدرات في مجال الموازنة العامة المستجيبة للنوع الاجتماعي.

وفي عام 2009، بادرت الحكومة الفلسطينية باستصدار قرار بأن تصبح الموازنات الحكومية مستجيبة للنوع الاجتماعي، وقد حققت دولة فلسطين على هذا الصعيد العديد من الإنجازات<sup>4</sup> منها:

- تشكيل لجنة وطنية للموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعي بناء على قرار مجلس الوزراء.
- بناء قدرات فرق التخطيط والموازنات في هذا المجال من خلال عدة أورش تدريبية.
- استقطاب خبرة للمساعدة على إدماج النوع الاجتماعي في عملية إعداد الموازنة، بما يشمل بلاغ الموازنة، قانون الموازنة، دليل الإجراءات ووضع الملاحظات عليهم.
- البدء بتطوير نماذج إعداد الموازنات من منظور النوع الاجتماعي.

## الفرع الثاني: ميزانية النوع الاجتماعي بدول المغرب العربي

إن تطوير حقوق المرأة وضمّانها وملاءمة التشريعات الوطنية مع الآليات الدولية المؤطرة التي صادقت عليها الدول المغربية، بما في ذلك اتفاقية "سيداو" سنة 1985 لمجال حقوق الإنسان وتعزيز الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية للنساء، ساهم في الإشعاع الدولي لتونس، وانعكس هذا المسار

---

<sup>1</sup>- نصر عبد الكريم: مرجع سابق، ص. 95.  
<sup>2</sup>- المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية "مفتاح": هي مؤسسة غير حكومية تعمل على تعزيز مبادئ الديمقراطية والحكم الصالح واحترام سيادة القانون ومبادئ حقوق الإنسان.  
<sup>3</sup>- هديل رزق: مرجع سابق، ص. 3.  
<sup>4</sup>- فاتنة وطانفي: مرجع سابق، ص. 2.

التقدمي على ترتيبها الوطني في التصنيفات الدولية ذات العلاقة باحترام الحقوق الإنسانية للمرأة، حيث احتلت المرتبة الأولى عربياً، وفي هذا الإطار سيتناول هذا الفرع الحديث عن المبادرة التونسية لميزانية النوع الاجتماعي في (الفقرة الأولى) والجزائرية في (الفقرة الثانية).

## الفقرة الأولى: التجربة التونسية لميزانية النوع الاجتماعي

انطلقت مبادرة الميزانية المراعية للنوع في تونس، من خلال إدماج الدولة التونسية لمقاربة النوع الاجتماعي في الميزانية، خلال مسار الإعداد لمخطط التنمية للخماسية 2016-2020، الذي تضمن أهدافاً تتعلق بمأسسة النوع الاجتماعي والتمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء، والتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي<sup>1</sup>، تم إعداد ملامح النوع الاجتماعي بتونس في إطار تعاون الاتحاد الأوروبي مع حكومة الجمهورية التونسية، بهدف الأخذ بعين الاعتبار المسائل المتعلقة بالنوع الاجتماعي، ضمن السعي لإرساء إرساء برنامج جديد للنهوض بالمساواة بين المرأة والرجل بتونس<sup>2</sup>.

إن إدراج مقاربة المساواة وتكافؤ الفرص بين الجنسين ومختلف فئات المجتمع، ضمن ميزانيات الوزارات، نابغ أساساً عن انخراط ودعم الدولة التونسية لهذا التوجه الذي تجسد في عدة مناسبات (الدستور، اتفاقية، قوانين...) وتشتمل منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف، نقطة الانطلاق الفعلية لتجسيده بقيادة وحدات التصرف في الميزانية حسب الأهداف بالوزارات<sup>3</sup>.

أسس الدستور التونسي لسنة 2014 لمبادرة ميزانية النوع الاجتماعي عن طريق تكريسه لمبدأ المساواة بين المرأة والرجل، وضمانه الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، فجاء دستور الجمهورية الثانية ليدعم ويرسخ الحقوق المكتسبة للنساء من خلال العديد من فصوله، فإلى جانب الديباجة التي أقرت بالمرجعية الدولية لحقوق الإنسان، نجد ما يلي<sup>4</sup>:

- نص الفصل 21 على أن: "المواطنون والمواطنات متساوون في الحقوق والواجبات، وهم سواء أمام القانون من غير تمييز"، كما جاء فيه أن الدولة: "تضمن للمواطنين والمواطنات الحقوق والحريات الفردية والعامة، كما تهيب لهم أسباب العيش الكريم".

1- سنية عباسي: ورشة عمل حول مشروع الإسكوا ورصد الإنفاق الاجتماعي (SEM): إطار متكامل لدعم السياسات المالية الكلية وأهداف التنمية المستدامة، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (بيروت / لبنان)، 24 و25 جوان 2019، ص. 5.

2- بثينة قريبع و جورجيا ديباولي: واقع النوع الاجتماعي في تونس، منشورات الاتحاد الأوروبي، 2014، ص. 3.

3- قد بينت تجارب الوزارات النموذجية، أن هذه الوحدات تساهم فعلاً في ضبط مؤشرات قياس الأداء في إعداد الميزانية، وعلاوة على ذلك فإنها تساعد على ترسيخ الثقة في الإصلاح، بنشر مبادئ ومفاهيم حوار التصرف، وتوفير الدعم المنهجي عبر تنسيق التدخلات وبخلق شبكات مهنية داخل الوزارات.

4- سنية عباسي: مرجع سابق، ص. 7.

- جاء في الفقرة الثانية من الفصل 34، أن الدولة تعمل على ضمان تمثيلية المرأة في المجالس المنتخبة".
- نص الفصل 46 على ما يلي: " تلتزم الدولة بحماية الحقوق المكتسبة للمرأة وتعمل على دعمها وتطويرها، تضمن الدولة تكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة في تحمل مختلف المسؤوليات وفي جميع المجالات.
- تسعى الدولة إلى تحقيق التناصف بين المرأة والرجل في المجالس المنتخبة.
- تتخذ الدولة التدابير الكفيلة بالقضاء على العنف ضد المرأة".

والتزاما بما جاء في دستور 2014، مع احترام للحقوق الإنسانية والحريات الفردية وتطبيقا لمقتضيات القانون الأساسي الجديد للميزانية عدد 13 المؤرخ في 15 فبراير 2019، وتماشيا مع أهداف التنمية المستدامة 2016-2030، تم تنظيم يوم تكويني لأعضاء الحكومة حول إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في الميزانيات، حيث تم إصدار الخطة الوطنية لمجلس النظراء للمساواة وتكافؤ الفرص بين المرأة والرجل 2016-2020، كآلية لإدماج النوع الاجتماعي في السياسة والتخطيط والبرمجة والميزانية<sup>1</sup>.

تشكل الميزانية المراعية للنوع الاجتماعي أداة تنطوي على نموذج جديد ومختلف، ولئن كان خيار إدراج مقاربة النوع في الميزانية خيارا حكوميا اعتمده رئيس الحكومة كهدف منذ 2016 بموجب الأمر عدد 626، إلا أنه أضحى حاليا التزاما قانونيا ذو صبغة تشريعية، إذ قام المشرع التونسي في القانون عدد 15 لسنة 2019 مؤرخ في 13 فبراير 2019 والمتعلق بالقانون الأساسي للميزانية في فصله رقم 18 بتبني هذه المقاربة<sup>2</sup>، حيث نص على أنه: " يعمل رئيس البرنامج على إعداد الميزانية على أساس أهداف ومؤشرات تضمن المساواة وتكافؤ الفرص بين النساء والرجال، وبصفة عامة بين كافة فئات المجتمع دون تمييز...".

تدعمت مبادرة الميزانية المراعية للنوع الاجتماعي في تونس، بمناسبة صياغة مشروع القانون الأساسي عدد 71 لسنة 2015، المتعلق بالقانون الأساسي للميزانية والمعروض على أنظار مجلس النواب، والذي تضمن اعتماد نموذج الميزانية المراعية للنوع الاجتماعي صلب ميزانية الدولة، حيث نص الفصل 17 من مشروع القانون الأساسي للميزانية على أنه: "يوزع قانون المالية الاعتمادات المرصودة لنفقات الدولة حسب مهمات وبرامج":

<sup>1</sup>- وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن: تقرير حول برنامج تونس عاصمة المرأة العربية مارس 2018 \_ مارس 2019، ص. 10.  
<sup>2</sup>- وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن: التقرير السنوي لمجلس النظراء للمساواة وتكافؤ الفرص بين المرأة والرجل، إصدار 2019، ص. 26.

\_ تحتوي المهمة على مجموعة برامج تساهم في تحقيق سياسات عمومية محددة، وتشمل جملة الاعتمادات الموضوعية على ذمة كل رئيس إدارة.

\_ يمثل البرنامج سياسة عمومية محددة، راجعة بالنظر إلى نفس المهمة، ويشمل مجموعة متجانسة من البرامج الفرعية والأنشطة التي تساهم بصفة مباشرة في تحقيق أهداف السياسة العمومية للبرنامج.

تونس في تاريخ 5 يونيو 2020، قام رئيس الحكومة بإصدار منشور<sup>1</sup> يتوجه فيه إلى السيدات والسادة ووزراء الدولة وكتاب الدولة، ورؤساء الهيئات والهيئات الدستورية المستقلة والولاية ورؤساء البرامج العمومية، يحدد من خلاله التوجهات العامة بالنسبة لإعداد ومناقشة المشاريع السنوية للأداء سنة 2021، حيث أكد على ضبط إستراتيجية المهمة في إطار التوجهات الوطنية الإستراتيجية، مع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار بمقاربة النوع الاجتماعي، ويمثل هذا تفعيلًا وتأييلًا لأحكام الفصل 18 من القانون الأساسي للميزانية، وتعد هذه خطوة في انتظار إعداد ميزانيات للنوع بالنسبة لكل الوزارات.

بالإضافة إلى الدستور تضمن القانون الأساسي المتعلق بمجلة الجماعات المحلية، عدة فصول تركز حقوق المرأة عموماً والعدالة الاجتماعية، حيث تم التنصيص على التناسف الأفقي والعمودي خلال الانتخابات البلدية، كما نص المشروع على مبدأ تمثيل المرأة والشباب في المجالس المحلية، حيث يكون الرئيس والمساعد الأول وجوبا من جنسين مختلفين ويكون المساعد الثاني وجوبا من الشباب، إضافة إلى دعوة الجماعات المحلية على العمل من أجل تخصيص اعتمادات قدر الإمكان لمساعدة ذوي الاحتياجات الخاصة وفاقد السند العائلي والأطفال والنساء ضحايا العنف<sup>2</sup>.

وفي نفس الإطار، ضمن مبادرة الميزانية المراعية للنوع الاجتماعي التي تبنتها الحكومة، فقد اقترحت في مشروع القانون الأساسي المتعلق بإصدار مجلة الجماعات المحلية، إدراج مقاربة النوع ضمن ميزانيات الجماعات المحلية من خلال الفصل 126 من المشروع، والذي نص على أنه:

" تلتزم الجماعات المحلية باعتماد الشفافية والتشاركية، ومراعاة النوع الاجتماعي في إعداد ميزانياتها السنوية، في وثيقة شاملة موحدة وواضحة، على أساس تقديرات واقعية وصادقة ونزيهة، تضمن كل الموارد والنفقات ومختلف التعهدات.

تنجز العمليات المالية والحسابية للجماعات المحلية حسب القواعد المقررة بالقانون والتراتب الخاصة بها".

<sup>1</sup>- المنشور عدد 16 المتعلق بإعداد مشروع ميزانية الدولة لسنة 2020 بتونس منذ 14 ماي 2021.

<sup>2</sup>- سنية عباسي: مرجع سابق، ص. 8.

غير أن المبادرة التونسية للميزانية المراعية لمنظور النوع الاجتماعي، قد منيت بالفشل الجزئي باعتبار عدم المصادقة على فصول مشروع القانون الأساسي المتعلق بإصدار مجلة الجماعات المحلية، وهي الفصول 101 و126 و219 و235، المتعلقة بالتنصيص على مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص بين الجنسين في مجلة الجماعات المحلية، حيث قامت لجنة تنظيم الإدارة وشؤون القوات الحاملة للسلاح، خلال مسار النظر في مشروع مجلة الجماعات المحلية، المقدم من قبل الحكومة بإدخال تعديلات على هذه الفصول<sup>1</sup>.

تجدر الإشارة إلى أن مبادرة الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي، بالرغم من الانتكاسة التي شهدتها خلال مسار المصادقة على مشروع مجلة الجماعات المحلية، من قبل مجلس نواب الشعب، والذي أفضى إلى عدم إقرار هذا النموذج من الميزانية للجماعات المحلية، فإنها قد شهدت انطلاقة جديدة بمقتضى جلسة عمل المجلس الوزاري المنعقد بتاريخ 20 يونيو 2018، والذي صادق على خطة العمل الوطنية لإدماج ومأسسة مقاربة النوع الاجتماعي، التي تهدف إلى إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في التخطيط والبرمجة للميزانية، من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين في غضون 2020<sup>2</sup>.

يشمل الإطار المؤسسي الملائم لميزانية النوع الاجتماعي، جملة من المؤسسات والهيئات التي يساهم وضعها في ضمان إنجاز عملية إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في الميزانية، وعرفت مبادرات ميزانية النوع في التجارب الدولية المختلفة، تنوعا في طبيعة المتدخلين الذين يبادرون بتطبيق نموذج الميزانية المراعية للنوع الاجتماعي، ففي بعض التجارب قامت منظمات المجتمع المدني بهذه المبادرة، وفي تجارب أخرى تبنى البرلمان أو الوزارة المكلفة بالنوع الاجتماعي هذا النموذج من الميزانية، وبتونس نظرا لكون الحكومة هي التي تبنت هذه المبادرة، فمن الطبيعي أن تتولى وزارة المالية<sup>3</sup> هذه المهمة<sup>4</sup>.

تتولى وزارة المالية التونسية مهمة ميزانية النوع، باعتبار إشرافها على إعداد وتنفيذ ومتابعة الميزانية، وكذلك الوزارات القطاعية باعتبارها تشرف على البرامج القطاعية، وتعد الميزانيات التقديرية بشأنها، وتناقشها مع وزارة المالية وتسهر على تنفيذها ومتابعتها، وتعد تقارير الأداء بخصوصها،

1- عائشة بنبليحسن: دراسة حول مأسسة الميزانية المراعية للنوع الاجتماعي بتونس، منشورات رابطة الناخبات التونسيات، 2018، ص. 17.

2- نفس المرجع السابق، ص. 23.

3- من المتدخلين الهامين أيضا وزارة المرأة والطفولة وكبار السن، باعتبارها المسؤولة عن تعزيز المساواة بين المرأة والرجل عبر السياسات والبرامج التي تضعها وهي التي تضعها، وهي بالتالي مدخل رئيسي في مجال النوع الاجتماعي، وقد شهدت المنظومة المؤسسية في مجال إدماج النوع الاجتماعي، في التخطيط والميزانية، مجلس استشاري لدى رئيس الحكومة.

4- عائشة بنبليحسن: مرجع سابق، ص. 21.

يساعدها على هذه المهمة مجلس النظراء<sup>1</sup>، الذي يعمل على إدماج مقارنة النوع الاجتماعي في التخطيط والبرمجة والتقييم بالميزانية للقضاء على جميع أشكال التمييز بين الجنسين وتحقيق المساواة، وقد كان لهذا المجلس الفضل في إعداد الخطة الوطنية لإدماج مقارنة النوع الاجتماعي<sup>2</sup>.

ازداد التمسك بنهج ميزانية النوع بتونس، وقد تمت ترجمة هذا التوجه في مختلف التقارير الواردة على الكتابة القارة، إذ وبصرف النظر عن وزارة المالية التي لها الأسبقية في هذا المجال على المستوى التقني والمعرفي، والتي قامت بوضع مذكرة الغاية منها توجيه السياسات القطاعية في هذا الغرض، توالت التجارب القطاعية لميزانية النوع الاجتماعي بعد ذلك، فقامت وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن باعتماد هذا النموذج من الميزانية، وذلك لما قام ممثلًا الوزارة باقتراح الميزانية الخاصة بإدماج ومأسسة النوع الاجتماعي لسنتي 2017-2019 والعمل على تنفيذها<sup>3</sup>.

نظرا لحدثة التجربة التونسية في مجال إدماج النوع الاجتماعي بالميزانية، فما زالت تتسم بالضعف، حيث يبقى إدماج احتياجات النساء وإسهاماتهن في إدارة الشأن العام ضعيفا في مجال التخطيط والتنمية، من خلال رسم السياسات العمومية ووضع برامج الاستثمار ورصد الميزانيات العمومية، مما يؤدي إلى مزيد من تعميق الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين النساء والرجال، وإلى تجدير الصورة النمطية للعلاقات بين الجنسين، وهيمنة الصبغة الذكورية على مراكز القرار الاقتصادي والسياسي، لهذا، لجوء تونس إلى تمويل الالتزامات الجديدة المنبثقة عن أهداف التنمية المستدامة 2030، أمر أساسي لتحقيق التنمية<sup>4</sup>.

## الفقرة الثانية: التجربة الجزائرية في مجال ميزانية النوع الاجتماعي

كرست حقوق المرأة الجزائرية بمجرد ما بزغ فجر الاستقلال، فبينما تعين على النساء في العديد من البلدان الانتظار حقبا من الزمن قبل ابتداء العمل بمفهوم المساواة، تم في الجزائر الاعتراف للجزائريات بهذا الحق، اعتبارا من سنة 1962، سنة استرجاع الجزائر لسيادتها الوطنية<sup>5</sup>، فصدرت العديد من النصوص القانونية الموثقة لهذه المسألة، يأتي الدستور على رأسها، حيث أكد في المادة 29

1- أحدث مجلس النظراء للمساواة وتكافؤ الفرص بين المرأة والرجل بمقتضى الأمر الحكومي عدد 626 لسنة 2016 المؤرخ في 25 ماي 2016، يترأس مجلس النظراء للمساواة لرئيس الحكومة، وينوب عنه عند الاقتضاء الوزير الأول المكلف بالمرأة.

2- سنية عباسي: مرجع سابق، ص. 11.

3- وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن: التقرير السنوي لمجلس النظراء للمساواة وتكافؤ الفرص بين المرأة والرجل، مرجع سابق، ص. 28.

4- عائشة بنبلحسن: مرجع سابق، ص. 1.

5- الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة الجزائرية: المرأة الجزائرية... واقع ومعطيات، مرجع سابق، ص. 6.

منه على أن: "كل المواطنين سواسية أمام القانون، ولا يمكن أن يتذرع بأي تمييز يعود سببه إلى العرق أو الجنس أو الرأي، أو أي شرط أو ظرف آخر شخصي أو اجتماعي".

ثم المادة 31 منه والتي تؤكد على: "تستهدف المؤسسات ضمان مساواة كل المواطنين والمواطنات في الحقوق والواجبات، بإزالة العقبات التي تعوق تفتح شخصية الإنسان، وتحول دون المشاركة الفعلية للجميع في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية"، بالإضافة إلى الآليات القانونية لتكريس المساواة في الجزائر، هناك الآليات المؤسسية، وتعتبر الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة المنشأة سنة 2002، ترجمة لإرادة الدولة في تدعيم سياسة الاعتناء بالأسرة وإبراز موقع المرأة ومشاركتها في كل المجالات، وفي نفس التوجه سطرت الوزارة برنامج عمل يركز على المساهمة في:

- إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في بلورة وإعمال وتقييم البرامج الوطنية.
- إعلام المرأة وتحسيسها بحقوقها المختلفة.
- وضع آليات لترقية النشاطات في مجال تكوين المرأة والفتاة.
- وضع إستراتيجية وطنية لتعزيز التماسك الأسري ومحاربة العنف ضد المرأة ومتابعة آليات التنفيذ.
- إنجاز مزيد من التحقيقات والدراسات المتخصصة بخصوص الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للمرأة<sup>1</sup>.

تواكب الجزائر الطرح القائم على اعتماد ميزانية النوع الاجتماعي، وتصحيح طرق وضع وإعداد الميزانيات، وجعلها مراعية لاحتياجات النساء انطلاقاً من المنطق التشاركي، لكنها تعتمد أسلوباً مغايراً للقيام بذلك، حيث تخصص الجزائر ميزانية وزارية تراعي إدراج النوع الاجتماعي ضمن صلاحيات الوزارة المنتدبة المكلفة برعاية شؤون المرأة والأسرة، لكنها مخصصة في قطاع محدد، وتعاني من وصاية وزارية فوقية، تشرف على تسيير المنحة الموجهة لتوفير احتياجات النساء، وهذه الوصاية المالية التي تفرسها وزارة التضامن، ينتج عنها أن وزارة المرأة في الجزائر لا تملك أي صلاحيات مستقلة عنها<sup>2</sup>.

1 - نعيمة سمينية: دور المرأة المغربية في التنمية السياسية المحلية وعلاقتها بأنظمة الحكم (نماذج: الجزائر، تونس، المغرب)، منكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية قاصدي مرباح (ورقلة- الجزائر)، السنة الجامعية 2010-2011، ص. 129.

2 - بوحنية قوي: مرجع سابق، ص. 299.

## المبحث الثاني: تحديات وآفاق ميزانية النوع الاجتماعي

استرعى ازدياد عدم المساواة في بلدان عديدة على مدى العقود القليلة الماضية مزيداً من الانتباه، لأنه يؤثر سلباً على الرفاهية والتماسك الاجتماعي ويحد من النمو الاقتصادي على المدى المتوسط والطويل<sup>1</sup>، وقد استطاع دستور 2011 الاستجابة لبروز هذا الطلب الاجتماعي القوي من خلال التكريس الدستوري لأبعاده الديمقراطية، وعبر منح الفئات الاجتماعية التي تعبر عنه إطاراً مؤسسياً للحوار والاقتراح والمشاركة من أجل المساهمة في أخذهم بعين الاعتبار من طرف أصحاب القرار السياسي<sup>2</sup>.

### المطلب الأول: معيقات ميزانية النوع الاجتماعي

لقد عمل المغرب على انتهاج مسلسل إصلاح حثيث، توخى من ورائه تحقيق الحكامة الجيدة، التي تعني اعتماد الشفافية والمسؤولية، واحترام الحقوق، وفتح المجال العام لكل مكونات المجتمع رجال ونساء، كما التزم تفعيل مبادرات التنمية وتحقيق أهدافها، التي تروم تحسين ظروف العيش والحد من الفقر وتقوية التعليم ودعم المساواة بين الجنسين، كل هذا في إطار إدماج النوع الاجتماعي في مختلف الاهتمامات والسياسات العمومية، لكن رغم الجهود المبذولة، يطرح الواقع عدة تحديات تحول دون تحقيق النتائج المطلوبة، سواء كانت تقنية وسياسية (الفرع الأول)، أو اقتصادية واجتماعية (الفرع الثاني).

### الفرع الأول: المعوقات التقنية والسياسية لميزانية النوع الاجتماعي

تعرف عملية إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في الميزانية عدة معوقات تنقص من جودتها وفعاليتها، ومنها المعوقات التقنية (الفقرة الأولى) والمعوقات ذات الطابع السياسي (الفقرة الثانية).

#### الفقرة الأولى: المعوقات التقنية لميزانية النوع الاجتماعي

تتنوع المعوقات التقنية لميزانية النوع الاجتماعي، لكن يمكن حصرها في مجموع النقاط التالية:

<sup>1</sup>- منظمة العمل الدولية: التقرير العالمي للأجور: الأجور وعدم المساواة في الدخل، ملخص تنفيذي، مكتب العمل (جنيف)، 2014/2015، ص. 5.  
<sup>2</sup>- المندوبية السامية للتخطيط: المغرب بين أهداف الألفية من أجل التنمية وأهداف التنمية المستدامة، المكتسبات والتحديات، 2015، ص. 21.

## أولاً: جمع البيانات حسب النوع (الجنس)

في أغلب بلدان العالم (منها المغرب)، يمكن أن نجد بعض البيانات المتعلقة بالنوع الاجتماعي، داخل الإدارات العمومية أو خارجها<sup>1</sup>، تعتبر المكاتب المركزية للإحصاء المسؤولة الأساسية عن جمع البيانات الخاصة بالنوع الاجتماعي ( التعدادات السكانية – المسوح الدورية)، ثم مراكز البحوث بالأخص ذات الطابع التخطيطي، التي تقوم بإنتاج مؤشرات للنوع الاجتماعي من خلال الدراسات التي تجريها، كما أن للوزارات والهيئات الاقتصادية والاجتماعية دور أساسي في جمع البيانات الخاصة بالقطاع الذي تعمل فيه (البيانات الإدارية).

كما هو معلوم تعتمد عملية التخطيط لميزانية النوع على إحصاءات النوع بدرجة كبيرة، على اعتبار هذه الإحصاءات تلتقط التغييرات الحاصلة لكل من المرأة والرجل داخل مجتمع وزمن معين، ويتم ذلك من خلال تصنيفها حسب الجنس، كما يتم عادة مقارنتها ببعضها البعض، وكمثال على ذلك إحصاء نسبة النساء الأميات في بلد معين ومقارنتها بنسبة الرجال الأميين داخل نفس البلد، كما أن إحصاءات النوع الاجتماعي، هي إحصاءات مرتبطة بنوع واحد حسب جنسه، مثال: إحصاءات ومؤشرات متعلقة بالمرأة فقط كمعدلات الخصوبة، العمر، عن إنجاب الطفل الأول، أو معدل الوفيات النفاسية<sup>2</sup>.

تتجلى أهمية إحصاءات النوع الاجتماعي في إبرازها الفروق بين المرأة والرجل في مجال معين، ومقارنتهما ببعض، لاسيما أن السياسات والبرامج لها تأثيرات مختلفة على الطرفين، والتحفيز على تحليل ودراسة أسباب هذه الفروق، وتحديد أثرها على السياسات والخطط (تحديد الاحتياجات لكل من المرأة والرجل)، والمساهمة في نشر الوعي حول قضايا المجتمع، وبالأخص تلك المرتبطة بالمرأة والقضايا الأخرى المرتبطة بالرجل، بالتالي إذا لم تستطع الإحصاءات أن تعكس هذه الفروق، فإنها تكون قد فشلت في تحقيق أهدافها.

بسبب صعوبة الوصول إلى المعلومات في الوقت المناسب وصعوبة تقييمها من منظور النوع الاجتماعي، فإنه يترتب عن ذلك الافتقار إلى الشفافية والمشاركة في عملية الميزانية المراعية للنوع الاجتماعي<sup>3</sup>، وعلى الرغم من وجود اتجاهات إيجابية نحو تحسين جودة البيانات وتوفيرها حسب المجموعات الفرعية المختلفة، وأيضاً توظيفها خلال عملية التخطيط وعلى مستوى الاستراتيجيات

1- UNUFEM: Parlement, Budget et Genre, Guide Pratique a l usage des Parlementaires, N°6,2004, p. 80.

2 - الخوارزمي: مرجع سابق، ص ص. 5-6.

3 - عزة عبد العزيز سليمان: مرجع سابق، ص. 144.

الوطنية، وبالرغم من تبني منظور النوع الاجتماعي في مرحلة من مراحل التخطيط، إلا أن الأمر لم يفضي في العديد من المناسبات إلى سياسات مستجيبة للنوع الاجتماعي بشكل ناجح<sup>1</sup>.

إن العامل الأهم الذي يجعل بيانات النوع الاجتماعي تشكل عائقا حقيقيا أمام ميزانية النوع الاجتماعي، هو عدم وضوح إدماج مفهوم النوع الاجتماعي، سواء بالنسبة لمنتجي البيانات أو مستخدميه، بالتالي يكون هناك أثر مباشر على كفاءة توظيف البيانات كأداة لدمج قضايا النوع الاجتماعي، وهنا تبرز الحاجة لبناء القدرات والتوعية في مجال إحصاءات النوع الاجتماعي واستخداماته المختلفة والعوائد المتوقعة منه.

### ثانياً: تحديد الأولويات

قد تفرض على الميزانية المستجيبة للنوع قيود تحد من فاعليتها، هذه القيود سببها معيقات متنوعة، منها صعوبة تحديد الأولويات، فمن أجل تحديد هذه الأخيرة لا بد من تحليل أثر الخدمة المزمع تمويلها من حيث النوع أي على الجنسين، بمعنى تحليل المصالح المختلفة للنساء والرجال بخصوص هذه الخدمة بشكل مسبق، ومعرفة درجة استفادتهم من الإنفاق، وهذه العملية غير دقيقة وعلى درجة عالية من التعقيد، فمثلا كيف يمكن مقارنة الإنفاق الصحي الخاص بالنساء والرجال أيضا، مع العلم أن كليهما احتياجات مختلفة تماما عن الآخر<sup>2</sup>؟

### ثالثاً: محدودية تدخل البرلمان

تتعد الإكراهات ذات الطبيعة المؤسساتية لميزانية النوع الاجتماعي، إلا أنه يعد ضعف المراقبة والمحاسبة، إضافة إلى ضعف العلاقة بين البرلمان والحكومة أهم هذه الإكراهات<sup>3</sup>، فنجاح المقاربة الجديدة لتدبير الميزانية المبنية على النوع الاجتماعي، تفرض إشراك المواطنين عبر المؤسسة التشريعية في تدبير ميزانية الدولة، وذلك بتنفيذ آليات المراقبة المالية للبرلمان وفق منطق الأداء الناجع، مما يمكن من مراقبة العمل الحكومي، وتتبع تنفيذ السياسات العمومية<sup>4</sup>، ومن ضمنها تلك التي تدمج منظور النوع الاجتماعي.

1 - الخوارزمي: مرجع سابق، ص. 24.

2- Ministère de l'économie et des Finances: guide de Planification et de Budgétisation Sensible au Genre (PBSG) au niveau Décentralisé, op.cit, p. 23.

3- لوشاعا جاعا: مرجع سابق، ص. 42.

4- نور الدين الزرقاني: مرجع سابق، ص. 105.

لقد أحرز البرلمان بالتعاون مع مجموعات المجتمع المدني المتخصصة، تقدما كبيرا في تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي في الميزانية، خاصة في جنوب إفريقيا واسكتلندا وأوغندا<sup>1</sup>، ومع ذلك في المغرب تتميز السلطة المالية للبرلمان بالمحدودية، نظرا لتضافر مجموعة من العوامل، سواء خلال مرحلة الاقتراحات والتعديلات التي تعرف تقييدا بسبب الفصل 51 والمادة 40 من القانون التنظيمي للمالية، أو بسبب ما يسبق ذلك من إيداع متأخر لمشروع القانون المالي، أو أثناء مرحلة المراقبة والمصادقة والتنفيذ<sup>2</sup>.

#### رابعاً: كيفية وضع ميزانية النوع الاجتماعي

لحدود الآن لا توجد وصفة جاهزة أو طريقة موحدة لدمج منظور النوع الاجتماعي في الميزانيات، فلكل دولة منهجيتها الخاصة والمختلفة، وهذه العملية تتم في سياق البلد المعني، وفقاً للوضع الاقتصادي والاجتماعي داخله، وعدم توحيد عملية أو إجراءات دمج النوع الاجتماعي في الميزانيات، ينقص من القيمة الممنوحة لهذا النوع من السياسات، ويفقدها طابع الإلزامية، ويديرها في خانة السياسات المالية المختارة داخل البلد، حيث أصبح أخذ منظور النوع الاجتماعي في الميزانيات أمراً نسبياً<sup>3</sup>.

#### خامساً: النقص في الإيرادات

النقص في الإيرادات وانتظامها، والمصحوبة بالضغوط المتصلة بعدم الدقة في الاستشراف والتنبؤ، من أهم المعوقات التي تعرقل عملية وضع ميزانية مستجيبة للنوع الاجتماعي، إضافة إلى ضغوطات الجهات المانحة، التي قد تؤدي إلى عدم أخذ الحكومات الأولويات الاجتماعية في الحسبان عند توزيع الموارد، والإسراع في توزيع هذه الموارد طبقاً لمعيار الزمن حتى تستطيع الدول الحصول على القروض من الجهات المانحة، بالتالي تصبح الأولويات الاجتماعية في مواجهة الاقتصادية<sup>4</sup>.

1- UNUFEM: Parlement, Budget et Genre, op.cit, p. 80.

2- تنص المادة 75 من الدستور المغربي لسنة 2011 على أنه: " إذا لم يتم في نهاية السنة المالية التصويت على قانون المالية أو لم يصدر الأمر بتنفيذه، بسبب إحالته على المحكمة الدستورية تطبيقاً للفصل 132 من الدستور، فإن الحكومة تفتح بمرسوم الاعتمادات اللازمة لسير المرافق العمومية، والقيام بالمهام المنوطة بها على أساس ما هو مقترح في الميزانية المعروضة على الموافقة".

3- UNUFEM: Parlement, Budget et Genre, op.cit, p. 80.

4- عزة عبد العزيز سليمان: مرجع سابق، ص. 144.

## سادسا: معيقات إستراتيجية

هناك بعض المعوقات التي تواجه بعض القطاعات الحكومية على مستوى حسن التخطيط والبرمجة، مما يحول دون وضع ميزانية مستجيبة للنوع الاجتماعي بشكل صحيح، أو عدم العمل بها بشكل كلي، وهذا ما سيتم توضيحه في النقاط التالية:

- غياب وضع إستراتيجية متكاملة في بعض القطاعات الوزارية، فإذا كان البعض من هذه القطاعات وفق في تحديد وتوضيح استراتيجياته، بالشكل الذي يخدم تدخلها وحسن أدائها الميداني على مستوى تحقيق المساواة، وبالإستفادة من خدماتها من طرف أفراد المجتمع عن طريق مراعاة منظور النوع الاجتماعي، من أمثلة هذه القطاعات الناجحة في تحقيق هذا المسعى، نجد قطاع التعليم وقطاع الصحة.
- فشل نسبي في تحديد برامج العمل ومؤشرات قياس الإنجاز، فهذه المقاربة تستدعي توفر كل قطاع على برامج عمل خاصة به، باعتبارها أدوات مهيكلية لتدخل الوزارة المعنية بالقطاع، وكذلك الشأن بالنسبة للإستراتيجية، إذ يلاحظ تباين من حيث القدرة على صياغة ميزانياتها، بناء على برامج عمل محددة الأهداف ومرفقة وذات مؤشرات للقياس، ومن جهة أخرى، استطاعت بعض القطاعات هيكلية ميزانياتها القطاعية حول برامج محددة<sup>1</sup>.

## الفقرة الثانية: المعوقات السياسية

بالرغم من الجهود التي بذلها المغرب من حيث تعزيز التدابير المالية الداعمة للمشاركة السياسية للنساء، تتعدد معيقات هذه الأخيرة وتتنوع مصادرها، ويرتبط هذا الإشكال بصيرورة المجتمع ككل، مجتمع مازال في طور اكتساب طرق المشاركة السياسية في صورها المعاصرة، ومازال يتلمس طريقه في اعتماد الديمقراطية كآلية لتدبير الشأن العام، في مجال جغرافي يتميز بحدثة التجربة الديمقراطية، إن هذه الآليات الحديثة تحتاج إلى مدة زمنية لكي تتجذر وتنعكس على العمل السياسي بشكل عام، وعلى المشاركة السياسية للمرأة بشكل خاص<sup>2</sup>.

<sup>1</sup>- فؤاد بلحسن: تدبير الاعتمادات المرتكزة على النتائج بالمغرب، مطبعة الأورومتوسطية للمغرب (فاس)، الطبعة الثانية، 2014، ص ص. 99-100.

<sup>2</sup>- صباح العمراني، مرجع سابق، ص. 134.

يستجيب إعداد الميزانية المراعية للنوع الاجتماعي على المستوى المحلي، لاختيارات مقيدة، ويمكن تلخيص أهم المعوقات في هذا المجال في نوعين، يتعلق الأول بالوزن التنظيمي الذي يحدد تنظيم الميزانية، والثاني يتعلق بقرارات الترخيص لمختلف العمليات<sup>1</sup>:

أ) الوزن التنظيمي للميزانية: يتضح وزن التنظيم من خلال حظر أي عجز في الميزانية، وإلزامية بعض النفقات الترخيص لبعض العمليات، النفقات اللازمة لدفع الديون المستحقة والمقررة قانونيا بشكل صريح، وفي الحقيقة هي عديدة ومتنوعة جدا: رسوم المكاتب، تعويضات المنتخبين، صيانة المباني، أعمال الطرق، تعويضات الوكلاء... هذه الرسوم تحد من هامش المناورة لدى الجماعة فيما يخص النفقات المتروكة لاختيارها الحر.

ب) الترخيص لبعض العمليات: الجماعات المحلية لا يمكنها تعبئة سوى الموارد التي وافق عليها القانون وسمح بها، كما أن هذه النفقات لا يمكنها تغطية وتمويل سوى الإجراءات الداخلة في اختصاصات الجماعة المادية والمجالية، أما فيما يخص ثقل القرارات المتخذة لإعداد الميزانية يعتمد على الوضعية المالية للسنة المعنية، بالإضافة إلى ذلك يعرف إعداد هذه الميزانية تأخيرات كثيرة، منها تأخيرات غير مبررة، فيما يخص تسليم الوثائق الميزانية والرقابة عن قرب، التي من المفترض أن تقتصر على الممارسة التقنية للمساواة، واحترام التوازن المالي الأساسي.

وفقا لتقرير صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، فالميزانية الترابية والمساواة بين الجنسين في المغرب، واجهت عدة قيود<sup>2</sup>:

- غياب التنسيق بين الفاعلين الإداريين، المنظمات غير الحكومية والسكان المعنيين بهذا المشروع.
- بالرغم من مشاركة المنظمات غير الحكومية في تطوير المشاريع، فإنها لا تشارك على مستوى المتابعة، المراقبة والتقييم.
- ضعف الخبرة التقنية على مستوى الاختصاصات المحلية.
- ندرة الموارد المالية.
- ساكنة غير واعية بمنظور النوع الاجتماعي.
- غلبة النهج الإنمائي الذي يركز على التراث الحضري وليس التراث الثقافي، من حيث الدراية التقليدية الخاصة بالنساء.

<sup>1</sup>- Larabi Jaidi & Hayat Zirari : op.cit, p. 41.

<sup>2</sup>- Nezha Ennejayi: budget sexospécifique au Maroc: Gouvernance et Audit Genre, op.cit, p. 186.

بالرغم من المشاركة النسائية في الكثير من القطاعات الإنتاجية في المجتمع، والاعتماد عليها في بعض الأحيان كآلية إنتاجية (اقتصادية) كما هي كآلية إنتاج (إنتاجية)، إلا أن المرأة في معظم الدول العربية ما زالت تعاني من التهميش والإقصاء، وهي مستبعدة ومبعدة عن معظم مراكز صنع القرار، والمشاركة السياسية الحقيقية كفاعلة وليس كمتلقية للفعل أو مفعول بها<sup>1</sup>، وهناك الكثير من المعوقات التي تحد من وصول المرأة إلى مواقع صنع القرار، أولها عدم وجود تعريف لمشاركة المرأة في صنع القرار، وقصور مؤشرات القياس، بالإضافة إلى ضعف الحياة السياسية<sup>2</sup>.

تعتبر الثقافة السائدة من معوقات التمكين السياسي، ويتمثل دورها في منظومة القيم والمعتقدات والممارسات والاتجاهات المشتركة لمجموعة من الناس، والتي تؤثر في سلوكهم وطرق تفكيرهم، فالثقافة المختلفة تتفاوت في تحديدها الأدوار الجندرية/ النوعية التي يقبلها المجتمع للمرأة والرجل كل حسب نوعه<sup>3</sup>، تتعرض المرأة في طريقها للتمكين السياسي لمجموعة من العوائق الاجتماعية، وأشكال عدة من المقاومة الثقافية، حيث يعتبر علماء السوسيولوجيا أن مختلف مظاهر السيطرة والتهميش الذي تتعرض له المرأة يرجع لاعتبارات متعدد مرتبطة بالتنشئة السياسية<sup>4</sup>.

يمكن أن تكون التنشئة الاجتماعية معيقاً، حيث تؤثر الموروثات الاجتماعية التي تنتقل من جيل لآخر عن طريق التنشئة الاجتماعية، على تكوين نظرة المجتمع لموقع المرأة في الحياة السياسية، حيث تضع هذه التنشئة النساء داخل المجال الخاص<sup>5</sup>، بينما يوضع الرجال في المجال العام، وهذه واحدة من العوامل الأساسية المعيقة للمشاركة السياسية النسائية<sup>6</sup>، والتي تقف أمام كل الجهود التي ترمي ميزانية النوع الاجتماعي عن طريقها تحقيق المساواة في هذا المجال.

إن منظومة القيم السائدة في المجتمعات تتحكم بطبيعة العلاقات السائدة بين الفئات المجتمعية، وخاصة في طبيعة العلاقات بين المرأة والرجل، والنظرة إلى الأدوار التي يمكن للنساء أن تلعبها، وتحكم الرؤى المسبقة لإمكانياتها، وعادة ما تتحكم مجموعة من العوامل في تحديد هذه القيم والمعتقدات، مثل الفهم الخاطئ للدين فيما يتعلق بالمرأة، وإغلاق باب الاجتهاد في بعض المذاهب الدينية<sup>7</sup>، وقد ساهمت

1- محمد محمود مصري: استراتيجيات تفعيل المشاركة السياسية للمرأة الكوتا والخطط الوطنية في مجال حقوق الإنسان- المرأة، دار نينوى للدراسات والنشر والتوزيع (سوريا- دمشق)، 2011، ص. 48.

2- هيفاء أبو غزالة: المرأة العربية والديمقراطية، منشورات منظمة المرأة العربية (مصر)، الطبعة الأولى، 2014، ص. 53.

3- هويدا علي: المشاركة السياسية للمرأة، نشر من قبل مؤسسة فريدريش إيبيرت (مكتب مصر)، الطبعة الأولى، 2017، ص. 187.

4- صباح العمراني: مرجع سابق، ص. 134.

5- كربة منزل وكأم وزوجة، تجد المرأة صعوبة في المشاركة في الحياة السياسية نظراً لضيق الوقت المتاح لها، بسبب دورها المزدوج في المجالات الإنتاجية والإنجابية.

6 - هيفاء أبو غزالة: المرأة العربية والديمقراطية، مرجع سابق، ص. 54.

7 - محمد محمود مصري: مرجع سابق، ص. 541.

بعض التأويلات الفقهية للنصوص الشرعية في تحجيم دور المرأة سياسيا، وعرقلة مشاركتها في تدبير الشأن العام.

وعلى نحو متزايد تصبح السياسة بحاجة إلى الاقتصاد، فهناك حاجة متزايدة إلى المال لتعزيز المشاركة في السياسة، مما كان له تأثير بالغ على المرأة، حيث أن محدودية حصول النساء على الموارد يحد من نطاق عملهن السياسي، فغالبا ما تفتقر النساء إلى الدعم لاحتلال مناصب اجتماعية مؤثرة في المجتمع، والتي تساهم بدورها في توفير الدعم الاجتماعي لهن، وخلق قاعدة انتخابية مؤثرة، وهو ما يؤدي إلى عدم قدرتهن في أغلب الأحيان على المشاركة السياسية، فالتحدي يتجاوز تحقيق نسب كمية أفضل بين النساء والرجال، إلى دعم المبادرات الرامية إلى زيادة فاعلية النساء في المجال السياسي<sup>1</sup>.

للأحزاب السياسية أيضا دور مهم، حيث تعتبر نسبة مشاركة النساء في الأحزاب السياسية متدنية جدا، فالنساء عازفات عن الانتماء للأحزاب السياسية، كما أن الأحزاب لا تتوجه للنساء<sup>2</sup>، صحيح أن جل الأحزاب السياسية تتفق على أن خلق قطاع نسائي يعد أمرا ضروريا للنهوض بأوضاع المرأة، إلا أن تطوراتها لوظائفه وطرق اشتغاله وحدود استقلاليتها مسألة تختلف من حزب لآخر، كما ترى جل هذه الأحزاب أن المرأة بحكم الدستور تتمتع بالمساواة مع الرجل في الترشيح والتصويت، لكن وضعها الاقتصادي والاجتماعي يفوق ممارستها للعمل السياسي، بالتالي لا تستفيد من هذا الحق الممنوح لها قانونيا<sup>3</sup>.

إن الأحزاب السياسية تستعمل النساء كإحتياط انتخابي، قصد التصويت فقط فالانتخابات، فالأحزاب لم تنظر بجدية إلى قضية النهوض السياسي للمرأة، واكتفت بالنظر إليها باعتبارها تشكل قاعدة انتخابية عريضة، وقد أكدت الدراسة التي قامت بها الوزارة المكلفة بأوضاع المرأة، حول المشاركة السياسية للنساء، على أن جمود بنيات الأحزاب السياسية، وعدم توفر الفرصة للنساء للدخول إلى حلبة المنافسة على مراكز القرار الحزبي، وغياب الإرادة لتهيئ التغيير على مستوى القيادات والتشبث بمفهوم الزعامة، يجعل الأفاق مقلقة ويزيف قواعد اللعبة داخل الأحزاب.

يساهم الإعلام بشتى أنواعه في عرقلة نجاح ميزانية النوع على المستوى السياسي، وذلك عن طريق الترويج لصورة نمطية للمرأة، تحصرها في المجال الخاص، فهي تظهر المرأة موظفة تشغل مراكز ثانوية عكس الرجل الذي تصوره في مراكز القيادة كوضع طبيعي، بالتالي يمكن القول بأن

1 - هيفاء أبوغزالة: المرأة العربية والديمقراطية، مرجع سابق، ص. 54.

2 - هويدا علي: مرجع سابق، ص. 187.

3- Abderrazak Molay rachid : la condition de la femme au Maroc, Thèse pour le doctorat d'état en droit université, mohamed 5 faculté des sciences juridiques Economique sociale de (Rabat), 1985, p. 132.

الموروث الثقافي والاجتماعي وكذلك الديني، يصب في خانة توجيه الإعلام ضد المرأة، لهذا فرغم الاجتهاد الذي تقوم به الدولة في إطار تعزيز المشاركة السياسية، مثل تخصيص ميزانية لتمويل هذا التوجه، وحملات للتوعية، مازال الحضور النسوي ضعيف لا يرقى إلى المستوى المطلوب.

## الفرع الثاني: التحديات الاجتماعية والاقتصادية لميزانية النوع الاجتماعي

رغم تفعيل السلطات العمومية العديد من الاستراتيجيات والبرامج خلال العقدين الأخيرين، لضمان الولوج المنصف للمواطنات والمواطنين إلى الخدمات السوسيواقتصادية الأساسية ( التعليم – الصحة – السكن...)، إلا أن ذلك لم يكن كافيا للحد من تطور الفوارق بين الجنسين، التي تفاقمت حدتها خصوصا في الوسط القروي<sup>1</sup>، بهذا سيتم التعرف على هذه المعوقات الاجتماعية (الفقرة الأولى)، على مستوى قطاع التعليم والصحة، قبل الانتقال إلى الحديث عن المعوقات الاقتصادية في (الفقرة الثانية).

## الفقرة الأولى: التحديات ذات الطابع الاجتماعي لميزانية النوع الاجتماعي

سيتم التعرف خلال هذه الفقرة على التحديات المطروحة أمام ميزانية النوع الاجتماعي، والتي تعرضها للفشل أو التقليل من فعاليتها، على مستوى قطاع التعليم (أولا) وعلى مستوى قطاع الصحة (ثانيا).

### أولا: تحديات ميزانية النوع الاجتماعي في قطاع التعليم

لقد ركز نظام التعليم المغربي خلال العقد الماضي على المدخلات الكمية فقط، على عكس الآن حيث أصبح يركز على الجانب النوعي أكثر، وعلى الرغم من التقدم المحرز في تحسين جودة نظام التعليم من خلال البرامج والمشاريع المختلفة التي بدأ إطلاقها منذ سنة 2007، لا يزال هناك العديد من التحديات التي يجب مواجهتها من أجل تحقيق التنمية المتوازنة<sup>2</sup>، وتكافؤ الفرص بين الجنسين، ويشكل الفقر والعزلة المؤديان إلى الهدر المدرسي، أهم التحديات التي يجب على ميزانية النوع الاجتماعي تجاوزها، بجانب تحديات داخلية أخرى، تتعلق بكمية ونوعية البنيات التحتية<sup>3</sup> في بعض المناطق.

يشكل الفقر عائقا حقيقيا أمام نجاح مرامي ميزانية النوع الاجتماعي في مجال التعليم، يؤثر الفقر بصورة خاصة في التحاق الأطفال خاصة الفتيات بالمدارس الابتدائية، وبمستوى متابعتهم الدراسة من

<sup>1</sup> - وزارة الاقتصاد والمالية: قانون مالية 2019، مجلة وزارة الاقتصاد والمالية، عدد خاص، 2019، ص. 85.

<sup>2</sup> - Ministère de l'Education National et de la Formation Professionnel: Rapport National EPT 2013\_2015, Juillet 2014, p. 132.

<sup>3</sup> - المندوبية السامية للتخطيط: التقرير الوطني لأهداف الألفية من أجل التنمية 2009، مارس 2009، ص. 23.

بعد مرحلة التعليم الابتدائي، فنحو ربع الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين عشر سنوات وخمس عشرة سنة في المغرب، لم يكملوا التعليم الابتدائي بسبب الفقر، وتتسرب أعداد كبيرة من الأطفال الفقراء من المدارس، لمزاولة العمل في سن مبكرة، لمساعدة أهلهم<sup>1</sup> خاصة الفتيات القرويات منهم، اللواتي يطلب منهن المساعدة في أشغال البيت كجلب الماء والحطب.

إن المجهودات المبذولة من أجل تعميم التعليم الإلزامي، تصطدم بالظروف الاجتماعية والاقتصادية للأطفال في الوسط القروي، وهي ظروف يصعب على سياسة التعميم إيجاد حلول ملائمة لها، ودون التستر على النواقص الداخلية لنظام التربية والتكوين (كالبنية التحتية ومحتويات البرامج، والمقاربات البيداغوجية التي تقوم بدور مهم في الجاذبية التي تمارسها المدرسة على محيطها)، وتجدر الملاحظة أن عدم تعميم التمدرس، وظواهر التأخير والانقطاع المدرسيين، هي ظواهر تسود الوسط القروي أساسا وتخص مستوى التعليم الإعدادي بالدرجة الأولى، وتهم الفتيات القرويات خاصة<sup>2</sup>.

إن الهدر المدرسي أثناء الانتقال من سلك تعليمي لآخر، يشكل تحديا مجاليا أمام ميزانية النوع، يرجع سببه إلى الظروف الاجتماعية غير المواتية في كثير من الأحيان للأطفال القرويين، والملاحظ أن الإجراءات الاجتماعية المتخذة من أجل التخفيف من أثر تلك الظروف، وخاصة في مجال الداخليات والمطاعم المدرسية لا تعوض بما فيه الكفاية الإكراهات المرتبطة ببعد سكن الأسرة عن الثانوية التأهيلية، علاوة على ذلك يرتبط انقطاع البنات عن الدراسة في غالب الأحيان إلى امتناع آبائهم عن إرسالهن إلى المدرسة، إضافة إلى التكلفة المرتفعة لتمدرسهن، أما بالنسبة للأولاد فإن تشغيلهم في الأعمال الصغرى يرتبط على ما يبدو بظاهرة الانقطاع المدرسي<sup>3</sup>.

بالرغم من الجهود المبذولة من أجل الارتقاء بتحسين وضعية المساواة بين الجنسين، يتضح بأن مستوى هذا الخطاب سواء من حيث الشكل أو المضمون، لازال دون المعايير المطلوبة، فبالإضافة إلى الفقر والامية الناتجة عن الهدر المدرسي، نجد اختلالات أخرى على مستوى الكتاب المدرسي، باعتباره يكرس الأدوار النمطية للفتيات والفتيان، من خلال المحتوى والصور واللغة المبنية على الجنس، الأمر الذي يفسر تحول الاختلافات البيولوجية بين الذكور والإناث بالمدرسة، إلى أحكام تمييزية مسبقة بين

<sup>1</sup> - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009، تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية، منشورات شركة كركي (بيروت - لبنان)، 2009، ص. 116.

<sup>2</sup> - المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي: التقرير التحليلي: تطبيق الميثاق الوطني للتربية والتكوين 2000-2013، المكتسبات والمعوقات والتحديات، دجنبر 2014، ص. 97.

<sup>3</sup> - نفس المرجع السابق، ص. 65.

الجنسين، لها آثار سلبية على الفتيات وعلى الجنسين<sup>1</sup> معا وتحارب كل مجهود تقوم به ميزانية النوع لكسر هذه الأنماط.

## ثانيا: على مستوى قطاع الصحة

يبقى النظام الصحي المغربي مرهونا بإزالة الحواجز والمعوقات المرتبطة بالولوج إلى الخدمات الصحية، طرق تمويل القطاع ومعالجة الخلل المرتبط بقلة الموارد البشرية، والعجز الكمي والكيفي اللذان يعاني منها هذا القطاع<sup>2</sup>، بالإضافة لذلك هناك تحديات تحول دون فعالية إدماج البعد النوعي بشكل أفضل، منها قلة الموارد البشرية المؤطرة في مجال النوع الاجتماعي.

بالرغم من التقدم البطيء الملموس في هذا القطاع، مازالت هناك تفاوتات في الولوج إلى العناية الطبية أثناء التوليد، سواء بين الجهات أو بين المجال الحضري والمجال القروي، وبين مختلف المستويات السوسيو اقتصادية، وبالفعل فإن معدل وفيات الأمهات في الوسط القروي يضاعف من ناحية الأهمية معدل الوسط الحضري ( 148 مقابل 73 وفاة لكل 100.000 ولادة حية)، وهذا تحدي مطروح أمام ميزانية النوع الاجتماعي، لتتغلب عليه يجب عليها اتخاذ تدابير ترمي إلى تحسين العوامل الاجتماعية للصحة، مع اعتماد مقاربة متعددة القطاعات في نفس الوقت<sup>3</sup>.

إن دراسة مدى تمتع المرأة بفرص الحصول على خدمات صحية، ومدى تمتعها بالحقوق الأساسية في مجال الصحة، إنما يظهر بوضوح تهميش المرأة في هذا المجال، ويجب الحديث بدرجة أولى عن الصحة الإنجابية بالنسبة للمرأة، نظرا لأن هذا المجال فيه معدلات مرتفعة جدا من مخاطر المرض والوفاة المتصلة بوظائف الحمل، إن تقليص الوفيات الناتجة عن الحمل والولادة مسألة تشكل تحديا تسعى ميزانية النوع الاجتماعي تحقيقه، لكن يعترض هدفها هذا عدة صعوبات أهمها<sup>4</sup>:

- عدم كفاية الميزانية المخصصة لبرنامج أمومة بدون مخاطر.
- ضعف جودة تحمل تكاليف علاجات التوليد الاستعجالي.
- الممارسات التقليدية وضعف المساهمة الجماعية والمساهمة المحتشمة للمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص، في تقديم الخدمات الصحية.
- عوامل أخرى مثل الأمية والمواصلات والبنية الجغرافية والفقير.

1- أمين ركلمة: إشكالية إدماج قيم مقاربة النوع في الكتاب المدرسي، مجلة عالم التربية، العدد 21، 2012، ص. 167.

2- وزارة الصحة: الإستراتيجية القطاعية للصحة 2012-2016، مارس 2012، ص. 10.

3- المندوبية السامية للتخطيط: المغرب بين أهداف الألفية من أجل التنمية وأهداف التنمية المستدامة، المكتسبات والتحديات، 2015، مرجع سابق، ص. 55.

4- المندوبية السامية للتخطيط: التقرير الوطني لأهداف الألفية من أجل التنمية، دجنبر 2003، ص. 28.

## • ضعف استعمال دور الولادة بالوسط القروي.

ومن التحديات المطروحة أمام ميزانية النوع الاجتماعي على مستوى قطاع الصحة بالمغرب، وفيات الأطفال، فبالرغم من التقدم الذي تحقق ما تزال هناك تفاوتات بالنسبة للولوج إلى علاج الأطفال والصغار، بين الجهات وبين الوسطين الحضري والقروي، وبين المستويات السوسيواقتصادية، وبالفعل فإن الأطفال المنحدرين من العائلات الأكثر ثراء هم الذين استفادوا من انخفاض وفيات الأطفال، وهذه النسبة هي ب 20.5 أعلى لدى أطفال الأسر الأكثر فقرا (37.9 لكل 1000 ولادة حية)، مقارنة بأطفال الأسر الأكثر ثراء ( 15.2 لكل 1000 ولادة حية)<sup>1</sup>.

إن لأسباب وفيات الأطفال قبل سن الخامسة محددات لا ترتبط فقط بالنظام الصحي ولكنها ذات طبيعة اجتماعية واقتصادية وديمغرافية وثقافية، لذا فإن تقليص وفيات الأطفال أقل من خمس سنوات، يتطلب الأخذ بعين الاعتبار مجموع هذه الإكراهات وتحويلها إلى رافعات تتولد عنها العديد من الأنشطة، وتتمثل هذه الإكراهات في الأسباب المؤدية للوفاة في فترة ما قبل الولادة، والتي تشكل 37% من مجموع أسباب الوفاة لما قبل سن الخامسة، وكذا استمرار انتشار الأمراض المعدية المسؤولة عن 50% من الوفيات، ونقص التغطية الصحية في الوسط القروي، سواء على مستوى البنية التحتية أو العاملين في القطاع الصحي<sup>2</sup>.

## الفقرة الثانية: التحديات الاقتصادية لميزانية النوع الاجتماعي

لا ريب أن المغرب حقق منذ اعتماده لدستور 2011، تقدما ملحوظا في تأصيل المساواة بين الجنسين، لكن واقع الحال أظهر أن الطريق مازال طويلا، وأن المساواة بين المواطنين والمواطنات لازال دون التطلعات، فإذا كانت تمثيلية المرأة في الإدارة العمومية تعرف نوعا من التحسن، فإن المرأة الموظفة لم تنل بعد حقها بشكل كاف على مستوى تقلد مناصب المسؤولية، ففي 2018 كان معدل التأنيث في الإدارة العمومية المغربية 39.7%، والفجوة لا زالت آخذة في الاتساع على مستوى تقلد النساء لمناصب المسؤولية، حيث أن نسبة تمثيل المرأة في هذه المناصب خجول لا تتجاوز 22%.

على الرغم من أن السياق القانوني لولوج المرأة إلى الوظيفة العمومية ولمناصب المسؤولية، ينطوي على مواطن قوة عديدة، إلا أن هذا التباين لازال يواجه بعض المعوقات التي يمكن أن تشكل عائقا

<sup>1</sup>- High Commission For Planning: Morocco Between Millennium Development Goals and Sustainable Development Goals, Achievements and Challenges, National Report, August 2015, p. 51.

<sup>2</sup> - المندوبية السامية للتخطيط: أهداف الألفية من أجل التنمية، دجنبر 2005، ص. 27.

أمام نجاح وفعالية المبادرات التي تقوم بها ميزانية النوع الاجتماعي في هذا المجال، ويمكن تلخيص هذه المعوقات في التالي<sup>1</sup>:

- (1) عدم كفاية الضمانات القانونية الحقيقية لتعزيز ولوج المرأة إلى مناصب المسؤولية.
- (2) غياب التمييز الإيجابي لصالح المرأة في هيئات الحكامة والتمثيل.
- (3) خلو التشريع من التدابير الخاصة المؤقتة لصالح المرأة الموظفة.
- (4) إطار قانوني لا يلبي الحاجة إلى التوفيق بين الحياة المهنية والحياة الخاصة للمرأة.
- (5) عدم مراعاة خصوصية المرأة في معايير السلامة وحفظ الصحة في بعض الوظائف.
- (6) غياب مقتضيات صارمة ضد التحرش في الوظيفة العمومية.
- (7) عدم مراعاة الاحتياجات الخاصة للنساء في النظام الجديد لتغيير الوضعيات الإدارية.
- (8) الفجوة في الأجور بين الرجال والنساء بسبب التمييز المهني.
- (9) عدم مراعاة التشريع الضريبي لمعيار النوع الاجتماعي.

في قطاع الشغل يتوفر المغرب على إطار قانوني وطني يكرس مبدأ المساواة بين المرأة والرجل في عالم التشغيل، ويمنع كل أشكال التمييز وفقا للمعايير الدولية، لكن هذه الترسنة القانونية، تظل غير ناجعة في ظل غياب آليات للتنفيذ والتتبع، رغم أنها تتماشى بالتدرج مع المعايير الدولية، وقد أظهرت دراسات أخرى خصوصا في المؤسسات الصغرى، أن تجاوزات القانون يمكن أن تتكرر كثيرا، وأن هذه التجاوزات تقبل بها الأجيرات في غالب الأحيان ولا تبلغ عنها لمفتشية الشغل، وذلك خوفا من فقدان عملهن في حالة التنديد أو التبليغ.

تواجه النساء حواجز تحول بينها وبين الوصول إلى المناصب العليا في مجال الأعمال والإدارة (السقف الزجاجي)، وهو كناية لمقياس يستخدم لتحديد العقبات الخفية التي تواجهها المرأة للوصول إلى المناصب العليا<sup>2</sup>، على الرغم من أن لديها المؤهلات المعيارية اللازمة لذلك، فلا شك أن هناك دوافع

---

<sup>1</sup>- وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية: مكانة المرأة الموظفة بمناصب المسؤولية في الإدارة العمومية بالمغرب، ماي 2018، ص. 38.  
<sup>2</sup>- منظمة العمل الدولية: المرأة في قطاع الأعمال والإدارة: اكتساب الزخم في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، المكتب الإقليمي للدول العربية (بيروت)، الطبعة الأولى، 2016، ص. 23.

عديدة تحفز المرأة لتبوء مناصب المسؤولية داخل دواليب الإدارة العمومية، والتي يمكن تجميعها في ثلاث دوافع أساسية وهي: أ) تعزيز الكفاءة الشخصية، ب) إبراز المؤهلات المهنية والملكات المهارية، ج) الرغبة في ممارسة التراتبية.

أظهر البحث والدراسات بجلاء، أن المناخ السوسيوثقافي الذي يميز الوظيفة العمومية، لازال متقلا بتمثلات نمطية تحمل في طياتها أشكال عديدة من التمييز بين الجنسين، وترهن هذ المناخ في نموذج "ذكورية الوظيفة العمومية"<sup>1</sup>، وعلاوة على التشريعات المتحيزة ضد المرأة، هناك العديد من الحواجز التي تجعل المرأة غير نشطة اقتصاديا، وتطارد النساء العاملات في حياتهن المهنية على حد سواء، وتبطن تقدمهن، وبعبارة أخرى، ما يعيق دخول المرأة إلى سوق العمل، هو أيضا ما يعيق نموها بشكل طبيعي في مراكز العمل والقيادة الإدارية<sup>2</sup>.

أما فيما يخص تمويل المقاولات النسائية، التي تعتبر أحد أهداف ميزانية النوع الاجتماعي بقطاع الشغل، فهو من أكبر التحديات التي تواجهها هذه المقاولات، ذلك أن نسبة التمويل البنكي للنساء يقل عن 30%، وتشكل فرقا يتعدى 25% بالمقارنة مع نسبة الرجال، فضلا على أن النساء لا يستفدن من التمويلات التشاركية الجماعية على غرار التمويل الجماعي التعاوني، والملاحظ أن 50% من المقاولات النسائية تعتمد على التمويل الذاتي، وثالث التمويل فقط يأتي من الموارد الخارجية.

ومن جهة أخرى فإن تطوير المقاولات النسوية بالمغرب يبقى رهينا بعدة معوقات اجتماعية وثقافية، تحول دون نجاح المرأة في هذا المجال، منها أن المرأة تضطر أن تعطي الأولوية لبيتها وأطفالها، ولا يبقى لها الوقت الكافي للانخراط في الشبكات الضرورية لخلق وتطوير المقاولات، كما أنها تعاني من الولوج المحدود للمعلومات والتكوين، ولبنيات الاستقبال، وكذلك من العوامل الاجتماعية والثقافية التمييزية.

تعد قدرة الإناث على التوفيق بين مسؤوليات العمل والأسرة، عاملا حاسما في قرارهن بمواصلة العمل بعد الزواج<sup>3</sup>، إذ أن الواقع الذي يفرض على المرأة تحقيق التوازن بين أدوارها العائلية والمهنية، يفرضي بها إلى التضحية بالمكانة التي وصلت إليها والاكتفاء بوضعها الحالي كموظفة أو عاملة<sup>4</sup>، أو التضحية بعملها بشكل كلي، والمرأة تعمل بدافع الحاجة، لكن عملها هذا لا يحظى بالاعتراف والتقدير،

1- وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية: مكانة المرأة الموظفة بمناصب المسؤولية في الإدارة العمومية بالمغرب، مرجع سابق، ص. 38.

2- منظمة العمل الدولية: المرأة في قطاع الأعمال والإدارة: اكتساب الزخم في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مرجع سابق، ص. 38.

3- البنك الدولي للإنشاء والتعمير: مرجع سابق، ص. 96.

4- بشرى التيجي: إدماج مقاربة النوع في الوظيفة العمومية، منشورات مجلة العلوم القانونية، دار السلام للنشر والطباعة، الطبعة الأولى، 2013، ص. 48.

وهو عمل يتداخل مع المسؤوليات العائلية، ومن ثم فهو بدون أجر أو بدون أجر مباشر، مقابل شغل مئمن ومأجور لكل الوقت يقوم به الرجل.

إن موضوع العمل والأسرة، يعتبر شكلا من أشكال الصراع بين الأدوار المختلفة التي يجب أن يقوم بها الشخص نفسه، ولهذا الصراع ثلاث أشكال، صراع مع الوقت، صراع التوتر بين الأدوار، ثم تضارب السلوك، وفي جميع الحالات الثلاث ينشأ الصراع عندما يتعين على شخص واحد القيام بأدوار متعددة في المجال المهني والأسري، الأمر الذي يفرض متطلبات تراكمية من حيث الوقت والطاقة والالتزام<sup>1</sup>، إن إحراز التوازن الأمثل بين العمل والحياة الشخصية ليس ترفا، بل بات يشكل الهدف الأساسي للمهنيين في العالم، رجال ونساء.

فالاتجاهات الراهنة تؤكد تعاضم أهمية السياسات التي تسعى لتحقيق التوازن بين الحياة المهنية والحياة الأسرية، وهذه الموازنة تكاد تكون صعبة المنال نظرا للأسباب الآتية<sup>2</sup>:

- مسألة المفاضلة بين الحياة المهنية والحياة الشخصية (خصوصا العائلية) تطرح بشكل كبير، وتمثل ضغطا على النساء من دون الرجال.
- قد يستمر التوفيق بين الحياة المهنية والحياة الشخصية، لكنه يشكل في الغالب ثقلا كبيرا على النساء بفعل المعايير الاجتماعية بشأن تقسيم الأدوار بين الرجال والنساء.
- رغم أن السياسات التعليمية في الدولة المغربية التي استثمرت كثيرا في تعليم المرأة، لكنها في نفس الوقت، لم تساهم بشكل قوي في إضفاء الشرعية على مشاركتهن في سوق العمل، ووضع سياسات لدعم النساء ذوات المسؤولية العائلية.

وفي المجال القروي، يصعب تحقيق المساواة وتكافؤ الفرص بين الجنسين، فعلى الرغم من كون مؤشرات التشغيل لدى الإناث أفضل نسبيا بالوسط القروي مما هي عليه بالوسط الحضري، فإن الأنشطة التي تزاولها المرأة القروية، لا تساهم بشكل كاف في تحسين وضعها الاعتباري، ففي سنة 2017 بلغ معدل النشاط لدى النساء القرويات 29.6%، مقابل 18.4% لدى نساء الوسط الحضري، و22.4% لدى النساء على الصعيد الوطني، ويرجع ضعف تثمين نشاط المرأة بالوسط القروي إلى مجموعة من العوامل، من بينها<sup>3</sup>:

<sup>1</sup>- Ministère de la Fonction Publique et de la Modernisation de l'Administration: Rapport de l'étude sur Conciliation Travail - Famille des Femmes et des Hommes Fonctionnaires Au Maroc, version définitive, Juin 2011, p. 18.

<sup>2</sup>- وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية: مكانة المرأة الموظفة بمناصب المسؤولية في الإدارة العمومية بالمغرب، مرجع سابق، ص. 46.

<sup>3</sup>- عبد السلام الناده وآخرون: حول المرأة القروية بالمغرب، مختصرات المندوبية السامية للتخطيط، العدد 10، 25 أكتوبر 2019، ص. 2.

- كون الأغلبية الساحقة من النساء القرويات المشتغلات، يزاولن أنشطتهن في المجال الفلاحي 93.6%، مع العلم أن 90% منهن لا يتوفرن على أي شهادة، في حين أن 70.4% من النساء المستفيدات بالوسط الحضري، يعملن بقطاع الخدمات.
- حوالي ثلث (32%) النساء النشيطات المشتغلات بالوسط القروي، لا يتوفرن على أي شهادة، مقابل 9.6% بالوسط الحضري و20.1% على الصعيد الوطني يتوفرن على شهادات، في حين أن 13.6% فقط من النساء القرويات يتوفرن على دبلوم متوسط.
- 60.3% من النساء النشيطات المشتغلات بالوسط القروي، يصنفن ضمن فئة مساعد عائلي، وهو عموماً شغل غير مؤدى عنه، ذلك أن 70.5% من هؤلاء النساء لا يتلقين أي أجر مقابل عملهن.
- كون المرأة القروية تتحمل عبئاً كبيراً من حيث عدد ساعات العمل التي تقضيها في ممارسة الأعمال المنزلية، كما يتضح ذلك من خلال نتائج البحث الوطني حول استعمال الوقت بالمغرب الذي أنجزته المندوبية السامية للتخطيط، حيث تخصص المرأة القروية أزيد من 5 ساعات للأعمال المنزلية، مقابل 4 ساعات بالنسبة للمرأة الحضرية.

ومن الإكراهات القديمة التي تتعرض لها النساء في مجال العمل، والتي تحد من تفوقها في المجال الاقتصادي، العنف، ويعرف العنف النوعي بأنه كل فعل عنيف تدفع إليه عصبية الجنس، ويترتب عليه أو يرجح أن يترتب عليه أذى أو معاناة للمرأة، سواء كان من الناحية الجسدية أو الجنسية أو النفسية، بما في ذلك التهديد بأفعال من هذا القبيل، أو القسر أو الحرمان التعسفي من الحرية، سواء كان ذلك في الحياة الخاصة أو العامة، وتهتم الحالات الدراسية بالعنف المبني على النوع بشكل خاص<sup>1</sup>.

بعيدا عن لغة الأرقام، التي يشوبها اختلاف النسب وتباينها باختلاف ظروف البحث وفتراته، والعينات المنتقاة وتمثيليتها الإحصائية، فإن الأكيد هو أن العنف ضد النساء أصبح حقيقة سوسولوجية لا غبار عليها، وأن الإطار الأكثر تجليا لممارسته هو الإطار الزوجي الذي يتميز بكونه صعب الرصد والمراقبة، لكن الحساسية المتنامية التي بدأنا نلمسها في السنوات الأخيرة تجاه قضايا التمييز والعنف ضد النساء، ستدفع لا محالة باتجاه تعميق الوعي بضرورة مكافحته، سواء على الصعيد الرسمي أو الشعبي، وسواء من خلال القانون أو التنظيم الاجتماعي أو منظومة القيم والمواقف والسلوكيات<sup>2</sup>.

<sup>1</sup>- جين بيلينجر: التحرش والعنف ضد النساء والرجال في عالم العمل من منظور النقابات العمالية وعملها في هذا المجال، منظمة العمل الدولية (جنيف)، النسخة الأولى 2017، ص. 30.

<sup>2</sup>- عصام عدوني: مرجع سابق، ص ص. 79-80.

## المطلب الثاني: آفاق ميزانية النوع الاجتماعي

سيتناول هذا المطلب الحديث عن الآفاق المفتوحة أمام ميزانية النوع الاجتماعي، سواء على المستوى الاقتصادي (الفرع الأول)، أو الاجتماعي (الفرع الثاني).

### الفرع الأول: آفاق ميزانية النوع الاجتماعي على المستوى الاقتصادي

حقق المغرب تقدما كبيرا في مسار إدماج مقاربة النوع الاجتماعي بالميزانية، ولازال الطريق طويلا أمام التجربة المغربية لتحقيق مستوى أفضل من النجاح، كما أنه لاتزال هناك العديد من الآفاق الواعدة المفتوحة التي ينبغي للمغرب بلوغها، سيسرد هذا الفرع أهم آفاق ميزانية النوع الاجتماعي المرتبطة بالأجور (الفقرة الأولى)، وبتحسين ظروف عمل المرأة (الفقرة الثانية).

#### الفقرة الأولى: آفاق ميزانية النوع الاجتماعي على مستوى الأجور

في مجال العمل، وبشكل عام، انتقلت كتلة الأجور بين سنتي 2008 و2016 من 75.4 إلى 120 مليار درهم، وهو ما شكل ارتفاعا من 11.38 إلى 11.84 بالمائة من الناتج الداخلي الخام، وأظهرت الأرقام المتعلقة بالفترة 2017-2020، أن كتلة الأجور إستمرت في الارتفاع على افتراض نسبة نمو اقتصادي في حدود 3.6 في المائة، حيث أن نسبة كتلة الأجور من الناتج الداخلي الخام انتقلت من 11.84 بالمائة سنة 2016، إلى 12 بالمائة سنة 2018، قبل أن تشرع في الانخفاض انطلاقا من سنة 2019، لتصل إلى 11.5 بالمائة سنة 2020، وللإشارة فإن تغير هذه النسب يظل رهينا بالتطبيق الصارم للإجراءات المتخذة بهدف التحكم في الأجور، بصرف النظر عن احتمالات وقوع أحداث استثنائية قد تقتضي اللجوء إلى توظيفات بأعداد كبيرة، أو إلى زيادات في الأجور<sup>1</sup> كما حدث سنة 2011.

حسب هيئة الأمم المتحدة للمرأة، يعمل الرجال والنساء في قطاعات مختلفة دون تمتعهما بالمساواة في الأجور وظروف العمل، إذ توجد فجوات كبيرة في الأجور بين الرجال والنساء الذين يؤدون العمل ذاته في غالبية المهن، وهن أكثر حضورا في الوظائف منخفضة الأجر والمفتقرة إلى الأمان وتمدنية المنزلة، كما تؤدي النساء في بلدان كثيرة (منها المغرب)، عملا غير مدفوع الأجر

<sup>1</sup>- وقد يحدث العكس فنقل نسبة التوظيفات، أو يكون هناك اقتطاعات في الأجور كما حدث خلال سنة 2020 بسبب التداعيات السلبية لجائحة كورونا على الاقتصاد، وهنا تبقى النساء الطرف الأكثر تضررا من هذه الظروف.

<sup>2</sup>- المجلس الأعلى للحسابات: تقرير حول نظام الوظيفة العمومية - خلاصة، أكتوبر 2017، ص. 3.

يساوي على الأقل مثلي ما يقوم به الرجل<sup>1</sup>، لذا من الآفاق المفتوحة أمام ميزانية النوع الاجتماعي في هذا المجال، القيام بتخصيص تعويضات مالية تتناسب مع ما تقوم به النساء من أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر.

وفي حالة جمع النساء بين العمل مدفوع الأجر والعمل غير مدفوع الأجر، تكون النتيجة أنهن يعملن لساعات أطول من الرجال، وبالنظر للتباين الملحوظ على مستوى الزمن الفعلي للعمل الإداري داخل مختلف الإدارات العمومية<sup>2</sup>، فمن الضروري وضع آليات تهدف إلى تحقيق الإنصاف والمساواة بين الجنسين خلال أوقات العمل، وهذا الأمر لا يحقق بوضع قوانين محايدة فقط، وبما أن الإطار القانوني والمؤسسي للوظيفة العمومية، يقوم على الحياد الجنساني، فهو بذلك لا يراعي الاختلافات الموجودة بين المرأة والرجل على مستوى الوظيفة العمومية وعدم تكافؤ الفرص، ولا يأخذ في الاعتبار مبدأ المناصفة والمساواة بين الجنسين.

فطبقاً للأحكام الدستورية، المنظومة القانونية القائمة على الحياد يجب أن يعاد فيها النظر، على اعتبار أن هذا الحياد يكتنفه ضمناً بعض أشكال التمييز بين النساء والرجال، عند سن القوانين والتنظيمات الضابطة للوظيفة العمومية بالمغرب<sup>3</sup>، بالتالي، إضافة إلى تحديد ساعات العمل اللازمة من أجل تحقيق هذه الغاية، ثم تعزيز وضع المرأة في مناصب المسؤولية والقيادة، هناك حاجة ملحة إلى تبني ميزانية النوع لتغطية تدابير من شأنها أن تساعد على التوفيق بين العمل والحياة الخاصة، مع تشجيع إجراءات الحوافز والدعم للنساء.

## الفقرة الثانية: آفاق ميزانية النوع في إطار تحسين ظروف عمل النساء

تعد درجة إدراج بعد النوع الاجتماعي في الميزانية، معيار أساسي لتقييم السياسات العمومية من حيث تحقيق المساواة والإنصاف، والتي تشكل ركائز أساسية للحدثة والديمقراطية والنجاحة في خدمة المواطنة الحقة والتشاركية، لكافة الفئات الاجتماعية، ولتحقيق نتائج مهمة في هذا المجال، لا بد من رفع العديد من التحديات المطروحة أمام ميزانية النوع الاجتماعي بالمغرب، كما أن تعزيز هذه المقاربة يتطلب انخراطاً واسعاً لكل من القطاعات الوزارية والبرلمانيين والفاعلين في المجتمع المدني<sup>4</sup>.

1- منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة: التعليم من أجل البشر والكوكب: خلق مستقبل مستدام للجميع، منشورات اليونسكو، 2016، ص. 69.

2- المجلس الأعلى للحسابات: تقرير حول نظام الوظيفة العمومية - خلاصة-، مرجع سابق، ص. 3.

3- وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية: مكانة المرأة الموظفة في مناصب المسؤولية بالإدارة العمومية بالمغرب، موجز تنفيذي، ص. 11.

4- وزارة تحديث القطاعات العامة: إدماج مبدأ المساواة بين الجنسين رافعة لتحديث الإدارة العمومية، لقاء دراسي منظم بمناسبة اليوم العالمي للمرأة بالمدرسة الوطنية للإدارة بالرباط، يوم 4 مارس 2010، ص. 47.

مقاربة النوع الاجتماعي في تدبير الميزانية، يشكل جزء لا يتجزأ من مجموعة متماسكة، لإدماج مقاربة تهدف إلى تحقيق العدالة والمساواة، بواسطة التنسيق بين السياسات العمومية والبرامج والميزانية، وبلا شك أن الوقوف على التقدم الحاصل في تفعيل الإستراتيجية الوطنية لإدماج مقاربة النوع الاجتماعي في السياسات والبرامج التنموية، يجب ألا يخفي عنا أن المصادقة عليها لم تتم إلا سنة 2005، وهي مدة غير كافية للقيام بتقييم شامل للمجهودات المبذولة في سبيل تطبيقها من قبل الجهات الحكومية المعنية بهذا الموضوع<sup>1</sup>.

من جهة أخرى، ستسمح مواصلة الإصلاحات بتعبئة الجهود لتتعدى حقل المالية العمومية إلى المجالات الأخرى خاصة في سياسات اللاتمرکز، وسيتمكن ذلك من فتح آفاق جديدة للحرية والعمل من أجل المساواة والإنصاف، والتي ستعزز من خلال التقييم المستمر، بالإنجازات على أرض الواقع والكفيلة بإدخال التعديلات كلما استدعت الضرورة لاستمرارية الإصلاحات وتطوير الديمقراطية، وتفرض النتائج التي وصل إليها المغرب في مجال ميزانية النوع، مسؤولية جسيمة تتعلق بضرورة مواصلة الجهود وتوفير الوسائل الكفيلة بترسيخ مقاربة النوع بالميزانية وصولاً إلى النتائج المرغوبة في مجال التنمية البشرية<sup>2</sup>، وضمان توزيع أمثل للموارد المتاحة.

من أهم الآفاق المستقبلية المفتوحة أمام ميزانية النوع الاجتماعي والتي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار عند قيام القطاعات الوزارية المختلفة بوضع سياساتها وبرامجها المراعية لمنظور النوع الاجتماعي، هو وضع إجراءات تمكن من التوفيق بين حياة الموظفات الشخصية والعملية، من بين هذه الإجراءات، إنشاء دور حضانة ذات جودة مفتوحة في وجه جميع النساء العاملات<sup>3</sup>، ومن أجل إنشاء دور حضانة بوزارة ما، من الضروري إنجاز دراسة لحاجيات الوزارة المعنية قبل انطلاق المشروع، من أجل تسليط الضوء على وجود حاجة حقيقية تستدعي توفر بنية جديدة داخل الوزارة، ومجموعة من الإجراءات التي ستكلف الوزارة المعنية بالمشروع فتح اعتمادات مالية إضافية تدرج في خانة ميزانية النوع الاجتماعي الخاص بها.

تبقى المقترحات المعروضة من أجل توسيع آفاق تمكين المرأة اقتصادياً، مجالاً واسعاً يحتمل العديد من الأفكار والتدابير المساعدة على تحقيق هذا الهدف، لكن من الحكمة الاقتصار على ذكر جزء منها فقط، وهو الجزء الذي يراعي القدرة المالية للدولة على تبني هذه المقترحات، وتفعيلها على أرض الواقع في شكل برامج ومشاريع، وسياق رسم الآفاق المستقبلية لميزانية النوع الاجتماعي على المستوى

<sup>1</sup> - أنس سعدون: واقع المرأة من خلال مؤتمرات الأمم المتحدة - إعلان بكين نموذجاً، مرجع سابق، ص. 155.  
<sup>2</sup> - وزارة تحديث القطاعات العامة: إدماج مبدأ المساواة بين الجنسين رافعة لتحديث الإدارة العمومية، مرجع سابق، ص. 48.  
<sup>3</sup> - وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية: دفتر تحملات إقامة دور حضانة بالقطاعات الحكومية على المستويين المركزي والجهوي، ص. 12.

الاقتصادي، يمكن اقتراح بعض المقترحات الممكن تفعيلها عبر فترات تقصر وتطول، وهذا ما سيوضحه الجدول التالي:

#### الجدول رقم 24: تطوير وضعية المرأة في مجال العمل

المحور	التدابير	المدى القصير	المدى المتوسط
مراجعة السياق القانوني والمؤسسي	التنصيب على المقتضيات التي تأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات المحددة للنساء في إجراءات الحركة الانتقالية وإعادة الانتشار من خلال تنظيم مشاورات في الإدارات مع الموظفات لتحديد التدابير اللازمة، على سبيل المثال: احترام الحاجيات الخاصة للنساء - تبني جدولة مرنة من خلال تدابير مقننة باعتماد ترتيبات مؤقتة لساعات الدوام الإداري في حالات معينة ولفترة زمنية محددة.	X	
	- تمتيع المرأة بتحفيز أو مكافأة عن كل طفل لصالح الأمهات من النساء لتعويضهن عن التفاوت الذي قد يعاني منه مسارهن الوظيفي من جراء واجب الأمومة.		X
	- اعتماد إجراءات وتدابير من قبيل: + مواقيت للدوام الإداري منظمة ومقننة، تحتمل بعض المرونة في		

X		ترتيب الجدول الزمني الشخصي. +تطوير الخدمات العمومية لرعاية الطفولة المبكرة والنقل المدرسي والمقاصف في المدارس والثانويات لفائدة أبناء الموظفين.	<b>الشخصية.</b>
	X	- دورات تدريبية وتعزيز نماذج النجاح النسائية، وإبراز المرأة في مناصب المسؤولية لتحفيز النساء الأخريات في الوظيفة العمومية.	<b>تعزيز آليات التشجيع والمواكبة.</b>
X		- تنظيم دورات تكوينية تهدف إلى تطوير المهارات الذاتية من أجل دعم النساء لاستيعاب مناخ تولي المسؤولية بشكل أفضل. -تنظيم دورات تكوينية تهدف لمواكبة المرحلة الانتقالية وإدارة التغيير نحو ممارسة مسؤوليات إدارية جديدة.	<b>تعزيز روح القيادة لدى المرأة</b>

المصدر: وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية: مكانة المرأة الموظفة في مناصب المسؤولية بالإدارة العمومية بالمغرب، موجز تنفيذي، مرجع سابق، ص ص. 15-16.

نستنتج من الجدول أعلاه أنه لتحقيق المساواة والإنصاف على مستوى الحياة الاقتصادية أو العملية للمرأة لا بد من وضع مجموعة من التدابير الاحترازية من طرف الدولة وكل الجهات المسؤولة، مثل تعزيز روح القيادة لدى المرأة عن طريق دورات تدريبية وتكوينية، وتشجيعها ومواكبتها عن طريق إصلاحات قانونية تراعي التوفيق بين حياتها الشخصية والعملية، ولتحقيق كل ما سبق لا بد أن يتم تخصيص اعتمادات مالية تخرج هذه الاقتراحات والحلول إلى أرض الواقع مما يفتح تحديات مستقبلية أمام ميزانية النوع الاجتماعي في هذا القطاع.

## الفرع الثاني: آفاق ميزانية النوع الاجتماعي على المستوى الاجتماعي

لن تتحقق التنمية الاجتماعية الشاملة عن طريق التدخلات في قطاع واحد فقط، فمثلا لا يمكن حدوث تغيير مستدام في السلوك المتصل بالصحة، دون القيام بإصلاحات في قطاع التعليم، فالأمر يحتاج إلى إصلاحات مترابطة على مستوى عدة قطاعات لتحقيق التنمية الاجتماعية، فالتصدي للتحديات الاجتماعية، يحتاج إلى ما هو أكثر من مجرد تدخلات تركز على قطاع واحد، كذلك فالتقدم في التكافؤ بين الجنسين في التعليم لن يترجم إلى مساواة بين الجنسين بشكل تلقائي، بل يستدعي الأمر تدخلات أوسع وسياسات تدمج بين التعليم والأفعال الأخرى، كتغيير التشريعات والسياسات المرتبطة بالمجال<sup>1</sup>، وعليه سيتطرق هذا الفرع إلى أهم الآفاق المستقبلية لميزانية النوع الاجتماعي في مجال التعليم (الفقرة الأولى) والصحة (الفقرة الثانية).

### الفقرة الأولى: آفاق ميزانية النوع الاجتماعي على مستوى قطاع التعليم

يتطلب تحقيق المساواة في مجال التعليم بكل مستوياته، دمج الخطط والإجراءات، كما يتعين على القطاعات المتنوعة والمستويات الحكومية المختلفة والأطراف الفعالة في الدولة العمل سويا على ذلك، ويعد تحديد القدرات البشرية والمؤسسات الفعالة والإرادة السياسية، والتمويل الكافي، عوامل ضرورية لنجاح التجربة، فلا يمكن تنفيذ أي خطة أو إستراتيجية دون توفر موارد مالية كافية، ولعل هذا هو السبب الرئيسي وراء عدم إحراز تقدم كاف في مجال الإنصاف والمساواة داخل قطاع التعليم، خلال العشر سنوات الأخيرة، حيث تؤكد الدراسات على ضرورة استثمار ما بين 1.5% و2.5% من إجمالي الناتج المحلي العالمي سنويا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول سنة 2030.

بالتالي يجب أن يكون تمويل قطاع التعليم كافيا مع إمكانية التنبؤ به مستقبلا، لضمان توفير تعليم ذي نوعية جيدة خصوصا للفئات الهشة، وهناك العديد من المناهج المتبعة لتقدير التكلفة المطلوبة لتحقيق المساواة في القطاع، وللرفع من مستوى هذا التمويل يفضل اللجوء إلى أسلوب الشراكات، والجمع بين المنح والقروض لتمويل المستويات العليا من التعليم، زيادة على آليات المعونة متعددة الأطراف والمشاركة مع القطاع الخاص، وتعبئة الموارد المحلية بشكل أفضل، عن طريق تحسين المعرفة بالنظم الضريبية، بالإضافة إلى ضرورة تحديد التمويل اللازم لبدء المشروع بدقة، وضمان التزام جهات التمويل حتى لا يتعثر العمل أثناء التنفيذ.

1- منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة: مرجع سابق، ص. 87.

وفي سياق اقتصادي واجتماعي لم يكن موافيا على الدوام، نجح المغرب في إدخال إصلاحات كبرى على نظام التعليم والتكوين كجزء من إستراتيجية وطنية وامتثالاً للالتزامات الدولية<sup>1</sup> حول المساواة، من خلال ميزانية النوع الاجتماعي التي يتجلى هدفها الأساسي في وضع سياسة تعليمية تضمن خلق مدرسة حديثة، ذات جودة ومتاحة للجميع، وما زالت هناك مجموعة من الآفاق المفتوحة أمام ميزانية النوع الاجتماعي في قطاع التعليم بجميع مستوياته، ومقترحات يؤدي أخذها بعين الاعتبار مستقبلاً، الزيادة من فعالية هاته الميزانية، ويمكن إجمال هذه المقترحات في الآتي<sup>2</sup>:

- التزام قوي من أجل إعادة تركيز الجهود على تأهيل المدرسة العمومية، من أجل الارتقاء بها وجعلها فضاء لتلقي تعليم جيد ووسطاً للتمازج الاجتماعي، ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى تفادي استمرار تعميق الهوة بين القطاع العمومي والقطاع الخاص، التي بدأت تتسع تدريجياً داخل المجتمع المغربي، مهددة بخلق المزيد من الفوارق الاجتماعية.
- إقامة توازن بين المعارف وبين مهارات تنمية الشخصية على مستوى محتوى البرامج في المدارس العمومية، من أجل تمكين جميع التلاميذ/الطلبة من المؤهلات المعرفية نفسها، بصرف النظر عن وسطهم وانتماءهم الاجتماعي، وهذا كفيل بالمساهمة في ضمان تكافؤ الفرص في سوق الشغل، وفي الرفع من نجاعة الارتقاء الاجتماعي بواسطة التعلم بالنسبة للفئات الاجتماعية الهشة.
- ضمان ولوجية أوسع إلى المدرسة لفائدة الفئات الأكثر هشاشة، وخاصة الأطفال في وضعية إعاقة.
- مساندة التحاق النساء والفتيات ببرامج محو الأمية والإلمام بالحساب، إذ تبلغ النسبة المئوية للأمية نحو 60% بين الإناث مقارنة بنحو 39% في المائة بين الذكور، فالاستثمار في برامج محو الأمية التي تستهدف النساء والفتيات عامل مهم لتحسين أوضاعهن ومساهمتهن في التنمية المجتمعية.
- تشجيع التحاق النساء والفتيات بمجالات الدراسة غير التقليدية، في التعليم الجامعي والعالي، التي عادة ما يهيمن عليها الرجال، فمن المعروف أن الفجوات في التعليم تظل أوسع في البلدان الأقل نمواً، وتظل إمكانية حصول المرأة على فرص عمل مربح، مقيدة بفعل ازدياد نسبتهن في مجالات التعليم المؤنثة تقليدياً، وتدني نسبتهن في المجالات التي يغلب عليها الطابع الفني والحرفي، بالتالي سيزيد تشجيع النساء على الالتحاق بمجالات الدراسة غير التقليدية (تكنولوجية

<sup>1</sup>- Ministère de l'Éducation Nationale et de la Formation Professionnel: Rapport National EPT, 2012, p. 135.

<sup>2</sup>- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي: التقرير السنوي حول الفوارق الاجتماعية والمجالية، 2017، ص. 134.

المعلومات والاتصال، الهندسة، الرياضيات، إلخ...) سيؤدي إلى توسيع الخيارات المفتوحة أمامهن ورفع معدلات توظيفهن.

- من المهم أن تشمل صياغة استراتيجيات التعليم الوطنية، على تدابير خاصة لضمان قدرة الفتيات على الالتحاق بالدراسة والاستمرار فيها، ومن هذا ضمان وجود مدارس كافية في مختلف المناطق، لعدم اضطرار الفتيات إلى قطع مسافات بعيدة للوصول إلى المدرسة<sup>1</sup>، ويمكن أن تدمر رداءة نوعية الهواء أو سوء الأحوال الجوية المدارس أو تجبرها على الإغلاق أو جعل عميلة التعلم تكاد تكون مستحيلة<sup>2</sup>، لهذا من الضروري أن يتم الأخذ بعين الاعتبار لهذه الظروف، عند وضع الميزانية التي ستمول برنامج معين في منطقة معينة.
- الاستثمار في التعليم الابتدائي وخدمات الطفولة المبكرة، وخدمات ما قبل المدرسة جيدة النوعية، فناطق وجود خدمات التعليم وخدمات ما قبل المدرسة في المنطقة بحاجة إلى توسيع وترقية من أجل تحسين معدلات الاستباق في المدرسة، خاصة بالنسبة للفتيات والفئات المهمشة، والاهتمام بالتعليم الابتدائي وتوفير سنة واحدة على الأقل من برامج الطفولة جيدة النوعية، في مرحلة ما قبل المدرسة خصوصاً الفئة الأشد تهمةيشاء، سيحسن الخبرة التعليمية ويضمن الإنصاف.
- محاربة وتغيير الصورة النمطية داخل المجتمع عن النساء من خلال المناهج التعليمية، وإدماج فلسفة المناصفة وقيم المساواة في المقررات والمناهج التعليمية، وإدماج فلسفة المناصفة وقيم المساواة في المقررات والمناهج التعليمية والتربوية بكل مستويات التعليم بما يضمن تصحيح وتقويم الثقافة الاجتماعية التي تقسم الفاعلية: المرأة البيت/ والرجل المجال العام.
- وضع برامج لإقرار تكافؤ الفرص بين النوع الاجتماعي في المناصب والمسؤوليات التربوية والتعليمية، في كل الإدارات العمومية ذات الصلة بالتربية والتعليم.
- توفير فرص متكافئة للمرأة في التعليم والتدريب والتأهيل والعمل والترقي، بما يمكن من التخلص من الموروث الاجتماعي المتخلف، وزيادة قناعة المجتمع بدور المرأة.
- مراعاة إعطاء الأولوية لإنهاء المشروعات الجاري العمل بها، قبل البدء في مشروعات جديدة، وذلك للتأكيد على انتهاء المشروعات واستفادة المجتمع من الخدمة المقدمة<sup>3</sup>.
- أولت الحكومة عناية خاصة لقضية التربية والتعليم لفائدة الأشخاص المعاقين، ويعتبر التكوين لبنة أساسية لإدماج هذه الفئة، لهذا فمن المهم فتح المزيد من مراكز التكوين المهني التابعة لقطاعات التكوين المهني، في وجه الأشخاص الراغبين في ذلك، إضافة إلى تشديد

1- منظمة المرأة العربية: منهاج عمل لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 للمرأة في المنطقة العربية، هيئة الأمم المتحدة (القاهرة- مصر)، 2015، ص. 15.

2- منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة: مرجع سابق، ص. 162.

3- نجلاء محمد العدلي: مرجع سابق، ص. 109.

عناية الجماعات المحلية وفتحها المزيد من المخصصات المالية بغية إحداث المزيد من مراكز التكوين الخاص بالفتيات المعاقات ذهنياً، وتجهيزها بالمعدات اللازمة للتكوين والدعم التقني، هذا بالإضافة إلى توسيع مثل هذا التعاون مع جماعات أخرى.

## الفقرة الثانية: آفاق ميزانية النوع الاجتماعي في قطاع الصحة

بعيدا عن جانب التعليم، يشكل غياب نظام كامل وفعال للحماية الاجتماعية في الميدان الصحي، عاملا يكرس المزيد من الفوارق الاجتماعية ويحد من المساواة، لهذا فإحداث نظام عام ومجاني للتغطية الصحية للنساء، يعتبر آلية مهمة من شأنها مواجهة مظهر من مظاهر الفقر. ولتحقيق المساواة الصحية لا بد من تقديم خدمات طبية نوعية موزعة توزيعا متكافئا على سائر أرجاء التراب الوطني، فضلا عن ضمان الاستفادة من هذه الخدمات لفائدة جميع الشرائح الاجتماعية عن طريق التكفل الجماعي والتضامني بالنفقات الصحية.

إن التغطية الصحية جزء لا يتجزأ من مكونات الأمن الاجتماعي، فالغاية منها توفير نظام صحي ناجع وفعال وصامد أمام المتطلبات الصحية للمواطنين، والمساهمة في مقاومة الأمراض الخطيرة والأوبئة، وتعتبر التغطية الصحية إحدى الركائز الأساسية للنهوض بقطاع الصحة، بالإضافة إلى توفر الموارد البشرية على مؤهلات من قبيل التكوين الأساسي الجيد والمستمر، وتوظيف وتحفيز العدد اللازم من الأطر الصحية، وإعادة تأهيل المستشفيات، ستمكن التغطية الصحية لا محالة من تمويل وأداء تكاليف العلاج للنساء في حالة صعوبة، والتي أصبحت باهظة الثمن<sup>1</sup>، ويجب أن يتم دفع مصاريف هذه التغطية من ميزانية النوع الخاصة بقطاع الصحة.

ومن هذا المنطلق تتلخص أهم النقاط التي تشكل آفاقا مستقبلية أمام ميزانية النوع الاجتماعي في علاقة بالمجال الصحي في الآتي:

- الحفاظ على حقوق التغطية الصحية بالنسبة للنساء اللواتي يحملن مسؤولية رعاية الأطفال بعد حل العلاقة الزوجية.
- توفير التغطية الصحية العامة للنساء والفتيات، بما في ذلك مجانية خدمات الصحة الإنجابية والأدوية للنساء طيلة مدة التشافي، خاصة اللواتي يعشن في المناطق الريفية والنائية<sup>2</sup>، والغرض

<sup>1</sup>- هناك دول تعتمد على تمويل صندوق التغطية الصحية من خلال مداخل الضرائب، وأخرى تعتمد على الاقتطاع من أجور المستخدمين والموظفين، لكن النمط الأخير لا يمكن استعماله لتوفير تغطية شاملة لكل فئات المجتمع، العاملة وغير العاملة، لذلك فإن قيام المغرب بالمزج بين النمطين يمكنه أن يفتح آفاق كبيرة للمساواة المجتمعية.

<sup>2</sup>- منظمة المرأة العربية: منهاج عمل لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 للمرأة في المنطقة العربية، مرجع سابق، ص. 13

من التغطية الصحية الشاملة ضمان استفادة الجميع من الخدمات الصحية التي يحتاجون إليها دون السقوط في براثن الإفلاس والفقر، وتتخذ التغطية الصحية الشاملة بوصفها سلبية" الصحة للجميع" نظرة واسعة إزاء الخدمات اللازمة للإنسان لينعم بالصحة والرفاه<sup>1</sup>.

• زيادة استقطاب الدعم الخارجي للصحة: يعتمد نظام التغطية الصحية في تمويله على مصادر متنوعة، وبالأساس على موارد عمومية، لهذا لن يتمكن المغرب ولو بعد سنوات مقبلة، من تمويل نظام يتيح تغطية صحية شاملة وممولة من مواردها الداخلية، وحتى يتاح للمغرب النهوض بوثيرة أسرع، ينبغي على الشركاء الخارجيين زيادة مساهماتهم للوفاء بالتزاماتهم الدولية التي سبق التعهد بها، وهذا العمل وحده يمكن أن يسد تقريبا كل الفجوة التمويلية للبلد، ويمكن سد الخصاص بالمعاونات الإنمائية الرسمية التقليدية من مصادر تمويل ابتكارية، وجدير بالذكر أن كثيرا من الآليات التمويلية الابتكارية، لا تتطلب توافق الآراء دوليا، فلو أن كل بلد من البلدان ذات الدخل المرتفع، أدخل خيارا واحدا للدعم، لأمكن جمع أموال إضافية بمعدلات هائلة لدعم تحرك أكثر سرعة تجاه التغطية الصحية الشاملة<sup>2</sup>.

• توفير الدعم الكافي لتقليص وفيات الأطفال خاصة في المجال القروي، إذ ينبغي للمغرب أن يعتمد استثمارات هامة لتحقيق هذا الهدف في أفق 2030<sup>3</sup>:

1) دعم المكون المرتبط بمرحلة ما قبل الولادة في برنامج أمومة بدون مخاطر، مع إحداث وحدات جهوية لطب المواليد.

2) تحسن تدبير الموارد البشرية، وتوحيد العلاجات المقدمة للأطفال سواء على مستوى الخدمات المتنقلة أو في الوسط الاستشفائي، بالأخص المواليد الجدد.

3) توسيع التغطية الصحية في الوسط القروي، وتحسين استمرارية العلاجات مع مؤسسة نظام مرجعي.

• تقديم المزيد من الدعم لتحسين صحة الأمومة:

1) تأهيل العدة التقنية للرفع من جودة العلاجات المستعجلة المرتبطة بالتوليد، إضافة إلى دعم البحث العلمي الميداني، وتوفير الأدوية الأساسية بالمراكز العلاجية التي تقدم خدمات صحة الأم والطفل وتحسين وسائل النقل.

1 - منظمة الصحة العالمية: التقرير الخاص بالصحة في العالم: بحوث التغطية الصحية الشاملة، 2013، ص. 25.  
2 - منظمة الصحة العالمية: التقرير الخاص بالصحة في العالم: تمويل النظم الصحية السبيل إلى التغطية الشاملة، 2010، ص. 28.  
3 - المندوبية السامية للتخطيط: التقرير الوطني لأهداف الألفية من أجل التنمية، شتنبر 2007، ص. 36.

2) الزيادة من عدد دور الولادة بالمجال القروي، مع الأخذ بعين الاعتبار إنشاءها في مناطق قريبة من الساكنة، لتسهيل عملية الوصول إليها من قبل النساء الحوامل، خاصة اللواتي يكن في حالات ولادة خطيرة يتعرضن على إثرها للوفاة.

3) الاستمرار في دعم الموارد البشرية من حيث العدد والتخصص (أخصائية في التوليد والإنعاش وطب الأطفال، والمولدرات والممرضات وأخصائيي التخدير)، ففي الوقت الحالي تعاني مراكز الصحة العمومية من نقص مزمن في الموارد البشرية، وهي وضعية قد يزيد من خطورتها أحيانا عزوف بعض الموظفين عن الاستقرار في القرى البعيدة جدا عن المراكز الحضرية للمنطقة<sup>1</sup>، لهذا وجب على قطاع الصحة بالمغرب، القيام بمبادرات عديدة للحد من هذه الظاهرة، وذلك بتخصيص تحفيزات مالية أو تعويضات شهرية، تضاف إلى الدخل الشهري لكل الأطر الطبية أو الإدارية المعينة في تلك المناطق، فتوفر الموارد البشرية الكافية بالإضافة إلى المراكز الصحية، أمران مترابطان إذا أردنا أن تكون البرامج الممولة في إطار مقارنة النوع الاجتماعي في المجال الصحي، ذات مردودية حسنة وتحقق النتائج المرجوة، خاصة في المجال القروي حيث تلعب المرأة دورا هاما في التنمية المحلية وفي المجتمع.

4) تمويل حملات التوعية في المجال الحضري والقروي للتحسيس بالمخاطر المرتبطة بالحمل والولادة.

5) تخصيص حوافز معنوية ومادية للأطباء المعيّنين في المناطق النائية، من شأنه تشجيع العاملين في مجال الصحة على البقاء لفترة أطول في هذه المناطق<sup>2</sup>.

6) كما أنه من المهم أيضا تحقيق توازن بين القطاع العام والقطاع الخاص والقطاع التعاضدي، من أجل المساهمة في المراقبة والتمويل، وفي توفير الأجهزة الصحية في المناطق النائية، الأمر الذي سيساعد على الحد من التفاوت بين المناطق وتحسين الولوج إلى العلاجات الطبية في الوسط القروي، والتخفيف من الضغط الموجود على ميزانية النوع المخصصة لهذا القطاع.

7) تبقى مشكلة التقائية التدخلات في مجال الصحة مع باقي السياسات القطاعية الأخرى مطروحة دائما<sup>3</sup>، لذلك فإن التنسيق الفعلي بين وزارة الصحة والقطاعات الحكومية الأخرى والمبادرة الوطنية

<sup>1</sup> - المرصد الوطني للتنمية البشرية: دراسة حول الفوارق في الاستفادة من الرعاية الطبية بالمغرب دراسة الحالات- تقرير موجز، عدم ذكر السنة، ص. 3.

<sup>2</sup> - المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي: تنمية العالم القروي التحديات والآفاق، إحالة ذاتية رقم 2017/29، ص. 44.

<sup>3</sup> - نفس المرجع، ص. 45.

للتنمية البشرية، كفيل بضمان استدامة التجهيزات المنجزة، فضلا على أن تعزيز التعاون الدولي لا يمكنه إلا أن يساعد على تحسين الجوانب التقنية وتبادل التجارب الناجحة.

في إطار المقاربة المجالية، تعاني ساكنة العالم القروي بشكل كبير من عدم تطبيق نظام المداومة بالمؤسسات الصحية القروية، إذ يجد المريض نفسه أمام خيارين، إما الانتظار ليوم غد أو الذهاب للمستشفى الإقليمي الذي غالبا ما يبعد بكيلومترات عديدة، ويضاف إلى إشكالية البعد الجغرافي وقساوة المناخ، مشكلة أخرى تؤرق سكان البوادي، ويتعلق الأمر بعدم وجود أطباء أخصائيين في المراكز الصحية وغياب وسائل النقل<sup>1</sup>، لذا يبقى من المهم جدا السعي لتجاوز هذه التحديات من أجل خلق نوع من المساواة والعدل بين المجالين الحضري والقروي.

دعم النساء والأطفال ضحايا التعنيف الجنسي والجسدي والنفسي، والاعتناء بالأشخاص المسنين وذلك عن طريق:

- اعتماد وسيلة لتتبع الإجراءات الخاصة بتشجيع وحماية الحق في الولوج الشامل والعادل للصحة خاصة لفئات محددة: كالنساء والأطفال في ظروف صعبة والمسنين وذوي الاحتياجات الخاصة.
- تعزيز الموارد الطبية المتخصصة في طب الشيخوخة، وإنشاء مصالح متخصصة في هذا التخصص ضمن شبكة المستشفيات الجامعية الإقليمية.
- تعزيز الحق في الرعاية الصحية للأطفال المتخلى عنهم أو الأطفال في وضعية صعبة، وإنشاء وحدات طبية تراعي عامل القرب للأطفال المتخلى عنهم أو ذوو إعاقات عقلية بالتنسيق مع المؤسسات الاجتماعية.
- توفير الضمان الاجتماعي والتغطية الصحية الشاملة للأشخاص المعاقين.

<sup>1</sup> - وزارة الصحة: التقرير العام حول إنتظارات الصحة، مرجع سابق، ص. 20.

## خاتمة الفصل الثاني

قد مكن التطور التدريجي لتجربة الميزانية المراجعة للنوع الاجتماعي، على مدى السنوات الأخيرة، من إنتاج سيل من المعارف والآليات اللازمة لتقييم مدى نجاح هذه التجربة والوثيرة التي تتطور بها. وهكذا، أصبحت التجربة المغربية في مجال ميزانية النوع الاجتماعي من التجارب الرائدة والتي حظيت باعتراف دولي متنامي، ويرجع ذلك لاستفادتها من التجارب التي سبقتها خاصة الأوروبية منها، وتعتبر التجربة الأسترالية الرائدة في هذا المجال، بمثابة مرجعية أساسية لكل التجارب اللاحقة، منها المغرب.

في السنوات الأخيرة، أصبحت التجربة المغربية في الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي، تجربة قائمة الذات، ينظر إليها كنموذج مرجعي، استلهمت منه بعض التجارب العربية عند بناء تجربتها الخاصة (كما هو الحال عند التجربة المصرية)، وهذا يعكس مدى التطور والنجاح الذي حققه المغرب في سياق إدماج مقارنة النوع الاجتماعي في المجال المالي.

وقد أدت منهجية المقارنة إلى تقييم المكتسبات وإبراز الفجوات التي تعوق تحقيق أهداف ميزانية النوع الاجتماعي بالمغرب، بغية إعادة بناء مسارات نمو شمولي أكثر عدلا وإنصافا، يمكن من تمتيع المواطنين والمواطنات بكافة حقوقهم وبشكل متساوي، وعلى الرغم من كل الإنجازات التي تحققت، لاسيما منذ إقرار دستور 2011، فإن الوضع المتعلق بالإنصاف والمساواة بين الجنسين مازال لا يرقى إلى المستوى المطلوب. ومع تباطئ ملحوظ في معدل مشاركة النساء وانخفاض معدل الشغل على الرغم من الجهود المبذولة إلى غاية الآن، لا تزال الفوارق قائمة ومن المرجح أن تتسع أكثر.

وهذا راجع لعدة تحديات اقتصادية واجتماعية وثقافية يتعين رفعها، لاسيما تلك المتعلقة بضعف ولوج المرأة إلى الفرص الاقتصادية، مما يؤدي إلى خسائر في نقاط النمو. ويظل معدل تأنيث مناصب المسؤولية منخفضا، حيث يبلغ حوالي 21 في المئة، وفقا لمرصد مقارنة النوع بالوظيفة العمومية سنة 2019، وحسب دراسة أجرتها مديرية الدراسات والتوقعات الاقتصادية، فإن المغرب لا يسجل فحسب تأخرا مقارنة بالمستويات العالمية لمشاركة المرأة ضمن الساكنة النشيطة، ولكنه يسجل أيضا اتجاها عكسيا، مع انخفاض في معدل النشاط، الذي انتقل من 30,4 في المئة في عام 2000 إلى 21,5 في المئة في عام 2019، ولكل هذه المعوقات المتنوعة يبقى المغرب ملزما بوضع مقترحات وحلول إصلاحية لتجاوز الوضع.

## خاتمة القسم الثاني

بما أن التمييز بين الجنسين لازال سائدا في مختلف نواحي الحياة في العالم، رغم التقدم الذي تحقق في مجال المساواة بين الجنسين في العقود الأخيرة، فليس ثمة منطقة في العالم النامي تتمتع فيها النساء بالمساواة مع الرجال في مختلف الحقوق، فالفرق الجنسية أصبحت منتشرة في مجال الوصول إلى الموارد وإدارتها، وفي الفرص الاقتصادية وتوزيع الموارد المالية، وتحمل النساء التكلفة المباشرة لعدم المساواة لكن التكاليف بشكل غير مباشر تصيب المجتمع ككل، وبما أن ميزانية النوع الاجتماعي تعمل على القضاء على هذه الفروق فقد أصبحت متبناة بشكل مستمر من طرف القطاعات الحكومية.

وقد مكنت الجهود المبذولة من طرف مختلف الفاعلين في المغرب من ترسيخ مبادئ حقوق الإنسان وتقوية دعائم تنمية عادلة ومستدامة، وترسيخ مبادئ الإنصاف والمساواة بين الجنسين، والمساهمة في تقليص الفوارق الاجتماعية والولوج إلى مختلف الخدمات والمؤسسات، وتعكس الأوراش الوطنية التي تم إطلاقها خاصة خلال العشرية الأخيرة هذه الأولوية الوطنية، وتعتبر وزارة الصحة والتعليم والوظيفة العمومية ووزارة الأسرة والتضامن والتنمية الاجتماعية، من الوزارات التي كانت لها الريادة في إدماج منظور النوع الاجتماعي في ميزانياتها، على اعتبار أنها قطاعات تغطي كل مجالات الحياة (الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية والسياسية).

ونظرا للأهمية الاجتماعية التي يحتلها مجال الصحة ومجال التعليم بالمغرب، فقد كانت هذه الوزارات من الوزارات السباقة لتبني ميزانية النوع الاجتماعي والاشتغال بها منذ بداية المرحلة التجريبية الأولى لها، وذلك بهدف الرفع من درجة التنمية عن طريق تفعيل المساواة، وتقليل نسبة الفقر والأمية وتحسين مؤشرات الصحة، بالالتفات للفئات المهمشة التي تجد صعوبة في الحصول على الخدمات الصحية أو تلك التي لا يتم أخذها بعين الاعتبار عند التخطيط والبرمجة، ليلتحق بعد ذلك قطاع الوظيفة العمومية والأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية، في المرحلة التجريبية الثانية لميزانية النوع الاجتماعي بالمغرب.

فبالرغم من المعوقات المتعددة التي يواجهها تطور ميزانية النوع بالمغرب، سواء الاقتصادية منها أو التقنية، أو تلك المتعلقة بالثقافة ونمط التفكير السائد والذي تعززه وسائل الإعلام، فقد تم تسجيل تقدم ملحوظ في مؤشرات المساواة والتكافؤ على مستوى مختلف الأصعدة، نتيجة لسياسة الدولة للحد من الفوارق والتمييزات الجنسية وتشجيع تمدرس الفتاة خاصة في القرى، فإذا أخذنا تطور البعد الاجتماعي

في تدبير الميزانية في قطاع التعليم نلاحظ الارتفاع المتزايد لمؤشرات التمدرس على المستوى الابتدائي والثانوي أيضا في صفوف الفتيات، بشكل متقارب مع المعدلات المسجلة لدى الذكور خلال العشرية الأخيرة، وذلك بسبب تكثيف إنشاء الداخليات ودور الطالبات ومنحهن الأولوية في الاستفادة من السكن.

## خاتمة عامة

تم من خلال هذا البحث، إعطاء صورة واضحة لحصيلة التجربة المغربية في مجال إصلاح الميزانية بإدماج منظور النوع الاجتماعي فيها، ثم توضيح هذه الصورة من زوايا مختلفة، لإزالة الغموض الذي مازال يكتنف هذا الموضوع، إضافة إلى المفاهيم الخاطئة التي تنتشر لدى جمهور عريض من القراء. هذه المقاربة استوجبت القيام بدراسة على مستوى البنية المعرفية والقانونية والمؤسسية لميزانية النوع الاجتماعي، قبل الانتقال إلى عرض نماذج تطبيقية على المستوى الوطني والمحلي من أجل تسهيل عملية تقييم التجربة المغربية في هذا المجال.

فمن المفاهيم الخاطئة والشائعة حول ميزانية النوع الاجتماعي، الاعتقاد بأنها تهدف إلى تقسيم الميزانية بشكل متساوي بين النساء والرجال، أو أنها تسعى إلى تفضيل النساء على الرجال عند الاستفادة منها، إلا أن المفهوم الشامل والعلمي لهذه الميزانية يعكس إستراتيجية تأخذ منظور النوع الاجتماعي بعين الاعتبار عند صياغة السياسات الوطنية، وعند رصد المخصصات المالية من طرف الجهات الحكومية، بما يضمن فعالية الإنفاق المبني على أساس النوع الاجتماعي، وتعزيز العدالة والإنصاف بين النساء والرجال بهدف الاستخدام الأمثل للموارد المالية، وتحقيق الكفاءة والفعالية في رصد المخصصات المالية والإنفاق.

فالميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي وسيلة فعالة لتقييم أداء الميزانية العامة، ومدى تلبية احتياجات المختلفة والأثر النهائي على كل من النساء والرجال، البنات والأولاد، مما يساهم في تحقيق العدالة والإنصاف عند تلبية احتياجات النوع الاجتماعي، تمر هذه الميزانية عموماً بثلاث مراحل أساسية، المرحلة الأولى يتم خلالها تحليل الميزانية من منظور النوع الاجتماعي، لتحديد ما إذا كانت تعزز تباينات وتفاوتات أساسها النوع الاجتماعي، وفي المرحلة الثانية يتم إعادة صياغة السياسات وكيفية توزيع الموارد بطريقة تنهي هذا التباين أو تقلل منه، ثم في المرحلة الثالثة، يتم العمل بشكل منهجي لتعميم تضمين منظور النوع في كل عمليات الميزانية.

تستند عملية إعداد ميزانية النوع الاجتماعي إلى منطق وفلسفة مغايرة يعبر عنها عادة بمنطق التحليل المبني على النوع الاجتماعي أو التحليل المجندر، باعتباره منطق وفلسفة نجدها في كافة مراحل دورة حياة الميزانية، من حيث الإعداد والتنفيذ والمتابعة والتقييم، يساهم في هذه العملية مجموعة من الجهات الفاعلة التي يختلف دورها ودرجة تدخلها، بين أدوار رئيسية لا غنى عنها وأدوار ثانوية تقييمية أو توجيهية، هذه الجهات الفاعلة لا يمكن حصرها فقط في الأجهزة والمؤسسات الوطنية، مثل الحكومة والبرلمان والمجتمع المدني، بل أيضاً في أجهزة دولية خارجية كالمؤسسات المالية الدولية.

وقد عمل هذا الإصلاح الميزانياتي على إدخال آليات جديدة للتدبير الميزانياتي، تتأسس على مقاربة الأهداف والنتائج، وقد تأثر هذا الإصلاح بالمناخ الاجتماعي والسياسي للدولة، والذي يروم

تحقيق المساواة بين الجنسين والاهتمام بوضعية المرأة، خاصة بعد التزامات المغرب الدولية في مجال حقوق الإنسان لضمان المساواة بين الجنسين، وتحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية من خلال مجموعة من المبادرات التنموية التي ساهمت في استحضار مقاربة النوع الاجتماعي عند برمجة الميزانية.

تاريخيا تم إطلاق المبادرة في 2002 في إطار الإصلاح المالي، ومنذ 2005 أصبح يتم إلحاق تقرير عن ميزانية النوع رفقة مشروع قانون المالية، وهو تقرير شمل بالتدريج جميع القطاعات الوزارية، وفي هذا الإطار ينص الفصل 19 من الدستور على أنه يتمتع الرجل والمرأة على قدم المساواة بالحقوق والحريات المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية الواردة في الدستور، وكذا الاتفاقيات والمواثيق الدولية، كما صادق عليها المغرب، وتفيد هذه المقتضيات تمتع النساء والرجال على قدم المساواة بالحقوق والمسؤوليات والفرص والإمكانيات، وهو ما يعتبر مكسبا حقيقيا في اتجاه تجسيده على أرض الواقع.

إضافة إلى الإطار القانوني الوطني لا يجب إهمال التشريع الدولي ودوره في التمهيد لإدماج ميزانية النوع الاجتماعي بالمغرب إلى غاية تأسيسها وبداية العمل بها، فقد دأب المغرب منذ حصوله على الاستقلال على الانخراط في المنظومة الكونية لحقوق الإنسان، وذلك بمصادقته وانضمامه للعديد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، مؤمنا بأن هذه المواثيق تعتبر مكسب ديمقراطي وحقوقى كبير له، باعتباره من البلدان التي تنشُد تحقيق ديمقراطية فعلية في كل المجالات.

كما جرى على المستوى المحلي سنة 2009 إدخال تعديلين هامين على الميثاق الجماعي، أولهما بلورة برامج جماعية للتنمية يجب أن تضع في حساباتها مقاربة النوع الاجتماعي، - يصف المخطط الجماعي لمدة ست سنوات (من منظور التنمية المستدامة وعلى أساس مسعى تشاركي يأخذ بعين الاعتبار على الخصوص مقاربة النوع) الخطوات التنموية المتوقعة تحقيقها على تراب الجماعة، وثانيهما إنشاء لجنة للمناصفة وتكافؤ الفرص لدى المجلس الجماعي، وتكون مكونة من شخصيات تنتمي إلى جمعيات محلية وفاعلين من المجتمع المدني.

شهدت الحياة العامة في ظل هذه المقتضيات تطورات مهمة، كما عرف الفعل العمومي تحولا جذريا، من توجه نحو إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في السياسات العمومية والخطط والبرامج الوطنية والتنموية، إلى ترسيخ هذا التوجه في عمليات التخطيط الميزانية والتمويل ثم التقييم، وبالرجوع إلى النماذج الوزارية التي تم الاشتغال عليها في هذا البحث، يلاحظ ارتفاع مؤشرات المساواة بها بعد إدماجها منظور النوع الاجتماعي في مخططاتها وبرامجها المالية، لكن الملاحظ أيضا أن هذه النسب على الرغم من تزايدها مع مرور السنوات، إلا أنها تبقى بسيطة ولا ترقى إلى المعدل المطلوب.

فمثلا بالرجوع إلى قطاع الوظيفة العمومية، نجد أنه بالرغم من سياساته الإستراتيجية، الرامية إلى تحقيق المساواة والمنافسة عن طريق صياغة برامج ومشاريع تركز للنوع الاجتماعي، والمؤسساتية عن طريق وضع مرصد لمقاربة النوع في الوظيفة العمومية، مازالت مؤشرات المساواة بالوظيفة العمومية رغم ارتفاعها المستمر، لا تحقق نتائج مرضية، فنسبة النساء في الوظيفة العمومية سنة 2019 لم يتجاوز 34,8% مقابل 65,2% بالنسبة للرجال، وتبقى هذه النسب جد منخفضة مقارنة مع المستويات المنشودة، وأقل بكثير من عتبة مؤشرات التكافؤ، مما يستوجب بذل جهود إضافية في هذا الاتجاه.

هذا التقدم البطيء الذي تعرفه نتائج سياسات ميزانية النوع الاجتماعي على مستوى كل القطاعات التي تبنتها، تفسره مجموعة من العوامل التي تشكل تحديا حقيقيا أمامها، تتمثل في بعض المعوقات التقنية التي يسببها نقص المعلومة وصعوبة الوصول إليها، مما ينتج عنه صعوبة في تحديد الاحتياجات الحقيقية من قبل القطاع عند إعداده لمخططه، بالتالي نجد أنفسنا أمام برامج وزارية لا تغطي الواقع المعاش كما يجب، مما يجعلها عرضة للفشل أو لتحقيق نتائج هزيلة، وأيضا النقص والصعوبة في تقييم إنجازات كل قطاع من طرف الجهات المختصة بعملية الرقابة.

إضافة إلى المعوقات التقنية، هناك تحديات أخرى مرتبطة بضعف القدرة المالية للقطاعات الوزارية، مما يجعلها تتبنى برامج ثم تلغيها فيما بعد، أو عدم تقدير التكلفة الحقيقية للبرنامج بالتالي عدم اكتمال إنجازها، كما تلعب المعوقات الثقافية والأنماط الفكرية السلبية السائدة عن المرأة والتي تركزها وسائل الإعلام إما بتغذيتها عن طريق زيادة ترويج هذه الأفكار أو عدم قيامها بدورها التوعوي كما يجب. هذه المعوقات حالت دون نجاح مسلسل ميزانية النوع الاجتماعي بالمغرب بشكل كبير، ودفعت بنا إلى البحث عن مخرجات إصلاحية لتجاوز هذه العقبات، وبناء الأسس الحقيقية الكفيلة بإنجاح هذه المقاربة من طرف السلطات العمومية في أي وقت.

قبل البدء في عرض مختلف هذه الاقتراحات والحلول لتجاوز التحديات السابقة، لا بد من الإشارة إلى أنه بعد التعمق في البحث بالدراسة والتحليل، تم التوصل إلى الإجابة عن مختلف الفرضيات المطروحة كالاتي:

- استطاع المغرب تحقيق تقدم كبير في تنزيل ميزانية النوع الاجتماعي مع مرور السنوات وبشكل تصاعدي بالرغم من ضعف المؤهلات المالية والبشرية التي يتوفر عليها.

● التجربة المغربية في مجال ميزانية النوع الاجتماعي، هي تجربة رائدة مقارنة بباقي البلدان العربية، حيث قامت العديد من هذه البلدان بأخذها كنموذج للبدء في بناء تجربتها الخاصة في هذا المجال.

● لم يتمكن المغرب من صنع تجربة ناجحة في مجال إدماج منظور النوع الاجتماعي على مستوى الميزانية الترابية كما هو الحال على المستوى الوطني، وذلك نظرا لمجموعة من المشاكل التي تعاني منها هذه الأخيرة سواء المالية أو البشرية والتمثل في قلة الأطر والموظفين المكونين في مجال النوع.

بالتالي، بهدف تحسين وتطوير التجربة المغربية في مجال ميزانية النوع الاجتماعي، سواء على مستوى مختلف القطاعات الحكومية أو على مستوى الجماعات الترابية، تم تقديم المقترحات الآتية:

● إن نجاح أي تجربة، رهين بامتلاكها أساس قانوني واضح وكاف، وبما أن الوضع ليس كذلك بالنسبة لميزانية النوع الاجتماعي بالمغرب، فإن أهم مقترح إصلاحي يجب البدء به هو مراجعة الدستور المالي، وذلك بتخصيص مادة أو مواد واضحة في القانون التنظيمي رقم 130.13، تشير إلى ضرورة اعتماد ميزانية النوع بشكل إلزامي من طرف جميع القطاعات الوزارية، وتحديد عقوبات زجرية عند عدم الامتثال، مع التنصيص على نسبة محددة تخصصها كل وزارة من ميزانيتها لتمويل برامج تراعي منظور النوع.

● إحداث تخصص جامعي له علاقة بمقاربة النوع، مع وضع تدريب/ تكوين في مجال مقارنة النوع لفائدة الأطر المسؤولة أو المكلفة بوضع برامج واستراتيجيات تراعي معيار النوع على مستوى كل وزارة، حتى نكون مستقبلا أمام استراتيجيات وبرامج مراعية لمنظور النوع الاجتماعي مخطط لها بشكل محترف من طرف كفاءات عالية، بالتالي ستصبح مردودية ميزانية النوع الاجتماعي إيجابية وبشكل ملحوظ.

● تسريع المسلسل الجاري به العمل والهادف إلى جندرة الميزانية الترابية، وهو ما يشكل بعدا مهما لبلوغ أهداف التنمية المحلية، وفي هذا الاتجاه من الضروري تعزيز طاقات الفاعلين المحليين، كما أنه من الضروري تدقيق الإحصائيات بإدماج بعد النوع الاجتماعي لتحسين اتخاذ القرارات وتدقيق التشخيصات ومتابعة تطبيق السياسات وآثارها، ويجب أن يشمل ذلك كل المستويات (بحوث الأسر، البحوث الميدانية حول تدبير الوقت، الجباية، والمشاركة في الانتخابات).

● تثمين الجهود المبذولة في الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي، بالانخراط الفعلي الجاد والمسؤول لمختلف القطاعات الوزارية في تنزيل مضامين القانون التنظيمي رقم 130.13

لقانون المالية، في شقه المتعلق بإدماج معيار النوع في إعداد مشاريع نجاعة الأداء، وتبني برامج قطاعية تهدف إلى تقليص الفوارق بين الجنسين واعتماد مؤشرات سهلة القياس من جانب، ومن جانب آخر فهي بتطوير وإغناء وتزويد أنظمتها المعلوماتية بانتظام بمعطيات تراعي بعد النوع الاجتماعي، ستمكن من تطوير مؤشرات أداء ملائمة، وقادرة على ضمان التتبع والتقييم لتأثيرات البرامج المراعية للنوع الاجتماعي على كل من الرجال والنساء، وباقي الفئات المستهدفة.

- اعتماد إصلاح ضريبي يراعي منظور النوع الاجتماعي، وضامن للعدالة الاجتماعية ويستحضر أثر الضريبة على النساء وعلى الفئات الاجتماعي الهشة، وعليه، من الضروري استحضار المساواة بين الرجال والنساء في الإصلاح الجبائي، خاصة أثناء تطبيق ضريبة داخلية للاستهلاك على المنتجات والآلات والأجهزة المنزلية التي تستعملها النساء، ومنها أجهزة تستعملها بعض النساء كمصادر للدخل.
- تتمين العمل الإنجابي/المنزلي غير المؤدى عنه ويتعلق الأمر بأعمال الرعاية التي تقدمها النساء والتي تساهم في تطوير وتنمية الناتج الداخلي وفي الثروة الوطنية.

## لائحة المراجع

### أولا - الكتب باللغة العربية

#### 1- كتب عامة

- \_ أحمد مفيد: الحكامة الترابية على مستوى الجماعات والجهات بين احترام القانون وتكريس النزاهة والشفافية، الكتاب التركيبي، تم انجازه بدعم من السفارة البريطانية (الرباط)، 2016.
- \_ أمين الكردستاني: حركات تحرير المرأة من المساواة إلى الجندر، دراسة إسلامية نقدية، دار القلم للنشر والتوزيع (القاهرة)، الطبعة الأولى، 2004.
- \_ الأمين عدنان: التنشئة الاجتماعية وتكوين الطباع، منشورات المركز الثقافي العربي (المغرب)، الطبعة الأولى، 2005.
- \_ الغدامي عبد الله: المرأة واللغة، منشورات المركز الثقافي العربي (بيروت)، الطبعة الثانية، 1997.
- \_ إدريس شكريّة: المالية العمومية بالمغرب بين حفز النمو وتدبير الأزمة، المركز المغربي للأبحاث وتحليل السياسات (CEMRAP)، بدون ذكر دار النشر، 2019.
- \_ بوحنية قوي: الديمقراطية التشاركية في ظل الإصلاحات السياسية والإدارية في الدول المغاربية، دراسة حالة تونس والجزائر والمغرب، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 2018.
- \_ جامبل سارة: النسوية وما بعد النسوية، ترجمة أحمد الشامي، منشورات المجلس الأعلى للثقافة (القاهرة)، الطبعة الأولى، 2003.
- \_ جميلة المصلي: الحركة النسائية بالمغرب المعاصر: اتجاهات وقضايا، بدون ذكر دار النشر، مطبعة طوب بريس (الرباط)، الطبعة الأولى، 2010.
- \_ حماد حميدي: المالية العامة، بدون ذكر دار النشر، مطبعة بني أزناسن (سلا)، 2000.

\_ حسن العرفي: المبسط في شرح الميزانية الجماعية، منشورات الفضاء الجمعي (أكادال- الرباط)، يونيو 2018.

\_ روجيه غارودي: في سبيل ارتفاع المرأة، ترجمة جلال مطرجي، دار الآداب (بيروت)، 1982.

\_ زهير محمد عبد الله حسام الدين: تعليم الإناث في العالم الإسلامي دراسة في البنى التعليمية، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة ايسيسكو (الرباط)، 2002.

\_ زكي الميلاد: تجديد الفكر الديني في مسألة المرأة، منشورات المركز الثقافي العربي (القاهرة)، 2000.

\_ سعيد جفري وآخرون: المبادرة الوطنية للتنمية البشرية: السياق العام، الأسس و الآليات، بدون ذكر دار النشر، مكتبة الرشاد (سطات)، 2006.

\_ شربل بابر: فخ القروض الخارجية، صندوق النقد الدولي والعالم الثالث، ترجمة بيار عقل، منشورات دار الطليعة (بيروت)، 1997.

\_ شوي أورزولاي: أصل الفروق بين الجنسين، دار الحوار (سوريا)، الطبعة الثانية، 1995.

\_ صباح العمراني: المرأة والمشاركة السياسية بالمغرب، مساهمة تحليلية لإدماج مقاربة النوع في السياسات العمومية، دار النشر إفريقيا الشرق (الدار البيضاء)، 2018.

\_ فريدريك هاريسون: الموارد البشرية والتنمية، ترجمة سعيد عبد العزيز، منشورات معهد التخطيط القومي (القاهرة)، 1984.

\_ فاطمة عوض صابر، مريم خفاجة: أسس ومبادئ البحث العلمي، منشورات مكتبة الإشعاع الفنية (مصر- الإسكندرية)، الطبعة الأولى، 2002.

\_ عبد الفتاح بلخال: علم المالية العامة والتشريع المالي المغربي، مطبعة فضالة (الدار البيضاء)، الطبعة الأولى، 2005.

\_ عبد النبي أظريف: المالية العامة، أسس وقواعد تدبير الميزانية العامة ومراقبتها، منشورات دار القرويين، (الدار البيضاء)، الطبعة الأولى، 2015.

\_ عرفان تقي الحسني: التمويل الدولي، منشورات دار مجدلوي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1999.

\_ عز الدين صالحاني: صندوق النقد الدولي والمساهمة السعودية، منشورات معهد الإنماء الغربي للدراسات الاقتصادية (بيروت)، الطبعة الأولى، 1983.

\_ عسو منصور: قانون الميزانية العامة ورهان الحكامة المالية الجيدة، مطبعة المعارف الجديدة (الرباط)، الطبعة الأولى، أكتوبر 2017.

\_ ماثيو جدير: منهجية البحث: دليل الباحث المبتدئ في موضوعات البحث ورسائل الماجستير والدكتوراه، ترجمة ملكة أبيض، بدون ذكر دار النشر، 2014.

\_ محمود خالد المسافر: العولمة الاقتصادية هيمنة الشمال والتداعيات على الجنوب، منشورات بيت الحكمة (بغداد)، الطبعة الأولى، 2002.

\_ محمد محمود المصري: استراتيجيات تفعيل المشاركة السياسية للمرأة الكوتا والخطط الوطنية في مجال حقوق الإنسان\_ المرأة، دار النشر نينوا (سوريا)، 2011.

\_ محمد يحيى النجيمي: حقوق المرأة في الإسلام واتفاقية سيداو، دراسة نقدية هادفة، منشورات مجمع الفقه الإسلامي الدولي (جدة)، 2008.

\_ محمد حنين: تدبير المالية العمومية، الرهانات والإكراهات، مطبعة دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع (الرباط)، الطبعة الأولى، 2005.

\_ مي ريجاني: استراتيجيات تعليم الإناث في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، منشورات مكتب اليونيسكو الإقليمي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا (عمان)، 1993.

\_ منتصر سعيد حمودة: حماية حقوق الطفل، دراسة مقارنة بين القانون الدولي العام والفقه الإسلامي، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، 2010.

\_ محمد الغالي: المختصر في أسس ومناهج البحث في العلوم الاجتماعية، مكتبة المعرفة (مراكش)، الطبعة الأولى، 2005.

\_ نجيب جيري: تنزيل الدستور المالي بالمغرب بين ضرورة الإصلاح ورهان الحكامة المالية، مطبعة الأمنية (الرباط)، الإصدار السابع، 2013.

\_ نهى القاطرجي: المرأة في منظومة الأمم المتحدة، رؤية إسلامية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع مجد (بيروت - لبنان)، الطبعة الأولى، 2006.

\_ نور الدين السعداني: الجماعات الترابية بالمغرب بين توسيع الاختصاصات التدبيرية وإكراهات الاستقلالية المالية، منشورات دار السالم (الرباط)، 2016.

## 2- كتب متخصصة

\_ الوافي العربي: مقارنة النوع والتنمية، منشورات رمسيس (الرباط)، 2008.

\_ إبتسام الكتبي وآخرون: النوع الاجتماعي وأبعاد تمكين المرأة في الوطن العربي، منشور من طرف منظمة المرأة العربية (مصر- القاهرة)، الطبعة الأولى، 2010.

\_ أمجد العمري وزينة صوفان: الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي (السياق الأردني)، منشورات مركز القدس للدراسات السياسية (عمان- الأردن)، 2019.

\_ بشرى التيجي: إدماج مقارنة النوع في الوظيفة العمومية، دار السلام للطباعة والنشر (الرباط)، الطبعة الأولى، 2013.

\_ حلمي الراوي: موازنة النوع الاجتماعي في مصر، منشورات مرصد الموازنة العامة وحقوق الإنسان، 2009.

- خديجة الرباح، رشيدة الطاهري ومحمد الرحموني: مقارنة النوع الاجتماعي وميزانيات الجماعات المحلية، منشورات الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب، 2006.

\_ سلوى جمعة شعراوي: برنامج نحو موازنة تستجيب لمفهوم النوع الاجتماعي، منشورات الأمم المتحدة الإنمائي (اليونيفم)، ومركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، الطبعة الأولى، 2004.

\_ عائشة التاييب: النوع وعلم اجتماع العمل والمؤسسة، منشورات منظمة المرأة العربية (القاهرة)، 2011.

\_ عبد الرحمان أبو شمالة: مسرد ومفاهيم ومصطلحات النوع الاجتماعي، منشورات المفتاح (فلسطين)، 2006.

\_ فؤاد بلحسن: تدبير الاعتمادات المرتكزة على النتائج بالمغرب، منشورات المطبعة الأورومتوسطية بالمغرب (فاس)، الطبعة الثانية، 2019.

\_ ديبى بادلندر وروندا شارب: مبادئ تحليل الموازنة المراعية لنوع الجنس: بحث وممارسة معاصران، ترجمة المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية، منشورات الوكالة الأسترالية للتنمية الدولية (لندن)، 1998.

\_ كريمة الوزاني الطيبي: ثقافة النوع بالمغرب، مقاربة سوسيولوجية لمفهومي الحكامة والمجتمع المدني، منشورات دار التوحيد، الطبعة الأولى، 2016.

\_ ميرفت حاتم: نحو دراسة النوع في العلوم السياسية، منشورات مؤسسة المرأة والذاكرة (القاهرة)، الطبعة الأولى، 2020.

\_ مفتاح: مسرد مفاهيم ومصطلحات النوع الاجتماعي، منشورات المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية "مفتاح"، مشروع النوع الاجتماعي السلام والأمن، بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)، (فلسطين- القدس)، 2006.

\_ محمد محمود مصري: استراتيجيات تفعيل المشاركة السياسية للمرأة الكوتا والخطط الوطنية في مجال حقوق الإنسان- المرأة، دار نينوى للدراسات والنشر والتوزيع (سوريا- دمشق)، 2011.

\_ هديل رزق: الموازنة المستجيبة للنوع في الواقع الفلسطيني، نشر من طرف المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار الاجتماعي "مفتاح" (فلسطين)، 2017.

\_ الموازنة الفلسطينية من منظور النوع الاجتماعي، المسوغات وآليات العمل، نشر من طرف المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار الاجتماعي "مفتاح" (فلسطين)، 2005.

\_ هديل رزق وجهاد حرب: الموازنة العامة والنوع الاجتماعي، منشورات مفتاح، الطبعة الأولى، 2005.

\_ هيفاء أبو غزالة: المرأة العربية والديمقراطية، منشورات منظمة المرأة العربية (مصر)، الطبعة الأولى، 2014.

\_ هويدا عدلي: المشاركة السياسية للمرأة، نشر من قبل مؤسسة فريدريش إيبيرت (مكتب مصر)، الطبعة الأولى، 2017.

\_ هشام عبد الله: إدماج النوع الاجتماعي في التنمية من خلال المساواة في الحقوق والموارد، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الأولى، 2004.

\_ واصف منصور: المجتمع المدني، الضرورات، التحديات والمحاذير، مطبعة دار النشر المغربية (الدار البيضاء)، 2007.

\_ لينا أبو حبيب: الحقبة المرجعية حول إدماج النوع الاجتماعي، منشورات الشبكة شبه الأورومتوسطية لحقوق الإنسان (EMHRN)، 2000.

\_ نجلاء محمد العادلي: دراسة توثيقية، تضمين النوع الاجتماعي في الخطة القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (التجربة المصرية)، منشورات منظمة المرأة العربية (القاهرة- مصر)، 2012.

\_ نديرة برقيليل: النوع الاجتماعي والأنشطة الاقتصادية بالمغرب، النساء بين الإدماج والتهميش، منشورات كتابة الدولة المكلفة بالأسرة والطفولة والأشخاص المعاقين، بدعم من التعاون التقني الألماني، مطبعة النجاح (الجديدة)، 2006.

\_ نصر عبد الكريم ورولا أبو دحو: دليل إعداد موازنة مستجيبة للنوع الاجتماعي، منشورات مفتاح، الطبعة الأولى، 2011.

\_ نصر عبد الكريم: الموازنة العامة الفلسطينية من حيث توازنها إزاء النوع الاجتماعي، منشورات معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (القدس - رام الله)، 2005.

\_ يمن محمد حافظ الحماقى: مفهوم مؤشرات النوع الاجتماعي وأنواعها، معايير وخطوات إعدادها، مطبوع من إصدارات كلية التجارة، جامعة عين شمس (القاهرة)، 2008.

### 3- الأطروحات والرسائل الجامعية

#### أ) الأطروحات

\_ أمال أولاد بن صالح: الحكامة المالية ورهانات التنمية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة عبد المالك السعدي (طنجة)، السنة الجامعية 2017-2018.

\_ أمين ركلمة: مقارنة النوع في المغرب بين التشريع الوطني والسياسات العمومية، أطروحة لنيل الدكتوراه الوطنية في القانون العام. كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية القاضي عياض (مراكش)، السنة الجامعية 2014-2015.

\_ طارق لباخ: إصلاح الميزانية العامة بالمغرب، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة محمد الخامس- أكادال (الرباط)، السنة الجامعية 2014-2015.

\_ محمد سكلى: التدبير المالي العمومي بالمغرب ومتطلبات الحكامة المالية، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة محمد الخامس، (أكادال- الرباط)، السنة الجامعية 2012-2015.

\_ محمد حيمود: إشكالية تقييم التدبير المحلي: مقارنة نقدية على ضوء التوجهات الرقابية الحديثة، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية (الدار البيضاء)، السنة الجامعية 2001-2002.

#### ب) الرسائل الجامعية

\_ أشقري عثمان: سوسيولوجيا الخطاب الإصلاحي بالمغرب، رسالة لنيل شهادة الماستر في علم الاجتماع، كلية الآداب والعلوم الإنسانية محمد الخامس (الرباط)، السنة الجامعية 2000-2001.

\_ إبراهيم أوجامع: إدماج مقارنة النوع الاجتماعي في ميزانية الدولة، بحث لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية أبي بكر بلقايد (تلمسان - الجزائر)، السنة الجامعية 2010\_2011.

\_ بدر المنيعي: النوع الاجتماعي بالمغرب بين التشريع والممارسة: المناصفة بين المرأة والرجل نموذجا، بحث لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية سيدي محمد بن عبد الله (فاس)، السنة الجامعية 2018\_2019.

\_ حياة نصيف: مقارنة النوع في مدونة الأسرة، رسالة لنيل شهادة الماستر في القانون الخاص، تخصص الأسرة والتنمية، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية مولاي إسماعيل (مكناس)، السنة الجامعية 2009 – 2010.

\_ رحيمة الأعرج: التدبير الميزانياتي المرتكز على النتائج، بحث لنيل شهادة الماستر في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية سيدي محمد بن عبد الله (فاس)، السنة الجامعية 2007\_2008.

\_ نادية النويني: حدود السيادة المالية للبرلمان في التشريع المغربي: نموذج مشاريع قوانين المالية، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية (الدار البيضاء)، السنة الجامعية 2005\_2006.

\_ نريمان دريدي: حقوق المرأة في الاتفاقيات الدولية، بحث لنيل شهادة الماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيذر (بسكرة\_الجزائر)، السنة الجامعية 2014\_2015.

\_ نعيمة سمينة: دور المرأة المغاربية في التنمية السياسية المحلية وعلاقتها بأنظمة الحكم (نماذج: الجزائر – تونس – المغرب)، بحث لنيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح (ورقلة – الجزائر)، السنة الجامعية 2010-2011.

#### 4- المقالات

\_ أحمد جدارة: الميزانية المحلية حسب النوع الاجتماعي: مثال التجربة التونسية، منشورات المجلة الإلكترونية نواة، 21 مارس 2016.

\_ أمينة لمريني وسالم صبار: دليل عصرنة الميزانية، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، العدد 1، 2008.

\_ أمين ركلمة: تأصيل مقارنة النوع في دستور 2011، مجلة مسالك للفكر والسياسة والاقتصاد، عدد مزدوج 23-24، 2013.

- \_ إشكالية إدماج قيم مقارنة النوع في الكتاب المدرسي، مجلة عالم التربية، العدد 21، 2012.
- \_ الحسين الروحي: مأسسة النوع الاجتماعي بين تغيير النص القانوني بإسم المساواة والتشبيث بالإرث التقليدي، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، عدد مزدوج 129-130، يوليوز - أكتوبر 2016.
- \_ حميد ربيعي: حماية حقوق المرأة بين الاتفاقيات الدولية والقانون الوضعي، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية (REMALD)، العدد 93، يوليوز-غشت 2010.
- \_ روزا ياسين: الفكر النسوي ورؤاه المتباينة في محاولة تغيير العالم، جريدة الثورة السياسية اليومية، 2009.
- \_ رياض بن جليلي: تمكين المرأة: المؤشرات والأبعاد التنموية، إصدارات المعهد العربي للتخطيط بالكويت، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية، العدد 72، 2008.
- \_ سليم محمد سليم: التحليل العلمي للسياسة الخارجية، مجلة الفكر الإستراتيجي العربي، العدد 40، أبريل 1992.
- \_ عبد الله صالح: الحماية الدولية للحق في المساواة، مجلة السياسة الدولية، منشورات مؤسسة الأهرام (القاهرة)، العدد 173، المجلد 43، 2018.
- \_ عبد الحميد عواد: قانون المالية لسنة 2006 ومستلزمات إصلاح الإطار المحاسباتي والميزانياتي، المجلة المغربية للتدقيق والتنمية، عدد 21، 2005.
- \_ عصام موفق: العنف والتمييز ضد المرأة بالمغرب: دراسة سوسيولوجية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة، العدد 413، 2013.
- عائشة التايب: التأسيس العلمي لحقول الدراسات حول المرأة، وظهر مقارنة النوع الاجتماعي، مجلة الحياة الثقافية، عدد 175، سبتمبر 2006.
- \_ عزة عبد العزيز سليمان: تضمين النوع الاجتماعي (الجندر) في مبادرات الميزانيات الوطنية (دراسة مقارنة)، مجلة الحكمة (بغداد)، العدد 42، 2006.
- فتيحة إبراهيم: دراسات نسائية، مجلة عالم الفكر، المجلد التاسع، العدد الرابع، 1999.

- كريم لحرش: الدستور الجديد للمملكة المغربية شرح وتفسير وتحليل، سلسلة العمل التشريعي و الاجتهادات القضائية، العدد 3، 2012.

\_ موسى علاية: المساعدات الخارجية بين الأهداف الإستراتيجية، والفواعل والمؤثرات الداخلية في الدول المانحة، دراسات وأوراق تحليلية، العدد 14، 2015.

\_ مية الرحبي: الموجات النسوية في الفكر النسوي الغربي، مقال منشور بمجلة مصر المدنية، 2012.

\_ وفاء جعفر المهداوي: الموازنة الحساسة للنوع الاجتماعي أهمية تنموية وتجارب تطبيقية، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، تصدر عن كلية الإدارة والاقتصاد جامعة واسط (العراق)، العدد 28، الجزء الثاني، 2018.

\_ وزارة الاقتصاد والمالية: قانون مالية 2019، مجلة وزارة الاقتصاد والمالية، عدد خاص، 2019.

\_ هشام حنضل عبد الباقي: تقدير الحجم الأمثل للمعونات الخارجية للاقتصاد البحريني، منشورات مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 40، 2007.

## 5- النصوص القانونية

\_ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان اعتمد ونشر على الملأ بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 217 ألف (د-3)، المؤرخ في 10 كانون الأول / ديسمبر، 1948.

\_ الميثاق الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والميثاق الدولي للحقوق المدنية والسياسية، الميرمان بنيويورك يوم 3 رمضان 1386 (16 دجنبر 1966)، مصادق عليهما بظهير شريف رقم 79.186.1 بتاريخ 17 ذي الحجة 1399 ( 8 نونبر 1979)، منشور في الجريدة الرسمية، عدد 3525 ، بتاريخ 6 رجب 1400 (21 ماي 1980).

\_ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة المعتمدة من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة في 18 ديسمبر 1979، مصادق عليها بظهير شريف رقم 1.93.361، الصادر في 29 من رمضان 1421 (26 ديسمبر 2000)، منشور في الجريدة الرسمية، عدد 4866، بتاريخ 18 يناير 2001.

\_ اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات، اعتمدت من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة في 23 ماي 1969، ودخلت حيز التنفيذ بتاريخ 27 يناير 1980، وصادق عليها المغرب سنة 1973، ونشرت في الجريدة الرسمية، عدد 2339، بتاريخ 27 نونبر 1974.

\_ دستور 2011، الصادر بشأن تنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.91 بتاريخ 27 شعبان 1432 / 29 يوليوز 2011، مكرر بتاريخ 30 يوليوز 2011، الجريدة الرسمية، عدد 5964، بتاريخ 28 شعبان 1432 (30 يوليوز 2011).

\_ دستور 1962، الصادر بمقتضى الظهير الشريف لجمادى الثانية 1382، الموافق للرابع من نونبر 1962 الصادر الأمر بتنفيذه في 17 من رجب 1382، الجريدة الرسمية، عدد 2616، بتاريخ 19 دجنبر 1962.

\_ القانون التنظيمي للمالية رقم 130.13، الصادر بشأن تنفيذه الظهير الشريف رقم 62.1.52، الصادر في 14 من شعبان 1436 (2 يونيو 2015)، الجريدة الرسمية، عدد 6370، بتاريخ 6 يونيو 2015.

\_ القانون التنظيمي رقم 113.14، الصادر بتنفيذه ظهير شريف رقم 1.15.85، الصادر في 20 رمضان 1436 (7 يوليوز 2015)، المتعلق بالجماعات، الجريدة الرسمية، عدد 6380، بتاريخ 20 يوليوز 2015.

\_ القانون التنظيمي رقم 112.14، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.15.85، الصادر في 20 رمضان 1436 (7 يوليوز 2015)، المتعلق بالعمالات والأقاليم، الجريدة الرسمية، عدد 6380، بتاريخ 20 يوليوز 2015.

\_ القانون التنظيمي رقم 111.14، الظهير الشريف رقم 1.15.85، الصادر في 20 رمضان 1436 (7 يوليوز 2015)، بتنفيذ المتعلق بالجهات، الجريدة الرسمية، عدد 6380، بتاريخ 20 يوليوز 2015.

\_ قانون الجنسية المغربية، الصادر بشأن تنفيذه ظهير شريف رقم 1.07.80، الصادر بتاريخ 3 ربيع الأول 1428 (23 مارس 2007)، الجريدة الرسمية، عدد 5513، بتاريخ 2 أبريل 2007.

\_ مجموعة القانون الجنائي، ثم تغييره وتتميمه بمقتضى القانون رقم 15.14، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.14.06 بتاريخ 1435 بتاريخ 11 جمادى الأولى 1435 (13 مارس 2014)، الجريدة الرسمية، عدد 6238، بتاريخ 20 فبراير 2014.

\_ القانون رقم 79.14 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.17.47، الصادر في 30 من ذي الحجة 1438 (21 سبتمبر 2017)، المتعلق بهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز، الجريدة الرسمية، عدد 6612، بتاريخ 27 سبتمبر 2017.

\_ القانون رقم 78.00، الصادر بتنفيذه ظهير شريف رقم 1.02.297، الصادر في 25 رجب 1423 (13 أكتوبر 2002)، المتعلق بالميثاق الجماعي، الجريدة الرسمية، عدد 5058، بتاريخ 28 أكتوبر 2002.

\_ القانون رقم 17.08 المغير والمتمم بموجبه القانون 78.00، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.08.153، الصادر في 22 من صفر 1430 (18 فبراير 2009)، المتعلق بالميثاق الجماعي، الجريدة الرسمية، عدد 5711، بتاريخ 6 مارس 2009.

## 6- الوثائق الرسمية

\_ الإتحاد البرلماني الدولي: البرلمان والموازنة والنوع الاجتماعي، دليل عملي للبرلمانيين (بيروت)، النسخة العربية، 2004.

\_ الإتحاد النسائي العام: إدماج منظور النوع الاجتماعي في السياسات والإستراتيجيات والموازنات في دولة الإمارات العربية المتحدة، دليل إرشادي حول المنهجيات والأدوات، الطبعة الأولى، 2018.

\_ اليونيفيم: مفهوم النوع الاجتماعي، منشورات مكتب غرب آسيا (عمان)، الطبعة الثالثة، 2001.

\_ المديرية العامة للجماعات المحلية: دليل مساطر إحداث وتفعيل واشتغال وتتبع هيئة المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع بالجماعات، سلسلة دليل المنتخب، 2017.

\_ الإتحاد النسائي العام: إدماج منظور النوع الاجتماعي في السياسات والاستراتيجيات والموازنات في دولة الإمارات العربية المتحدة، دليل إرشادي حول المنهجيات والأدوات، الطبعة الأولى، 2018.

\_ اللجنة الوطنية للسياسات السكانية في العراق: تمكين المرأة مساعدة وثقافة داعمة، صندوق الأمم المتحدة للسكان، مكتب العراق (UNFPA)، 2019.

\_ الحسين أهناش: تجربة المغرب في إدماج مقاربة النوع في الميزانية، المؤتمر الدولي حول المرأة والشباب في التنمية العربية، جمهورية مصر العربية، المعد العربي للتخطيط (القاهرة)، 22 - 24 مارس 2010.

\_ جماعة سبع رواضي: برنامج عمل جماعة سبع رواضي للفترة 2017-2022.

\_ حنان العرومي: في أفق ميزانية محلية مستجيبة للنوع الاجتماعي، مركز الامتياز الخاص بميزانية النوع، سنة 2018.

\_ خديجة الرباح وآخرون: دليل إدماج مقاربة النوع في ميزانية الجماعات المحلية، الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب، 2005\_2006.

\_ صندوق الأمم المتحدة للنهوض بالمرأة (UNIFEM): إعداد الميزانية مع مراعاة حقوق المرأة: مراقبة الميزانيات الحكومية للتأكد من مساهمتها لاتفاقية جميع أشكال التمييز ضد المرأة CEDAW، 2007.

\_ صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة: تقدم المرأة العربية، منشورات صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (عمان)، 2004.

\_ فانتة وطانفي: ورقة سياسات لتعزيز قضايا النوع الاجتماعي في الموازنات في وزارة الحكم المحلي والمجالس المحلية، منشورات وزارة شؤون المرأة الفلسطينية، 2016.

\_ فريدة بناني: مدى شرعية تحفظات البلدان العربية على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، أعمال الندوة الإقليمية حول سبل تفعيل الاتفاقية، الطبعة الأولى، 2014.

\_ دائرة الموازنة العامة بالأردن: دليل تطبيق الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي ضمن إطار الإنفاق العام للموازنة الحكومية بالأردن، منشور بدعم من وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية، 2018.

\_ دليل عملي للبرلمانيين: البرلمان والموازنة والنوع الاجتماعي، منشورات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (بيروت)، 2004.

\_ منظمة الأمم المتحدة: المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان: إعلان وبرنامج عمل فيينا، مع البيان الافتتاحي للأمين العام للأمم المتحدة، إدارة شؤون الإعلام للأمم المتحدة، يونيو 1993.

\_ منظمة الأمم المتحدة: إعلان بيجين الذي اعتمده المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، أيلول/ سبتمبر 1995.

\_ مذكرة من أجل إصلاح منظومة العدالة، عن ربيع الكرامة لتحالف الجمعيات النسائية والحقوق المغربية، مارس 2011.

\_ محمد ميكو: المنتظم الدولي و حقوق الإنسان، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، سلسلة الندوات (الرباط)، 1992.

\_ منشور الوزير الأول رقم 13/2007، بتاريخ 3 غشت 2007، بخصوص إعداد مشروع قانون مالية سنة 2008.

\_ مركز التميز للمنظمات غير الحكومية: ورقة عمل حول تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني في الصمود، أبحاث ودراسات رقم 23، 2003.

\_ منتدى المواطنة: دليل المشاركة المدنية في الانتخابات الجماعية، منشورات منتدى المواطنة، 2019.

\_ هيفاء أبو غزالة: إدماج النوع الاجتماعي في الخطط والسياسات الوطنية، ورقة مقدمة لمؤتمر إدماج النوع الاجتماعي في التنمية (البحرين)، يونيو 2008.

\_ هديل رزق: الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي في الواقع الفلسطيني (مادة تدريبية)، منشورات مفتاح، 2007.

\_ هدى محمد صبحي: إدماج النوع الاجتماعي في التخطيط والموازنة، ورقة مقدمة للمجلس القومي للمرأة ( البحرين).

\_ وزارة المالية والخصخصة: دليل إصلاح الميزانية، المقاربة الجديدة لتدبير الميزانية المرتكزة على النتائج و المدمجة لمقاربة النوع الاجتماعي، تم إنجازه من طرف مديرية الميزانية ومساهمة صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، 2005.

\_ وزارة المالية والخصوصية: مشروع قانون المالية لسنة 2007، مذكرة تقديم، 2007.

\_ وزارة المالية والخصوصية: دليل إصلاح الميزانية المرتكزة على النتائج والمدمجة لمقاربة النوع الاجتماعي، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (UNIFEM)، 2005.

\_ وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة: الدليل المنهجي في مجال إدماج المساواة بين النساء والرجال، نشر بدعم من (onu femme+ demos)، 2010.

## 7\_ الندوات:

\_ سنية عباسي: ورشة عمل حول مشروع الإسكوا ورصد الإنفاق الاجتماعي (SEM): إطار متكامل لدعم السياسات المالية الكلية وأهداف التنمية المستدامة، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (بيروت / لبنان)، 24 و 25 يونيو 2019.

\_ هند أيوبي إدريسي: المرأة في المناصب السامية، مداخلة في ندوة حول دور البرلمان في تعزيز مكانة المرأة، تنظيم منتدى النساء البرلمانيات المغربيات ورابطة أطر البرلمان، 12 مارس 2020.

\_ وزارة تحديث القطاعات العامة: إدماج مبدأ المساواة بين الجنسين رافعة لتحديث الإدارة العمومية، لقاء دراسي منظم بمناسبة اليوم العالمي للمرأة بالمدرسة الوطنية للإدارة بالرباط، يوم 4 مارس 2010.

## 8\_ التقارير

\_ البنك الدولي: تقرير حول إدماج النوع الاجتماعي في التنمية من خلال المساواة في الحقوق والموارد والرأي، ترجمة هشام عبد الله، منشورات المؤسسة العربية للدراسات والنشر (بيروت)، 2004.

\_ المجلس الأعلى للحسابات: تقرير حول نظام الوظيفة العمومية - خلاصة-، أكتوبر 2017.

\_ المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان: تقرير حول متابعة المجلس لتوصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، التقرير الرئيسي دجنبر 2009، منشورات المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، 2009.

\_ المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي: تقرير حول النهوض بالمساواة بين النساء والرجال في الحياة الاقتصادية والثقافية والسياسية، أشكال التمييز ضد النساء في الحياة الاقتصادية: حقائق وتوصيات، إحالة ذاتية رقم 18، 2014.

- \_ المندوبية السامية للتخطيط: تقرير حول أهداف الألفية من أجل التنمية، دجنبر 2005.
- \_ المجلس الوطني لحقوق الإنسان: رأي المجلس الوطني لحقوق الإنسان بخصوص مشروع قانون 79.14 المتعلق بهيئة المناصفة ومكافحة التمييز، 2014.
- \_ المندوبية السامية للتخطيط: التقرير الوطني لأهداف الألفية من أجل التنمية 2009، مارس 2009.
- \_ المندوبية السامية للتخطيط: المغرب بين أهداف الألفية من أجل التنمية وأهداف التنمية المستدامة، المكتسبات والتحديات، 2015.
- \_ البنك الدولي للإنشاء والتعمير: دراسة عن التمكين الاقتصادي للمرأة، ماي 2018.
- \_ المندوبية السامية للتخطيط: التقرير الوطني لأهداف الألفية من أجل التنمية، دجنبر 2003.
- \_ أحمد مالكي: كفاح الحركة النسائية يتوج بإصدار مدونة الأسرة، ورقة حول تقرير التنمية الإنسانية العربية، 2005.
- \_ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009، تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية، طبع في شركة كركي للنشر (بيروت - لبنان)، 2009.
- \_ رائدة شبيب: مسارات الحركة النسوية الأوروبية ومآلاتها الراهنة، التقرير الاستراتيجي الثامن الصادر عن مجلة البيان بالتعاون مع المركز العربي للدراسات الإنسانية (القاهرة)، 2012.
- \_ بثينة قريبع و جورجيا ديباولي: واقع النوع الاجتماعي في تونس، منشورات الاتحاد الأوروبي، 2014.
- \_ فائزة بن حديد وآخرون: التمكين الاقتصادي للمرأة: السياسات والتشريعات الوطنية، تقرير إقليمي صادر عن مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث "كوثر"، المشروع الإقليمي لتمكين المرأة اقتصاديا "كوثر" و"أوكسفام كيبك"، دون ذكر السنة.
- \_ فاتح عزام وآخرون: تجربة الحركة النسائية المغربية، تقرير منشور من طرف معهد السياسات العامة والشؤون الدولية ومعهد الأصفرى للمجتمع المدني والمواطنة في الجامعة الأمريكية ببلبنان (بيروت)، فبراير 2017.

\_ مكتب العمل الدولي بجنيف: المساواة بين الجنسين في صميم العمل اللائق، التقرير السادس لمؤتمر العمل الدولي الدورة 97، 2019.

\_ منظمة الأمم المتحدة: تقرير عن الأهداف الإنمائية للألفية، منشورات الأمم المتحدة (نيويورك)، 2010.

\_ كتابة الدولة المكلفة بأوضاع المرأة: التقرير الوطني حول وضعية المرأة بالمغرب: عشر سنوات بعد مؤتمر بيكين، 2004.

\_ منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة: التعليم من أجل البشر والكوكب: خلق مستقبل مستدام للجميع، تقرير منشور من طرف اليونسكو، 2016.

\_ منظمة العمل الدولية: المرأة في قطاع الأعمال والإدارة: اكتساب الزخم في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تقرير منشور من طرف المكتب الإقليمي للدول العربية (بيروت)، 2016.

\_ مجلس النواب: تقرير لجنة التعليم والثقافة والاتصال لسنة 2018، دورة أكتوبر 2017، السنة التشريعية الثانية 2017-2018.

\_ منظمة العمل الدولية: دليل لميسري التدقيق في النوع الاجتماعي: منهجية منظمة العمل الدولية التشاركية للتدقيق في مراعاة النوع الاجتماعي، منشورات مكتب العمل الدولي (جنيف)، 2014.

\_ منظمة الصحة العالمية: تمويل النظم الصحية السبيل إلى التغطية الشاملة، ملخص تنفيذي للتقرير الخاص بالصحة في العالم، 2010.

\_ نجلاء محمد العادلي: دراسة توثيقية حول تضمين النوع الاجتماعي في الخطة القومية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية (التجربة المصرية)، منشورات منظمة المرأة العربية (القاهرة- مصر)، 2012.

\_ وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية: مكانة المرأة الموظفة في مناصب المسؤولية بالإدارة العمومية بالمغرب، موجز تنفيذي، 2020.

\_ وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية: التقرير الوطني للمملكة المغربية "بيكين 15"، أبريل 2009.

- \_ وزارة الاقتصاد والمالية: تقرير النوع الاجتماعي المرفق لقانون مالية سنة 2009.
- \_ وزارة الاقتصاد والمالية : تقرير حول ميزانية النوع الاجتماعي المرفق لقانون مالية سنة 2012.
- \_ وزارة الاقتصاد والمالية : تقرير حول ميزانية النوع الاجتماعي المرفق لقانون مالية سنة 2016.
- \_ وزارة الاقتصاد والمالية : تقرير حول ميزانية النوع الاجتماعي المرفق لقانون مالية سنة 2018.
- \_ وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة: المراجعة الوطنية الشاملة للتقدم المحرز نحو تنفيذ إعلان ومنهاج بيجين بعد 25 عاما- المملكة المغربية، الذكرى الخامسة والعشرون للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة واعتماد إعلان ومنهاج عمل بيجين (1995)، 2019.
- \_ وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة: نشرة المساواة: واقع المساواة بين النساء والرجال في أرقام، تقرير منشور من طرف المرصد الوطني للمرأة، العدد الأول، 2020.
- \_ وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة: مغرب التمكين، البرنامج الوطني المندمج للتمكين الاقتصادي للنساء في أفق 2030، مطبوعة أكدال (الرباط)، 2020.
- \_ وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية: دفتر تحملات إقامة دور حضانة بالقطاعات الحكومية على المستويين المركزي والجهوي، 2019.
- \_ المجلس الأعلى للحسابات: تقرير حول التسيير الميزانياتي والمحاسبي لوزارة الصحة، 2018.
- \_ وزارة الصحة: تقرير حول الإستراتيجية القطاعية للصحية 2012-2016، مارس 2012.
- \_ المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي: التقرير التحليلي: تطبيق الميثاق الوطني للتربية والتكوين 2000-2013، المكتسبات والمعوقات والتحديات، دجنبر 2014.
- \_ وزارة الصحة: التقرير العام حول انتظارات الصحة، 2013.
- \_ وزارة الصحة: تقرير حول أبرز إنجازات وزارة الصحة خلال سنة 2018، يناير 2019.
- \_ وزارة الصحة: مشروع النجاعة في الأداء الملحق بمشروع الميزانية الفرعية لوزارة الصحة، 2017.

- \_ وزارة الاقتصاد والمالية: تقرير حول الميزانية القائمة على النتائج من منظور النوع لسنة 2015.
- \_ وزارة الاقتصاد والمالية: تقرير حول الميزانية القائمة على النتائج من منظور النوع لسنة 2016.
- \_ وزارة الاقتصاد والمالية: تقرير حول الميزانية القائمة على النتائج من منظور النوع لسنة 2017.
- \_ وزارة الاقتصاد والمالية: تقرير حول الميزانية القائمة على النتائج من منظور النوع لسنة 2018.
- \_ وزارة الصحة: المسح الوطني حول السكان وصحة الأسرة، ملخص لأهم المؤشرات، النسخة النهائية، 2018.
- \_ وزارة الاقتصاد والمالية: تقرير حول الميزانية القائمة على النتائج من منظور النوع الاجتماعي، المرفق لقانون مالية سنة 2020.
- \_ وزارة الاقتصاد والمالية: تقرير حول الميزانية القائمة على النتائج من منظور النوع الاجتماعي، المرفق لقانون مالية سنة 2019.
- \_ وزارة الصحة: المسح الوطني حول السكان وصحة الأسرة- 2018، ملخص أهم المؤشرات، مديرية التخطيط والموارد المالية قسم التخطيط والدراسات، النسخة النهائية، 2019.
- \_ وزارة الصحة: تقرير حول الإستراتيجية القطاعية للصحة 2012-2016، مارس 2012.
- \_ وزارة الاقتصاد والمالية: تقرير حول الميزانية القائمة على النتائج من منظور النوع لسنة 2016.
- \_ وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية: تقرير حول مكانة المرأة الموظفة بمناصب المسؤولية في الإدارة العمومية بالمغرب، ماي 2018.
- \_ وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة: منجزات وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة، التقرير السنوي لسنة 2013
- \_ وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة: منجزات وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة، التقرير السنوي لسنة 2015.
- \_ وزارة الاقتصاد والمالية: نفقات الميزانية العامة جزء 3/1 قانون المالية لسنة 2020

\_ وزارة تحديث القطاعات العامة: تقرير حول شبكة التشاور المشتركة بين الوزارات من أجل المساواة بين الرجال والنساء في الوظيفة العمومية، 2016.

\_ وزارة الاقتصاد والمالية وتحديث الإدارة: تقرير حول الموارد البشرية لسنة 2019.

\_ وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة: منجزات وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة، التقرير السنوي 2016.

\_ وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة: مشروع نجاعة الأداء لسنة 2020.

\_ وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية: الخطة الحكومية للمساواة في أفق المناصفة "إكرام" 2012-2016.

\_ وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية: الخطة الحكومية للمساواة "إكرام 2" 2017-2021.

\_ وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية: مشروع نجاعة الأداء لسنة 2019.

\_ وزارة المالية المصرية: إعداد موازنة مستجيبة لاحتياجات المرأة والرجل معاً، مشروع تكافؤ الفرص في الموازنة العامة للدولة، 2008.

\_ وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن: تقرير حول برنامج تونس عاصمة المرأة العربية مارس 2018\_ مارس 2019.

- وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن: التقرير السنوي لمجلس النظراء للمساواة وتكافؤ الفرص بين المرأة والرجل، إصدار 2019.

\_ منظمة العمل الدولية: التقرير العالمي للأجور: الأجور وعدم المساواة في الدخل، ملخص تنفيذي، مكتب العمل (جنيف)، 2014\_2015.

\_ عائشة بنبلحسن: دراسة حول مأسسة الميزانية المراعية للنوع الاجتماعي بتونس، تقرير منشور بدعم من رابطة الناخبات التونسيات، 2018.

\_ محمد البنا: المبادرة المصرية للميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي \_ أين نحن؟ وماذا بعد؟، تقرير منشور بدعم من وزارة المالية المصرية، 2010.

\_ دايان إبلسون: إعداد الميزانية مع مراعاة حقوق المرأة: مراقبة الميزانيات الحكومية للتأكد من مساهمتها لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، صندوق الأمم المتحدة للنهوض بالمرأة (UNIFEM)، 2017.

\_ لطيفة بن عياد: تقرير حول مرصد مقارنة النوع الاجتماعي، مديرية تحديث الإدارة، 9 مارس 2016.

\_ رانيا خليل: التقرير الختامي والتوصيات للندوة القومية حول "الأزمات الاقتصادية وأثرها على عمل المرأة" ببيروت 18-20 أكتوبر 2011.

\_ منظمة العمل العربية: التمكين من منظور التنمية المستدامة، تقرير منشور من طرف المنتدى العربي للمرأة العاملة (القاهرة- مصر)، 2019.

\_ المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي: التقرير السنوي حول الفوارق الاجتماعية والمجالية، 2017.

\_ منظمة المرأة العربية: تقرير حول منهاج عمل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 للمرأة في المنطقة العربية، نشر من طرف هيئة الأمم المتحدة (القاهرة- مصر)، 2015.

\_ منظمة الصحة العالمية: التقرير الخاص بالصحة في العالم: بحوث التغطية الصحية الشاملة، 2013.

\_ منظمة الصحة العالمية: التقرير الخاص بالصحة في العالم: تمويل النظم الصحية السبيل إلى التغطية الشاملة، 2010.

\_ المندوبية السامية للتخطيط: التقرير الوطني لأهداف الألفية من أجل التنمية، شتنبر 2007.

\_ المرصد الوطني للتنمية البشرية: دراسة حول الفوارق في الاستفادة من الرعاية الطبية بالمغرب - دراسة الحالات- تقرير موجز، بدون ذكر السنة.

\_ عزيز كهيدة: دراسة توثيقية للتجربة المغربية في مجال المساواة بين الجنسين : الخطة الحكومية للمساواة "إكرام" 2012-2016، نونبر 2016.

\_ المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي: تنمية العالم القروي والتحديات والآفاق، إحالة ذاتية رقم 2017/29.

\_ محمد البنا: تطوير المبادرة المصرية للموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي، تقرير منشور بدعم من وزارة المالية المصرية (وحدة تكافؤ الفرص)، 2010.

\_ عبد السلام الناده وآخرون: تقرير حول المرأة القروية بالمغرب، منشورات المندوبية السامية للتخطيط، سنة 2019.

\_ جين بيلينجر: التحرش والعنف ضد النساء والرجال في عالم العمل من منظور النقابات العمالية وعملها في هذا المجال، منظمة العمل الدولية (جنيف)، النسخة الأولى، 2017.

\_ دايان إبلسون: إعداد الميزانية مع مراعاة حقوق المرأة: مراقبة الميزانيات الحكومية للتأكد من مساهمتها لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، منشورات صندوق الأمم المتحدة للنهوض بالمرأة، 2007.

## 9 المواقع الإلكترونية

\_ أحمد إبراهيم خضر: الفرق بين التقييم والتقييم، مقالة منشورة على شبكة الألوكة الإلكترونية على الموقع:

[www.alukah.net](http://www.alukah.net). (Dernier visite le 10/02/2021)

\_ الموقع الرسمي لمركز المرأة في كندا:

<https://cfc-swc.gc.ca/index.fr.html> (Dernier visite le: 11/12/2020)

\_ الموقع الرسمي لرئاسة الحكومة الكندية:

<https://www.budget.gc.ca/2019/docs/plan/chap-05-fr.html> (Dernier visite: 12/12/2020)

\_ الموقع الرسمي لوزارة المرأة بالمكسيك:

<https://www.semejeres.cdmx.gob.mx/politicas-de-igualdad/presupuestos-perspectiva-género> (Dernier visite le: 04/12/2020)

\_ الموقع الرسمي لوزارة المالية المكسيكية:

<https://www.procesos.finanzas.cdmx.gob.mx/ppeg/proceso-incorporacion.html> (Dernier visite le: 05/12/2020)

## ثانياً: المراجع باللغة الفرنسية

### **1- Ouvrages**

\_ Florence Rochefort: Femmes, Genre et Sociétés L'état des Savoirs, édition la découverte (paris), 2005.

\_ Guionnet Christine: Féminins-Masculins, Sociologie de genre, armand colin (paris), 2em édition, 2004.

\_ Harakat Mohamed: Finances Publiques et Droit Budgétaire au Maroc, édition Maarif Al Jadida (Rabat), 2004.

\_ Margaret Maruani: Les Nouvelles Frontières de l'inégalité: Hommes et Femmes sur le Marché de travail, édition la découverte (paris), 1998.

\_ Sadiqi Fatima: Femmes Méditerranéennes, Travaux du colloque International, 24- 25- 26 Avril 2003, imprimerie Fédala (Mohammedia), 2003.

### **2- Thèses**

\_ Abderrazak Molay Rachid: la condition de la femme au Maroc, Thèse pour le doctorat d'état en droit université, mohamed 5 faculté des sciences juridiques Economique sociale de (Rabat), 1985.

\_ MIRI Hanane: La Budgétisation sensible au Genre au Maroc, Thèse pour l'Obtention de Doctorat en Sciences économiques, Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales (Oujda), 2013-2014.

### **3- Articles**

\_ Abdallah Benhamou: L'applicabilité de la convention relative aux droits de l'enfant, la Revue algérienne des sciences juridiques économiques et politiques: volume xxxxi, N°1, 2000.

\_ Adil El Harrak: les Limites de la Gestion Axée sur les Résultats dans le cadre de Control de la Dépense Publique, Revue Marocaine d'audit et de Développement (REMA), N°43, imprimerie El maarif aljadida (Rabat), 2016.

\_ Bard Christine : Un Siècle d'antiféminisme, Revue clio, fayard (paris), 1999.

\_ Conseil de l'Europe: Assemblée Parlementaire Document de Séance, session ordinaire de 2006 (premier partie), volume 1K imprime dans les ateliers du Conseil de l'Europe (Strasbourg), 2006.

\_ Driss Abbadi: le renouveau du Système des Finances Publiques au Maroc: Rénovation sans Consolidation, Revue les Cahiers de Gouvernance, N°4, Edition Emaliv, imprimerie bni snassen (sala), 2020.

\_ David Eston: Quelle est la place de l'analyse des Systèmes aujourd'hui, in l'engagement intellectuel, mélange en l'honneur de léon Dion, édition presses de l'université Laval ( Sainte- Foy), 1991.

\_ Fournier Martine: Combats et Débats, Revue Sciences Humains, hors série, 2005.

\_ Hamid Rbil: La Place de la Convention internationale dans la Nouvelle Constitution: le Cas des Convention des Droit de l'homme, Revue Marocaine d'administration Locale et de Développement «REMALD», N°105\_106, 2012.

\_ Jacques Lagroye: Sociologie Politique, Edition press de la fondation nationale des Science Politiques et Dalloz, 1993.

\_ Larabi Jaidi & Hayat Zirari: Le Budget Local Sensible au Genre Contraintes et Leviers, Revue des Science économique Juridique et Politique «Fikr», N°4, imprimerie Najah Aljadida (Rabat), 2015.

\_ Ministère des Finance et de la Privatisation: La Budgétisation Sensible au Genre, Revue Trimestrielle du Ministère des Finance et de la Privatisation «ALMALiYA», N°38, 2006.

- Mohammed Nouri: Le Reforme Budgétaire, Revue trimestrielle du Ministère des Finances et de privatisation «Al Maliya», N°39, septembre 2006.

\_ Madline Grawitz: Méthode des Science Sociales 10em édition, édition Dalloz, 1996.

\_ Noufissa El moujadidi: Les Fondements de la Budgétisation du Genre au Maroc, Revue marocaine d'audit et de développement, N° 25, 2008.

#### **4- Rapports**

\_ Abderrahmane Hadad: la gouvernance des Finances Publiques dans la Constitution de 2011, publication de l'association marocaine de droit constitutionnel, 2011.

\_ Katrin Schneider: Gestion Axé sur les Résultats Sensible au Genre, Rapport publié par L'agence de Développement Social, impression Edgl print, 2014.

\_ ONU FEMMES: Budgétisation Sensible au Genre guide pour les Facilitations de Budgétisation Sensible au Genre: une approche pratique, 2014.

\_ Conseil de l'Europe: L'intégration d'une Perspective de Genre dans le Processus Budgétaire, rapport final du group de spécialistes sur l'intégration Perspective de Genre dans le Processus Budgétaire (Strasbourg), 2005.

\_ Centre Hbertine Auclert: la Budgétisation Sensible au Genre, guide pratique, Centre Francilien de ressources pour l'égalité Femmes-Hommes, 2014.

\_ Zeneb Bouba: la Budgétisation Sensible au Genre Au Maroc: Réalisation et perspectives, Direction des Etudes et des Prévisions Financières Ministère de l'économie et des Finances, avril 2016.

\_ Secrétariat d'Etat chargé de la Famille de l'Enfance et des Personnes Handicapées: stratégie national pour l'équité et l'égalité entre les sexes par l'intégration de l'approche genre dans les politiques et les programme de développements.

\_ Ministère de la Sante: Compte national de la Sante 2010, Direction de la planification et des ressources Financiers Division de la Planification et des études service de l'économie Sanitaire, juin 2013.

– Haut Commissariat du Plan: Les indicateurs sociaux du Maroc, Direction de la Statistiques, Edition 2018.

\_ Ministère de la Fonction Publique et de la modernisation de l'administration: La Place des Femmes Fonctionnaires aux Postes de la Responsabilité dans l'administration publique au Maroc, Edition ONU FEMME, 2016.

\_ Ministère de l'Education National et de la Formation Professionnel: Rapport National EPt 2013\_ 2015, Juillet 2014.

\_ Ministère de l'Economie et des Finances: guide de Planification et de Budgétisation Sensible au Genre (PBSG) au niveau Décentralisé, 2011.

\_ Ministère de la Fonction Publique et de la Modernisation de l'Administration: Rapport de l'étude sur Conciliation Travail- Famille des Femmes et des Hommes Fonctionnaires Au Maroc, version définitive, Juin 2011.

## **5- Documents Officiels**

\_ Sheila Quinn: L'égalité dans les Budgets: pour une Mise en Œuvre Pratique Manuel, Imprimé dans les Ateliers du Conseil de l'Europe, 2009.

\_ Ministère des Affaires de la Santé, et des Droits des Femmes: L'égalité Femmes- Hommes et la Loi: Deux ans d'Etudes d'Impact, Colloque Européen, Mardi 30 Septembre 2014.

\_ UNUFEM: Parlement, Budget et Genre, Guide Pratique a L'usage des Parlementaires, N°6,2004.

## **6- site web:**

\_ Budgétisation Sensible au Genre et Droit des Femme en matière de Sante de la Reproduction, un Guide Pratique, Unifem 2006, publié sur le site web: <http://www.unfpa.org>

\_ Le site officiel du Ministère de l'économie, des Finances et de la Réforme de l'administration: [www.mfe.gov.ma](http://www.mfe.gov.ma)

\_ Le Développement des capacités pour la promotion de L'égalité entre les sexes, dans l'optique de l'efficacité de l'aide Enseignements dégagés des consultations sous- régionales en Afrique, Document de réflexion d'UNIFEM, Septembre 2007, Fonds de développement des Nations Unies pour la femme UNIFEM: publié sur le site: <http://www.unifem.org>.

## 1\_ Ouvrages

\_ Amanda Ellis: Gender and Economic Growth in Tanzania, Creating Opportunities for Women, published by The World Bank for Reconstruction and Development /The World Bank, Library of congress (Washington), 2007.

\_ Chancer Lynns: Gender Race and Class, Blackwell publishing (New York), 2006.

\_ Christine Farber: Gender Budgeting in the Civil Society, Published By FES-JAKARTA (indonesia), 2008.

\_ Debbie Budlender: Budgeting to fulfill international Gender and Human Rights commitments, United Nations Developements Fund For Wommens (UNIFEM), southern African Regional Office SARO (Zembabwe), 2003.

\_ Debbie Budlender & Rhonda Sharp: How To Do a Gender-Sensitive Budget Analysis, published By Australian Agency For international Development Canberra end secretariat For commonwealth (London), edition 1998.

\_ Debbie Budlender: Review of Gender Budget initiatives, published by community Agency for Social Enquiry (Washington), 2001.

\_ Debbie Budlender: The Fifth Women's Budget, published by the Institute for Democracy in South Africa Idasa (Canada), 2000.

\_ Diane Elson: The Development of Policy Options for Government to Integrate Gender into National Budgetary Policies and Procedures: Tools Gender\_Aware, Policy Evaluation of Public Expenditure by Sector, Preparatory country Mission to Integrate Gender Into National Budgetary Policies and Procedures Commonwealth Secretariat (London), 1997.

\_ Diane Elson: Gender-neutral, Gender-blind, or Gender-sensitive budgets? Changing the Conceptual framework to include Women's empowerment and the economy of care, preparatory country Mission to Integrate Gender into National Budgetary Policies and Procedures, Commonwealth Secretariat (London), 1997.

\_ Elayah Moussa: Donors-promoted public Sector Reforms in Developing countries and the Local Knowledge Syndrome: the Dutch-Yemen NPT Program for Developing the higher Education sector in Yemen, Leiden University and Smart Print, 2014.

\_ Elisabeth Klatzer: Gender Responsive Budgeting: Analysis of Budget Programmes from Gender Perspective, published by United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of women, 2014.

\_ Elson Diane: The Development of Policy Options for Government to Integrate Gender Into National Budgetary Policies and Procedures: Tool 2, Gender-Desaggregated Public expenditure Incidence Analysis,

Preparatory country Mission to Integrate Gender Into National Budgetary Policies and Procedures, Commonwealth Secretariat (London), 1997.

\_ Francis Anne-Cranny : Gender Studies : Terms and debates, Palgrave publishing (New York), 2003.

\_ Helen Hodgson & Kerrie Sadiq: Gender Equality and a Rights-based Approach to Tax Reform, published by ANU Press (Canberra), 2017.

\_ Jackson Stevi & Scott Sue : Gender a Sociological Reader, Routledge (London), 2002.

\_ Lahey Kathleen: Australian tax-transfer Policies, and Taxing for Gender Equality Comparative Perspectives and Reform options, published by ANU Press (Canberra), 2017.

\_ Lionel Demery: Gender and Public Social Spending: Disaggregating Benefit Incidence, Poverty and Social Policy Department, World Bank (Washington), 1998.

\_ Maggi Humm: Feminism: as a Reader, Harvester Wheatsheaf, published by Routledge (New-York), 1992.

\_ Oakley Ann: Sex, Gender and Society, edition published by Gower House (England), 1998.

\_ Pildat: How Can Parliamentarians Make An Effective contribution? Gender Responsive Budget, Briefing Paper, Published By Pakistan Institute of Legislative Development and Transparency (Islamabad), First Published, 2006.

\_ Ramzan Oglu: Feminism as Contradiction, Feminism as a Theory of Oppression, published by Philadelphia Press, 1989.

\_ Rosen Harvey and Ted Gayer: Public Finance, Published by Mc-Graw Hill Education (New-York), 2013.

\_ Sharp Rhonda: Budgeting for Equity: Gender Budget initiatives within a Framework of Performance oriented Budgeting, published by United Nations Development Fund for Women «UNIFEM» (New York), 2003.

\_ Sharp Rhonda: A frome Work for Gathering Budget information, from Government Departments and outhorities Mimeo, Adolaide: Research centre for Gender Studies, university of South Australia, 1995.

\_ Sheila Quinn: Gender Budgeting: Practical implimentation, published by Council of Europ, 2009.

\_ Smith Dorothy: Doing Gender, Doing Difference: Inequality, Power, and Institutionel Change, Routledge Publishing (New York), 2000.

\_ Visser Irene: Prototypes of Gender: Conceptions of Feminine and Masculine, publication of Women's Studies International Forum, Elsevier Publishing, octobre 2002.

\_Wharton Amys: The Sociology of Gender, Blackwell Publishing (U.S.A), second edition, 2012.

\_Wood Julia: Gendred lives: communication, Gender and Culture, published by cengage learning (U.S.A), eleventh edition, 1994.

## **2: ArticlS**

\_ Cagatay, Elson Diane and Grown: Gender Adjustments and Macro-economics, Special Issue, Revue World Development, Vol 23, N°11, 1995.

- Diane Elson: Gender and Macroeconomic policy, Link into Gender and Development, Issue 2, Summer 1997.
- Hassena V A: The Need for Gender-responsive Budget for The Empowerment of Wommen, published by Global institute for Research and Education, vol 3(4), 2014.
- Julie Bishop: Australia's Commitment to Gender Equality, The Parliamentarian Issue Three, 2006.
- \_ Katrin Elborgh and Others: Women, Work, and the Economy, macroeconomic Gains from Gender Equity, IMF Staff Discussion Note n°13/10, 2013.
- \_ Lahey Kathleen: Women and Taxation, from Taxing for Growth and tax Competition to Taxing for Sex Equality, Tax Justice Focus, First Quarter, Volume 10, issue 1, 2015.
- \_ Lorber Judith: Paradoxe of Gender, Vail-ballou press (New-York), 1994.
- \_ Giddens Anthony: Sociology, published by polity press (Cambridge), 2006.
- \_ Rhonda Sharp & Ray Broomhill: Budgeting for Equality: The Australian Experience. Feminist Economics, Published by Routledge (Abingdon), Vol 8/1, 2002.

### **3: Reports**

- \_ Angelika Blickhauser & Henning von Bargaen: Gender Budgeting, Report Fit for Gender Mainstreaming (Berlin), 2007.

\_ Council Of Europ: Gender Budgeting, Final Report of the Group of Spicialists On Gender Budgeting (EG-S-GB), Printed at the Council of Europ (strasbourg), 2005.

\_ Department of Justice and Constitutional Development: Gender Responsive Budget Analysis & Assessment Instrument Report, 2004.

\_ European Instutite for Gender Equality: Gender Budgeting, publications office of the european union (Loxembourg), Report, 2017.

\_ Hazel Reeves and Sally Baden: Gender and Development concepts and Definitions, Report prepared for the Department international Development (DFID), for its Gender Mainstreaming intranet resource, 2000.

\_ Lucia Perez Fragoso and Corina Rodriguez Enriquez: Western Hemisphere: A survey of Gender Budgeting Efforts, report published by international Monetary Fund, 2016.

\_ Ministry of Finance and Economic Planning of Rwanda (MENECONFIN): Gender Budgeting Guidlines, Report, 2008.

\_ Ministry of Foreign Affairs, Foreign Information and Comminucation, Therlands: Economics and Finance, Repport, 2002.

\_ Stotsky Janet: Gender Budgeting: Financial Situation and Current resultas, Report published by International Monetary Fund (Washington), 2016.

\_ Stotsky Janet: Gender Budgeting: Fiscal context and Current Outcomes, Report published by international Monitary Fund, 2016.

\_ United Nations Population Fund: Budgeting for Change: Gender Budgets and Sexual and Reproductive Health, Report Published by Australian Institute for Social Research, 2010.

\_ United Nations Development Programme: Human Development, Report Published by the United Nations Development Programme, Reprinted by permission of Oxford University Press (New York), 1997.

\_ United Nations of Women: Progress of the World's Women Report, 2015\_2016.

\_ Ronnie Downes & Scherie Nicol: designing and Implementing Gender Budgeting- a path to action, published by Organisation For Economic cooperation and Development, 2015.

\_ Rhonda Sharp & Ray Broomhil: Budgeting for Equality: The Australian Experience, Edition Routledge, 2002.

\_ Rhonda Sharp & Ray Broomhil: A Case Study of Gender Responsive Budgeting in Australia, printed and published by Commonwealth Secretariat, 2013.

- Debbie Budlender: Review of Gender Budget Initiatives, Published by Community Agency for Social Enquiry & Commonwealth Secretariat, 2001.

\_ Suzy Morrissey: Gender Budgeting A Useful Approach for Aotearoa New Zealand, New Zealand Treasury Working Paper, 18/02 April 2018.

\_ Malhotra. A & Schuler. S & Budlender.D: Measuring Women's Empowerment as a Variable in International Development, back Ground paper for the World Bank Workshop on Poverty and Gender, 2002.

\_The Organization for Economic Cooperation and Development (OECD): Gender Equality in Canada: Mainstreaming, Gouvernance and Budgeting OECD publishing (paris), 2018.

\_ Ministry of Finance: Gender Responsive Budgets in Egypt, Equal Opportunities in the National Budget Project 2008- 2009.

\_ High Commission For Planning: Morocco Between Millennium Development Goals and Sustainable Development Goals, Achievements and Challenges, National Report, August 2015.

#### **4: site web**

\_ Appendix to the report of the All-Ukrainian Association of Organizations of Employers «Confederation of Employers of Ukraine» on participatory gender audit, publish on the site: <http://www.confou.org/assets/files/gloss.pdf>

#### **5: Official documents**

\_ Eric Tumwesigye: Concepts and the importance of Gender Planning and Budgeting, senior Gender Officer-GMD, 2014.

\_ Geetha: Overview of Gender budgeting, document published by Faculty Suid-mysore, 2018.

\_ Peter Heller and Erik Lueth: Can the Contribute to the Promotion of the MDGS relating to Gender Equality? Remarks addressed to the Meeting of High - level Women in international Finance, Economics, and Development (Dubai), 2003.

\_ Rhonda Sharp: Gender Budgets: the Australian Experience, International Workshop On Gender Auditing of Government Budget, Roma, 15- 16 septembre 2000.

\_ Johne Loxley: Political and Policy Considerations in Alternative Budgets: the Alternative Federal Budget in Canada, International Workshop On Gender Auditing of Government Budget, Roma, 15- 16 septembre 2000.

## REPORTS

\_ Amelia Zapata Rojas: El presupuesto Publico Con Perspectiva De Género En la Ciudad De México Ejercicio Fiscal 2019, Centro de Estudios Legislativos Para la Igualdad de Género (CELIG), Septiembre 2019.

\_ Instituto Nacional De Las Mujeres: La Guia Metodologica Para La Inclusion de la Perspectiva de Género en Los Presupuestos Publicos, Impreso en México, Primera edicion 2005.

\_ Lucia Pérez Fragoso & corina Rodriguez: Western Hemisphere: A Servey of Gender Budgeting Efforts, IMF Working Paper, published by International Monetary Fund, 2016.

## خامسا: المراجع باللغة الألمانية

### **1) These**

\_ Sabine Seuss: Geschlechterpolitike im Neoliberalismus: Gender Budgeting - theoretisierung eines Gleichstellungs politischen Instruments, Doktorarbeit \_ These, Universität (WIEN), 2017.

### **2) report :**

\_Vera Jauk: Gender Budgeting, printing Digitales Druckzentrum Rengasse (VIENNA), 2014.

## سادسا: لائحة الجداول والرسوم البيانية

### (1) الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
33	- الأسئلة المساعدة على تحليل النوع الاجتماعي	1
84	- توضيح الفرق بين البيانات الإحصائية، المعلومات، والمؤشرات	2
103	- مراحل تحليل ميزانية النوع الاجتماعي	3
110	- تصنيفات نفقات ميزانية النوع الاجتماعي	4
115	- بعض مصادر إيرادات ميزانية النوع الاجتماعي	5
145	- ملخص اعتمادات برنامج الصحة الإنجابية وصحة الأم والطفل وذوي الاحتياجات الخاصة سنة 2017	6
151	- الميزانية المخصصة لتكافؤ الفرص في التعليم سنة 2010	7
153	- ميزانية البرامج المراعية للنوع الاجتماعي في التعليم	8
155	- تطور نسبة تمدرس الفتيات في التعليم الابتدائي بالوسط الحضري/ القروي (2010-2019)	9
156	- تطور نسبة تمدرس الفتيات في التعليم الابتدائي بالوسط الحضري/القروي (2010_2019)	10
164	- توزيع مجموع التعيينات في المناصب العليا (2012-2019) حسب نسبة التأنيث	11
172	- الاعتمادات المخصصة لبرامج النوع من طرف وزارة الأسرة والتضامن (بمليون درهم) للفترة (2017-2020)	12
173	- تقسيم ميزانية برامج النوع لوزارة الأسرة والتضامن حسب المشاريع (بمليون درهم) للفترة (2017-2021)	13

176	- خطوات وفرص إدماج النوع الاجتماعي في عملية تخطيط الميزانية المحلية	14
180	- فرص جندرة الميزانية المحلية في مختلف مراحلها	15
194	- أهداف المحور الاستراتيجي الأول لجماعة سبع رواضي	16
195	- أهداف المحور الاستراتيجي الثاني لجماعة سبع رواضي	17
195	- أهداف المحور الاستراتيجي الثالث لجماعة سبع رواضي	18
196	- ميزانية مشاريع قطاع الصحة بالجماعة	19
197	- ميزانية مشاريع قطاع التعليم بالجماعة	20
198	- الميزانية الجماعية المخصصة لتحقيق التقارب المجالي	21
200	- ميزانية برامج إصلاح الطرق بالجماعة	22
201	- ميزانية المشاريع ذات الصبغة الثقافية والترفيهية للجماعة	23
257	- تطوير وضعية المرأة في مجال العمل	24

## (2) المبيانات

رقم المبيان	العنوان	الصفحة
1	- توزيع أعداد موظفي الدولة المدنيين سنة 2019 حسب النوع الاجتماعي	163
2	- معدل البطالة حسب الجنس خلال الفترة 2018-2019	165
3	- حصيلة الخطة الحكومية للمساواة إكرام	168

## (3) الخطاطات

رقم الخطاطة	العنوان	الصفحة
1	- دورة ميزانية النوع الاجتماعي	130
2	- إجراءات ميزانية النوع الاجتماعي	132
3	- انعكاسات التواصل على مخططات وبرامج المجلس الجماعي	182

#### 4) المنحنيات

الصفحة	العنوان	رقم المنحنى
156	- نسبة انقطاع البنات عن التعليم	1
162	نسبة النساء في الوظيفة العمومية خلال الفترة (2012-2016)	2

## الفهرس

1	مقدمة
15	القسم الأول: المرجعية النظرية لميزانية النوع الاجتماعي
15	الفصل الأول: الإطار المعرفي لميزانية النوع الاجتماعي
16	المبحث الأول: الأساس العلمي لميزانية النوع الاجتماعي
16	المطلب الأول: ميزانية النوع الاجتماعي: محاولة في التأصيل
17	الفرع الأول: ماهية ميزانية النوع الاجتماعي
21	الفرع الثاني: أهم مبادئ النوع الاجتماعي
24	الفرع الثالث: مركز اهتمام النوع الاجتماعي
30	المطلب الثاني: الإطار القانوني لميزانية النوع الاجتماعي
30	الفرع الأول: الإطار القانوني لميزانية النوع الاجتماعي على المستوى الوطني والدولي
36	الفرع الثاني: الإطار القانوني لميزانية النوع الاجتماعي على المستوى الترابي
38	المبحث الثاني: السياق التاريخي لميزانية النوع الاجتماعي
39	المطلب الأول: الخطابات والمواثيق المدعمة لميزانية النوع الاجتماعي
39	الفرع الأول: الاتفاقيات الدولية
47	الفرع الثاني: المؤتمرات الدولية
55	المطلب الثاني: الحركات النسوية من إثبات الذات إلى مطلب المساواة
55	الفرع الأول: الحركات النسوية الغربية
61	الفرع الثاني: الحركات النسوية المغربية
67	خاتمة الفصل الأول
68	الفصل الثاني: مرتكزات الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي
68	المبحث الأول: أسس بناء ميزانية النوع الاجتماعي
69	المطلب الأول: ميزانية النوع الاجتماعي: المقاصد والمؤشرات
69	الفرع الأول: مقاصد ميزانية النوع الاجتماعي
76	الفرع الثاني: مؤشرات ميزانية النوع الاجتماعي
86	المطلب الثاني: الفاعلون في ميزانية النوع الاجتماعي
86	الفرع الأول: الفاعلون الوطنيون في ميزانية النوع الاجتماعي
92	الفرع الثاني: الفاعلون الدوليون في ميزانية النوع الاجتماعي
96	المبحث الثاني: تحليل ميزانية النوع الاجتماعي
96	المطلب الأول: أساليب وعناصر تحليل ميزانية النوع الاجتماعي
97	الفرع الأول: أساليب تحليل ميزانية النوع الاجتماعي
104	الفرع الثاني: عناصر تحليل ميزانية النوع الاجتماعي
103	المطلب الثاني: أدوات وخطوات تحليل ميزانية النوع الاجتماعي
113	الفرع الأول: أدوات تحليل ميزانية النوع الاجتماعي
122	الفرع الثاني: خطوات تحليل ميزانية النوع الاجتماعي
131	خاتمة الفصل الثاني
132	خاتمة القسم الأول

القسم الثاني: تنزيل مضامين ميزانية النوع الاجتماعي بالمغرب: واقع وآفاق.....	134
الفصل الأول: تجارب تطبيقية لميزانية النوع الاجتماعي على المستوى الوطني والترابي.....	135
المبحث الأول: مختلف الجهود الوزارية لتفعيل ميزانية النوع الاجتماعي.....	135
المطلب الأول: ميزانية النوع الاجتماعي في القطاعات الاجتماعية.....	136
الفرع الأول: ميزانية النوع الاجتماعي في قطاع الصحة.....	136
الفرع الثاني: ميزانية النوع الاجتماعي في قطاع التعليم.....	144
المطلب الثاني: ميزانية النوع الاجتماعي في المجال الاقتصادي والسياسي.....	152
الفرع الأول: ميزانية النوع الاجتماعي في مجال الوظيفة العمومية.....	153
الفرع الثاني: ميزانية النوع بوزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية.....	160
المبحث الثاني: ميزانية النوع الاجتماعي على المستوى الترابي.....	169
المطلب الأول: الإطار العام لجندرة الميزانية الترابية.....	169
الفرع الأول: أساليب وشروط إدماج النوع الاجتماعي بالميزانية الترابية.....	169
الفرع الثاني: أهم الفاعلين في ميزانية النوع الاجتماعي على المستوى الترابي.....	176
المطلب الثاني: نموذج تطبيقي: ميزانية النوع لجماعة سبع رواضي.....	182
الفرع الأول: التعريف بالجماعة.....	183
الفرع الثاني: نموذج برامج النوع لجماعة سبع رواضي.....	190
خاتمة الفصل الأول.....	196
الفصل الثاني: تقييم وتقويم ميزانية النوع الاجتماعي بالمغرب.....	198
المبحث الأول: التجارب المقارنة لميزانية النوع الاجتماعي.....	198
المطلب الأول: التجارب الغربية لميزانية النوع الاجتماعي.....	198
الفرع الأول: التجربة الأسترالية الرائدة في ميزانية النوع الاجتماعي.....	199
الفرع الثاني: تجارب غربية متنوعة لميزانية النوع الاجتماعي.....	207
المطلب الثاني: التجارب العربية لميزانية النوع الاجتماعي.....	217
الفرع الأول: ميزانية النوع الاجتماعي بدول المشرق العربي.....	217
الفرع الثاني: ميزانية النوع الاجتماعي بدول المغرب العربي.....	225
المبحث الثاني: تحديات وآفاق ميزانية النوع الاجتماعي.....	232
المطلب الأول: معوقات ميزانية النوع الاجتماعي.....	232
الفرع الأول: المعوقات التقنية والسياسية لميزانية النوع الاجتماعي.....	232
الفرع الثاني: التحديات الاجتماعية والاقتصادية لميزانية النوع الاجتماعي.....	240
المطلب الثاني: آفاق ميزانية النوع الاجتماعي.....	248
الفرع الأول: آفاق ميزانية النوع الاجتماعي على المستوى الاقتصادي.....	248
الفرع الثاني: آفاق ميزانية النوع الاجتماعي على المستوى الاجتماعي.....	253
خاتمة الفصل الثاني.....	260
خاتمة القسم الثاني.....	261
خاتمة عامة.....	263
لائحة المراجع.....	268

307.....	لائحة الجداول
309.....	الفهرس